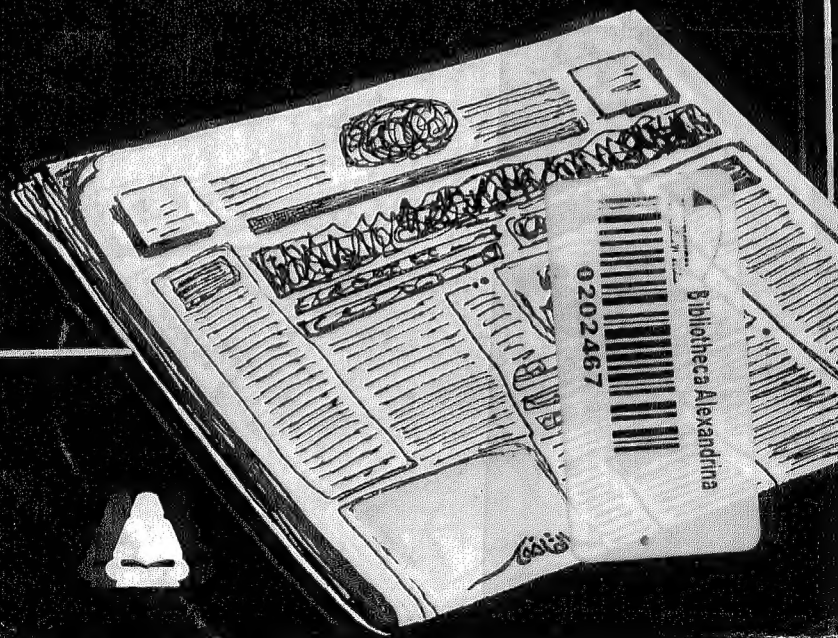


المجتمع المصري قبل الثورة

في الصحافة المصرية

١٩٤٥ - ١٩٥٢

الدكترة: نجوى حسين خليل



المجتمع المصري قبل الثورة في الصحافة المصرية ١٩٤٥ - ١٩٥٢

تأليف
دكتورة نجوى حسين خليل



المكتبة العامة المصرية المتشعبة بالكتاب

١٩٩٥

تقديم

بقلم د . د . خليل صابات

يستطيع الدارس لتاريخ مصر الحديث والمعاصر ، أن يؤكد حقيقة أساسية مؤداها أن الصحافة المصرية مصدر من أهم مصادر هذا التاريخ . فعلى امتداد السنوات التي تلت نشوء الصحافة اليومية والاسبوعية في مصر ، حفلت صفحات الجرائد والمجلات بالمقالات والتحقيقات والأخبار ، التي تكون في مجموعها سجلا زائرا بالوقائع التي تتعلق بالتطورات العميقة التي لحقت ببنية المجتمع المصري من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وتثبت الدراسة التي تقدم لها الآن صواب الاعتماد على الصحافة المصرية وبخاصة في الفترة التاريخية الجاسمة والحافلة بالأحداث والوقائع التي أدت الى أحداث تغيير اجتماعي في المجتمع المصري . وتعنى هذه الدراسة بكشف أبعاد الأزمة الاجتماعية في

المجتمع المصرى قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . والتي قامت بها
الدكتورة نجوى حسين خليل الخبيرة الأولى بالمركز القومى للبحوث
الاجتماعية والجنائية . وقد كانت الدراسة أصلا رسالة للدكتوراه
أعدت بإشرافى . وقد أثبتت فيها فيما أثبتت صحة المقولة التى
ذكرناها .

فقد استطاعت الباحثة من خلال مسح شامل لكافة
الايديولوجيات والتيارات والرؤى الصحفية المصرية من عام ١٩٤٥
الى عام ١٩٥٢ ، أن تقدم لنا صورة شاملة للصراع الأيديولوجى
والسياسى بين مختلف التيارات السياسية فى المجتمع المصرى فى
هذه الحقبة . كما قدمت من خلال دراسة تحليلية متعمقة .
الاختلافات فى الرؤى بين كل تيار سياسى وآخر فيما يتعلق
بالقضايا الأساسية التى دار حولها الخلاف والتى حددتها فى
القضايا والمشكلات التالية : قضية العدالة الاجتماعية ، والقضية
التعليمية ، وقضية نقص مواد التموين والغلاء ، ومشكلة الأمراض
الاجتماعية ، وقضية وضع المرأة ودورها ، والمشكلة الصحية وسوء
التغذية ، والمشكلة العمالية ، ومشكلة الاسكان ، ومشكلة زيادة
السكان ، نعم لقد كانت مشكلة الزيادة السكانية مما أثير من قضايا
منتصف الأربعينيات ..

ولعل من ميزات هذه الدراسة ، أنها أبرزت بوضوح الدور
الأساسى الذى لعبه النقد الاجتماعى المصرى - من خلال الصحف
المصرية - فى مهاجمة النظام القديم ، والتبشير بقيم ديمقراطية
جديدة وبالمساواة والعدالة الاجتماعية .

وهكذا يمكن القول ان الصحافة أداة أساسية من أدوات التغيير
الاجتماعى وبخاصة فى أوقات الأزمات الاجتماعية ، ومرآة التحول
التاريخية .

ان هذه الدراسة التى نقدم لها ، هى خطوة ثانية فى المسيرة العلمية للدكتورة نجوى حسين خليل والتى سبق أن أعدت رسالتها للماجستير فى موضوع رؤية الصحافة المصرية للصراع العربى الاسرائيلى ، دراسة تحليلية لجريدة الأهرام من ٥ يونيو ١٩٦٧ الى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ . وهى دراسة تعد مرجعا أساسيا فى موضوعها .

وإذا كانت الباحثة من خلال انجازها العلمى الذى يتسم بالمنهجية والدقة قد استطاعت التعرض لهذه الموضوعات المهمة بمنهج علمى دقيق مما سمح لها أن تنصل الى نتائج ذات دلالة ، فاننا نأمل أن تواصل مسيرتها بالروح العلمية والموضوعية نفسها التى تحلت بها وهى تنجز بحوثها وبالقيم التى تبنتها منذ بداية طريقها فى البحث العلمى .

ولعل انتاجها العلمى المنشور يؤكد أنها تسير على النهج العلمى الذى اختارته لنفسها .

خليل صابات

المقدمة

هناك اجماع لدى المؤرخين والباحثين على أن الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وعلى وجه الخصوص الواقعة بين عام ١٩٤٥ و عام ١٩٥٢ ، تعد حاسمة في تاريخ مصر المعاصر .

ففي هذه السنوات القليلة اختمرت عوامل الثورة على النظام القديم ، الذي كان أبرز سماته سيطرة القلة على موارد الثروة القومية في ريف مصر وحضرها مما أدى الى شيوع احساس عام بالظلم وغياب العدالة الاجتماعية .

ان افتقاد العدالة وشيوع الفقر في تلك الحقبة ، قد انعكس على ظهور عديد من المشكلات الاجتماعية التي مثلت بعض جوانب ما أطلق عليه المسألة الاجتماعية أو الأزمة الاجتماعية في المجتمع المصري ، والتي كانت جزءا من الأزمة السياسية التي كشف عنها عدم الاستقرار السياسي ، وذيوع حالات الاغتيال لبعض الوزراء

والقيادات فى تلك الأونة ، وانتشار الفورات والمظاهرات الجماهيرية فى القرية والمدينة ، وحكم أحزاب الأقلية واستبعاد حزب الأغلبية من الحكم .

ففى مرحلة تاريخية شهدت استنفاد معاهدة ١٩٣٦ لأغراضها من ناحية ، ومن ناحية أخرى احتدم خلالها الصراع بين الجماعات السياسية المختلفة التى انتشر نفوذ بعضها لدرجة تهديد سلطة الدولة مثل جماعة الإخوان المسلمين ، وكان لبعضها الآخر نفوذ واضح لدى بعض الشرائح الاجتماعية ، ونعنى تأثير التنظيمات الشيوعية على العمال .

ان دراسة التاريخ الاجتماعى والسياسى المصرى لهذه الفترة هى دراسة للصراع الفكرى الذى ازدادت حدته بين مختلف التيارات السياسية والحزبية ، فى الوقت الذى أصبحت فيه اتجاهات الصراع الدولى بين النظرية الاشتراكية والنظرية الرأسمالية واضحة لدى المفكرين والمتطلعين الى تغيير المجتمع تغييرا جذريا والذين يرغبون فى تقدم المجتمع مع الإبقاء على خصائصه الأساسية .

ويمكننا أن نتبين رؤية أصحاب النظرية العلمية الاشتراكية لمشاكل المجتمع ومحاولتهم التغيير الجذرى لهذا المجتمع وذلك بالاعتماد على التخطيط وتغيير البناء الاجتماعى تغييرا أساسيا وشاملا . كما يتضح لنا أن أصحاب النظرية الرأسمالية يحاولون حل المشكلة الاجتماعية باعتبارها خللا عارضاً يمكن حله بحلول اصلاحية لاتستدعى بالضرورة تغيير معالم البناء الاجتماعى الأساسية .

وقد تصاعدت فى هذه الفترة الاتهامات المتبادلة بين حزب الأغلبية ممثلا فى الوفد وأحزاب الأقلية ، والأحزاب والجماعات الجديدة التى تركز على فشل الأحزاب القديمة فى مجابهة المشكلة

الاجتماعية ، مثل الاخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة والجماعات اليسارية التي وجهت انتقادات عنيفة تدور حول فشل النظام القديم في التصدي لهذه المشكلات الجسيمة .

ويمكننا القول ان الاتفاق بين مختلف الرؤى تمثل في التأكيد على وقوع أزمات اجتماعية ملحة في الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية مما دعا المفكرين المصريين خلال تلك الفترة الى التركيز على الدعوة لاصلاح النظام الاجتماعى فى مصر قبل ثورة ١٩٥٢ :

وان كانوا قد تفاوتوا فى دعواتهم وتصوراتهم للتغيير كما أوضحنا . وقد تمثل ذلك كله فى صحافة تلك الفترة مما يدعو الى ضرورة تحليلها والكشف عن مضمونها .

يقوم البحث فى هذه الدراسة على أساس تحليل للمشكلات والقضايا الاجتماعية فى الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ كما انعكست فى الصحافة المصرية المتباينة الاتجاهات والرؤى خلال تلك الفترة التى اتسمت فى بعض سنواتها بأن الحريات العامة فيها كانت متاحة وبخاصة حرية الصحافة التى مكنت الكتاب والمححرين من كشف أبعاد الأزمة الاجتماعية ومساندة الاحساس العام بالظلم الاجتماعى وذلك بالتعمق الى جذورها وشرح أسبابها .

ولاشك أنه من شأن الدراسة الموضوعية لصحافة هذه الفترة أن تبين حقيقة مؤداها أن ثورة يوليو ١٩٥٢ لم تكن مجرد فكرة نبشت فى ذهن الضباط الأحرار ، وأقحمت اقحاما على المجتمع المصرى ، بقدر ما كانت تعبيراً عن تطور فعل تم فى اطار الفكر السياسى الاجتماعى المصرى . كما تكشف تلك الدراسة بدورها عن طبيعة ممارسة الاعلام الصمطى فى مصر لمسئوليته الاجتماعية خلال حقبة

تاريخية مهمة ، وقيامه بالدور التحليل المطلوب لاحداث التغيير
الاجتماعى الفعال فى المجتمع المصرى ، وذلك بكشفه لأبعاد القضايا
الاجتماعية السائدة وتوجيهه للرأى العام المصرى نحو احداث هذا
التغيير سواء على المستوى الجذرى أو الاصلاحى .

من هنا يمكننا تحديد أهداف الدراسة فيما يلى :

١ - تأصيل تاريخى للبنيان الاجتماعى والسياسى والاقتصادى فى
مصر خلال المرحلة الليبرالية (١٩٢٣ : ١٩٥٢) (١) .

٢ - دراسة الأصول التاريخية لكل من التيارات السياسية
والفكرية والحزبية التى تمثلت واضحة فى جلم الفترة ،
ومسلماتها الفكرية ومنهجها فى تحليل المشكلات الاجتماعية
ورؤيتها فى تشخيص المشكلات الاجتماعية وأساليب حلها
كما اتضح فى كتابات كل تيار سواء أكان ليبراليا
أو اشتراكيا أو ماركسيا أو اسلاميا .

٣ - تحليل للأيدولوجيات والرؤى المختلفة ، وذلك بإجراء تحليل
مضمون كمى وكيفى للصحافة المصرية الصادرة فى فترة
الدراسة المحددة (١٩٤٥ - ١٩٥٢) ، حيث عكست الكتابات
والمقالات الصحفية أبعاد المسألة الاجتماعية وطرحت أسبابا
وحلولا متباينة لمواجهة الأزمة .

وفى ضوء دراسة استطلاعية قمنا بها تم صياغة الفروض
التالية للتحقيق منها :

١ - هناك علاقة بين المعالجة الصحفية النقدية لجوانب المشكلة

(١) سطر التأصيل التاريخى فى نص الدراسة الأصلية المضمنة فى وسائلنا
للدراسات والبحوث التى لم يتضمنها هذا الكتاب .

الاجتماعية (*) التي واجهت المجتمع المصرى عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وبين تهيئة رأى العام ليصبح أكثر نقداً لموجات النظام القديم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وأكثر استعداداً للتغيير الجذرى للنظام القديم .

٢ - هناك علاقة بين الاتجاه السياسى الذى تعبر عنه الصحيفة أو المجلة وبين وجهة النظر التى تدعو لها لحل المشكلة الاجتماعية من حيث تحديد أبعادها ومؤثراتها وأسبابها ، ونوعية الفاعلين المقترحين لحدوث التغيير ، ونوعية الطبقات الاجتماعية المتضمنة ، والمؤسسات ، والجماعات الاجتماعية ، وأدوات إحداث التغيير فى المجتمع ، وطرق التحرير وأساليبه ، وذلك تبعاً لاتجاهاتها الاصلاحية أو الثورية .

٣ - حدث تصاعد فى شدة النقد الاجتماعى الذى انصب على عجز النظام فى مواجهة المشكلات الاجتماعية الأساسية ، وزيادة المطالبة بضرورة التغيير الحاسم ابتداء من اصلاح الأوضاع حتى المطالبة بالتغيير الجذرى .

(*) تبين لنا من دوستنا أن المشكلة الاجتماعية فى مصر خلال الفترة من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٥٢ ، قد تمثلت فى عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، والمشكلة المالية ، والقضية التعليمية ، وقضية وضع المرأة ودورها ، والمشكلة الصحية وسوء التغذية ، وقضية التمويل والدلاء وارتفاع الأسعار ، ومشكلة زيادة السكان ، ومشكلة الاسكان ، والأمراض الاجتماعية . وفى ضوء العرض السابق يمكن لنا أن نقرر أنه نظرًا لنداخل استعمال كلمتى قضية ومشكلة فى الكتابات التى تعرضنا لها بالتحليل وكانهما مترادفتان ، فلأننا خلال هذه الدراسة سوف نسير على عدم التفرقة بينهما ، مع أن هناك فروقاً دقيقة فصلنا الحديث عنها فى رسالة الدكتوراه التى قمنا بها فى كلية الاعلام - محفوظة بمكتبتها .

الفصل الأول

**مجمل رؤية الصحافة المصرية للقضايا والمشكلات
الاجتماعية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢**

تسمى دراستنا الى رصد القضايا والمشكلات الاجتماعية التي
أبرزتها مقالات وأعمدة الرأي (كقوالب رأى) ، في الصحافة المصرية
منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية - أى ابتداء من مايو ١٩٤٥ الى
يوليو ١٩٥٢ .

من ثم ، يمكننا الكشف عن خريطة القضايا والمشكلات
الاجتماعية التي تفاقمت في المجتمع المصرى منذ انتهاء الحرب
العالمية حتى قيام ثورة يوليو كما عكستها الصحافة المصرية المحددة
في بحثنا .

لذا نعى في هذا الفصل باستعراض مجمل رؤية الصحافة
المصرية - والمتمثلة في أربع عشرة صحيفة كعينة للبحث -
في الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ . وذلك بالنسبة للنقط التالية :

- ١ - القضايا والمشكلات الاجتماعية -
- ٢ - نوعية الفاعلين المقترحين لاحداث التغيير -
- ٣ - نوعية الطبقات الاجتماعية التي يتضمنها الموضوع -
- ٤ - المؤسسات وارادة الذكر -

٥ - المجموعات الاجتماعية :

٦ - أدوات إحداث التغيير في المجتمع :

٧ - طرق الكتابة وأساليبها :

نتج عن اعتمادنا لمستوى التحليل الكلي Macro Analysis المقالات وأعمدة الرأي في الصحافة المصرية خلال الفترة الممتدة للدراسة ، أن استخرجنا القضايا والمشكلات الاجتماعية التي برزت في مجل الضخف المصرية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ . وقد تمثلت في القضايا والمشكلات الاجتماعية التالية :

قضية عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، والمشكلة العمالية ، والقضية التعليمية ، وقضية وضع المرأة ودورها ، والمشكلة الصحية وسوء التغذية ، وقضية التمييز والفلاح ، وارتفاع الأسعار ، ومشكلة زيادة السكان ، ومشكلة الإسكان ، والأمراض الاجتماعية "Social Pathology" .

وقد تمثلت مادة الرأي المحللة من مايو ١٩٤٥ الى يوليو ١٩٥٢ في عدد (٤١٦) مقالا وعمود رأى ، انقسمت كما يلي : عدد (٩٤) قائل رأى من جريدة الأهرام اليومية ، وعدد (٥٧) من جريدة أخبار اليوم الأسبوعية ، وعدد (٣٠٠) من مجلة روز اليوسف الأسبوعية ، وعدد (١٢) من مجلة بنت النيل الشهرية ، وعدد (٣٤) من جريدة مصر الفتاة - الاشتراكية الأسبوعية - وقد ظهرت كل من الصحف المذكورة طوال الفترة المحددة للبحث . أما مصر الفتاة فقد توقفت في يناير ١٩٥٢ بعد حريق القاهرة ، وعدد (١١) قائل رأى من جريدة اللواء الجديد - من مايو ١٩٤٥ الى يوليو ١٩٤٦ كاسبوعية ونصف شهرية ثم صدرت شهرية من يناير ١٩٤٩ الى مايو من العام نفسه ثم صدرت مرة أخرى عام ١٩٥١ .

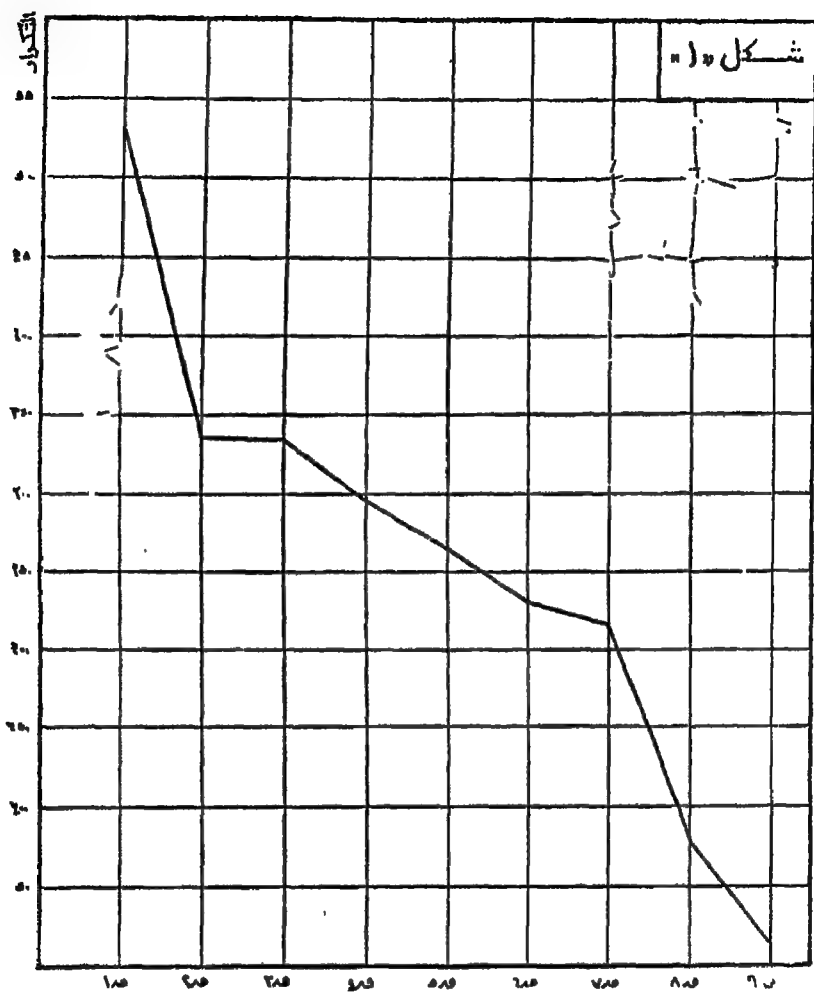
وعدد (٤٦) من جريدة الأساس اليومية التي ظهرت من ٨ يونيو ١٩٤٧ الى نهاية الفترة المحددة للدراسة . وعدد (٦) من جريدة الوفد المصرى اليومية التي صدرت من مستهل الفترة المحددة لدراستنا الى ١٠ يوليو ١٩٤٦ ، وعدد (٥٥) من جريدة صوت الأمة اليومية التي صدرت من يوليو ١٩٤٦ الى آخر فترة الدراسة المحددة ، وعدد (٧) قالب رأى من جريدة البعث الشهرية من مستهل الفترة الدراسية ثم الاسبوعية من ١٤ ديسمبر ١٩٤٥ الى أن توقفت فى ١٠ يوليو ١٩٤٦ ، وعدد (١٢) من «الاخوان المسلمون» اليومية التي صدرت فى مايو ١٩٤٦ الى أن صدر قرار حل الجماعة فى ديسمبر ١٩٤٨ ، وعدد (٢١) قالب من مجلة الدعوة الاسبوعية التي صدرت من يناير ١٩٥١ الى يوليو ١٩٥٢ ، وعدد (١٤) من الفجر الجديد الاسبوعية والنصف شهرية التي صدرت من مايو ١٩٤٥ الى يوليو ١٩٤٦ ، وعدد (١٧) من جريدة الملايين الاسبوعية التي صدرت من ابريل ١٩٥١ الى ديسمبر من العام نفسه . (*)

وقد بينت نتائج تحليل المضمون الذى أجريناه على ٤١٦ مقالا وعمود رأى اجتماعى فى الصحف المصرية (مايو ١٩٤٥ - يوليو ١٩٥٢) ، خريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية التى برزت واضحة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وهى الفترة المعنية بالدراسة .

(*) من بعض الإطلاع على تفصيلات النتائج الاحصائية يستطيع أن يرجع الى رسالتنا للدكتوراه بمكتبة كلية الاعلام بجامعة القاهرة .

واعتمادا على تكرارات ورود المشكلة أو القضية الاجتماعية فى المقالات الصحفية والأعمدة - حيث نسجل تكرارا للفكرة الواحدة فى قالب الصحفى الواحد مع مراعاة تسجيل أكثر من تكرار فى القالب الواحد للموضوع الواحد فى حالة وروده بأفكار متعددة المناحى كمؤشر أو سبب أو حل ، على أساس أن المقال أو العمود يعد وحدة السياق والفكرة تعد وحدة التسجيل - يمكننا القول ان المشكلة الاولى التى حصلت على أعلى تكرار ويبلغ (٥٣٢) هى قضية عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية • تليها فى المرتبة القضية التعليمية التى حصلت على (٣٣٦) تكرارا • أما القضية الثالثة فى البروز فهى قضية التموين والغلاء وارتفاع الأسعار حيث حصلت على (٣٣٢) تكرارا • والقضية الرابعة فى ترتيب الأهمية هى قضية الأمراض الاجتماعية حيث حصلت على (٢٩٦) تكرارا • أما القضية الخامسة فهى قضية وضع المرأة ودورها حيث حصلت على (٢٧٨) تكرارا • والسادسة هى المشكلة الصحية وسوء التغذية حيث حصلت على (٢٢٩) تكرارا • والسابعة هى المشكلة العمالية وحصلت على (٢١٥) تكرارا • ويلاحظ أن القضيتين الثامنة والتاسعة فى ترتيب الأهمية لم تحظ بعدد متقارب من التكرارات مقارنة بالقضايا والمشكلات الأخرى المذكورة آنفا حيث حصلت القضية الثامنة وهى مشكلة الاسكان على (٧٦) تكرارا والمشكلة التاسعة وهى زيادة السكان فقد حصلت على (١٢) تكرارا فقط طوال الفترة •

ويمكننا توضيح ما نقول بالشكل رقم (١)



(*) ق ١ هي قضية عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية .
 ق ٢ هي القضية التعليمية ، ق ٣ قضية التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، ق ٤
 قضية الأمراض الاجتماعية ، ق ٥ قضية وضع المرأة ودورها ، ق ٦ المشكلة الصحية
 وسوء التغذية ، ق ٧ المشكلة المالية ، ق ٨ مشكلة الإسكان ، ق ٩ زيادة السكان .

يستدل من ارتفاع وتميز المشكلة الأولى وهى عدم المساواة بين طبقات الشعب وافتقاد العدالة الاجتماعية ، أنها تمثل القضية الأساسية فى المسألة الاجتماعية التى شغلت الصحافة المصرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ - كما أوضحنا فى مقدمة الدراسة - مما يبين الدور الاجتماعى الذى قامت به الصحافة المصرية فى فترة حاسمة من التاريخ المصرى الحديث حيث أكدت على مشكلة العدالة الاجتماعية ، ومن ثم عملت على تهيئة رأى العام للاعتقاد فى أهمية تحقيق المساواة والعدالة بين طبقات الشعب بالعمل على زيادة وعيه بأنها القضية الأساسية .

كما يمكننا أن نتبين الدور الإيجابى الفعال الذى قامت به الصحافة المصرية - فى فترتنا البحثية - من ملاحظة تقارب اهتمامها بالقضايا الاجتماعية الأخرى كقضايا تالية فى الأهمية للقضية الأساسية المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية . وتتمثل تلك القضايا فى القضية التعليمية التى تبرزها الصحافة أكثر مما تلاها بما يستدل منه على الوعى الصحفى بأهمية تنوير العقول المصرية لادراك مشكلاتها الحقيقية . ثم يظهر حرص الصحافة على كشف مشكلات الساعة المتفاقمة فى أعقاب الحرب ، ألا وهى التموين والغلاء وارتفاع الأسعار . بالإضافة الى كشف الأمراض الاجتماعية التى عانى منها المجتمع المصرى رغبة فى مواجهتها بعد تحديدها . تلاها قضية وضع المرأة ودورها التى تميزت عن المشكلة الصحية وسوء التغذية حيث ان المشكلة الأخيرة قد قلت نسبيا وذلك يتضح من أن عام ١٩٤٧ كان آخر الأعوام التى شهدت الأوبئة فى مصر قبل ثورة

يوليو ١٩٥٢ مما يكون له بعض الأثر في الحد من إبرازها نسبة الى القضايا الأخرى التى تفوقت عليها ، الا أن هذا لم يسبب اغفالها بل انها قد نالت اهتماما فاق الاهتمام بالمشكلة العمالية ومشكلتى الاسكان وزيادة السكان . كما أن قضية وضع المرأة ودورها قد تميز عن المشكلات الأخيرة المذكورة نتيجة لتفاقمها وازدياد الجدل حولها بعد صدور قرارات المؤتمر النسائي فى ٢١ ديسمبر ١٩٤٤ ، يطالبن فيه بالمساواة بين المرأة والرجل فى الحقوق . مما دفع الصحف ذات الرؤى والاتجاهات المتباينة على معالجة الأمر من وجهة نظرها ، فوقع الجدل وبرزت قضية المرأة بروزا خاصا .

ولكن هذا لايعنى أن المشكلة العمالية قد سقطت من اعتبار الصحف المصرية وقتئذ ، حيث إنها حظيت باهتمام متقارب وان كانت جاءت فى مرتبة تالية . مما قد يدفعنا الى القول بأن « عبد العظيم رمضان » كان محقا فى أن العمال قد اقتصرت مطالبهم على تحسين شروط العمل ورفع مستوى المعيشة وهو ما قد عملت الحكومات - وبخاصة الوفدية - على تحسينه كجزء من سياسة التهذئة الاجتماعية ، لمنع تفجر مزيد من الاضطرابات .

وقد تبين لنا أيضا أهمية وضع مشكلتى الاسكان والسكان فى استمارة التحليل رغم حدائتهما كقضايا اجتماعية ملحة وقتئذ ، حيث نالا بعض الاهتمام من الصحافة المصرية مما يستحق التناول بالدراسة .

ويمكننا بالاعتماد على الجدول التكرارى التالى ، أن نتبين

سنوات تصاعد أو هبوط الاهتمام بمختلف القضايا والمشكلات الاجتماعية كما ظهرت فى الصحافة المصرية خلال سنوات الدراسة ، بحيث يظهر ترتيب الاهتمام بمختلف القضايا والمشكلات الاجتماعية فى كل سنة على حده .

يتكشف لنا من عدد تكرارات ورود القضايا والمشكلات الاجتماعية فى مقالات وأعمدة الرأى الصحفية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، عدد من الاستدلالات :

١ - يلاحظ بعد التمعن فى اجمالى تكرارات كل سنة من السنوات على حده ، أن عام ١٩٤٦ (*) قد حصل على أعلى تكرار وهو (٤١٨) . ذلك يمكن أن يفسر على ضوء حقيقة رفع الرقابة عن الصحف فى يونيو ١٩٤٥ وإلغاء الأحكام العرفية فى أكتوبر من العام نفسه ، فتنفست الصحف نسمات الحرية وأخذت تعبر عن المسألة الاجتماعية التى استفحلت قضاياها ومشاكلها . ولكن لم تتحمل حكومة « اسماعيل صدقى » هذا القدر الذى أعطى للصحف الحق فى كشف مكامن القضايا وباطن المشكلات ، فأسرعت يدها الباطشة تضطهد الصحف حيث عطلت بعضها خلال ضربها للحركة الشيوعية فى مصر . وألغت صحف « البعث » و « الوفد المصرى » و « الفجر الجديد » فى يوليو ١٩٤٦ .

(*) مع ملاحظة أن عام ١٩٤٦ قد حصل على المرتبة الرابعة اعتبارا بعدد قوالب الرأى (المقالات والأعمدة الصحفية) المحللة فى هذه الدراسة مما يدل بالفعل أنه عام متميز حيث حصل على أعلى عدد من التكرارات فى تناوله للقضايا والمشكلات الاجتماعية رغم عدم أولويته فى عدد المقالات والأعمدة الاجتماعية المحللة .

السنة										
	القفية أو المشكلات		١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
١	٧٥	١٠٢	٩٩	٩٠	٤٥	٤٤	٤٣	٤٢	٤١	٤٠
٢	٤٤	٧٢	٧٧	٩١	٧٣	٤٤	٤٤	٤٤	٤٣	٤٢
٣	١١	٢٥	٣٣	٥٣	٤٠	٤٢	٤٠	٤٢	٤٠	٣٨
٤	٣	٤٧	٩	١٥	٣٦	٦١	٦١	٦١	٥٥	٥٦
٥	٩	٣٣	٢٨	١١	٩٨	٥٣	٥٣	٥٣	٤٢	٤٥
٦	٣٢	٧٥	١٦	١١	٥١	١٠	١٠	١٠	٩٣	٩٢
٧	٤٢	٧٩	١٣	٢٣	٧	٩	٧	٩	٢٤	٢٤
٨	—	١٩	١	١٨	١٥	—	١٥	—	١٤	١٤
٩	١	٦	—	٢	١	١	١	١	—	١
الإجمالي	٢١٧	٤١٨	١٨٤	٢٤٨	٣٦٦	٢٩٧	٣١٨	٣١٨	٣١٨	٣١٨

(*) القفية ١ هي قفية عدم المساواة بين طبقات التسيروالمالة الاجتماعية ، و ٢ هي القفية الطبيعية ، و ٣ هي قفية التموين والغلام وارتفاع الأسعار ، و ٤ قفية الأمراض الاجتماعية و ٥ قفية وضع المرأة ودورها و ٦ المشكلة الصحية وسوء التغذية ، و ٧ المشكلة المعالية ، و ٨ مشكلة الإسكان ، و ٩ مشكلة زيادة السكان .

وكان عام ١٩٥١ هو ثاني السنوات التي أبرزت فيها الصحف المصرية الكثير من القضايا والمشكلات الاجتماعية ، وقد حصل على عدد (٣٧٨) تكرارا . حيث تمتعت الصحافة المصرية بحرياتها في ظل حكومة النحاس الوفدية التي رفعت الرقابة عن الصحف في ١٣ يناير ١٩٥٠ ولم تصدر صحيفة الا بأمر قضائي ولم تمنع صحيفة أو تعوقها عن الصدور . فغاز عام ١٩٥٠ بالمرتبة الرابعة في عدد التكرارات حيث بلغت (٢٩٧) . مما يبين لنا العلاقة الطردية بين المزيد من الحرية للصحافة والمزيد من المعالجة النقدية لمشكلات المجتمع وقضاياها .

وفي عام ١٩٤٩ نالت أيضا الصحافة بعض الحرية في معالجة القضايا ، فحصلت على (٣٦٦) تكرارا لتنال المرتبة الثالثة . ثم جاءت في المرتبة الخامسة سنة ١٩٤٨ وحصلت على (٢٤٨) تكرارا، وهنا يمكننا الإشارة الى تأثير تفاقم أزمة الورق الى حد صدور قرار من وزارة التجارة في مارس ١٩٤٨ بتحديد عدد صفحات الصحف . بالإضافة الى فرض الرقابة على الصحف في ١٤ مايو من العام نفسه في ظل حكومة النقراشي بسبب قيام حرب فلسطين . ثم جاءت سنتا ١٩٤٥ و ١٩٥٢ بالترتيب حيث حصلت الأولى على (٢١٧) تكرارا ، وهذا منطقي لأن الفترة التي خضعت للتحليل في عام ١٩٤٥ تبلغ ثمانية أشهر من مايو الى ديسمبر . بالإضافة الى الاضطهاد الذي مارسته الحكومة النقراشية طوال الفترة المحللة هذه السنة حتى فبراير ١٩٤٦ . الا أنه يمكن القول ان الصحافة المصرية قد عנית عناية كبيرة بالقضايا والمشكلات الاجتماعية حيث أن عدد التكرارات يعد مرتفعا من منظور أن الفترة الزمنية لم تكن سنة كاملة . كذلك عام ١٩٥٢ والتي حصلت على (١٩٨) تكرارا عن فترة سبعة أشهر من يناير الى يوليو ، مع بروز حقيقة انعدام الحرية الصحفية بعد حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ حيث أغلقت صحف -

منها مصر الفتاة - وأعلنت الأحكام العرفية والرقابة على الصحف من يناير الى أغسطس ١٩٥٢ (أى بعد قيام ثورة يوليو) .

ويلاحظ أيضا من اجمالى تكرارات الجدول المبين آنفا ، أن عام ١٩٤٧ كان أقل الأعوام التى عالجت فيها الصحف القضايا والمشكلات الاجتماعية حيث بلغت تكراراتها (١٨٤) حيث ظهرت آثار اضطهاد حكومة اسماعيل صدقى التى انتهت فى ديسمبر ١٩٤٦ بعد أن ألغت العديد من الصحف المعارضة والمعادية لها ، وجاءت بعدها حكومة النقراشى الثانية وصادرت الصحف التى تنشر أنباء المظاهرات فحجبت بذلك الرأى مما يتعارض مع نص الدستور .

هكذا يتبين لنا تصاعد اهتمام الصحف بإبراز القضايا الاجتماعية ، خاصة فى ظل الحريات .

٢ - استمرت القضية الأساسية الأولى وهى قضية عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية هى القضية الأكثر بروزا فى مقالات وأعمدة الرأى فى الصحافة المصرية طوال الأعوام ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٨ و ١٩٥٢ واحتلت المرتبة الثانية خلال عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ ، والمرتبة الثالثة عام ١٩٤٧ ، والمرتبة الرابعة عام ١٩٤٩ وذلك لتصاعد بعض القضايا الأخرى صعودا مفاجئا ووقتيا حيث يتبين أن المشكلات والقضايا التى حلت محلها كانت بعيدة عن مقدمة القضايا فى السنوات الأخرى ولم تحصل احداها على الأولوية غير سنة واحدة ثم انخفضت مرة أخرى .

أما القضية الثانية فى ترتيب الأهمية كما سبق أن أوضحنا ، وهى القضية التعليمية فلم تنل الأولوية الأولى فى أى من الأعوام . وان كانت أيضا احتفظت بوجودها فى المقدمة أو الوسط ،

ولم تنخفض عن المرتبة الخامسة • مما يدل على ثبات الاهتمام بها الى حد ما •

أما القضية الثالثة في ترتيب اهتمام الصحافة المصرية بإبرازها طوال سنوات الدراسة ، فهي قضية التمويل والغلاء وارتفاع الأسعار الملحوظ في عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ حيث شغلت المرتبة الثانية ، وحصلت على الأولوية الأولى عام ١٩٥١ •

وتمثلت القضية الرابعة في ترتيب الأهمية كما انعكست في الصحافة المصرية فترة دراستنا ، في الأمراض الاجتماعية ، وهي لم تنل الأولوية أو حتى تصل الى المقدمة مقارنة بقية القضايا والمشكلات سوى عام ١٩٥٠ حيث وصلت الى المرتبة الأولى ثم الى المرتبة الثالثة عام ١٩٥١ والثانية عام ١٩٥٢ • حيث عيّنت حكومة الوفد (١٩٥٠ - ١٩٥١) على إبراز الأمراض الاجتماعية ومواجهتها ارضاء للساخطين على الفساد المنتشر في البلاد كجزء من السياسة الإصلاحية التي اتبعتها حكومة الوفد طوال فترات حكمها في المرحلة الليبرالية قبل ثورة ١٩٥٢ •

أما القضية الخامسة في ترتيب الأهمية وهي قضية وضع المرأة ودورها ، فقد ارتفعت نسبيا عام ١٩٤٧ حيث وصلت الى المرتبة الرابعة ثم انخفضت الى المرتبة قبل الأخيرة عام ١٩٤٨ ثم حصلت على الأولوية الأولى عام ١٩٤٩ ويمكن ربط هذا الارتفاع بازدياد الحملات التي كانت تشنها قيادات الحركة النسائية للحصول على الحقوق السياسية للمرأة ، مثل « درية شفيق » على صفحات مجلتها « بنت النيل » وعلى صفحات الصحف الأخرى كالأهرام بالإضافة الى « مفيدة عبد الرحمن » و « منيرة ثابت » على صفحات جريدة « الأهرام » وغيرهن • ثم انخفضت مرة أخرى الى المرتبة الرابعة عام ١٩٥٠ ، واستمرت في الانخفاض بعد ذلك •

حيث حصلت على حقوقها التعليمية وسمح للمرأة المصرية بالالتحاق بالكلية العملية ، وعندما حل عام ١٩٤٩ كان باب التعليم الجامعي مفتوحا على مصراعيه للمرأة المصرية .

أما القضية السادسة وهي المشكلة الصحية وسوء التغذية فقد شغلت بصفة تكاد تكون دائمة المرتبة الوسطى ، ويلاحظ أنها ارتفعت ارتفاعا ملحوظا ووقتها في عام ١٩٤٧ حيث حصلت على الأولوية وكانت هي القضية الأساسية . ويمكن تفسير ذلك بالإشارة إلى أن عام ١٩٤٧ كان آخر أعوام انتشار وباء الكوليرا في مصر قبل ثورة ١٩٥٢ .

أما القضية السابعة ، وهي المشكلة العمالية ، فقد كانت مرتفعة في عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ حيث شغلت المرتبة الثالثة ثم الثانية . وأخذت بعد ذلك في التذبذب نحو الانخفاض . مما يدل على أن المشكلة العمالية لم تكن الشغل الشاغل للصحافة المصرية كثيرا من القضايا الاجتماعية .

فقد فرضت نفسها على الصحف في مستهل فترة دراستنا تأثرا بانتهاء الحرب العالمية الثانية التي نتج عنها إغلاق المصانع والاستغناء عن العمال مما أدى إلى شيوع البطالة . بالإضافة إلى أن التشريعات (*) التي صدرت لصالح العمال أدت إلى التخفيف من حدة المشكلة العمالية .

(*) تمثل التشريعات التي صدرت بهدف التخفيف من حدة المشكلة العمالية في القانون رقم ٨٥ والقانون رقم ٨٦ عام ١٩٤٢ ، أولهما يعترف بحق التكوين النقابي ، وثانيهما بالتأمين الإجباري عن حوادث العمل . بالإضافة إلى القانون رقم ٤١ عام ١٩٤٤ الخاص بمقدار العمل الفردي ، والقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ بشأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل ، والقانون الذي صدر في عام ١٩٥٠ لتنظيم عملية توقيع الاتفاقيات الجماعية بين المفاوضين وبين النقابات .

وينبغي الإشارة هنا الى أنه يمكن القول بأن المشكلات والقضايا الاجتماعية متداخلة حيث ان قضية المساواة بين الطبقات والعدالة الاجتماعية تجب الى حد ما العمال كما تجب الطبقات الدنيا من الفلاحين وصغار الموظفين وصغار التجار لأنها تعنى بتحسين مستوى المعيشة للفقراء بما فيهم العمال . وأنه يمكن قول الشيء نفسه بالنسبة لمشكلة التمويل والغلاء وارتفاع الأسعار . الا أن المشكلة العمالية كما عينا بدراستها كجزئية خاصة من كلية عامة وهى المشكلة الاجتماعية ، تتناول مشكلة العمال فى مجال العمل والأجور .

وأخيرا القضيتان الثامنة والتاسعة ، وهما بالترتيب مشكلتا الإسكان وزيادة السكان . فقد احتفظنا بالمؤخرة فى ترتيب اهتمام الصحافة المصرية (١٩٤٥ - ١٩٥٢) بالقضايا الاجتماعية ، وتناوبتها الا أن مشكلة الإسكان قد حصلت على المرتبة المتوسطة عام ١٩٤٨ ثم عادت للمؤخرة فى الأعوام التالية ، وان كانت تميزت نوعا ما عن مشكلة زيادة السكان .

كما نتج عن اعتمادنا لمستوى التحليل الكلى لمقالات وأعمدة الرأى فى الصحافة المصرية التى عالجت القضايا والمشكلات الاجتماعية فى مصر من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، أن كشفنا عن نوعية الفاعلين المقترحين لاحداث التغيير ونوعية الطبقات الاجتماعية التى يتضمنها الموضوع: المؤسسات الواردة الذكر والجماعات الاجتماعية وأدوات احداث التغيير فى المجتمع ، وطرق الكتابة وأساليبها .

نلاحظ من نتائج تحليل المضمون الكمى للفئة المعنية بتبيان نوعية الفاعلين المقترحين لاحداث التغيير فى المجتمع المصرى كما أوضحتته مقالات وأعمدة الرأى المحللة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، أن

الصحف المصرية قد أبرزت الصفوة من السياسيين والمفكرين (*)
والمثقفين Cultured Intellectual, Political elites التى تضمنت
القيادات العليا المتمثلة فى الوزراء وزعماء الأحزاب وأعضاء البرلمان
والكتاب والمثقفين حيث حصلت الصفوة المذكورة على (١٧٩) تكرارا
من (٤١٦) قالب رأى . كما طرحت الجماهير Masses كاحدى
نوعيات الفاعلين المقترحين لاحداث التغيير فى المجتمع ، وحصلت
على (٢٨) تكرارا فقط منها (٤) تكرارات للفئة ذاتها وهى الجماهير
و (٢١) تكرارا لجماهير الحركات العفوية و (٣) تكرارات لجماهير
الحركات المنظمة فى النقابات .

من ثم ، يمكننا القول ان صحافة الرأى المحللة فى دراستنا
قد عكست أهمية خاصة لدور الصفوة فى احداث التغيير الاجتماعى
فى مصر خلال عرضها للمشكلات والقضايا الاجتماعية من ١٩٤٥
الى ١٩٥٢ ، وان كانت لم تغفل دور الجماهير فى احداث التغيير .

وهذا يتفق مع رؤية « رالف بارتن بيرت » فى تناوله
للديمقراطية السياسية والمشكلة الاجتماعية . موضحا أهمية
الخلاص الاجتماعى وذلك بالعمل على تحسين الحالة الاجتماعية
لمجموع الناس كى يستفيدوا من قوتهم العددية ، وأنهم طالما
يعيشون فى حالة من الذلة والغلبة على أمرهم ، فلن ينقدوا أنفسهم
بالديمقراطية السياسية . مؤكدا حاجاتهم فى هذه الحالة الى عون

(*) يقدم « سعد الدين ابراهيم » تعريفا للمفكر والمثقف النشط المستثمرة
فى اللغات الأوروبية كلمة Intellectual ، فى تعريف توفى يتضمن العناصر
التالية : المعرفة العامة أو المتخصصة ، الاعتماد بأمور الثقافة ، الاهتمام بالمسائل
العامة الأخرى لمجتمعه خارج نطاق تخصصه ، التعبير عن هذه الاهتمامات العامة بقصد
التأثير على المجتمع والسلطة . انظر فى ذلك : سعد الدين ابراهيم ، تجسير الفجوة
بين المفكرين وصانعى القرارات فى الوطن العربى ، ورقة عمل ، الاجتماع السنوى
الأول للهيئة العامة لمبنى الفكر العربى ، عمان - الأردن ، ابريل ١٩٨٤ .

يقيمهم على أقدامهم • ويقول أيضا انه « قد يأخذ الخلاص أشكالا متعددة لكن أكثرها جذرية هي الثورة التي تنبثق من الطبقة المغلولة الأكثر تألما وانفعالا بسبب الظلم والاستغلال ، بقيادة أعضاء الطبقة المثقفة » ، وان الديمقراطية السياسية ليست حكم الكافة ولكن حكم الحكيم (١) •

كما أبرز « فؤاد مرسى » الصفوة المثقفة ودورها فى تشكيل النظام القيمى للمجتمع ، وتحديد الاحتياجات الضرورية اجتماعيا ، والطرق السليمة اجتماعيا لاشباعها • مؤكدا أنه عندما يصاب المجتمع بحالة من الأزمة المتمثلة فى العجز عن حل مشاكله الرئيسية ، فان أزمة هذا المجتمع تكمن فى أزمة مثقفيه (٢) •

يضاف الى ذلك « على الدين هلال » الذى أكد أن الدراسات المتعلقة بالتغير الاجتماعى ونظريات التحديث أو التنمية على اختلاف مشاربها وانجاهاتها تكاد تجمع على أن للمثقفين أدوارا شتى فى عملية التغير الاجتماعى • ويتمثل ذلك فى التعبير عن قضايا ومشاكل المجتمع الذى يعاصرونه • حيث يقول ان المثقف - كاتباً أو مفكراً أو روائياً أو شاعراً - هو بمثابة مرآة تنعكس على كتاباته هموم ومشاكل مجتمعه •

وان المثقف لا يكتفى بدور الرصد أو التعبير ، وانما يدعو الى رؤية اجتماعية ويبشر بتصور مستقبل للمجتمع • بالاضافة الى

(١) رالف بارتن بيرت ، آفاق القيمة • دراسة نقدية للحضارة الانسانية ، ترجمة عبد المحسن عاطف سلام ، القاهرة - نيويورك ، مكتبة النهضة المصرية ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ ، ص ٢٧٣ و ٢٨٧ و ٣٧٦ و ٣٧٧ •

(٢) فؤاد مرسى ، أزمة المجتمع هي أزمة المثقفين ، الندوة الدولية عن « المثقفون والتغير الاجتماعى فى العالم العربى » ، القاهرة ٣ - ٦ ديسمبر ١٩٧٩ ، جامعة عين شمس - مركز بحوث الشرق الأوسط ، ص ٩١ و ٩٤ •

تأكيده على دور المثقف « كرجل » حركة وعمل ينخرط في الأحزاب السياسية أو يشتغل في جهاز الدولة ، ويسعى من خلال ذلك لتحقيق ما يؤمن به أو ما يعتقد (٣) .

من ثم ، يمكننا التأكيد على وجود اتساق نوعي بين رؤية صحافة الرأي المصرية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ فيما يتعلق بإبراز الصفوة من السياسيين والمفكرين والمثقفين كنوعية مقترحة لاجداث التغيير وعدم اغفال الجماهير كفاعل مساعد في احداث التغيير ، وبين رؤية علماء السياسة والاجتماع .

واعتمادا على نتائج التحليل الكمي لمضمون قوالب الرأي الاجتماعي في الصحافة المصرية خلال فترة الدراسة - كل سنة على حده - نتبين حرص الكتاب وقتئذ على إبراز الصفوة كفاعلين أساسيين لاجداث التغيير الاجتماعي مع عدم اغفال الجماهير ولكن بقدر أقل كثيرا .

أما فيما يتعلق برؤية الكتاب والصحافيين المصريين - فترة الدراسة - لنوعية الطبقات الاجتماعية المتضمنة في موضوعاتهم الصحفية ، فقد تبيننا من نتائج تحليل المضمون الكمي رؤية تكاد تكون متوازنة الاهتمام مع تمثيل بعض البروز غير الحاد . فقد برزت الطبقة العالما Upper Class التي تتضمن كبار الملاك والرأسماليين والتجار ورجال الدولة حيث حصلت على (١٤٥) تكرارا في (٤١٦) قالب رأي . وتلتها الطبقة الدنيا Lower Class وتشمل العمال والفلاحين وصغار التجار ، حققت (١٣٨) تكرارا . ثم الطبقة الوسطى Middle Class التي تشمل عامة الموظفين والتجار ومتوسطى الملاك ، وقد حققت (٩٢) تكرارا .

(٣) على الدين هلال ، بعض جوانب أزمة الجماعة الثقافية في مصر ، الندوة السابقة نفسها ، ص ٣٧ .

ومما لاشك فيه أن التقارب النسبي في إبراز الطبقة العليا والطبقة الدنيا يعد نتيجة منطقية تعكس وجود مشكلة العدالة الاجتماعية وقضية عدم المساواة بين طبقات الشعب التي حصلت على الأولوية الأولى في ترتيب القضايا والمشكلات الاجتماعية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ كما انعكست في مقالات وأعمدة الرأي الصحفي وقتذاك . وقد تمثل هذا التقارب أيضا عبر السنوات الخاضعة للدراسة .

وفيما يتعلق بالمؤسسات Institutions الواردة الذكر أثناء تناول الكتاب والمحربين للقضايا والمشكلات الاجتماعية في فترة الدراسة ، فقد تمثلت في الجيش والجامعات والمدارس والأحزاب والجماعات السياسية والقصر الملكي والسفارة البريطانية والحكومة متمثلة في الجهاز الحكومي والوزارات ، بالإضافة الى الشرطة والبرلمان والصحافة والنقابات .

وقد بينت نتائج التحليل أن الأولوية الأولى تمثلت في إبراز الحكومة بجهازها والوزارات حيث حصلت على (٣٠٢) تكرارا ، بما يكشف لنا عن تحديد صحافة الرأي في مصر من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ للحكومة كمؤسسة أساسية عند تناول المشكلات والقضايا الاجتماعية . يليها بفارق كبير الجامعات والمدارس التي حصلت على (٧٥) تكرارا ، ثم البرلمان وحصل على (٥٨) تكرارا والأحزاب والجماعات السياسية على (٥١) تكرارا ، والصحافة على (٢٥) تكرارا .

وأخذ الاهتمام في التناقص بالنسبة للمؤسسات التالية وهي السفارة البريطانية - سلطة الاحتلال - وحصلت على (١٩) تكرارا ، ثم النقابات وحصلت على (١٤) تكرارا ، ثم القصر الملكي وحصل على (١١) تكرارا ، ثم الجيش والشرطة وحصل كل منهما على (٨) تكرارات .

ويتمثل التباين نفسه فى الاهتمام بإبراز المؤسسة الحكومية عن غيرها من المؤسسات طوال السنوات الخاضعة للدراسة . وقد تبين من النتائج المتعلقة بالمؤسسات واردة الذكر فى كل سنه على حده ، أن « الجيش » لم يرد ذكره فى صحافة الرأى عند تناول المشكلات والقضايا الاجتماعية طوال السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٥٢ ، أما « القصر الملكى » فلم يرد ذكره طوال السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٩ و ١٩٥٢ ، وان « السفارة البريطانية » لم ترد طوال عام ١٩٥٢ فى حين ذكرت طوال الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ و « الشرطة » لم ترد طوال السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٩ و ١٩٥٢ ، « الصحافة » لم ترد عام ١٩٤٩ فقط ، أما « النقابات » ، فانها لم ترد طوال عامى ١٩٤٨ و ١٩٥٢ . ووردت بقية المؤسسات المحددة آنفا طوال سنوات الدراسة . ويلاحظ أن المؤسسة الأساسية المذكورة فى الصحافة المصرية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ عند معالجتها للقضايا والمشكلات الاجتماعية ، والتي تمثلت فى الحكومة بجهازها الحكومى وبوزاراتها قد تصاعد الاهتمام بإبرازها عبر السنوات .

ومن ناحية الجماعات الاجتماعية Social Groups فقد تبين من نتائج الدراسة أنها تشمل المثقفين ، ورجال الدين ، وطلبة المدارس والجامعات ، والجاليات الأجنبية ، والمرأة .

وقد حصلت فئة « طلبة المدارس والجامعات » على (٥٢) تكرارا من (٤١٦) قالب رأى ، « المرأة على (٥١) تكرارا ثم « المثقفون » على (٢٨) تكرارا ثم الجاليات الأجنبية (٨) تكرارات ، ورجال السن (٧) تكرارات . ولم يرد ذكر « المثقفون » عام ١٩٥٢ ، أما « رجال الدين » فلم يرد ذكرهم طوال السنوات ١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ ، و « الجاليات الأجنبية » لم يرد ذكرها طوال السنوات

١٩٤٥ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ • ويعد عام ١٩٤٩ أكثر الأعوام التي ورد فيها ذكر الجماعات الاجتماعية •

ويلاحظ من النتائج المذكورة فيما يتعلق بتنساول مقالات وأعمدة الرأي في الصحافة المصرية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ للجماعات الاجتماعية ، أنه لم يكن كثير الورد في المضمون بالتحديد • وذلك يكشف رؤية الرأي الصحفى الاجتماعى وقتئذ عند عرضه للمشاكل والقضايا الاجتماعية للمجتمع ككل دون تركيز على جمهرة عددية أو تجمع ، وذلك على أساس أن المجتمع تركيب واحد مكون من كثرة وأنه حشد من الأفراد لهم خصائص مشتركة •

وقد أشار « رالف بارتن بيرى » الى هذه المعانى ، بقوله ان المجتمع مزيج مركب من مجتمعات جزئية (٤) •

أما أدوات أحداث التغيير فى المجتمع The Tools فقد وردت كذلك ورودا قليلا ، وذلك ما أكدته النتائج الكمية لتحليل المضمون • من (٤١٦) مقالا وعمود رأى وردت اقتراحات بحلول اصلاحية مما يكون من شأنه بقاء الوضع على ما هو عليه ب (٤) تكرارات ذلك فى السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٩ و ١٩٥١ • أما أحداث التغيير فى المجتمع بأحداث وضع ثورى فقد ورد مرة واحدة سنة ١٩٤٧ •

وفيما يتعلق بأدوات أحداث التغيير فى المجتمع فقد حصلت فئة « اصدار قانون أو تشريع » على الأولوية الأولى حيث بلغت (٧٠) تكرارا ، ووردت طوال سنوات الدراسة دون انقطاع • ويمكننا ادراك تفسير ذلك بالاشارة الى المشروعات الاصلاحية الاجتماعية التى طرحت فى الأربعينيات كمشروعات قوانين تسبى

(٤) رالف بارتن بيرى ، المرجع السابق نفسه ، ص ١٩١ •

الى احداث نوع من التوازن والعدل الاجتماعى ، وبالإشارة الى
المواقف الحكومية والبرلمانية ازاء هذه التصورات المطروحة
والقضاء عليها . وعلى ضوء ان الحكومة والبرلمان والأحزاب
والجماعات السياسية قد حصلت على المراتب المتقدمة كمؤسسات
واردة الذكر فى مقالات وأعمدة الراى فى الصحافة المصرية من
١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، ثم إبراز « اصدار قانون أو تشريع » كأداة أولى
لاحداث التغيير فى المجتمع ، يتبين لنا المفهوم الشائع عن ارتباط
القانون ارتباطاً وثيقاً بنظام الحكم ، وان السلطة السياسية هى
أداة التنفيذ . وهذا هو بعينه ما يكشف عنه الاهتمام الصحفى
فى إبراز القانون والتشريع من بين كافة الأدوات وإبراز الحكومة
والبرلمان والأحزاب والجماعات السياسية من بين كافة
المؤسسات .

أما الأداة الثانية التى تلت اهتمام قوالب الراى المحللة
لاحداث التغيير فى المجتمع فهى فئة « احداث وضع ثورى باستخدام
القوى الشعبية » وحصلت على (١٣) تكراراً ، وظهرت فى
السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٨ و ١٩٥٠ . ثم جاءت فى الترتيب
فئة « اتفاق الجماعات » وحصلت على (٩) تكرارات ، وظهرت فى
السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ ، ١٩٤٩ و ١٩٥١ . وتلاها « اتفاق
الأحزاب » وقد ظهرت مرتين فى سنتي ١٩٤٥ و ١٩٤٩ ، ثم جاءت
فئة « احداث وضع ثورى باستخدام القوات المسلحة (الجيش) »
مرة واحدة عام ١٩٤٦ .

من ثم ، يمكننا القول بأن الصحافة - التى خضعت للدراسة
التحليلية - لم تعط اهتماماً كافياً لأدوات احداث التغيير فى المجتمع
وذلك يعكس اما عجزها عن رؤية الأهداف التى تراها عند حدوث
التغيير أو اعتقادها فى رفض الحكومات المختلفة لحدوث التغيير فى

المجتمع ولو في أقل درجاته الإصلاحية ، والاحتمال الأخير هو الأقرب الى اعتقادنا نظرا لوقوف حكومات ما قبل الثورة ضد تصورات مشاريع القوانين الإصلاحية المقترحة . ولفرضها قيودا شتى أمام الحرية الكاملة لابتداء الرأي الصحفي .

وأخيرا يمكننا استعراض نتائج تحليل المضمون الكمي ، التي كشفت لنا طرق الكتابة وأساليبها كما انعكست في مقالات وأعمدة الرأي التي خضعت للدراسة والمتمثلة في ٤١٦ قالب صحفي . فقد ثبت أن كتاب المقالات والأعمدة التي تناولت القضايا والمشكلات الاجتماعية (١٩٤٥ - ١٩٥٢) قد لجأوا في كتاباتهم الى الأواء الذاتية ، وهي عنصر أساسي اتفق على تحديده كبار الصحفيين وأساتذة الصحافة لوصف القالب الصحفي بأنه مقال أو عمود رأى يعكس رأى الكاتب الذي يوقع باسمه أو بتوقيع مستتر تحت اسم آخر أو بتوقيع الأحرف الأولى فقط من اسمه ، وأحيانا يخطئ اسم الكاتب - ويلاحظ أن إحدى دراسات الصحافة قد جاء فيها أن إخفاء اسم كاتب المقال يعتبر ضرورة في بعض الأحيان بالنسبة للصحيفة التي تحرص على اسمها وشهرتها على أساس أن أهمية المقال قد تهبط اذا ذكر اسم صاحبه وكان مغمورا ، مستندا الى أن الالتزام بتوقيع المقالات الصحفية يجافى حرية الصحافة (٥) . الا أننا لانتفق مع هذا الرأي حيث أن المقال الجيد هو الذى يرفع اسم كاتبه حتى اذا كان مغمورا ، كما أن المقال غير الجيد هو الذى يخفض من شأن كاتبه حتى اذا كان مشهورا . وأحيانا تمثل المقالات غير الموقعة سياسة الجريدة حيث يحسرها رئيس التحرير أو كاتب قديم بالصحيفة .

(٥) رجاء على المزبى ، المرجع السابق نفسه . ص ٢٧٣ و ٢٧٤ .

ومن الملاحظ أن اللجوء عند كتابة المادة محللة و للأراء الذاتية ، قد نال الأولوية الأولى حيث حصل على (٣٩٥) تكرارا وقد استمر في التصاعد من عام ١٩٤٩ . تلاه الاهتمام « بالبرهنة باستخدام شواهد تاريخية أو معتقدات دينية أو عوامل فنية تكنولوجية أو إبراز أمثلة » وحصلت على (٣٥٨) تكرارا ، وقد تصاعد الاهتمام بها في عام ١٩٤٩ . ثم جاء الاهتمام « بالتشخيص مع اقتراح حلول » وبلغت (٢٨٥) تكرارا ، وتصاعد الاهتمام بها عام ١٩٤٩ أيضا ثم أعوام ١٩٥٢ و ١٩٥٠ و ١٩٤٦ على التوالي . وفي المرتبة الرابعة جثناء « التعميم بدون أمثلة » *Sweeping Generalization* أى صياغة تعميمات جارفة ، وقد حصلت على (٢٤٥) تكرارا وتصاعد الاهتمام بها عام ١٩٤٩ واستمرت متصاعدة عقب ذلك . وفي المرتبة الخامسة جاءت فئة « إبراز الأسباب والدوافع » وبلغت (٢١٢) تكرارا ، وبرزت عام ١٩٤٦ ثم عام ١٩٤٩ ثم عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٠ وجاء « التنبؤ » في المرتبة السادسة وبلغ (١٠٨) تكرارا وبرز في الأعوام المذكورة أعلاه نفسها . ثم جاءت فئة « الاعتماد على المصادر » في المرتبة السابعة وبلغت (١٠٠) تكرار ، وقد تصاعد الاهتمام بها في ١٩٤٩ واستمرت على تصاعدها .

ويلاحظ أنه كلما تمتعت الصحف ببعض الحريات ، تعددت طرق الكتابة وأساليبها في قوالب الرأي - المقال والعمود - حيث تبين النتائج المذكورة أن الأعوام التي رفعت فيها الرقابة عن الصحف وألغيت الأحكام العرفية هي أكثر الأعوام اهتماما بإبراز طرق مختلفة وأساليب متعددة لكتابة الرأي الصحفي .

ولاشك أن لجوء مقالات وأعمدة الرأي الى إبراز الأسباب والدوافع الكامنة في القضايا والمشكلات الاجتماعية بعكس محاولة موضوعية للصحافة المصرية وقتئذ لتحقيق التغيير الاجتماعي بكشف

المجتمع الواقع وما هو موجود فيه . الى جانب عنايتها بكشف النتائج التي تترتب على الأخذ بسياسة معينة ، وذلك باللجوء الى أسلوب « التنبؤ » حيث يتنبأ الكتاب بالمشاكل التي تترتب على الأخذ بنظام سياسي معين . كما يتبين أن كتابات الرأى قد اهتمت بذكر مصادرها الصحفية من عام ١٩٤٩ لخشيته قبل ذلك من النتائج التي تترتب على الكشف عن المصادر الصحفية والتي تتمثل في البطش بهذه المصادر التي غالبا ما تكون فى مناصب قريبة ممن يعينهم الأحرار ، خاصة فترة الحكومات التي سادت فيها سياسة اضطهاد حريات الصحافة .

هكذا فقد تبين لنا خريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية ، ونوعية الفاعلين المقترحين لاجداث التغيير ، ونوعية الطبقات الاجتماعية التي يتضمنها الموضوع ، والمؤسسات واردة الذكر ، والجماعات الاجتماعية ، وأدوات احدث التغيير فى المجتمع ، وطرق الكتابة وأساليبها كما انعكست فى مجمل الصحف المصرية (١٩٤٥ - ١٩٥٢) من خلال مقالات وأعمدة الرأى بناء على التحليل الكلى العام .

وننتقل الى عرض النتائج الكلية والتفصيلية لكل صحيفة من صحف الدراسة وذلك اعتمادا على التقسيم المسبق للصحف .

نعمد فى هذا الفصل على مستوى التحليل الكلى والتفصيلي بهدف تبين رؤية الصحف المصرية الأربع - الخاضعة للدراسة - التي لا تعبر عن أحزاب أو جماعات سياسية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، وتتمثل فى : الأهرام وأخبار اليوم ، وروز اليوسف ، وبنات النيل .

وذلك على أساس البدء بعرض الرؤية الكلية لكل صحيفة من الصحف الأربع المذكورة بصدد ترتيب اهتمامها للقضايا والمشكلات الاجتماعية ، ونوعية الفاعلين الذين اقترحتهم لاجداث التغيير ،

ونوعية الطبقات الاجتماعية التي عيّنت بإبرازها في سياق عرض المسألة الاجتماعية ، والمؤسسات والجماعات الاجتماعية الواردة الذكر في المضمون الاجتماعي ، وأدوات أحداث التغيير وطرق الكتابة وأساليبها التي استعانت بها في عرض المسألة الاجتماعية في قوالب الرأي الخاضعة للتحليل - تبصيا لفترة ظهورها من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ .

ثم الاعتماد على مستوى التحليل التفصيلي والجزئي لتبيين الرؤية التفصيلية لخريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية كما ظهرت في الصحف المحددة .

ولاشك أن تناول جزئيات الموضوع من شأنه أن يقلل من تحيزنا أو ذاتيتنا في الحكم على اتجاهات الصحف ازاء رؤيتها للأزمة الاجتماعية من حيث تحديد أبعادها المتمثلة في قضايا ومشكلات اجتماعية بعينها ، بالإضافة الى مؤشرات وأسباب وحلول كل منها .

الفصل الثاني

الرؤى الكلية والتفصيلية للقضايا والمشكلات الاجتماعية
في الصحف التي لا تعبر عن أحزاب أو جماعات سياسية
من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢

١ - جريدة الأهرام .

اعتمدنا على نظام العينات في تحليل مضمون مقالات وأعمدة
الرأى فى جريدة « الأهرام » اليومية التى تضمنت قضايا ومشكلات
اجتماعية خلال فترة الدراسة (١٩٤٥ - ١٩٥٢) ، وذلك نظرا
لتعدد القضايا والمشكلات المعنية بالدراسة وتداخلها . بالإضافة
الى اتساع الفترة الزمنية . لذا استخدمنا طريقة العينة العشوائية
المنتظمة فى اختيار أعداد الجريدة التى تخضع مقالات وأعمدة الرأى
المصادر بها للتحليل - على أساس أن يظهر بها جميع أيام الأسبوع
بالتساوى - مع تحديد عينة بديلة تتمثل فى العدد التالى لأعداد
الجريدة الخاضعة للدراسة .

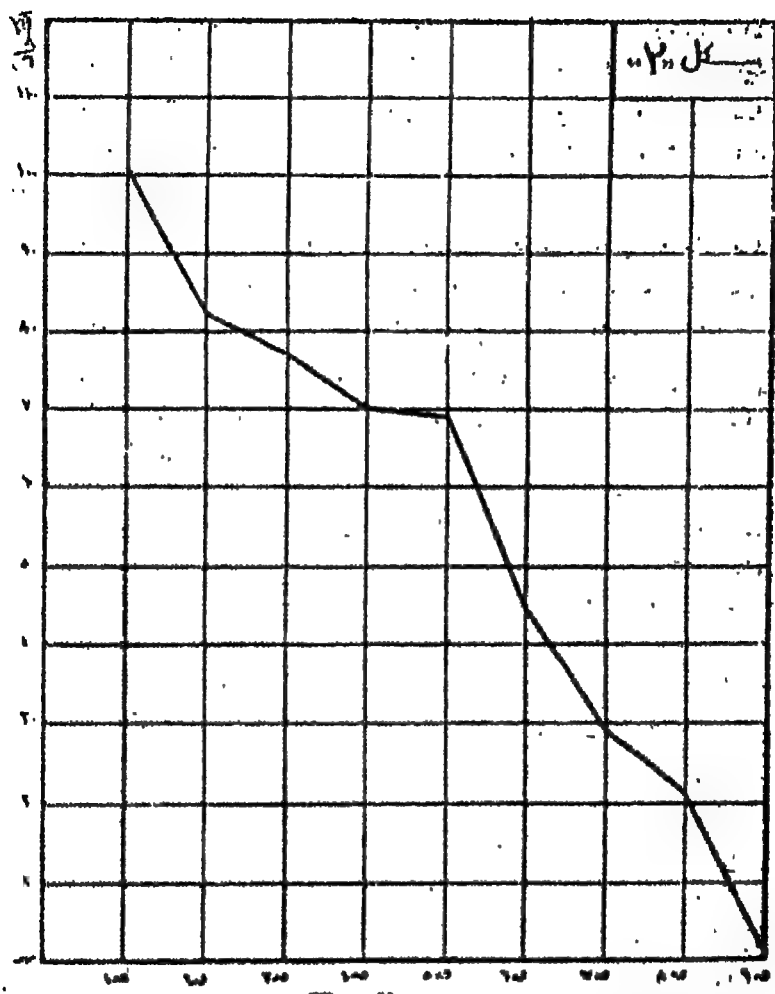
وطبقا لطريقة اختيار العينة المذكورة ، فقد حصرنا عدد
المقالات وأعمدة الرأى التى تناولت قضية أو مشكلة اجتماعية
وظهرت فى عينة أعداد جريدة الأهرام من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ .
وتمثلت قوالب الرأى التى خضعت للتحليل فى (٩٤)
مقالا وعمود رأى .

ويلاحظ من عدد قوالب الرأى المعنية بالقضايا والمشكلات
الاجتماعية فى كل سنة على حدة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، أن هذا العدد

قد ازداد في فترات رفع القيود عن الصحافة . حيث ورد (٢٧) مقالا وعمود رأى في جريدة الأهرام تتناول القضايا والمشكلات الاجتماعية خلال عام ١٩٤٩ ، (٢٥) قالب رأى في عام ١٩٥٠ ، يليه (١١) قالباً عام ١٩٤٦ ، وتوالى العدد في النقصان خلال السنوات الأخرى .

ويمكننا تحديد خريطة المشكلات والقضايا الاجتماعية كما انعكست في المقالات وأعمدة الرأي بجريدة « الأهرام » منذ هيايسو ١٩٤٥ حتى يوليو ١٩٥٢ اعتماداً على نتائج تحليل المضمون .
وقد تبين من النتائج أن القضية الأولى قد تمثلت في عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية وحصلت على (١٠١) تكراراً .

وهذه النتيجة تتماثل مع رؤية الصحافة المصرية بمجملها في الأربع عشرة صحيفة المحللة حيث وردت القضية نفسها كقضية أولى في ترتيب القضايا والمشكلات الاجتماعية ، وجاءت النتيجتان التاليتان كذلك متماثلتين مع الرؤية العامة للصحافة بمجملها - فجاءت القضية التعليمية في المرتبة الثانية وحصلت على (٨٢) تكراراً ، وكذلك جاءت قضية التمويل والغلاء وارتفاع الأسعار في المرتبة الثالثة وحصلت على (٧٧) تكراراً . ثم حدث التباين بين رؤية « الأهرام » ورؤية الصحافة المصرية ككل بالنسبة للقضية المتعلقة بالأمراض الاجتماعية . أما دون ذلك فقد حدث تماثل في الرؤية من حيث ترتيب القضايا والمشكلات فقد جاءت في المرتبة الرابعة قضية وضع المرأة ودورها ب (٧٠) تكراراً ، تليها في المرتبة الخامسة المشكلة الصحية وسوء التغذية ب (٦٩) تكراراً ، ثم المشكلة العمالية ب (٤٤) تكراراً ، تليها مشكلة الإسكان ب (٢٩) تكراراً ، ثم تقي الأمراض الاجتماعية بعدد (٢١) تكراراً تليها مشكلة زيادة عدد السكان بتكرارين فقط .



القضايا والمشكلات

(*) ق ١ قضية عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، ق ٢ القضية التعليمية ق ٣ قضية التمييز والفلاح وارتفاع الأسعار ، ق ٤ وضع المرأة ودورها ، ق ٥ المشكلة الصحية وسوء التغذية ، ق ٦ المشكلة المالية ، ق ٧ مشكلة الإسكان ، ق ٨ مشكلة الأمراض الاجتماعية ، ق ٩ مشكلة زيادة السكان .

• ويوضح: شكل رقم ٣ خريطة المشكلات والقضايا الاجتماعية
كما انعكست في مقالات وأعمدة الرأي في جريدة « الأهرام » طوال
الفترة المعنية بالدراسة (١٩٤٥ - ١٩٥٢) .

وهكذا يمكننا أن نلاحظ وعن جريدة الأهرام بإبراز المشكلة
الاجتماعية الأولى في المجتمع المصرى ألا وهى عدم المساواة بين
طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، ولاشك أن إبراز هذه المشكلة
الاجتماعية بعينها يزيد وعى الرأى العام المصرى بأنها تمثل قضيته
الأولى : كما ان « الأهرام » قد أعطت اهتماما متقاربا للقضايا
الاجتماعية الأساسية التالية ، وعلى رأسها القضية التعليمية وهى
من القضايا التى تمس الجانب الإدراكى العقلانى فى المجتمع
مما يعكس عقلانية رؤية جريدة « الأهرام » لخريطة المشكلات
والقضايا الاجتماعية وقتئذ . ثم أوردت قضايا ومشكلات متصلة
بحاجات الجمهور فى مرتبات تالية .

الا أنه قد تبين اغفال الأهرام عن اعطاء الأمراض الاجتماعية
اهتماما بارزا حيث مثلت فى مقالاتها وأعمدة الرأى بها المرتبة قبل
الأخيرة . خاصة أن الأمراض الاجتماعية كانت منتشرة فى معالجات
الصحف الأخرى ، ماعدا الولدية - وهو ما سنبينه فى صفحات
متقدمة عند معالجة الصحف الأخرى - وهذا من شأنه يعكس دون
شك ، موضوعية الأهرام فى تلمس القضايا الاجتماعية الأساسية ،
والإقلال من إبراز القضايا غير المحددة والتى يشوبها الاتهامات غير
المؤكدة أو القضايا غير المحقة وقتئذ فى منظورها .

وقد ذكر « ابراهيم عبده » رأيه فى جريدة « الأهرام » بقوله
أنها لاتعالج حدثا الا من الناحية الموضوعية » (٦) .

وبالنظر الى تكرارات ورود القضايا والمشكلات الاجتماعية
فى « الأهرام » من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٥٢ - كل سنة على حده -
يمكننا تبيين تصاعد اهتمامها بالمشكلة الأولى المتعلقة بعدم المساواة
بين الطبقات والعدالة الاجتماعية ، وذلك فى السنين ١٩٤٥
و ١٩٤٦ و ١٩٤٩ ، وانخفاضها فيما عداها من السنوات . وتصاعد
اهتمامها بالقضية التعليمية خلال عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٠
وانخفاضها فى السنوات السابقة واللاحقة ، وان كان انخفاضها
قد اشتد بحيث لم ترد سوى مرة واحدة عام ١٩٥١ . بالإضافة
الى تصاعد اهتمام « الأهرام » بقضية التمييز والفلاح وارتفاع
الأسعار عام ١٩٤٩ ثم توسطت الاهتمام بها . كما تصاعد اهتمامها
بقضية وضيق المرأة ودورها عام ١٩٤٩ ، الذى ازداد صعودا فى
عام ١٩٥٠ ثم اختفاه عام ١٩٥١ ، يصاحبه قلة ظهوره عام ١٩٥٢ .
وتصاعد اهتمامها بالمشكلة الصحية وسوء التغذية فى عام ١٩٤٧ ،
الذى ازداد صعودا عام ١٩٤٩ ، ثم انخفض انخفاضا شديدا فى
السنوات المتعاقبة بعدها .

كذلك تصاعد الاهتمام بالمشكلة المالية خلال عامي ١٩٤٥
و ١٩٤٦ ، التى كادت أن تختفى فى الأعوام ١٩٤٨ و ١٩٥٠
و ١٩٥٢ ، واختفت بالفعل فى الأعوام ١٩٤٧ و ١٩٤٩ و ١٩٥١
حيث لم ترد .

وظهرت مشكلة الاسكان فى « الأهرام » ظهورا متوسطا عامي
١٩٤٨ و ١٩٤٩ ، وظهرت ضعيفا فى الأعوام ١٩٤٦ و ١٩٥١ .

(٦) ابراهيم عبده ، تطور الصحافة المصرية ، المرجع السابق نفسه ، ص ٢٣٠-٢٣١ .

و١٩٥٢ ، فى حين اختفت بالفعل فى الأعوام ١٩٤٥ و ١٩٤٧ و ١٩٥٠ .

كما ظهرت مشكلة « الأمراض الاجتماعية » فى « الأهرام » ظهوراً ضعيفاً فى كل السنوات ، واختفت عامى ١٩٤٩ و ١٩٥٢ .

ولم تظهر مشكلة زيادة السكان فى الأهرام « سوى مرتين فى عام ١٩٤٦ .

بالتعمن فى نتائج التحليل المبين آنفاً يمكننا استخلاص الاستدلالات التالية :

أولاً : أن « الأهرام » استطاع خلال فترات رفع القيود عن الصحافة أن يناقش القضايا والمشكلات الاجتماعية مما يساعد دون شك على تنوير الرأى العام المصرى بالوضع الاجتماعى للبلاد ، وخاصة وأن جريدة « الأهرام » تطرح القضايا والمشكلات الاجتماعية دون أن تلتزم بوجهة نظر حزبية أو اتجاه سياسى محدد ، وبالتالى فهى موجهة للمجتمع ككل وليس لفئة أو طبقة أو جماعة معينة . فقد ألغيت الأحكام العرفية فى أكتوبر ١٩٤٥ ، ورفعت الرقابة عن الصحف فى يونيو ١٩٤٥ حتى مايو ١٩٤٨ حيث أعيد فرضها فى ١٤ مايو بسبب حرب فلسطين ثم ألغيت فى ١٣ يناير ١٩٥٠ الى يناير ١٩٥٢ . حيث أعيد احكام الرقابة على الصحف حتى قيام ثورة ١٩٥٢ . كما يلاحظ أن حكومات اضطهاد حرية الصحافة قد ضربت الصحف وعطلتها كما سبق أو أضعفنا فى منتصف ١٩٤٦ واستمرت فى اربابها طوال ١٩٤٧ و ١٩٤٨ الى اغتيال النقراشى باشا فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ وسقوط حكومته الثانية التى اتسمت بمصادرة الصحف وحجب الرأى الآخر .

من ثم يتبين أن هناك علاقة بين حرية الصحافة وتصاعد النقد الاجتماعي .

ثانيا : ثبوت القول الشائع بأن الكبت يولد الانفجار ثم يخفت معدل الانفجار ويهدأ ، وهذا هو بعينه الذى تحقق بالنسبة لجريدة الأهرام حيث ازداد اهتمامها بإبراز القضايا الاجتماعية الأساسية وهى العدالة الاجتماعية وعدم المساواة بين طبقات الشعب ، والقضية التعليمية ، وقضية التموين والفلاح وارتفاع الأسعار وذلك فى عام ١٩٤٩ ، الذى أعقب الحكومات التى قيدت الحريات . ثم سرعان ما هدأت الجريدة وخفت معالجتها للقضايا والمشكلات ، خاصة بعد رفع القيود عن الصحافة بتولى حكومة الوفد السلطة ، مع توقع « الأهرام » بأن حكومة الوفد أفضل من الحكومات الأخرى التى لم تحقق ما حققه الوفد بإصداره بعض القوانين الإصلاحية .

ثالثا : اهتمام « الأهرام » بمعالجة القضايا الأساسية التى اتفقت عليها الصحف المصرية بأجمالها - كما اتضح من النتائج المبينة فى الجزء الأول من هذا الباب - وعزوفها عن الاهتمام بقضايا غير ملحة اجتماعيا كمنظيراتها .

رابعا : عزوف « الأهرام » عن قضايا تم حلها بعض الشيء ، وعلى سبيل المثال فالقضية التعليمية قد انخفض اهتمام الجريدة بها خلال عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ حيث ان حكومة الوفد قد أصدرت قانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٠ بتعميم المجانية فى المرحلة الثانوية ، وقانون ١٤٢ لسنة ١٩٥١ لتنظيم التعليم الثانوى وتوحيد المناهج ونظم القبول والامتحانات .

ولاشك أن الاستدلالات الموضحة تعكس سياسة جريدة

الأهرام الموضوعية التي لا تنتمي لحزب بعينه ولا جماعة
أو تيار سياسي بذاته .

خامسا : ان جريدة « الأهرام » لاتعالج القضايا والمشكلات
الاجتماعية في اطار جزئي ، وانما تعكس نمطا مترابلا (*)
في معالجتها ، مما يبين بدوره أن المشكلة الواحدة مترتبة
بمشكلات اجتماعية أخرى . ففي سنة ١٩٤٥ ظهر ارتباط
بين القضايا والمشكلات المتعلقة بعدم المساواة والعدالة
الاجتماعية ، والمشكلة العمالية ، والقضية التعليمية وقضية
وضع المرأة ودورها ، والمشكلة الصحية وسوء التغذية ،
وقضية التمويل والقلاء وارتفاع الأسعار ، ومشكلة الأمراض
الاجتماعية . في حين ظهر في سنة ١٩٤٦ ارتباط بين كافة
القضايا المعنية بالدراسة بالاضافة الى مشكلتي زيادة السكان
وازمة الاسكان دون قضية وضع المرأة ودورها . أما في سنة
١٩٤٧ فقد ظهر الارتباط بين العدالة الاجتماعية وعدم
المساواة ، والقضية التعليمية ، وقضية وضع المرأة ودورها ،
والمشكلة الصحية وسوء التغذية ، ومشكلة الأمراض
الاجتماعية . وفي سنة ١٩٤٨ ظهر ارتباط بين كافة القضايا
المعنية بالدراسة فيما عدا قضية وضع المرأة ودورها ، ومشكلة
زيادة السكان . أما سنة ١٩٤٩ فقد ظهر الارتباط بين كافة
القضايا فيما عدا المشكلة العمالية ، ومشكلة زيادة السكان ،
ومشكلة الأمراض الاجتماعية . وفي سنة ١٩٥٠ ظهر

(*) نلاحظ أننا نعني بدراسة وجود ارتباط في معالجة الجريدة بين نوعية
معينة من المشكلات الاجتماعية في السنة الواحدة ، ولا نعني بقياس درجة الارتباط
بين القضايا والمشكلات انطلاقا من عدم لزوم إيجادها لاثبات فروق الدراسة المقدمة
بالاضافة الى أن مشكلة الدراسة متعددة الجوانب والإنجازات ولتداخل القضايا وطول
فترة الدراسة .

الارتباط بين كافة القضايا دون مشكلتين زيادة السكان والاسكان . وفى سنة ١٩٥١ ظهر ارتباط بين الكافة دون المشكلة العمالية ، وقضية وضع المرأة ودورها ومشكلة زيادة السكان . أما فى سنة ١٩٥٢ فقد ظهر ارتباط بين الكافة دون القضية التعليمية ، ومشكلة زيادة السكان ، ومشكلة الأمراض الاجتماعية .

من ثم يمكننا أن نعرض نتائج تحليل المضمون بمستوى التحليل الكلى Macro Analysis لمعالم وأعمدة الرأى فى جريدة الأهرام من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، فيما يتعلق بنوعية الفاعلين المقترحين لآحداث التغيير ، ونوعية الطبقات الاجتماعية التى يتضمنها الموضوع ، والمؤسسات والجماعات الاجتماعية الواردة الذكر ، وأدوات أحداث التغيير فى المجتمع ، وطرق الكتابة وأساليبها .

نتبين من نتائج التحليل ، أن صحيفة « الأهرام » قد أبرزت الضفوة من السياسيين والمثقفين والفكرين طوال فترة الدراسة كفاعلين مقترحين لآحداث التغيير وحصلت على (٤٩) تكراراً من (٩٤) قالب رأى . وأشارت الى الجماهير كفاعلين بتكرار واحد عام ١٩٤٥ - تأثراً بالظروف والاضطرابات السياسية التى مرت بها البلاد - كما غلظت ، على وجه الخصوص جماهير الحركات العفوية مرتين بالإيجاب عام ١٩٤٦ ومرة بالرفض عام ١٩٤٨ - مما يعكس رفضها للتغيير بأسلوب غير منظم حيث تسببت الحركات العفوية للجماهير فى مزيد من الفوضى وبدورها أدت الى مزيد من الاضطهاد والقهر من النظام الحاكم . وهذا يعكس سياسة جريدة الأهرام غير المعادية - بصورة حادة - للنظام القائم .

كما تبين النتائج ، أن « الأهرام » قد عكست نظرتها المتوازنة الى نوعيات الطبقات الاجتماعية التى تضمنتها عند عرض القضايا والمشكلات الاجتماعية حيث أبرزت كافة الطبقات بأعداد متوازنة

تقريبا . فقد حصلت الطبقة الوسطى - التى تشمل عامة الموظفين والتجار ومتوسطى الملاك - على (٢٥) تكرارا من اجمالى قوالب الرأى - التى سبق تحديدها فى ٩٤ قالبيا - وظهرت طوال سنوات الدراسة . أما الطبقة العليا التى تتضمن كبار الملاك والرأسماليين والتجار ورجال الدولة ، فقد حصلت على (١٩) تكرارا وظهرت طوال السنوات فيما عدا عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ .

أما الطبقة الدنيا التى تتضمن العمال والفلاحين وصغار التجار فقد حصلت على عدد مساو من التكرارات بلغ (١٩) ولم تظهر عام ١٩٤٨ فقط .

أما فيما يتعلق بالمؤسسات الواردة الذكر فى « الأهرام » كما بينت نتائج التحليل ، فقد ثبت أن الحكومة بأجهزتها هى الأولى فى المؤسسات الواردة الذكر فى « الأهرام » عند معالجتها للقضايا والمشكلات الاجتماعية وحصلت على (٦٩) تكرارا من (٩٤) قالب رأى ، وظهرت طوال فترة الدراسة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ - وذلك قد يؤكد قول « ابراهيم عبده » أن جريدة الأهرام « قد أخذت على نفسها أن تكون اللسان الرسمى للحكومة المصرية - حكومة أى حزب - وأن لم يمنع ذلك من فتح صدرها وصفحاتها للمعارضة بين أن وآخر » (٧) .

وجاءت الجامعات والمدارس فى المرتبة الثانية وظهرت ب(٢٣) تكرارا طوال سنوات الدراسة ، ولكن لم تظهر عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ - بما يمكن أن يعكس لنا رضائها عن الحلول التى قدمتها حكومة الوفد للقضية التعليمية والسابق تحديدها .

تلاها البرلمان الذى حصل على عدد منخفض من التكرارات بلغ (٦) وظهر فى ثلاثة أعوام فقط هى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥١ . ثم الأحزاب والجماعات السياسية وبلغت (٥) تكرارات ، ظهرت فى

(٧) ابراهيم عبده ، المرجع السابق نفسه . الصفحة نفسها .

أعوام ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ . ثم النقابات التي حصلت على تكرارين فقط فى عامى ١٩٤٥ و ١٩٥٠ .

وجاء بعد ذلك فى الترتيب مؤسسات حصلت على تكرار واحد طوال الفترة الزمنية هي الجيش والشرطة والقصر الملكى والسفارة البريطانية والصحافة .

أما فيما يتعلق بالجماعات الاجتماعية التى تناولتها « الأهرام » فى معالجتها للقضايا والمشكلات الاجتماعية ، فقد حصل طلبة المدارس والجامعات على الأولوية بعدد (١٧) تكرارا وظهرت فى أعوام ١٩٤٥ و ١٩٤٧ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ . تلتها المرأة وقد حصلت على عدد (١٢) تكرارا وظهرت فى أعوام ١٩٤٥ و ١٩٤٧ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥٢ . ثم المثقفين وقد حصلت على (١) تكرارا وظهرت فى أعوام ١٩٤٥ و ١٩٤٧ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ . وجاءت الجاليات الأجنبية مرة واحدة فى عام ١٩٤٨ . أما فئة رجال الدين فلم ترد .

وفىما يتعلق بأدوات أحداث التغيير فى المجتمع ، فقد حصلت فئة اصدار قانون أو تشريع على الأولوية بعدد (٢٨) تكرارا وظهرت طوال السنوات دون سنة ١٩٥٢ . تليها فئة اتفاق الجماعات وحصلت على عدد (٥) تكرارات وظهرت فى أعوام ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٩ . ثم فئة اتفاق الأحزاب وحصلت على تكرارين تم ظهورهما عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٩ . فى حين لم يرد أية إشارة لأحداث وضع ثورى باستخدام القوى الشعبية أو القوات المسلحة .

وهذه النتيجة تمكس أيضا حرص الأهرام على سياسة التحرير الحيادية حيث تؤيد الحلول الاصلاحية التى يكون من شأنها بقاء الوضع على ما هو عليه ، فهى لا تريد بأى حال أن ينهار النظام القائم .

وأخيرا الفئة الرئيسية المتعلقة بطرق الكتابة وأساليبها كما

انعكست فى قوالب الرأى بجريدة الأهرام طوال الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ . فقد أظهرت نتائج التحليل أن الأولوية كانت للفئة الفرعية المتعلقة بالاعتماد على الآراء الشخصية والذاتية وحصلت على (٨٥) تكرارا ، وظهرت طوال الفترة المدروسة . ثم الفئة الفرعية المتعلقة بالبرهنة باستخدام شواهد تاريخية أو معتقدات دينية أو عوامل فنية تكنولوجية أو إبراز أمثلة ، وحصلت على (٨١) تكرارا وظهرت طوال الفترة المدروسة ثم جاءت فئة التشخيص مع اقتراح حلول وقد حصلت على (٦٤) تكرارا وظهرت طوال الفترة . تليها فئة إبراز الأسباب والدوافع التى حصلت على (٤٠) تكرارا وظهرت أيضا طوال الفترة - مما يعكس عقلانية « الأهرام » فى أسلوب كتابة المقال والعمود حيث تلجأ الى أسلوب الدراسة . وفى المرتبة الخامسة جاءت فئة الاعتماد على المصادر بـ (٣٧) تكرارا وظهرت طوال الفترة دون عام ١٩٤٧ - ويلاحظ أن إخفاء المصادر الصحفية فى هذا العام كان له دلالة خاصة تشير الى الارهاب والقهر - وجاءت فى المرتبة السادسة فئة التنبؤ التى حصلت على (٢٩) تكرارا ولم تظهر عام ١٩٥١ وظهرت عام ١٩٥٢ مرة واحدة مما يعكس عدم وضوح الرؤية المستقبلية لدى « الأهرام » فيما يتعلق بالقضايا والمشكلات الاجتماعية كما يعكس عدم وجود تيار أو أيديولوجية لدى الجريدة بحيث تنبأ فى اطاره . أو أن الرؤية واضحة لها ولكنها لا تجرؤ على البوح بها حتى لا تستثير الجماهير أو تهدد الحكومة القائمة .

ثم حصل التعميم بدون أمثلة على (٢٨) تكرارا ولم تظهر فى عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ ، وذلك بدوره سياسة التحرير المحددة التى ترسمها « الأهرام » لنفسها بحيث تعطى أمثلة ومبررات وأسبابا وبرهنة على ما تعرضه من مشكلات وقضايا اجتماعية .

هكذا يتبين لنا صحة الفرض الثانى من فروض الدراسة فيما يتعلق بوجود علاقة بين السياسة التى تعبر عنها الصحيفة ، وهى هنا تتمثل فى جريدة « الأهرام » وبين رؤيتها للمشكلات أو القضايا

الاجتماعية ونوعية الفاعلين المقترحين لاحداث التغيير ، ونوعية الطبقات الاجتماعية المتضمنة ، والمؤسسات الواردة الذكر ، والجماعات الاجتماعية المذكورة ، وأدوات احداث التغيير فى المجتمع ، وطرق التحرير وأساليبه . وذلك كله يعكس اتجاهات اصلاحية تبغى التقدم الاجتماعى والتغيير فى اطار الأوضاع المتوافرة .

من هنا يمكننا الانتقال باستعراض أبعاد الازمة الاجتماعية كما ظهرت فى « الأهرام » وذلك من حيث تشخيص المشكلات والقضايا الاجتماعية وابرار مؤشرات وأسبابها والحلول المقترحة لها . مما يعكس بدوره المنطلق السياسى الذى تمثله « الأهرام » خلال هذه الفترة الحاسمة من تاريخ مصر الحديث .

بناء على مستوى التحليل الجزئى للقضايا والمشكلات التى تمثلت فى الأهرام - اعتمادا على (٩٤) قالب رأى - جاءت المشكلة الاجتماعية الأولى المتعلقة بعدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ب (١٠١) تكرارا .

وقد تبين أن « الأهرام » قد تناولتها بصيغة لفظية تقريرية ب(١٠) تكرارات، ودلت عليها باستخدام مؤشرات لها ب(٢١) تكرارا . وتمثلت هذه المؤشرات فى « الأهرام » فى ابرار معاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية وقلة الدخل ب(١٨) تكرارا ، وفى ارتفاع معدل الملكيات الكبيرة وتكدس الثروة ب(٣) تكرارات . كما طرحت « الأهرام » أسباب المشكلة المذكورة ب(١٥) تكرارا ، منها فشل السياسات الحكومية فى توزيع الدخل والثروات ورفع مستوى المعيشة ب(٥) تكرارات . ثم كل من سوء توزيع الملكية الزراعية ، ونظام الضرائب المطبق لا يحقق العدالة بين الطبقات ، وعدم وجود سياسات اجتماعية متكاملة للنهوض بكل فئات الشعب فى القرية والمدينة بتكرارين . ثم مقاومة كبار الملاك لفكرة تحديد الملكيات الكبيرة أو فرض الضرائب وعدم تنظيم العلاقة بين ملاك الاطيان

الزراعية ومستأجرها ، وفساد الجهاز الحكومى ، وعدم تنفيذ مشروعات الإصلاح بتكرار واحد لكل منها .

وفيما يتعلق بالحلول التى وردت بالجريدة لمواجهة المشكلة ، فقد تمثلت فى رفع مستوى معيشة المواطنين ب(١٢) تكرارا ، ومحاربة الفقر وإطعام الفقراء ومساعدة المحتاجين ب(١٠) تكرارات . ثم توالى الحلول بتكرارات أقل من نصف تكرارات الحل الأول وتضمن كل من التكافل والتضامن الاجتماعى ، والإصلاح الضريبى وفرض ضرائب تصاعدية ، وإصلاح الاداة الحكومية ، وتحديد الملكية الزراعية وإعادة توزيع الملكيات على صغار الفلاحين والضمان الاجتماعى ، والإصلاح الاجتماعى فى الريف والمدينة ، واستصلاح الأراضى البور وتوزيعها على صغار الفلاحين ، وضرورة دفع زكاة المال وانفاقها جزئيا على الفقراء وتحقيق تكافؤ الفرص والقضاء على الاحتكار ، وسن تشريع لحماية صغار المستأجرين من تعسف الملاك ، أى أن الحلول وردت ب(٥٥) تكرار .

هكذا فإن جريدة الأهرام قد عنيت بإبراز حلول مقترحة لمواجهة مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية بإسنادها لـمسؤولين والمشرعين وأفراد الشعب فى إطار اصلاحى . ثم تكشف المؤشرات ، خاصة المؤشر الذى يعكس الأغلبية التى تعاني من المشكلة . وأخيرا طرح الأسباب الكامنة وراء المشكلة برؤى اصلاحية .

واستنادا الى التحليل الكيفى لمضمون المقالات والأعمدة الخاضعة للدراسة ، وإشارة الى القوالب الصحفية الأخرى فى جريدة الأهرام من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، تبين فى مقال يتعرض لمشكلة العدالة الاجتماعية عام ١٩٤٥ ادراك الحكومة للمشكلة . فقد جاء بالنص أنه « هنا فى مصر بدأنا نسمع فى خطاب البرلمان أن الحكومة أخذت على عاتقها تحقيق العدالة الاجتماعية . وفى سبيل ذلك سوف تقوم بتعديل نظام الضرائب وتأخذ بالمبدأ التصاعدي فى فرضها » . كما ستعمل

على توزيع أطيافها على صغار الفلاحين . وهي انما تهدف بذلك الى تقصيب الحياة الاجتماعية . . . تقارب ما بين الطبقات العالية والأخرى الوطانية ، وتجعل المستوى واحدا لجميع الطبقات » ثم ورد بالمقال نفسه دور القادة الذين اتخذوا من مآسى الجماعات فى الحياة مطية للوصول الى الحكم ولتحقيق أغراضهم الذاتية مستخدمين ألفاظا براقة اعتمادا على انعدام الوعى الاجتماعى بين الطبقات (٨) .

كما بين بيان طرحه « مكرم عبيد » فى مجلس النواب فى العام نفسه، الاصلاحات التى اشتمل عليها مشروع الميزانية مفصلا مشروعات التخفيف عن صغار الفلاحين وبيع اراضى الحكومة لهم بشروط سخية مع فرض الضرائب التصاعدية تحقيقا للعدالة الاجتماعية (٩) . وفى اليوم التالى ، يتم بيانه مؤكدا أن الضريبة التصاعدية ستكون ضريبة معقولة معتدلة عادلة تنصف الفقراء ولا تظلم الأغنياء (١٠) . كما نشر حديث مع « يعقوب بباوى » (*) أشير فيه الى تعذر رفع مستوى الطبقة الفقيرة ، وهوجم اقتراح بتحديد الملكية الزراعية . وينادى بتنمية الثروة والحث على العمل باستصلاح الأراضى البور وبيعها لصغار الزراع ، بالاضافة الى الاقتصاد والادخار مع عدم الحد من تشايط المدخزين (١١) .

(٨) محمد مختار عبد الله ، على هامش مشاكلنا ، مقال ، جريدة الأهرام ، ١٩٤٥/١٢/٢٦ .

(٩) الأهرام ، ١٩٤٥/٥/١٦ ، فى مجلس النواب : بيان وزير المالية عن الميزانية ، برلمانيات ، ص ٢ .

(١٠) الأهرام ، ١٩٤٥/٥/١٧ وزير المالية يتم بيانه عن الميزانية ، برلمانيات ، ص ٢ .

(*) أحد البكوات وأصحاب العزة وقتئذ .

(١١) الأهرام ، ١٩٤٥/٦/١ ، مشاكلنا الاجتماعية وتحديد الملكية الزراعية ، دون توقيع ، حديث صحفى ، ص ٥ .

وأكد « محمد خطاب » فى مقال على حيوية رفع مستوى المعيشة وأهميته ، التى لن تتحقق بإصدار قانون واحد • وأشار الى أنه لا سبيل الى النجاح فى علاج هذا الامر الخطير الا اذا أجمع عليه المصريون بمختلف أحزابهم ، وتأليف لجنة قومية عليا مستقلة عن الحكومة يعهد اليها بالمقترحات العملية فى هذا الشأن ، حتى يمكن وضع الميزانية المقبلة على هدى هذه المقترحات وحتى يوضع « مشروع الخمس السنويات » (١٢) •

كما أكد « إبراهيم مذكور » على أهمية الشعور الواضح بما للمسائل الاجتماعية من خطورة ، والا يحدث مالا تحمد مغبته • مشيرا الى سوء مستوى المعيشة العلم ، وورد بقوله « ها هي الأراضى الحكومية تباع على النحو الذى كانت تباع به منذ خمسين سنة مضت ، دون أن يقيم للمبادئ الاجتماعية فى توزيعها أى وزن ••• وهاهى طرائق الإيجار الزراعى تتمثل أمامنا فى صورة هيكل مقدس لا يكاد يجرؤ أحد على لمسه • وهما نحن أولاء نختلف حتى اليوم على الضريبة التصاعدية ونلغى ما سبق أن أقرناه منها » (١٣) •

وورد أن « مشكلة الحرمان الذى نتحدث عنه هي أبعد غورا وأعماق جدورا من أن تعالج عن طريق تشريعات تحدد علاقات العمل وما شاكلها من تشريعات ضرورية تقضى العدالة الاجتماعية أن يتم وضعها وتطبيقها » (١٤) •

وذكر « عبد الرحمن الببلى » وزير المالية « أنه حيال حرمان

(١٢) محمد خطاب ، مستوى المعيشة ، مقال ، جريدة الأهرام ، ١٩٤٥/٨/٥ •

(١٣) إبراهيم مذكور ، أعياء السلم ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٥/٨/٢٠ ، رئيس مجمع اللغة العربية فى مصر الآن •

(١٤) عباس حلمى الحلى ، كيف نرفع مستوى المعيشة ، مقال ، الأهرام ،

١٩٤٦/٤/١ •

السواد الأعظم من أفراد الشعب ، من امتلاك الأراضى الزراعية ، رأت الحكومة أن تعمل على الاكثار من الملكيات الصغيرة ، تنفيذاً لسياستها الخاصة برفع مستوى الحياة لكافة أبناء البلاد » • فوضعت برنامجاً لبيع جميع الأراضى الحكومية لصغار الزراع ، مع تخصيص جزء للمعدين ، والا يباع منها لكبار الملاك (١٥) •

وورد « أن الحكومة جادة فى العمل الحثيث على أداء واجبها نحو المجتمع المصرى ، ولا سيما نحو المحرومين فى الريف ••• وأنه يجب ألا يغيب عن الذهن أن طبيعة الأشياء تأبى الطفرة ••• ويكفى أن نسير بخطى وثيدة فى سبيل الإصلاح » (١٦) •

وفى الوقت نفسه جاء أنه « اذا تحقق ما ندعو اليه جميعاً من اصلاح اجتماعى واقتصادى يرفع من مستوى المعيشة بين الفلاحين ، ويرد عليهم كرامتهم الاقتصادية فلا شك أنهم •••• لا يصبحون العوبة فى يد أحد » (١٧) •

وان « مصر بلاد الزراعة العريقة يعيش فلاحوها •••• على الكفاف ، تعتنى الدولة بشق الشوارع واقامة المباني الانيقة ••• ورعاية شتى مطالب الترف ، ولا يكسب فلاحوها غير الخطب •• والرأاء والعطف ومئات الوعود » (١٨) •

كما نبهت الجريدة الى ثقل مطالب العيش بين ضباط البوليس

(١٥) الأهرام ، حديث صحفى لمدوب الأهرام ، « أراضى الحكومة وتوزيعها على صغار الزراع » ، ١٩٤٦/١٠/٣ •

(١٦) الأهرام ، محاربة المرض والفقر والجهل ، مقال . دون توقيع . ١٩٤٦/١٠/٢٥ •

(١٧) محمد زكى عبد القادر ، بعد معركة الانتخابات ، عمود « نحو التمر •• » الأهرام ، ١٩٤٦/٥/١٩ •

(١٨) محمد زكى عبد القادر ، نحو النور ، عمود ، الأهرام ، ١٩٤٩/٧/١٥ •

والموظفين والعمال الذين يحسون « ان غيرهم أرضى بالا وأرغد عيشا ، وان الدولة تغدق على البعض وتقتصر على الآخرين » . وان ذبوع الشكوى والتظلم والاحتجاج - المصحوبة ببعض أساليب العنف والتهديد - يزعزع في نفوس المواطنين معنى العدل ، ويصيب أداة الحكم بالعجز وضعف الانتاج (١٩) . وأشارت الى الازمة الداخلية التي نشأت عن اضراب ضباط البوليس ، والى شيوع شكوى الطبقة العاملة وصيحات التظلم التي لا تقتصر على الموظفين بل تشمل جميع أفراد الطبقة المتوسطة والفقيرة . ونادت باستخدام سلطة التشريع ووضع قواعد ملائمة (٢٠) . وانه قد مضى الزمن الذي كان يكتفى باعطاء الفقير حسنة اظهارا للعطف عليه (٢١) . وكانت المقالات قد اظهرت ازدياد التفاوت بين الأغنياء والفقراء وأن ما يجعل انهيار دولة الأغنياء هو ما يحدثه الفقر ، وانه اذا لم يبادر الأغنياء الى التنفيس عن الفقراء بالخدمات الاجتماعية والبر والاحسان فقد يفضى الى الانتقام وتمنى الفقراء تبدل الحكم وتغييره لما يقوم في ذهنهم من احتمال قيام الخير بهذا التغيير (٢٢) . وأن العدالة الاجتماعية انما تتحقق بالزكاة ، وان الفجوة العريضة بين الأغنياء والفقراء انما يسدها الاحسان ، وان « السماسط المحدود يكسر شره الفقير ويذهب بحقده الكمين على أهل الثراء » . (٢٣) كما أشارت الى جدوى مشروع الضمان الاجتماعي الذي تقررته الحكومة ، داعية الى دفع المشروع الى حيز التنفيذ (٢٤) .

(١٩) الأهرام ، ولكن الداء باق ، مقال ، دون توقيع ، ١٩٤٨/٤/٨ .

(٢٠) السيد صبرى ، بين الشكوى والاضراب ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٨/٤/١٦ .

(٢١) الأهرام ، الجهاز الحكومى وأعمال الإصلاح ازاء انتشار الروح الاشتراكية . مقال افتتاحى ، ١٩٤٩/٣/٢ .

(٢٢) محمد صالح ، الدين والفقر ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٦/٧/١٤ .

(٢٣) منصور جاب الله ، العدالة الاجتماعية فى الاسلام ، عمود « حديث رمضان » ، الأهرام ، ١٩٤٦/٨/١٥ .

(٢٤) الأهرام ، المشاكل المطلوب مواجهتها ، مقال افتتاحى ، ١٩٥٠/٨/١٢ .

كما نشرت الجريدة فى الصفحة الأولى بحثا بعنوان « مصر اليوم » فى مؤتمر الاتحاد البرلماني ، قدمه محمد حسين هيكل « رئيس مجلس الشيوخ ورئيس الشعبة المصرية البرلمانية ، يصحح فيه كما يقول « خطأ يقع فيه البعض ٠٠٠ ذلك من ان الشعب المصرى ينقسم الى طبقات منها طبقة الباشوات وطبقة الفلاحين الفقراء » . وذكر انه لا شئ أبعد عن الحقيقة من هذا ، وانه يوجد باشوات فقراء بالقياس الى غيرهم من الزراع والتجار وأرباب الصناعات . وأن أبناء الباشوات والأغنياء يندر من يبقى منهم غنيا بعد وفاة مورثه لأن ذلك يفتت الثروات الكبيرة . ثم أكد أن الطبقات العاملة من الشعب فقيرة ، وينبغي رفع مستوى عيشها . مشيرا الى فرض الضرائب اللازمة لرفع مستوى المعيشة للسكان (٢٥) .

يتضح لنا من هذا العرض الموجز ان « الأهرام » فى معالجتها لمشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والمعادلة الاجتماعية قد عكست سياستها التحريرية غير الحزبية وغير الأيديولوجية واللامنتمية لفئة أو طبقة أو جماعة بعينها . واطهارها للرأى والرأى الآخر عند تناول المشكلة من خلال قوالب صحفية متعددة خلال فترة الدراسة .

وتمثلت القضية الاجتماعية الثانية من منظور « الأهرام » فى **القضية التعليمية** بـ (٨٢) تكرارا . منها (١٣) تكرارا ذكرت بها « الأهرام » القضية التعليمية بمنطوقها اللفظي ، وأكدت عليها بمؤشرات حصلت على (٢٨) تكرارا بالموافقة ، وتكرار واحد بالرفض . والرفض هنا يعنى رفض تحقيق المؤشر ، والمؤشر المرفوض بتكرار واحد هو نفسه الذى حصل على أكبر عدد تكرارات بما يقترب من ضعف تكرار أية مؤشرا آخر للقضية ذاتها . وللتحديد فان المؤشر الأول الذى يدلل على القضية التعليمية يتمثل فى عدم تكافؤ الفرص التعليمية

(٢٥) - الأهرام ، رئيس الشعبة المصرية البرلمانية يقدم : مصر اليوم ، بحث : مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولى بالقاهرة ، ١٩٤٧/٤/٦ .

نظرا لارتفاع المصروفات وقد حصل على (٨) تكرارات الا انه ورد بتكرار واحد بالرفض لتكافؤ الفرص التعليمية على أساس أن كثيرا من العلم لأغلبية الشعب ليس له لزوم . وجاء في المرتبة الثانية كمؤشر كل من انتشار الأمية والجهل بـ (٥) تكرارات ، ثم السياسة والأهداف التعليمية بعدد (٣) تكرارات ، يليها كل من نقص عدد المعلمين والخلاف حول سياسة ارسال البعثات التعليمية الى الخارج بتكرارين لكل منهما ، وبتكرار واحد لكل من تعقد مناهج الدراسة وبعبءا عن واقع الحياة المادية والخلاف حول التعليم الدينى فى المدارس وبطالة الخريجين والمثقفين .

وطرحت « الأهرام » أسباب القضية التعليمية بـ (١٣) تكرارا ، منها (٧) تكرارات لسوء نظام التعليم . و (٤) تكرارات لامتناع الحكومة عن التوسع فى التعليم والقضاء على الأمية . وبتكرارين لسوء الحالة المالية للمعلمين . أما الحلول المقترحة فى « الأهرام » للقضية التعليمية فقد تمثلت فى (٢٨) تكرارا . حصل كل من ضرورة عمل الحكومة بجدية للقضاء على الأمية والجهل بوضع خطة للتغلب عليها وإنشاء المزيد من المدارس والفصول الليلية على (٥) تكرارات لكل منهما . ثم تعديل برامج التعليم وإصلاح السياسة التعليمية مع مراعاة تطور المجتمع المصرى بـ (٤) تكرارات . وكل من إنشاء المزيد من الجامعات والأقسام الجامعية ، والدعوة الى التعليم المجانى على (٣) تكرارات وكل من إصلاح الحالة المالية للمعلمين وأساتذة الجامعة وتكافؤ الفرص ورفض نظرية العلم للخاصة والجهل للعامة ، وتوجيه المعلمين للعمل فى الميدان الحر بتكرارين . ثم كل من رفع مستوى اعداد المدرسين ، ورفض التعليم الأجنبى واعتماد اللغة العربية فى برامج المدارس الأجنبية تحت اشراف وزارة المعارف بتكرار واحد .

من هنا ، نلاحظ أن المؤشرات والحلول فى « الأهرام » فيما

يتصل بال القضية التعليمية كاد ان يكون متوازنا في حين بعدت
الأسباب الكامنة وراء القضية خطوات كثيرة .

ويمكن ان نكشف رؤية « الأهرام » للقضية التعليمية بالاعتماد
على التحليل الكيفي لما نشر بها من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ . وذلك بالاشارة
لأبرز ما ورد بالجريدة بحيث يعكس منظورها الكيفي .

ورد مقال يربط بين العدالة الاجتماعية والقضية التعليمية
يشير الى سياسة التعليم ووجوب التوسع في طريق المجانية بحيث
توفر الدولة الاعتمادات الكافية ، مؤكدا ان نسبة الامية قد زادت
بنسبة محزنة . متسائلا : حتى نقيق من تيارات السياسة ، ونثيقظ
لتيارات الاجتماع ؟ (٢٦) . كما ورد ان السلطات أبعدت عن الدراسة
الجامعية كل من عجز عن دفع المصروفات ، فنقص عدد طلاب الكليات
الى أقل من النصف (٢٧) ، وأثيرت في مستهل عام ١٩٤٧ بمجلس
الشيوخ مسألة المصروفات المدرسية وحرمان الطلاب الذين لم يسددوها
من دروسهم ، فأجاب وزير المعارف أن « لائحة رسوم القيد والاعفاء »
بالجامعة تنص على أنه لا يجوز قيد الطالب الا بعد دفع القسط الأول
من الرسوم ، ويعفى من دفعها العاجزون عن الدفع . وأن مجلس
الجامعة ينظر في زيادة نسبة المجانية في بعض الكليات (٢٨) .
ورغم ذلك فقد جاء مأموداه ان المشكلة « طال فيها الأخذ والرد ولم
تستقر سياسة الدولة في شأنها بعد ، وهي مشكلة التعليم الجامعي
فهل نلتزم الدولة به التزامها بالتعليم الأولى أم أنه ترف أو امتياز
يمنح للقادرين عليه ؟ » وان مصر من البلاد التي لم تسير سياستها
الجامعية على قاعدة واحدة : فتارة توشك أن تتحمل كل النفقات

(٢٦) . ميتة قطب : العدالة الاجتماعية وقاية من التيارات المتطرفة ، عمود .

الأهرام ١٩٤٦/١٢/٢٢ .

(٢٧) محمد زكي عبد القادر ، المصروفات الجامعية ، عمود . نحو النور .

الأهرام ١٩٤٧/١/٦ .

(٢٨) الإعرام ، المصروفات المدرسية ، خبر : ١٩٤٧/١/١٤ .

الجامعية ، وتارة توصف أبوابها كأنها تدين بمذهب قصر الجامعة على نخبة ممتازة (٣٩) .

وانعكس رأى « محمد كامل أمين » بوزارة الشئون في عمود « ما قل ودل » جاء فيه أن كثيرا من العلم لأغلبية الشعب ليس له لزوم ، والآنسان لا تخيفه الظلمة بقدر ما يزعجه ويقلقه الداء والسقم » (٣٠) . محاولا أن يظهر أهمية تكافؤ الفرص العلاجية . الا أن هذا منطق غير مقبول وإن كان له ما يبرره تاريخيا حيث انه طرح فى أبريل ١٩٥١ بعد تعميم المجانية فى المرحلة الثانوية أى بعد اناحة تكافؤ الفرص فى المجال التعليمى الثانوى . وأشار الى اخفاق وزارة المعارف فكتب « طه حسين » ما مؤداه أن « ضيق الأفق هو الداء العضال الذى تشقى به وزارة المعارف ويشقى به الشعب » .

مشير الى عدم قبول قولهم بأن العناية بالتعليم الابتدائى والثانوى تحول دون التوسع فى التعليم الأولى ، وأن العناية بالتعليم الجامعى تحول دون التوسع فى التعليم الابتدائى والجامعى . ناصحا اياهم بعدم ايثار فريق من المصريين على فريق ، وعدم ايثار لون من التعليم على لون (٣١) . كما ذكر أحد مفتشى وزارة المعارف أنه لا توجد سياسة تعليمية قومية محددة المعالم فى مصر . وأكد أنه ليس من المستحب أن نحاول تشكيل التلاميذ جميعا طبقا لنموذج خلقه المفتش أو المدرس فى مخيلته . . . فيجب خلق الفرصة المناسبة لتكوين الشخصية التى بدونها يكون كل تعليم قليل الجدوى (٣٢) . كما أشار « محمد العشماوى » وزير المعارف فى مذكرة تضمنت مشروعات

(٣٩) محمد زكى عبد القادر ، نحو النور ، عمود : الأهرام ، ١٠/٤/١٩٤٩ .

(٣٠) أحمد الصاوى محمد ، ما قل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٧/٤/١٩٥١ .

(٣١) طه حسين ، الآفاق الضيقة ، مقال ، الأهرام ، ٥/١١/١٩٤٩ ، الحق

الر ، ٢٨/١٠/١٩٤٩ .

(٣٢) محمد السيد روجه ، التفتيش على المدارس . بيت الماعى والحاضر ،

عمود ، الأهرام ، ٤/٥/١٩٤٩ .

وزارته ، الى أن مناهج التعليم فى مرحلته الاولى - وقتئذ - لا تهيب للحياة بقدر ما تهيب لمراحل التعليم التى تليه . واقتراح ربط التعليم الأولى بالبيئة (٣٣) . وجاء أن برامج التعليم فى مصر لا تهيب خريجي المدارس للعمل الحر ، لاصطدامهم بالبطالة لعدم الحاجة اليهم . وأشار الى ضرورة معالجة ذلك بتعديل برامج التعليم بما يهيب الخريجين للعمل فى الميدان الحر (٣٤) .

وفى الوقت نفسه ورد مأموداه أن تعنى الدولة بتوجيه البعثات الى أوروبا وأمريكا لدراسة العلوم الوضعية التى من شأنها رفع شأن الأمم وترقية مستوى الفرد والمجموع (٣٥) .

وفى مرحلة متقدمة طرحت فكرة استقلال تعليمنا عن الدراسة الأجنبية ، حيث ظهرت مخاطر التأثر بالتعليم الأجنبى ونسيان اللغة العربية مما يؤدى الى الانعزال عن حياتنا الفكرية وامانينا القومية فقد أكد « أحمد الصاوى محمد » حين قال ان الحال قد تغير فأصبحت اللغة العربية جزءا من برامج المدارس الأجنبية تحت اشراف وزارة المعارف . وان هذا مظهر من مظاهر هيمنتنا على التعليم فى بلادنا (٣٦) .

كما طرحت الأهرام ضرورة علاج نظم الامتحانات وتحريرها من القوانين الميتة لتجارى الثقافة الحديثة (٣٧) . وأشارت الى أهمية تطهير الوزارة من العقلية الرجعية التى لا يزال يسود فيها فكرة أن العبرة بكثرة العلوم وما يجعل التلميذ يتخبط بين دراسات لا شأن

(٣٣) الأهرام ، مكافحة الجبل والفقر والمرضى فى دائرة معاهد التعليم ، تحقيقى صطفى ، دون توقيع ، ١٩٤٦/٦/١٢ .

(٣٤) عبد العزيز عبد الرازق صبرى ، كيف تكافح البطالة ؟ ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٥/١٠/١٥ .

(٣٥) الأهرام ، التوجيه العلمى فى سياسة الدولة ، دون توقيع ، ١٩٤٥/٨/٣٩ .

(٣٦) أحمد الصاوى محمد ، ما قل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٩٤٩/٧/٧ .

(٣٧) محمد أحمد هيكى ، الامتحان شر لابد منه ، الأهرام ، ١٩٥٠/٥/٢٤ .

لها بالحياة التى سوف يحيها (٣٨) . بالاضافة الى العمل على توحيد التعليم العام والمناهج ، وتبيان أن تنافر العقول يؤدى الى تصدع وحدة الأمة ، وان وحدة المنهج تعنى وحدة العقلية وطريقة تناولها للناس والأشياء . مع التأكيد على أنه مهما تنوعت الموضوعات الدراسية فانه يمكن تناولها جميعا بمنهج موحد . مشيرا الى وجود منهجين فى مصر هما المنهج الأزهرى القديم والمنهج العلمى الحديث (٣٩) .

هكذا يتبين أن جريدة الأهرام قد أتاحت لكل مسئول وصاحب رأى متخصص أن يطرح فكره بخصوص القضية التعليمية وهذا يعكس سياستها التحريرية المتزنة والمتوازنة .

أما ثالث القضايا والمشكلات فهى مشكلة التمويل والفلاء وارتفاع الأسعار التى طرحت فى « الأهرام » بـ (٧٧) تكرارا ، منها (١٨) تكرارا للمشكلة بمنطوقها اللفظى . وتمثلت المؤشرات فى (٢٣) تكرارا ، فحصل مؤشر استمرار ارتفاع أسعار السلع والبضائع على (١٨) تكرارا . ثم ورد مؤشر مسئولية الحكومة عن زيادة الأسعار بـ (٤) تكرارات ، ونقص التمويل بتكرار واحد .

وجاءت الأسباب بـ (١٨) تكرارا ، وكان أولها قيود التصدير والاستيراد بـ (٥) تكرارات . ثم كل من فشل السياسات الحكومية فى مواجهة المشكلة ، وعجز الانتاج بـ (٣) تكرارات . وكل من رفع الحكومة رقابتها عن أسعار الحاجات المعيشية ، وزيادة السكان وتكثفهم ، وجشع المنتجين والتجار والمالين بتكرارين لكل منها . وأخيرا الاحتكار والمال الفائض بتكرار واحد .

وطرحت الأهرام عددا من الحلول للمشكلة تمثلت فى (٢٤) تكرارا ، منها ضرورة تدخل الحكومة للسيطرة على المنتجات الضرورية

(٣٨) أحمد الصاوى محمد ، ما قل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٩٥٠/٨/٣٧ .

(٣٩) محمد مندور ، وحدة الأمة ووحدة العقيدة ، الأهرام ، ١٩٥٠/٧/١٩ .

للبلاد وعلى الأسعار والتموين بـ (١٤) تكرارا . ثم العمل والانتاج بـ (٥) تكرارات . وكل من القضاء على السوق السوداء ، وضرورة وضع قرار يمنع تكديس البضائع وتخفيض الرسوم الجمركية بتكرار واجد .

وهذا . يبرز التقارب أو شبه التوازن في عرض المؤشرات والحلول من حيث العدد . ويتبين أن الجريدة تطرح رأيا يرى ضرورة تدخل الحكومة ، ورأيا من اتجاه آخر بتسهيل حركة التصدير والاستيراد . ومن ثم يظهر لنا عدم انتماء الجريدة لسياسة أيديولوجية واحدة ، مما انعكس على معالجتها للمشكلة .

فقد ورد أنه « حين ألغيت وزارة التموين وأصبحت وكالة وزارة تبفس الناس وقالوا : انتهى الكرب بانتهاء الحرب . وقال قوم من البسيطاء : لا غلاء بعد اليوم أو ستوجد البضائع على اختلاف أنواعها وت تتوفر مواد التموين كما كانت ويعمها الرخاء بعد أن قاسينا شدة الغلاء والحرمان خمسة أعوام أو تزيد . وكان القوم على حق فقد ظهرت في الأسواق سلع كانت معدومة أو مختفية في أثناء الحرب وهبط كثير من الأسعار . . . وما هي الا شهور حتى تغيرت الأحوال ، فمواد التموين قد ارتفعت أسعارها عما كانت عليه في الحرب » . وجاء أن السبب في ذلك هو إباحة تصدير الضروريات ، وأن المفروض أن يكون التصدير بقدر لا يؤثر على السوق الداخلية (٤٠) .

وأنه لابد من تسهيل استيراد حاجيات المعيشة وتخفيض رسوم الجمارك عليها (٤١) وأخذ الوزراء يعترفون بموجة الغلاء واستمرار ارتفاع الأسعار وبذل الوعود ورسم الخطط دون جدوى ، وعبثا حاولت الدولة أن تعالج المشكلة بالمسكنات الاجتماعية للفقراء دون أن تيسر أصلها من جذورها ، فأعادت وزارة التموين كي تبذل جهودها

(٤٠) فايد العمروسي ، الغلاء ، عمود ، الأهرام ، ١٨/١٠/١٩٤٦ .

(٤١) سيد قطب ، العمود نفسه ، الجريدة نفسها ، العدد نفسه .

لمكافحة الغلاء . وقد أيدت الكتابات في « الأهرام » تدخل الحكومة كي تراقب الأسعار وتنظم عمليات التصدير والاستيراد ، وتعمل على تقييد استيراد الكماليات وخفض الرسوم الجمركية على بعض حاجات المعيشة . وذلك لأن مستوى الأسعار في مستهل عام ١٩٤٩ قد بلغ في مصر ثلاثة أو أربعة أمثال ما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية (٤٢) . وجاء قول مؤداه انه حدث خطأ لا سبيل الى اصلاحه يظهر أنهم أرادوا أن يرفعوا عندنا مستوى معيشة الفقير والمتوسط قد نسوا فرفعوا بدلا منها مستوى الطعام ومستوى المعيشة بوجه عام » . وأنه « اذا أرادت الحكومة أن تنصف ٠٠٠ فلتدرك المتوسط والفقير قبل أن يستغيث بها أيضا الغنى الكبير » (٤٣) .

صدر المضمون المذكور آنفا في نهاية عام ١٩٤٩ ، ولكن المشكلة استمرت تصاعدا الى الحد الذي تؤكدته العبارة التالية « الحكومة تعترف بأن نفقات المعيشة قد زادت في يناير ١٩٥١ عن يناير ١٩٥٠ بمقدار ٣٠٪ ٠٠ والمواد الغذائية قد اندفعت صعودا ٠٠٠ تشكو لله اهمال واستغلال الانسان لأخيه الانسان . فقد زادت هي أيضا

(٤٢) كل من : ابراهيم مذكور ، مكافحة الغلاء سياسة عامة ، مقال ، ١٩٤٦/١١/٢٨ .

والأهرام ، برنامج الحكومة والخطوط الرئيسية فيه ، مقال افتتاحي ، ١٩٤٩/١/٤ .

ومحمد علي عامر ، مستوى المعيشة وأسباب انخفاضه في مصر ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٩/٣/١٧ .

والأهرام ، موجة الغلاء والجهود المبذولة لوقفها ، مقال افتتاحي ، ٤٩/١/١٣ .

ومحمود زكي ، لا فائدة بغير رجعية لقانون من أين لك هذا ؟ ، الأهرام ، ١٩٤٩/١٢/٣٠ .

وأحمد الصاوي محمد ، ما قل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٩٥١/٩/١٦ .

(٤٣) أحمد الصاوي محمد ، ما قل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٩٤٩/١٢/٢٢ .

فى عام واحد ٤٣٪ « (٤٤) . وذلك نتيجة لسياسات الحكومة ،
« ان مجرد اذاعة وزير المالية اتجاهه نحو رفع قيمة الضرائب تجعل
كل طائفه مهددة بذلك تعمل على زيادة أجورها ... حتى تغطى
سلفاً ما تهددها به الحكومة من زيادة أعبائها » (٤٥) . وجاء أن
مشكلة الغلاء عديدة الجوانب ، لذا ينبغي أن يكون حلها مختلف
الوسائل . البعض يطالب بتنمية الانتاج للسلع الضرورية ، ومنهم
من ينادى بالترغيب فى الاستيراد والغاء الرسوم الجمركية على المواد
الاستهلاكية والآلات والخامات ، والبعض جند التسعير الجبرى أو
الحد من التضخم النقدى أو اصلاح النظام المالى .

وذهبت لجنة الشئون المالية فى تقريرها عن مشروع الميزانية
للفترة المالية مارس - يونيو ١٩٥١ بمجلس النواب ، الى أن هناك
ضرورة لخفض تكاليف الحياة وتدخل الحكومة فى توزيع المواد
الضرورية واستخدام نظام البطاقات لتحديد كميات الاستهلاك عند
الضرورة (٤٦) .

وقد اقترحت السياسات المذكورة فى عهد الحكومة الوفدية ،
ثم بعدها نفذت سياسات تسكينية حيث انتهجت الحكومة سياسة
تقضى بتنويع الحاصلات والزراعات ، وزيادة مقررات الزيت والسكر
مع خفض أسعار الأخيرة واستيرادها من الخارج مما يكفل القضاء
على السوق السوداء (٤٧) .

ولا شك أن تعرض الرأى العام لهذه السياسات يجعله أكثر
استعداداً للتغيير ، وإن معالجة جريدة كالأهرام - لها سمات عدم

(٤٤) أحمد الصاوى محمد ، مائل ودل ، عمود ، الأهرام ، ٢٧/٢/١٩٥١ .

(٤٥) أحمد الصاوى محمد ، مائل ودل ، عمود ، الأهرام ٢٦/١/١٩٥١ .

(٤٦) الأهرام ، نظام البطاقات مع صندوق خاص لمكافحة الغلاء ، مقال افتتاحى .

٢٣/٣/١٩٥١ .

(٤٧) الأهرام ، فترة قصيرة حافلة ، مقال افتتاحى ، ٢/٣/١٩٥٢ .

التحيز لحزب أو أيديولوجية - للمشكلة ، يؤثر في القطاعات الشعبية غير المنتمية للأحزاب أو الأيديولوجيات السائدة وقتئذ .

وفيما يتعلق بالقضية الاجتماعية الرابعة التي عنت « الأهرام » بمعالجتها فهي قضية وضع المرأة ودورها والتي حصلت على (٧٠) تكرارا في مجملها . منها (١١) تكرارا ذكرت فيها الجريدة القضية ذاتها بمنطوق اللفظ . أما مؤشرات القضية حصلت على (٢٦) تكرارا . تركز المؤشر الأول في الوضع السياسي للمرأة ودورها من حيث حق الانتخاب ، وتولى المناصب السياسية التي عنت « الأهرام » بإبرازها ب(١١) تكرارا . ثم المؤشر الثاني والذي يشير الى حق العمل ب(٥) تكرارات . ثم الوضع الاجتماعي للمرأة ودورها ب(٤) تكرارات . ثم حق التعلم ب(٣) تكرارات ، يليه العلاقة بين الزوجة والزوج بتكرارين ، وأخيرا وجوب أن تكون المرأة محافظة بتكرار واحد .

وفيما يتعلق بالأسباب فقد انحصرت في نظرة الرجل للمرأة نظرة متعصبة وظالمة ب(٤) تكرارات . أما الحلول وقد حصلت على (٢٩) تكرارا ، فقد جاءت في أولوية الحلول المطروحة اعطاء المرأة حقوقها السياسية ب(١١) تكرارا . يليها المساواة بين الجنسين ب(٥) تكرارات . ثم -كل من ضرورة تحديد دور الرجل والمرأة ، والنهوض بمستوى المرأة في المعرفة والثقافة ب(٣) تكرارات يليها تحرير المرأة بتكرارين . وأخيرا كل من حتمية مساواة المرأة بالرجل اقتصاديا ، وتشجيع تعليم المرأة في المدرسة والجامعة والنهوض بمستوى المرأة في الشئون المنزلية ، وجوب عمل المرأة بالأنشطة المنزلية بتكرار واحد لكل منها .

هكذا يتبين الخط التحريري الشائع في « الأهرام » والذي يؤكد حق المرأة في العمل السياسي وردود الفعل الاجتماعية ازاء هذا الحق المنبثق عن المناصرين والمعادين والحذرين في اتخاذ موقف

ممشدد ، وذلك يعكس سياسة التحرير بالجريدة ، التى تتيح لكل الآراء مجالا للنشر فى سياقها .

فقد ورد مقال يجسد ظلم الرجل للمرأة وتعصبه ازاءها حيث يعتبرها من درجة ثانية فى مجال العمل . ويقدم كاتبه حلا لمعالجة مشكلة بطالة المتعلمين ، بقوله « عدم مزاحمة المرأة للرجل فى ميدان العمل » وبخاصة فى الوظائف الحكومية التى يجب أن تقتصر على الشبان وحدهم الا ما كان يقتضى بطبيعته أن تشغله المرأة » (٤٨) . كما ورد ما يفيد بأن طالبة فى الحقوق أظهرت نبوغا طوال سنوات الدراسة ، ورغم ذلك فان المعارضين لا يقبلونها أستاذة فى كلية الحقوق لأنها فتاة ويحرمونها من حقها فى أن توفد فى بعثة للحصول على درجة الدكتوراه لأنه لا يصح أن توفد بعثة الغرض منها اعداد المدرسين فقط . ويضيف الكاتب أن هذا تفكير مضطرب متناقض فيما يتعلق باستحقاق المرأة ممارسة هذه المهنة أو تلك . ويشير الى أنه كلما عرضت مسألة تتعلق بالمرأة ، وقع الخلاف مدلا ببدء دخول الفتيات الجامعة حيث عارض البعض ذلك بشدة بدعوى تحريم الجامعة على الفتيات . ولكن التطور نصر رأى فتحها لهن . وان التطور يسير الى الغاء الفروق شيئا فشيئا (٤٩) .

وأكدت الكتابات ان المرأة من حقها أن تطالب بحقوق كاملة غير منقوصة بعد أن أثبتت أهليتها لسائر الأعمال العامة ، وبخاصة حقوقها السياسية . وقد طالبت مفيدة عبد الرحمن الرجال بأن « يقدروا ما للمرأة من أثر وفضل ، وأن يربأوا بها ان تكون فى مستوى أقل من مستواهم وقد خلقها الله تعالى من جنسهم وطينتهم ،

(٤٨) عبد العزيز عبد الرازق ، كيف تكافح البطالة ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٥/١٠/١٥ .

(٤٩) محمد زكى عبد القادر ، مسألة تطور ، عمود نحو النور ، الأهرام ، ١٩٤٥/١٢/٣ .

وكلفها بما كلفهم به من أعمال وعبادات » ، وأشارت الى أن المرأة
تطلب حق الاشتراك فى التشريع الذى تحاكم بمقتضاه وتعامل
بموجبه . وأنها نصف الأمة . وورد بقولها « ومن عجب أن يختلف
بعض الرجال فى جواز اشتراك المرأة فى الانتخاب وفى بعض الأعمال.
العامة ، فى حين أنهم شبه مجمعين على إباحة الرقص والمجون
والخلاعة . بل وإباحة ما هو شر من ذلك وهو البغاء المنظم.
المقنن » (٥٠) .

كما طرحت منيرة ثابت صراع الأفكار حول حق المطالبة
السياسية للمرأة ، التى تقدمت فى مارس ١٩٢٧ للسلطات الشرعية
مطالبة بحقوق المرأة السياسية .

وعادت المرأة فى صوت واحد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية
تطالب بحقوقها السياسية ، التى ألفتها الأذان وتقبلتها العقول بحيث.
ناقشها المعارضون والمؤيدون (٥١) . وقامت معركة حامية بين
المعارضين والمؤيدين . وترى الكاتبة ان « لجنة الشيوخ الدستورية »
تقول ان الدستور هو الذى حرم المرأة من الحقوق السياسية وليس
قانون الانتخاب . الا أن كاتبة المقال ترى أن كلمة « المصريين »
المنصوص عليها فى المادة الثالثة من الدستور التى استقهاها قانون
الانتخاب ، تشمل الأمة جميعا ذكورا وإناثا - من حيث الاجماع فى
اللغة والمنطق - والا لكان عمد فى البداية الى التخصيص . وأن
واضعى قانون الانتخاب أدركوا هذا المعنى ، فعمدوا الى التخصيص.
فى مادة قانون الانتخاب الأولى بقولهم « للذكور فقط » وهو تخصيص
تحاشناه واضعوا الدستور (٥٢) .

(٥٠) مفيدة عبد الرحمن ، المرأة والنيابة حول مشروع القانون لعلوبة باناس ،
عمود الأهرام ، ١٩٤٧/١/١٤ .

(٥١) منيرة ثابت ، بيان للنساء عن الاجراء القانونى لممارسة حق الانتخاب ،
الأهرام ، ١٩٤٩/٥/٢٩ .

(٥٢) منيرة ثابت ، المساواة السياسية ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٩/٤/٢٧ .

واستمرت المرأة فى اثبات حقوقها السياسية ، فكتبت درية شفيق أن « محمدا العظيم الذى قال « خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء » لا يمكن ان يقول « ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » أو « لو كانت أموركم الى نساكم فبطن الأرض خير لكم من ظاهرها » وان الاسلام قد أكرم المرأة وسساها بالرجل فى معظم الحقوق والالتزامات (٥٣) .

وورد فى مجال ردود فعل الرجال ازاء مطالبة المرأة بحقوقها السياسية كتابات كثيرة . منها ما كتبه عزيز باشا عزت من « ان النساء المثقفات يصلحن لأن يساهمن فى النشاط النيابى بعد ان ساهمن بنجاح وبقسط وافر فى شتى النواحي الاجتماعية والادبية والثقافية » وأن « فكرة تمثيل المرأة فى البرلمان لا غبار عليها اذا بلغت الرشده السياسى الذى يتطلبه الوعى القومى مع درجة كافية من الثقافة ، وان المرأة شريكة الرجل فى حياته الاجتماعية ويمكنها أن تشاركه أيضا فى التشريع ووضع القوانين واللوائح . الا ان المقال نفسه خشى من تأثير الحزبية فى البرلمان أن تؤثر فى تضامن الأسرة فى حالة انقسام الزوجة والزوج أو الأم والابن أو الأخت والأخ الى احزاب مختلفة . لذا قدم اقتراحا بتعديل الاوضاع والغاء الحزبية أو تقليلها . وحصر حق الانتخاب فى المرأة التى تبلغ الرشده السياسى والثقافى (٥٤) . وهى نظرة طبقية ورؤية غير واقعية فى نظام سياسى يؤمن بتعدد الراى ، ونجد أن هذه النظرة تحرم المرأة غير المثقفة من اختيار ممثلها فى البرلمان مع ان الوعى السياسى لا يتطلب الثقافة بالضرورة .

كما ورد فى مجال قانون الانتخاب والدستور بصدد قصر

(٥٣) درية شفيق ، حق المرأة فى مناصب القضاء ، مقال ، الأهرام ،

١٩٥٠/٧/٢٦ .

(٥٤) عزيز عزت (باشا) ، تمثيل المرأة فى البرلمان ، مقال ، الأهرام ،

١٩٤٩/٣/١٧ .

حق الانتخاب على الرجال دون النساء ، « ان اللغة العربية تغلب
المذكر على المؤنث وتسمح بأن نقول ان لفظ المصريين يشمل المصريات
والمصريين . ولكننا فى مقام تشريع وتحديد . . . والحرص أشد
ضرورة فى مقام التشريع » (٥٥) كما جاء تسليم آخر بحق المرأة فى
دخول البرلمان الى جانب اعطاء صوتها فى الانتخابات كحق الرجل ،
وأنه « ليست هنالك أية حجة مستمدة من الدين أو الدستور أو
المنطق أو التاريخ أو أوضاعنا الاجتماعية تدفع حقها هذا الا أن
تكون الحجة مستمدة من مجرد بغى الرجل وتماديه فى خطة سد
الطريق أمامها » . ومع التسليم بحق المرأة ، نيه الى أن دورها فى
الأسرة وميدان الإصلاح الاجتماعى أبعد أثرا فى صلاح المجتمع (٥٦) .
وأشار أخصائى اجتماعى الى الفكرة نفسها حول جدارة المرأة المتعلمة
بالعمل فى السياسة ، مرجحا عملها فى الإصلاح الاجتماعى (٥٧) .
كما أيد أحمد الصاوى محمد حق خريجات الحقوق بما أتيح لخريجات
جميع الكليات ، من التعيين فى وظائف تتناسب وثقافتهن ومؤهلاتهن
كالسلك السياسى ومجلس الدولة وقلم قضايا الحكومة ونيابة الأحداث
والنيابة الحسبية (٥٨) .

هذا بالاضافة الى ردود فعل أخرى تسلم بحقوق المرأة كإنسان ،
ولكن ترى أن واجبها اسعاد البيت والأمومة . وأن هذا فوق كل
حق وكل واجب . وترى أن تتجه النهضة النسائية بعد أن أحرزت

(٥٥) عبده حسن الزيات ، حقوق المرأة السياسية ، مقال ، الأهرام ،
١٩٤٩/٤/١٨ .

(٥٦) محمد العشماوى باشا « المرأة فى الميدان السياسى ، مقال ، الأهرام ،
١٩٤٩/٨/٨ .

(٥٧) رستم لطفى كمال ، المرأة المصرية بين الحقوق والواجبات . أداء الواجب
الاجتماعى قبل السعى للحق السياسى ، مقال ، الأهرام ، ١٩٥٠/٤/٢٩ .

(٥٨) أحمد الصاوى محمد ، مائل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٩٥٠/١١/١٥ .

العلم والحق فى الخدمات العامة ، الى تعزيز الخصائص النسوية وصيانتها من التبذل والسوقية وكل ما تجر اليه مفاسد العصر (٥٩) .

كما بين مفتى الديار المصرية الشيخ حسنين مخلوف فى مقال أن الشريعة الاسلامية لا تبيح للمرأة ان تدخل فى الانتخاب والبرلمان والنيابة ، مدللا بأن المرأة لم تول ولاية اسلامية ولم تحضر مجالس تشاور مع الصحابة من المهاجرين والأنصار . وأكد أن الاسلام رفع شأن المرأة وكون شخصيتها وقرر حريتها وفرض عليها طلب العلم والمعرفة ، وناط بها من شئون الحياة ما تهيؤها لها طبيعة الأنوثة وما تحسنه (٦٠) .

من هنا يتبين ان « الأهرام » فتح باب النشر لكافة المتخصصين وذوى رأى فى قضية وضع المرأة ودورها .

وتمثلت المشكلة الاجتماعية الخامسة من منظور « الأهرام » فى المشكلة الصحية وسوء التغذية بـ(٦٩) تكرارا فى مجملها . منها (١٤) تكرارا لمنطوق المشكلة بلفظها . و (٢١) تكرارا للمؤشرات الدالة على المشكلة ذاتها .

تمثل المؤشر الأول فى تفشى الأمراض والأوبئة بـ(١٣) تكرارا ، والمؤشر الثانى مسئولية الدولة ازاء المريض الفقير بـ(٧) تكرارات ، والمؤشر الثالث انتشار سوء التغذية بتكرار واحد ظهر عام ١٩٤٥ . أما الأسباب فقد تمثلت فى (١٤) تكرارا ، منها (٦) تكرارات لعدم اهتمام الحكومة بالمشروعات الصحية ومكافحة الأمراض . ثم (٣) تكرارات لكل من قلة وسوء الأجهزة الطبية والأدوية ، وانخفاض

(٥٩) الأهرام ، ابر النحل . المرأة والأحزاب ، توقيع (ص) ، عمود . ١٩٥٠/١١/١٥ .

(٦٠) حسنين محمد مخلوف ، المرأة فى الاسلام لا يجوز خوضها غمار الانتخاب ، مقال ، الأهرام ، ١٩٥٢/٥/٦ .

مستوى معيشة الأغلبية من المواطنين وأسرههم • وأخيرا ورد بتكرار واحد كل من قلة أجور الأطباء وعددهم • وفيما يتعلق بالحلول ، فقد وردت بـ (٢٠) تكرارا • حصل الحل الأول المتعلق برفع المستوى المعيشي والصحي للمواطنين على (٩) تكرارات أى حوالى نصف عدد تكرارات مجمل الحلول ، ثم وردت ضرورة بناء المزيد من المستشفيات والمصحات والمعامل الطبية والعدالة فى توزيع الأمصال ، وتكافؤ الفرص العلاجية بتكرارين لكل منها ، وورد بتكرار واحد كل من اعداد حمامات ومغاسل عامة ، والعمل على تنقية مياه الشرب للأهالى ، والعناية بالوحدات الصحية وإنشائها ، وتدريب الأطباء والمرضات ، وضرورة مشاركة الأغنياء بالمال فى المشروعات الصحية ، والتأمين الصحى ، والاستعانة بأطباء أكفاء محليين أو أجانب •

وهنا يتبين أيضا حرص الجريدة على وضع يدها على المشكلة بمؤشراتها ، وتقديم حلول متعددة لها • ثم إبراز أسبابها الكامنة • وقد كشفت « الأهرام » عن رؤيتها للمشكلة الصحية من خلال مقالاتها وأعمدتها التى قمنا بتحليل مضمونها • ويمكننا استعراض رؤيتها الكيفية كما وردت فى قولها الصحفية •

وكشفت المقالات عن أثر الحرب العالمية الثانية فى خفض مستوى المعيشة وسوء الغذاء (٦١) • وان نكبة الملاريا التى انتشرت خلالها برهنتت على أن مستوى المعيشة المنخفض بين الزراع فى قنا وأسوان قد ساعد بعوض الملاريا على الفتك بهم ، فكثر بينهم الوفيات (٦٢) • واستمر انتشار الأمراض الوبائية خاصة عام ١٩٤٧ • وبينت « الأهرام » ان الوباء يتسع نطاقه مما يثقل التبعة •

وأشارت الى مسئولية الشعب من الأغنياء والمتعلمين ، الذين

(٦١) ابراهيم مذكور ، أعباء السلم ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٥/٨/٢٠ •

(٦٢) محمد خطاب ، مستوى المعيشة ، مقال ، الأهرام ١٩٤٥/٨/٥ •

يجب أن يتعاونوا مع القائمين بالأمر من رجال الادارة والصحة .
وأوضحت شكوى الفقراء بأن الطعم الواقى يجبس عنهم ويعطى
للمقادرين وذوى النفوذ ، وشكوى بعض المناطق الموبوءة من أن الطعم
لا يصل اليها أو يصل بعد الوقت المناسب .

وأشارت الى أن العدل فى التوزيع أساس من الأسس التى
تقوم عليها المكافحة الناجحة . وأن المرضى وطبقات العمال والصناع
والمزارعين أولى بالتطعيم عن غيرهم من الطبقات التى تتاح وسائل
النظافة والوقاية والمعيشة الحسنة لهم ، لأن الوباء يجد مرتعه فى
الطوائف الفقيرة وليس فى الطبقات الميسرة الوسائل (٦٣) . وجاء
أن أكثر الاصابات والوفيات بوباء الكوليرا - ان لم تكن كلها - فى
هذه الطبقات من الشعب التى تنقصها الوقاية الصحية ولا تكتسب
أجسامها أية مناعة . وأن تلك الطبقات بما هى فيه من فقر وقذارة
هى منفذ دخول الأوبئة . وورد أن العدالة الاجتماعية دعوة لتسكين
الدولة بحيث تبدو حصنا لا منفذ فيه لمهاجم سواء وباء أو جيشا أو
مذهبا . وان الدولة ينبغي أن ، تتدخل فى الأمر وتلزم الأغنياء
بالمشاركة فى مشروعات الاصلاح وتوصيل المياه الصالحة للشرب الى
القرى (٦٤) . وأن تقوم الحكومة بردم البرك والمستنقعات ، واقامة
المغاسل الشعبية وطمبات المياه . وأن يحظر القاء مجارى المساجد
فى الترع (٦٥) . وورد أن مجموعات وحدات صحية ثم بناؤها فى
الريف ثم أغلقت بحجة عدم وجود أطباء لها . وجاء تساؤل مؤداه
« الآن هل ستظل هذه المجموعات تعاني الاهمال والنسيان ويظل

(٦٣) محمد زكى عبد القادر ، الحكومة والشعب ، عمود نحو النور ،
الأهرام ١٩٤٧/١٠/٦ .

(٦٤) محمد زكى عبد القادر ، عبرة الكوليرا . خط الدفاع عن الأغنياء فى
بيوت الفقراء ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٧/١٠/٣٠ .

(٦٥) محمد الصباحى ، مياه الشرب فى القرى ، عمود ، الأهرام ، ١٩٤٧/١٢/٢ .

المرضى يفتك بضحاياه ؟ ٠٠٠ اذا لم تكن الحكومة تجد من الأطباء المصريين العدد الكافى ، فانها تستطيع أن تستخدم عددا من الأطباء الأجانب ، ولديها منهم عدد كبير ممن شردتهم الحرب . واذا لم تكن تجد المال ، فان من واجبها أن توفره وليس لها أن تسألنا كيف ، فهذا هو مهمتها الأساسية » (٦٦) . وان وزارة الصحة لم تعتمد الأموال التى تكفى لإحضار كمية من العقار النافع ، وانما تكفى لكمية ضئيلة جدا بحيث لا تكاد تكفى لعلاج مائة مريض (٦٧) .

وكشفت « الأهرام » أيضا تباطؤ الحكومة فى إنشاء مصح لمرضى التدرن ، فهى لم تضع سوى التقارير وعقد اللجان لاختيار المكان الملائم . فى الوقت الذى يوجب فيه المرضى بدء التدرن الرئوى (السلى) ، الشوارع ذهابا وإيابا بين الأصحاء بغير علاج دون الالتفات الى بيئتهم التى نشأوا فيها أو اعانتهم بالمال والغذاء والكساء (٦٨) .

ووجهت اتهاما لوزارة الصحة مؤداه أنها « وزارة مقصرة أشد التقصير لأنها تعيش بالروتين العتيق » الذى لا نفهمه ازاء حياة المرضى ، فالدواء غير موجود فى المصحات (٦٩) . وواصلت «الأهرام» نقدها للحكومة داعية الى تكافؤ الفرص العلاجية للأفراد بغير تفرقة بين مقتدر وفقير أو بين قرية ومدينة . وان الدولة عليها أن تضع نظاما يكفل حسن توزيع الأطباء حتى لو ادعينا أنهم قلة (٧٠) .

وتدثلت المشكلة الاجتماعية السادسة فى « الأهرام » فى **المشكلة العمالية** بـ(٤٤) تكرارا . منها (٧) تكرارات للمشكلة

-
- (٦٦) محمد زكى عبد القادر ، نحو النور ، الأهرام ، ١٩٤٩/٦/١٤ .
 - (٦٧) أحمد الصاوى محمد ، مائل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٩٤٩/٦/٢٢ .
 - (٦٨) أحمد الصاوى محمد ، مائل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٩٤٩/٩/٢٥ .
 - (٦٩) أحمد الصاوى محمد ، مائل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٩٥٠/٦/٢٤ .
 - (٧٠) أحمد الصاوى محمد ، مائل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٩٥١/٤/١٧ .

بمنطوقها اللفظي ، و (٨) تكرارات للمؤشرات التي تشير الى وجودها .
ويمثل المؤشر الأول في ازدياد نسبة البطالة ب (٦) تكرارات ،
والمؤشر الثاني في معاناة العمال من القهر بتكرارين أما الأسباب فقد
حصلت على (٦) تكرارات ، منها تكراران للروتين الحكومي الذي
يعوق الإصلاح . ثم تكرار واحد لكل من اغلاق الكثير من المصانع
مما أدى الى الاستغناء عن العمال، ومنافسة رهوس الأموال والصناعات
الأجنبية للصناعات الوطنية واستخدام الملاك الصناعيين والزراعيين
للآلات ، وهجرة العمالة الزراعية الى المدن . وفيما يتعلق بالحلول التي
اقترحتها «الأهرام» للمشكلة العمالية فقد حصلت على (٢٣) تكرارا .
فقد جاءت كل من تشجيع الصناعات الوطنية والريفية ، وضرورة
اصدار تشريعات وقوانين العمل (وتتضمن تحديد ساعات العمل ورفع
الأجور ، والتأمينات الاجتماعية والصحية للعمال والتأمين ضد البطالة)
ب (٤) تكرارات لكل منها . ثم كل من تشغيل الحكومة للعمال
المتعطلين ، وتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ، وحماية
الصناعات الوطنية بالقوانين وفرض الضرائب على المنتجات الأجنبية
والغاء امتيازات الشركة الأجنبية ب (٣) تكرارات يليها كل من انشاء
نقابات عمالية للدفاع عن حقوق العمال ، وتشجيع المشروعات
الانتاجية الاقتصادية والصناعية لزيادة فرص العمل بتكرارين . ثم
كل من استثمار المصادر الطبيعية ، وتشجيع العمالة المصرية على
الهجرة بتكرار واحد .

وهنا يتبين ان « الأهرام » قد ركزت على ابراز حلول المشكلة
العمالية بما يفوق اهتمامها بالتأكيد على المشكلة ذاتها أو مؤشرات
أو الأسباب الكامنة وراءها مجتمعة . مما يعكس استغراقها في اقتراح
حلول وتمنيات ، أكثر من تحديد المشكلة ذاتها والعوامل التي أدت
اليها .

ورد في بيان وزير المالية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ،
ان الحكومة تضع في خططها العناية بالصناعة لكي « تخرج بها من

الآزمات التى ينتظر أن تواجهها بعد الحرب ، ولكى تستعين بها على التخفيف من حدة البطالة بدلا من زيادتها شدة » • وان « مشكلة البطالة - هى فى الواقع من أخطر المشاكل التى ستواجه البلاد نتيجة استغناء الجيوش المتحالفة عن العدد الكبير الذى تستخدمه من العمال المصريين ، وهو يبلغ ٢٠٧٠٠٠ عامل منهم ٦٠٠٠٠ فنيون و ١٣٠٠٠٠ عمال عاديون و ١٧٠٠٠ كتابيون ، هذا فضلا عن أولئك الذين يحتمل أن يستغنى عنهم » ••• وان الحكومة تدرس مشروعات لتسنعوب فيها العمال ، وتبحث مع السلطات العسكرية المتحالفة فى امكان شراء الحكومة للمصانع الحربية للاستعانة بآلاتها ومعداتا فى توسيع المصانع المصرية ، هذا وأنشأت أيضا مكاتب لتسجيل أسماء العمال لمساعدتهم على ايجاد عمل (٧١) •

ثم أخذت مقالات الأهرام تبرز مشكلة العاطلين ، محذره من الروتين الحكومى (٧٢) • مشيرة الى استخدام الملاك للآلات مما سيضعف عدد المتعطلين من عمال الزراعة • وان حالة مصر الزراعية ليست بقادرة على استنفاد جميع الأيدي العاملة الزراعية ، والتى تتعطل عادة أغلب أيام السنة • لذا فالمشكلة العمالية تتعلق بعمال الصناعة والزراعة معا (٧٣) • الى الحد الذى وردت فيه أنباء من الدوائر المطلعة فى لندن عن مشكلة البطالة وغيرها من المشكلات الاجتماعية فى مصر • وأنه ليس بمستبعد أن تتحول من مرحلة الخطر الاجتماعى الى مرحلة الخطر السياسى (٧٤) • وجاء فى « الأهرام »

(٧١) الأهرام ، بيان وزير المالية ، ١٦/٥/١٩٤٥ •

(٧٢) ابراهيم مذكور ، أعباء السلم ، مقال ، الأهرام ، ٢٠/٨/١٩٤٥ •

(٧٣) عبد العزيز عبد الرازق ، كيف تكافح البطالة ، مقال ، الأهرام ،

١٥/١٠/١٩٤٥ •

(٧٤) الأهرام ، المشكلات الاجتماعية والمفاوضات فى مصر ، خبر ، لندن ،

لبراسل الأهرام الخاص ، ١٢/٦/١٩٤٦ •

أيضا ، ان المشكلة العمالية العامة في مصر تزداد ، خاصة ان الكثيرين من عمال الزراعة قد نزحوا اiban الحرب من الريف الى المدن والبنادر سعيا وراء العمل فوجدوا أنفسهم بلا مورد رزق • وأخذت وزارتا الشئون الاجتماعية والداخلية تبحثان عن علاج الموقف المتحرج (٧٥) •

ووردت في مختلف المقالات بالأهرام ضرورة مساهمة الهيئات الخاصة مع الحكومة في مكافحة البطالة بإنشاء المصانع والمتاجر وتأسيس المشروعات الكبرى التي يمكن استخدام أكبر عدد ممكن من العاطلين فيها • الى جانب الغاء الامتيازات الممنوحة للشركات الأجنبية، وحماية الصناعات الوطنية بفرض رسوم جمركية عالية لما يقابلها من الواردات الأجنبية • بالإضافة الى استغلال الحكومة للمدخرات والأموال المكسدة في إنشاء المصانع والمعامل وانه من واجبها أن تربي في الشعب روح الاستثمار الصناعي ، وأنه يمكن تنمية الروح الصناعية وامتصاص جزء من الأموال المدخرة بإنشاء مصانع يساهم فيها كبار الملاك الزراعيين وكبار الموظفين وكبار التجار بنسب أرباح معروفة تخصص لهم (٧٦) • كما قالت الأهرام ضرورة أن تستكمل الحكومة حلقة التشريعات العمالية التي بدأتها الوزارات المختلفة منذ عام ١٩٣٢ ، وفي مقدمة هذه التشريعات مشروع القانون الخاص بالتأمين الاجتماعي ضد العوز والعجز والشيخوخة والوفاة (٧٧) •

(٧٥) الأهرام ، مشكلة العمال ، مقال ، دون توقيع ، ١٦/٦/١٩٤٦ •

(٧٦) انظر كل من : عباس حلمي الحلي ، كيف نرفع مستوى المعيشة ، مقال ، الأهرام ١٩٤٦/٤/١ • وسيد قطب ، العدالة الاجتماعية وقاية من التيارات المتطرفة ، عمود ، الأهرام ، ٢٢/١٢/٤٦ ، وحافظ عفيفي ، كلمات صريحة في فوضى المضاربات ، مقال ، الأهرام ، ١٩٤٦/١/٣ ، وأحمد البدوي ، ظاهرة اقتصادية • محاربة البطالة ، عمود ، الأهرام ، ١٩٤٦/٧/٧ ، وعبد الميز عبد الرازق ، كيف تكافح البطالة ، مقال ، الأهرام ، ١٥/١٠/١٩٤٥ •

(٧٧) مندوب الأهرام ، عبد الجليل أبو سمرة باشا وزير الشئون الاجتماعية يتحدث عن سبل الإصلاح الاجتماعي في مصر ، الأهرام ، ٢٥/٣/١٩٤٦ •

وقامت إحدى المقالات بطرح حصر لتشريعات العمل في مصر من الثلاثينيات حتى ١٩٤٨ ، وذكرت مؤداه أنه « يلاحظ على هذه التشريعات التي تكفل جانباً من حقوق العمال انها قليلة بالنسبة لما تقتضيه الأوضاع في الوقت الحاضر (كذا) ، فضلاً عما يشوب التشريعات النافذة من نقائص يتحتم التخلص منها تحقيقاً للمصلحة العامة » . مشيراً الى الحاجة لتشريعات مثل التأمين الاجتماعي ، والتأمين ضد البطالة وتحديد حد أدنى للأجور وتنظيم المسائل المتصلة بسكن العمال وعلاجهم وتعليم أولادهم . كما بينت موطن الظلم الواقع على العامل من قانون عقد العمل الفردي ، وأن العدالة تقتضي منح العامل مكافأته سواء ترك العمل برغبته أم بناء على طلب صاحب العمل . وأن تشريعات العمل التي عرفتتها مصر لم تصدر الا تحت ضغط الظروف وكانت تأتي متأخرة (٧٨) . وازدادت حدة المشكلة عقب حريق القاهرة ، فجاء مأموداه « لا تستطيع البلاد أن تقف متفرجة على بضعة ألوف من العمال والمستخدمين الذين أصبحوا على قارعة الطريق ... بغير عمل ، وفي حالة تشبه اليأس والقيوط » (٧٩) .

وهذا يؤكد دور « الأهرام » الذي قامت به ازاء كشف الأزمة الاجتماعية المتمثلة هنا في المشكلة العمالية ، وذلك بمعالجة موضوعية واعية بما سيكون عليه الأمر في حالة عدم حل المشكلة .

وتمثلت المشكلة الاجتماعية السابعة في « الأهرام » في مشكلة الاسكان بـ (٢٩) تكرارا . منها (٥) تكرارات للمشكلة بمنطوقها اللفظي ، وبـ (١٠) تكرارات للمؤشرات التي تدلل عليها . تمثلت المؤشرات في زيادة أجور المساكن بـ (٥) تكرارات ، وقلة المساكن.

(٧٨) مصطفى كامل منيب ، تشريعات العمل في مصر ، مقال ، الأهرام .

١٩٥٠/٥/٢٤ .

(٧٩) أحمد الصاوي محمد ، مائل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٩٥٢/١/٢٩ .

ب(٤) تكرارات ، وسوء المساكن بتكرار واحد • أما الأسباب ، فقد جاءت ب(٦) تكرارات ، السبب الأول والثاني بتكرارين لكل منهما • ويتمثلان فى تقصير الحكومة فى تهيئة مساكن شعبية صالحة وزيادة السكان • ثم ورد كل من التناقض بين مصالح رؤوس الأموال ومصالح المحتاجين ، وتمالك القادرين والأغنياء لآلاف من المساكن غير المستعملة بعدد تكرار واحد •

أما الحلول ، فقد وردت ب(٨) تكرارات • منها تفريج أزمة المساكن بالحث على تشييد المساكن الشعبية ب(٣) تكرارات وكل من تنظيم أسعار مواد البناء وتشجيع استيرادها ، واستيلاء الحكومة على الأراضى أو المساكن غير المستعملة • أو المساكن السيئة باستخدام القانون بتكرارين لكل منهما • ووردت فئة مراعاة الانسجام والتنسيق بين المباني فى مختلف الأحياء بتكرار واحد •

وهنا يبرز تقارب معالجة « الأهرام » لكل من مؤشرات المشكلة وأسبابها والحلول المقترحة لها •

وقد أشارت مقالات الأهرام الى ازدياد ايجارات المساكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وأنها تفاوتت بتفاوت الأماكن • وأشارت الى وجود آلاف المساكن غير المستعملة الا فى كماليات القادرين على الترف والتنعم • وأن الحكومة لو أسرعت بالاستيلاء عليها تنفيذاً للقانون ، فسرعان ما تنفجر أزمة المساكن (٨٠) وجاء أن أزمة المساكن لا تزال مستحكمة (٨١) - بعد ثلاثة أعوام من انتهاء الحرب العالمية الثانية - فى القاهرة على الرغم من اشتداد حركة البناء والتعمير القائمة فى كثير من أحيائها • وان الدلائل تدل على أن الأزمة لن تنفجر فى القريب • وانها أصبحت لا تمس غير أصحاب

(٨٠) فايد العمروسى ، الغلاء ، عمود ، الأهرام ، ١٨/١٠/١٩٤٦ •

(٨١) الأهرام ، لننتفع بهم جميعاً ، مقال افتتاحى ، ٢٢/٨/١٩٤٨ •

الدخول الصغيرة حيث ارتفعت ايجارات المساكن ارتفاعا لا يقدر على دفعه عشرات الآلاف وأنه ليس من الصالح العام ترك مثل هذه ادمه دون حلها ، حيث يختنق الكثيرون من افراد انشعب في مساكن ضيقة متداعية لا تتوافر فيها الشروط الصحية • وان الحكومة « لابد أن تشجع استيراد مواد البناء وتحث على تشييد المساكن في نطاق واسع سواء بواسطة شركات تحت اشرافها ورقابتها أو بواسطة فرض شيء من الرقابة على الشركات القائمة » - ولكن في أضيق نطاق ممكن مع لفت النظر الى الكف عن المغالاة في تقدير الايجارات (٨٢) • واستمرت الشكوى من ارتفاع أجور المساكن التي بلغت ذروتها (٨٣) • وعندما يتحدث الناس عن أزمة المساكن لا يقصدون مساكن المترفين، بل ان أذهانهم تنصرف الى مساكن الطبقة ذات الايراد المحدود • وطرحت « الأهرام » الحل في أن تتدخل الحكومة ، وتبنى ثلاثة آلاف بيت في حدود الخمسة جنيهاً • بالاضافة الى مساهمتها باعفاء مواد البناء المخصصة لمباني هذه الطبقة من رسوم الجمارك أو ردها بعد تحصيلها عندما يثبت استهلاكها فيها ، واعفاء هذه المباني من العوائد لفترة طويلة تصل الى عشرين سنة ، وتحديد أجور هذه المباني حتى تحفظ حقوق الملاك وتحمى المستأجرين (٨٤) كما هاجمت « الأهرام » سياسة وزير الاقتصاد الذي أعلن ضرورة زيادة أجور المساكن القديمة • حيث شاع الذعر والارتباك في الأذهان خوفا من عاصفة جديدة من الغلاء • وأشارت أيضا الى أن مجرد اذاعة وزير الاقتصاد اتجاهه نحو رفع أجور المساكن القديمة أدت الى حرب ظاهرة وخفية ، ودفعت بالمساكن الجديدة الى الارتفاع (٨٥) •

(٨٢) الأهرام ، أزمة المساكن ، مقال افتتاحي ، ١٩٤٨/٨/٥ •

(٨٣) الأهرام ، برنامج الحكومة والخطوط الرئيسية فيه ، مقال افتتاحي ،

١٩٤٩/١/٤ •

(٨٤) أحمد الصاوي محمد ، مائل ودل ، عمود الأهرام ، ١ سبتمبر ١٩٤٩ •

(٨٥) أحمد الصاوي محمد ، مائل ودل ، عمود الأهرام ، ١٩٥١/١/٢٦ •

وفي موقف آخر أبدت الجريدة سياسة الحكومة نحو بناء المساكن الشعبية (٨٦) . وهذا لا يعد تناقضا حيث ان الوزارة الاولى لم تكن هي الوزارة الثانية ، وبالتالي فان توجه كل منهما يختلف ازاء المشكلة .

ومن هنا ، يتضح أن سياسة « الأهرام » التحريرية تنطلق في اتجاه مصلحة الأغلبية من محدودى الدخل . حيث اعترضت على اعلان زيادة أجور المساكن الذى سيضر محدودى الدخل ويفيد طبقة الملاك ، ووافقت على سياسة بناء المساكن الشعبية التى يستفيد منها أغلبية المواطنين - وقد يثير البعض فكرة أن كاتب العمود الاول ليس ضروريا أن يكون هو كاتب المقال الافتتاحى ، ولكننا نؤكد أن كاتب الفكرتين واحد وندلل على ذلك بقول أحمد الصاوى محمد « قلت لهم : نعم ! » فال المقال السياسى الذى يعبر عن رأى الأهرام - أى يعبر عن رأى مصر ، أكتبه الآن كل يوم تقريبا ، وأكتبه منذ سبعة أشهر » (٨٧) .

وتمثلت المشكلة الثامنة فى « إلهرام » فى مشكلة الأمراض الاجتماعية بـ (٢١) تكرارا ، منها (٩) تكرارات لمنطوق المشكلة ، و (٩) تكرارات للمؤشرات ، تمثل المؤشر الاول فى المحسوبية والوساطة واستغلال النفوذ بـ (٤) تكرارات ، وكل من الرشوة ، والخش والتزوير والاختلاس يتكرارين ، والبغاء بتكرار واحد . أما الأسباب فجاءت فى واحد ، هو تناقض وضعف مواقف الحكومة ازاء الأمراض الاجتماعية يتكرر واحد عام ١٩٥٠ .

أما الحلول ، فقد تمثلت فى كل من تنظيم الرقابة الحكومية واصدار قوانين حسابية وعقابية بتكرار لكل منهما عام ١٩٥١ .

(٨٦) الأهرام ، فترة قصيرة حافلة ، مقال افتتاحى ، ١٩٥٢/٣/٢ .

(٨٧) أحمد الصاوى محمد ، مائل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٩٥٢/٥/١٤ .

وقد أشارت « الأهرام » الى الأمراض الاجتماعية المنتشرة فى
الأداة الحكومية من اختلاس وتزوير وغش ، وأكدت ضرورة معاقبة
المستولين عنها .

فقد جاء ان تقرير ديوان المحاسبة عن الحساب الختامى لسنة
١٩٤٢ - ١٩٤٣ ورد فيه ما نتج عن اضطراب وخلل الاداة الحكومية
من ضياع أموال تقدر بالملايين خسرتها الخزانة الدولة ، أما عن طريق
الاختلاس والتزوير واما عن طريق تكرار الصرف وتلف الأصناف
المخزونة أو فقدها . وأكدت أنه من الضروري التذرع بالتدابير ،
وصد هذا التيار من الإهمال ، فلا تكون هناك هوادة فى معاقبة
المسؤولين الذين يثبت تقصيرهم (٨٨) . وجاء فى مقال بالأهرام
لمحمد توفيق دياب أن جريدة « التيمز » البريطانية قد اتهمت المصريين
بأنهم غير أكفاء ومرتشون (٨٩) . وأكدت فى مقال آخر أن الصحف
لا تنشر واحدا من الألف من أنباء الرشوة فى الحكومة المصرية .
وأشارت الى عدم وجود رادع يراقب أو يحاسب (٩٠) . وكشفت
الأهرام فى مقال الاستغلال الشائن لسيارات الحكومة ، التى أصبحت
تستخدم عائليا : ثم طالبت بإلغاء هذه السيارات حفاظا على أموال
الدولة (٩١) .

وأشارت الى أن مصر أصبحت بلد المحاسيب والأنصار ، وأنه
من المستحيل على الرجل الكفء دون توصية ان يجد لقمة

(٨٨) الأهرام ، الخلل فى الاداة الحكومية . اصلاحه أساس كل اصلاح .
تحقيق صحفى ، الأهرام ، ١٧/٦/١٩٤٥ .

(٨٩) محمد توفيق دياب ، أهذا جزاء مصر ٠٠ ؟ ، مقال ، الأهرام ،
١/٣/١٩٤٦ .

(٩٠) أحمد الصاوى محمد ، مائل ودل ، عمود ، الأهرام ، ٥/٣/١٩٥٠ .

(٩١) المصدر السابق نفسه فى ٢١/٤/١٩٥٠ .

العيش (٩٢) • فى حين بينت فى عمود آخر أن اصدار حكومة الوفد لقانون « من أين لك هذا ؟ » مما يشرفها ، خاصة اذا طبقته • حيث شاع فى البلاد أن من حق الموظف العام أن يستغل بلاده دون رقيب ولا حسيب • وبينت أيضا أن قلة الأمانة واستغلال الوظيفة يصحبهما رخاء العيش والثراء • وهذا القانون الذى أقره البرلمان ينظم الرقابة التى لم يكن منها بد للإبقاء على سلامة أداة الحكم وسمعته • وأكدت أن التاريخ يذكر النائب سيد جلال الذى قدم هذا القانون فى عام ١٩٤٦ لكثرة ما رآه من ثراء فجائى فاحش (٩٣) •

وهكذا بينت جريدة الأهرام الأمراض الاجتماعية التى تفشت فى مصر من الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وحددت مكمناها فى تناقض الحكومة وضعفها ، ورأت أن الحل فى يد الحكومة التى عليها أن تعاقب وتراقب •

أما القضية التاسعة التى تناولتها الأهرام - تناولوا سطحيًا - فقد تمثلت فى مشكلة زيادة السكان ، التى حصلت على تكرارين فقط ظهرا عام ١٩٤٦ • وان كنا نريد أن نقول ان اهتمام الجريدة عند تناول زيادة السكان انصب عليها كسبب لمشكلة اجتماعية أخرى وليس كمشكلة فى حد ذاتها •

من هنا يمكننا الاستدلال أن جريدة الأهرام عند تناولها لجزئيات القضايا والمشكلات الاجتماعية كانت تتوجه بمضمونها للرأى العام كله وليس لجماعة حزبية أو أيديولوجية معينة ، بحيث يصبح الرأى العام أكثر نقدا لموجهات النظام وأكثر مطالبة بضرورة التغيير واصلاح الأوضاع • مما يدل على صحة فروض الدراسة •

(٩٢) المصدر السابق نفسه فى ١٦/٥/١٩٥٠ •

(٩٣) أحمد الصاوى محمد ، مائل ودل ، عمود ، الأهرام ، ١٨/١٠/١٩٥١ •

٢ - جريدة أخبار اليوم :

اعتمدنا على طريقة العينة العشوائية المنتظمة فى اختيارنا لأعداد « أخبار اليوم » الأسبوعية حيث تخضع للتحليل قوالب الرأى المتمثلة فى المقالات والأعمدة الصادرة بها والمتضمنة لقضايا ومشكلات اجتماعية منذ مايو ١٩٤٥ وحتى يوليو ١٩٥٢ • مع تحديد عينة بديله تتمثل فى الأسبوع التالى لأعداد الجريدة التى وقع الاختيار عليها •

من ثم ، توصلنا الى (٥٧) قالب رأى صحفى - تعدد عينة « أخبار اليوم » التى يقوم عليها تحليلنا للقضايا والمشكلات الاجتماعية طوال فترة البحث •

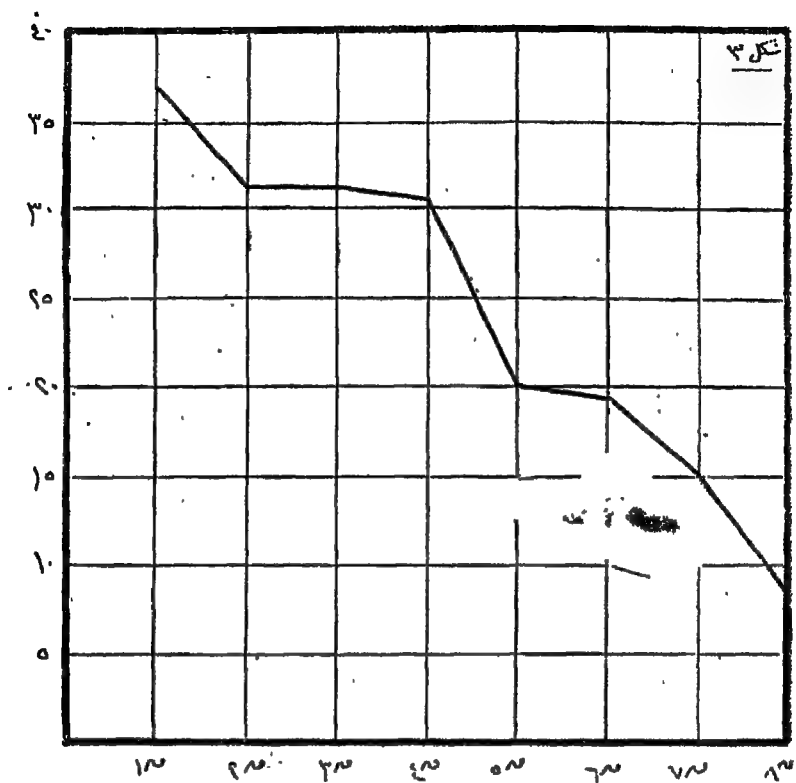
ويلاحظ أن عدد القوالب الاجتماعية تزداد كلما توافرت الحريات بعد تقييدها ، وعلى الأخص حرية الصحافة • فقد برزت سنة ١٩٤٦ التى ورد بها (١٣) قالب رأى اجتماعى ، يليها سنة ١٩٤٩ ، (١٠) قوالب ، وسنة ١٩٥٠ (٩) قوالب ، ثم ١٩٤٨ (٧) قوالب • كما ان سنة ١٩٤٥ ورد بها (٦) قوالب - وهى تمثل مستهل فترة الدراسة ، وذلك من مايو ، أى فترة ثمانية أشهر فقط - لذا فهى تعد متميزة • فى حين أن عاما بأكمله وهو عام ١٩٤٧ - والذى اتسم بتقييد الحريات - فقد بلغت قوالب الرأى المعنية بالدراسة فيه (٥) قوالب • وعقب انتهاء فترة حكومة البطش بحريات الصحافة فى ديسمبر ١٩٤٨ ، ازداد عدد القوالب

يتميز عام ١٩٤٩ حيث بلغ ضعف عدد السنة التي تسبقها . ثم أعقب ذلك انخفاض تدريجي منذ عام ١٩٥١ الذي ورد به في « أخبار اليوم » (٤) قوالب ، وعام ١٩٥٢ الذي ورد به (٣) قوالب .

من هنا ، يمكننا القول بأن الجريدة بعد أن أفرغت شحنة القضايا والمشكلات بعد تمتعها بالحريات ، وأبرزتها بما يتناسب مع اهتماماتها الحقيقية المعروفة بميولها للقصر وعدائها للوفد وعدم انتمائها لاية جماعة أو تيار أيديولوجي أو حزب سياسى .

وفيما يتعلق بخريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية كما انعكست فى مقالات وأعمدة الرأى بجريدة « أخبار اليوم » من مايو ١٩٤٥ الى يوليو ١٩٥٢ فقد اعتمدنا فى تحديدها على نتائج تحليل المضمون الكلية .

وتبين النتائج الكمية أن القضية الأولى تمثلت فى القضية التعليمية بـ (٣٧) تكرارا ، ثم كل من مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ومشكلة الأمراض الاجتماعية بـ (٣٢) تكرارا ، ثم مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية بـ (٣١) تكرارا . وهنا يلاحظ تقارب عدد التكرارات بين مختلف القضايا والمشكلات المذكورة كقضايا شغلت قوالب الرأى بجريدة « أخبار اليوم » ثم جاءت قضية وضع المرأة ودورها بـ (٢٠) تكرارا ، والمشكلة الصحية وسوء التغذية بـ (١٩) تكرارا ، ثم المشكلة العمالية بـ (١٥) تكرارا ، ومشكلة الاسكان بـ (٨) تكرارات . كما لوحظ من النتائج غياسب رؤية « أخبار اليوم » لمشكلة زيادة السكان . ويوضح ذلك شكل رقم (٣) .



القضايا والمشكلات

(*) ق ١ القضية التعليمية ، ق ٢ مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، ق ٣ مشكلة الأمراض الاجتماعية ، ق ٤ مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، ق ٥ قضية وضع المرأة ودورها ، ق ٦ المشكلة الصحية وسوء التغذية ، ق ٧ المشكلة العمالية ، ق ٨ مشكلة الإسكان .

ومن ثم يمكننا القول بأن « أخبار اليوم » قد عيّنت بإبراز القضايا والمشكلات الأساسية التي اتفقت عليها الرؤية العامة لاجتماعيات رؤية الصحف المصرية - كما سبق أن تبين - وعلى التعليم ، وارتفاع الأسعار والتموين ، وعدم المساواة والعدالة الاجتماعية .

ولكنها تميزت عن « الأهرام » بوضعها لمشكلة الأمراض الاجتماعية فى مقدمة القضايا . حيث احتلت المرتبة الثانية وسبقت عدم المساواة والعدالة بين طبقات الشعب بتكرار واحد . وذلك يعكس سياستها العدائية للوفد حيث عيّنت بإبرازها بشكل متميز فترة حكمه كما سنبين . وإن كانت أعطت رؤية متماثلة الاهتمام من حيث الترتيب وذلك بإبراز قضايا التعليم وارتفاع الأسعار والتموين وعدم المساواة والعدالة الاجتماعية . بالإضافة الى توسط ترتيب كل من قضية وضع المرأة ودورها والمشكلة الصحية وسوء التغذية . وكذلك بتولى المشكلة العمالية والاسكان فى مؤخرة القضايا والمشكلات .

أما فيما يتعلق بتصاعد أو هبوط اهتمام « أخبار اليوم » بمعالجة القضايا والمشكلات طوال فترة البحث . فقد تبين أن عام ١٩٤٦ بلغت فيه تكرارات القضية التعليمية (١٩) تكرارا - أى أكثر من مجموع تكرارات القضية ذاتها فى كل السنوات الأخرى المعنية ، وتكاد فى عام ١٩٤٦ بممرده أن تتماثل مع تكرارات مجموع القضايا والمشكلات الأخرى فى العام نفسه - ثم توزعت التكرارات بصورة متقاربة العدد طوال السنوات الأخرى . أما فيما يتعلق بمشكلة التموين والغلاء فلم ترد عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٦ ، وتقارب توزيع تكراراتها فى السنوات الأخرى .

ويمكننا ملاحظة البروز المتميز لمشكلة الأمراض الاجتماعية عام ١٩٥٠ - وهى فترة حكم الوفد - حيث بلغت تكراراتها (١٦)

مما يعكس بدوره عداها الواضح لحكومة الوفد ، حيث كادت
ألا يكون لها معالجة فى السنوات السابقة • لعام ١٩٥٠ ، ولم ترد
عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ • أما بعدها فقد وردت (٤) تكرارات عام
١٩٥١ و (٥) عام ١٩٥٢ •

وظهرت مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية طوال الفترة
من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ بعدد تكرارات متقاربة • أما قضية وضع المرأة
ودورها فقد جاء ما يقرب من نصف تكراراتها عام ١٩٤٦ ثم أخذت
فى الانخفاض ، ولم ترد فى أعوام ١٩٤٧ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ •
وذلك يعكس تفاعل « أخبار اليوم » مع قضية المرأة عام ١٩٤٦ أكثر
من غيره من السنوات - وهو العام الذى التحقت فيه المرأة بالكليات
العملية وبدأت العمل فى ميادين العمل الصناعى • كما ان المشكلة
الصحية قد وردت عام ١٩٤٧ بعدد يقرب من نصف تكرارات اجمالى
ما حصلت عليه - وهو عام انتشار وباء الكوليرا فى مصر • ولم ترد
خلال الأعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٨ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ بينما وردت مرة
واحدة عام ١٩٥٠ •

أما المشكلة العمالية فقد ظهرت فى الأعوام ١٩٤٥ و ١٩٤٦
ثم انخفضت فى « أخبار اليوم » حتى اختفى ورودها فى الأعوام
١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ •

وأخيرا مشكلة الاسكان فقد وردت فى الأعوام ١٩٤٧ و ١٩٤٩
و ١٩٥١ بعدد تكرارات متقاربة ، واختفت فى السنوات الأخرى •

ويلاحظ أن مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة
الاجتماعية هى الوحيدة التى وردت طوال الفترة دون انقطاع بما
يعكس اهتمام « أخبار اليوم » المستمر بكشفها والتأكيد عليها •
ومن ثم ، تشكيل الوعي الاجتماعى لادراك قضيته الأساسية فى

مضمون لا يلتزم بوجهة نظر حزبية أو باتجاه سياسى محدد . لعل ذلك يرجع الى سياسة « أخبار اليوم » التى تمثلت فى استكتاب عدد من كبار البارزين والمعروفين بممارستهم لت نقد سلبيات المجتمع .

كما تبين من نتائج تحليل مضمون مقالات وأعمدة الرأى بجريدة « أخبار اليوم » من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، اهتمام الجريدة بمعالجة نوعية معينة من القضايا والمشكلات كل عام بما يعكس نمطا هترابطا فى معالجتها .

فى عام ١٩٤٥ ظهر ارتباط بين القضايا والمشكلات الاجتماعية المتعلقة بعدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والعمالية ، والتعليمية ، ووضع المرأة ودورها ، والصحية وسوء التغذية ، والأمراض الاجتماعية . فى عام ١٩٤٦ ظهر الارتباط نفسه بين القضايا ذاتها فيما عدا الصحية وسوء التغذية التى لم ترد . وفى عام ١٩٤٧ ظهر الارتباط بين عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والعمالية ، والتعليمية ، والصحية ، والتموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، والاسكان .

وفى عام ١٩٤٨ ظهر الارتباط بين عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والمشكلة العمالية ، والتعليمية ، ووضع المرأة ، والتموين والغلاء . وفى عام ١٩٤٩ ظهر الارتباط بين عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والعمالية ، ووضع المرأة ، والمشكلة الصحية ، والتموينية والغلاء والاسكان والأمراض الاجتماعية . وهو أكثر عام ظهرت فيه ارتباطات بين القضايا والمشكلات .

أما عام ١٩٥٠ فقد ظهر الارتباط بين عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والتعليمية والصحية ، والتموين والغلاء ، والأمراض الاجتماعية . وفى عام ١٩٥١ ظهر الارتباط بين عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والتعليمية ، والتموين والغلاء ، والاسكان والأمراض

الاجتماعية • وفى عام ١٩٥٢ ظهر الارتباط بين عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، ووضع المرأة ودورها ، والتموين والغلاء ، والأمراض الاجتماعية •

مما يظهر لنا ان « أخبار اليوم » قد أدركت ان المسألة الاجتماعية متعددة القضايا والمشكلات التى ينبغى معالجتها بمجملها دون الاكتفاء بعرضها فى اطار جزئى • وبالتالى فان تهيئة رأى العام لادراك مشكلاته يتم فى اطار كلى مترابط عبر السنوات وان اختلفت فى بعض السنوات محاور الاطار لتختفى قضية وتظهر أخرى •

وبالاعتماد على مستوى التحليل الكلى لنتائج تحليل المضمون لمقالات وأعمدة الرأى بجريدة « أخبار اليوم » من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، يمكننا أن نتبين رؤية « أخبار اليوم » لنوعية الفاعلين المقترحين لاحداث التغيير والتى تركزت فى الصفوة بـ (٢٥) تكرارا من مجموع عدد مقالات وأعمدة يبلغ (٥٧) • وقد توازن ظهورها طوال الفترة الدراسية • وظهرت جماهير الحركات العفوية مرة واحدة عام ١٩٤٦ حيث ازداد نشاط الحركات الجماهيرية تعبيرا عن السخط والظلم الاجتماعى •

بالاضافة الى كشف نوعية الطبقات الاجتماعية المتضمنة عند تناول القضايا والمشكلات المذكورة ، حيث توازنت تكرارات ورود الطبقات طوال السنوات :

ونالت الطبقة الدنيا (١٧) تكرارا ولم ترد عام ١٩٥٢ ، ثم الطبقة العليا وحصلت على (١٦) تكرارا وظهرت طوال الفترة ، وأخيرا الطبقة الوسطى وبلغت (١٣) تكرارا ولم ترد عام ١٩٥٢ أيضا •

أما المؤسسات التى وزدت فى المقالات والأعمدة الاجتماعية

الخاضعة للدراسة ، فقد جاءت الحكومة بجهازها الحكومى والوزارات
بعدد تكرارات يقترب من ضعف عدد المؤسسات الأخرى المذكورة
حيث بلغت (٣٥) تكرارا وتوزعت متوازنة على سنوات الدراسة ،
وإن تصاعدت عام ١٩٥٠ تصاعدا طفيفا . ثم الجامعات والمدارس
التي حصلت على (٨) تكرارات التي ظهرت متوازنة عبر السنوات ،
ولكنها لم ترد فى الأعوام ١٩٤٥ و ١٩٤٩ و ١٩٥٢ .

ثم جاء كل من الأحزاب والجماعات السياسية ، والصحافة
فى المرتبة التالية وحصل كل منها على (٣) تكرارات ، فظهرت
الأولى فى السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٨ و ١٩٥٢ - أعوام نشطت فيها
حركة الجماعات السياسية - أما الصحافة فظهرت عام ١٩٤٦
فقط . ثم السفارة البريطانية مرتين عامى ١٩٤٦ و ١٩٥١ . وأخيرا:
البرلمان مرتين عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٨ .

ويلاحظ أنه لم يرد ذكر الجيش والشرطة والنقابات أو القصر
الملكى . بينما تركز اهتمام الجريدة على الحكومة حيث عرفت
« أخبار اليوم » بنقدها للحكومات وخاصة حكومة الوفد ، بحيث
أنها كلما تناولت قضية أو مشكلة اجتماعية توجهت الى الحكومة فى
حين تغفل عداها من المؤسسات .

أما فيما يتعلق بالجماعات الاجتماعية فقد جاءت المرأة بـ (٧)
تكرارات فى الأعوام ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٨ و ١٩٥١ . ثم طلبية
المدارس والجامعات بـ (٦) تكرارات فى الأعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٧
و ١٩٤٨ و ١٩٥١ ، وأخيرا المثقفين بتكرار واحد عام ١٩٤٦ . وذلك
يعكس عدم اهتمام « أخبار اليوم » بإبراز الجماعات الاجتماعية بقدر
كبير ، وأنها تتناول القضايا والمشكلات بشكل يخص المجتمع ككل
دون تحديده دقيق للجماعات .

وتكشف لنا أيضا أن « أخبار اليوم » لم تكن بإبراز أدوات

أحداث التغيير عند معالجتها للقضايا والمشكلات الاجتماعية إلا بقدر ضئيل ، تركّز في إصدار القوانين أو تشريعات بـ (٤) تكرارات في السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٨ و ١٩٥١ .

وإذا انتقلنا إلى طرق الكتابة وأساليبها كما انعكست في مقالات وأعمدة الرأي بأخبار اليوم ، فقد تمثلت في التعميم الجارف بـ (٥٧) تكرارا طوال الفترة المحللة . وكذلك الاعتماد على الآراء الشخصية والذاتية بـ (٥٦) تكرارا ، والبرهنة بـ (٤٩) تكرارا ، والتشخيص مع اقتراح حلول بـ (٤٣) تكرارا ظهرت كلها طوال الفترة الدراسية . ثم جاءت فئة إبراز الأسباب والدوافع بـ (٢٣) تكرارا توزعت طوال الفترة .

في حين لم تكن كثيرا بالتنبؤ الذي ظهر بـ (١١) تكرارا في سنوات الدراسة ، ولم ترد أية تنبؤات بقوالب الرأي في الجريدة خلال عامي ١٩٤٦ و ١٩٥١ ، بالرغم من أنهما عامان ألغيت فيهما الرقابة على الصحف ولم يكن هناك ما يجبر طرح رؤى مستقبلية تنبؤية . ونلاحظ أن التصور المستقبلي كان تصورا متفائلا في أخبار اليوم .

وأخيرا فئة الاعتماد على المصادر التي ظهرت بـ (٣) تكرارات في الأعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٩ و ١٩٥٢ .

ويتبين من هذا أن الصحيفة عنيت بإبراز المسألة الاجتماعية كما هي في الواقع أكثر من طرح رؤية مستقبلية لها . وبرزت سمة إخفاء المصادر بها عند تناول الرأي الاجتماعي حرصا على هذه المصادر ، وخاصة أنها لم تورد في سنوات قهر الجريات .

كما يمكننا ملاحظة أولوية التعميم دون أمثلة في الجريدة بما يعكس بعدها عن التحديدات واقترباها أكثر من التعميمات عند الخوض في المسائل الاجتماعية ، على النقيض من جريدة « الأهرام » التي وردت فئة التعميم بها في آخر طرق الكتابة وأساليبها .

ويلاحظ أن « أخبار اليوم » غنيت بإبراز العناصر العقلانية في طرحها للمسائل الاجتماعية كالبرهنة والتشخيص وإبراز الأسباب والدوافع ولم تغفلها .

هذا فيما يتعلق بالرؤية الكلية للمسألة الاجتماعية. يجوابها في جريدة « أخبار اليوم » ، التي بينت إبراز الجريدة لقضايا ومشكلات بعينها - من شأنها أن تبرز أخطاء الوعد كمشكلة الأمراض الاجتماعية . وفيما يتعلق بوجهة نظرها لنوعية الفاعلين لحدث التغيير ، حيث ركزت على الصفوة ولم تعط اهتماما لدور الجماهير في التغيير الا مرة واحدة مما يؤكد اتجاهها النخبوي *Elitist trend* في أحداث التغيير الاجتماعى .

ومن منطلق هدف الدراسة الذى يسعى الى القاء الضوء على أبعاد الأزمة الاجتماعية (١٩٤٥ - ١٩٥٢) كما انعكست فى الصحافة المصرية . فائنا بصدد طرح تشخيص جريدة « أخبار اليوم » للأزمة المتمثلة فى القضايا والمشكلات الاجتماعية من حيث مؤشرات وأسبابها والحلول المقترحة لها ، خلال الفترة الدراسية (١٩٤٥ - ١٩٥٢) اعتمادا على التحليل الكمي لـ (٥٧) قالب رأى والتحليل الكيفى لمضمونها .

تمثلت القضية الأولى فى منظور « أخبار اليوم » الاجتماعى ، فى القضية التعليمية بـ (٣٧) تكرارا . منها تكرار واحد وردت به القضية لفظيا ، وبـ (١٤) تكرارا وردت بها مؤشرات القضية . وتضمنت الأخيرة مؤشر انتشار الأمية والجهل بـ (٥) تكرارات ، والسياسة والأهداف التعليمية بـ (٤) تكرارات ، وعدم تكافؤ الفرص التعليمية بـ (٣) تكرارات . وظهر كل من عدم كفاية عدد المدارس والجامعات ، وتعقد مناهج الدراسة وبعدها عن واقع الحياة بتكرار واحد لكل منهما .

أما الأسباب ، فقد وردت بـ (٧) تكرارات • حيث ظهر سوء نظام التعليم بـ (٤) تكرارات ، وامتناع الحكومة عن التوسع فى التعليم والقضاء على الأمية بـ (٣) تكرارات • وفيما يتعلق بالحلول التى طرحتها « أخبار اليوم » بـ (١٥) تكرارا ، فقد تمثلت فى أن الحكومة لابد أن تعمل بجدية للقضاء على الأمية والجهل ووضوح خطة للتغلب عليهما بـ (٤) تكرارات • ثم الدعوة الى التعليم المجانى بـ (٣) تكرارات • وظهر كل من انشاء المزيد من المدارس ، والمزيد من الجامعات والأقسام الجامعية ، والتوسع فى التسهيلات التعليمية لكل المصريين بتكرارين لكل منها • وأخيرا كل من تكافؤ الفرص ورفض نظرية العلم للخاصة والجهل للعامة ، وضرورة تعديل برامج التعليم واصلاح السياسة التعليمية بتكرار واحد •

تبين من هذا أن « أخبار اليوم » قد أبرزت كلا من مؤشرات القضية التعليمية والحلول المطروحة لها بمعالجة متقاربة كما • ولم تغفل الأسباب التى تكمن خلف القضية •

فقد ورد فى « أخبار اليوم » الاهتمام بتعليم الريفيين كى ينتشر التعليم ويرتقى المجتمع المصرى بحركة الثقيف الشعبى • وينقشع ظلام الجهل الذى يخيم على القرية والمدينة • وطرح مثل بشأن كليات الريف فى أوربا (٩٤) •

وهاجمت القرار الخاص بتوكيل أمر مشروع مكافحة الأمية الى وزارة المعارف بفساد أن كان من اختصاص وزارة الشئون الاجتماعية • وذلك بقول مؤداه « أن وزارة المعارف لم تستطع أن تحارب الجهل خلال مائة عام الا بنسبة ١٠٪ وبقي ٩٠٪ جهالة • • • ان سياستها الرشيدة تقوم على أن تربي الجهل فى النشء وتخرجهم

(٩٤) سلامة موسى ، تعليم الريفيين • • • بلا قراءة ، مقال • أخبار اليوم •

• ١٩٤٦/٣/٩

الى الدنيا أميين ٠٠ ذلك أن وزارة المعارف قررت المجانية فى المدارس الابتدائية وأغلقت أبواب هذه المدارس فى وجوه أبناء الفقراء والعاملين والموظفين ٠٠٠ فاذا ظفر احاد منهم بدخول هذه المدارس انقلبت المجانية الى نفقات باهظة يدعى أثمان الكتب والغذاء ٠٠٠ هذا اللغز يجب أن يحل ٠٠ واما أن تفصح ٠٠ أنها تربي الجهل فى مصر» (٩٥)

كما هاجمت السياسة التعليمية ، فجاء مأموداه « نحن لانفهم سياسة التعليم هذه ٠٠ لم نفهم كيف يطرد الطلبة من الجامعة لأنهم لو يؤدوا مصروفات الدراسة ٠ اننا نؤمن بأن من حق كل تلميذ وكل تلميذة أن يتعلم مجانا ونعتبر ٠ الوزير الذى يحرم طالبا من العلم لعجزه عن سداد المصروفات وزيرا مجرما ٠ ان العلم حق للفقير ٠ ان الشعب يريد سياسة شعبية ٠ يريد عدالة اجتماعية (٩٦) ٠ وعينت بإبراز ضرورة تحقق المجانية فى التعليم (٩٧) ٠ وضرورة بناء جامعة للبنات ، وذلك لأن التعليم الجامعى المختلط مضى عليه ما يزيد عن خمسة عشر سنة - وقتئذ - واستمر مزعزا لخشية الآباء من اختلاط بناتهم بالشباب (٩٨) ٠

وأخذت تدعو لضرورة أن تكون الدراسة والبرامج والكتب منظمة ، وذلك بأن تصرف الكتب فى وقت مبكر من العام الدراسى وأن توجد مكتبات فى المدارس (٩٩) ٠

(٩٥) محمد على غريب ، وزارة المعارف ٠ تربي الجهل ، مقال ، أخبار اليوم ، ١٩٤٦/١٠/١٢ ٠

(٩٦) أخبار اليوم ، سياسة شعبية ، عمود الموقف السياسى ، ١٩٤٦/٩/١٤ ٠
(٩٧) توفيق الحكيم ، لست شيوعيا ولكن ١١ ، مقال ، أخبار اليوم ، ١٩٤٧/١٠/١١ ٠

(٩٨) أحمد الصاوى محمد ، أين الجامعة ٠ نريد جامعة للبنات ، مقال ، أخبار اليوم ، ١٩٤٨/٣/٢٠ ٠

(٩٩) أحمد الصاوى محمد ، ماقل ودل ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٤٨/٩/١١ ٠

وجاء أن « في الوقت الذي تشكو فيه الجامعات المصرية والأوربية من ضعف مستوى التعليم الثانوى فى مصر ، أصدرت وزارة المعارف قرارا بحذف أبواب ضخمة من مقررات التلاميذ لتنزل بمستواهم الى الحضيض » (١٠٠) .

وأشارت الى هبوط مستوى التعليم بصفة عامة (١٠١) . كما ورد مأموداه أنه « لكأنما لم يكف الطلبة والتلاميذ ما عانوه طوال العام الدراسى من ازدحام الفصول واضطراب الدراسة ، حتى تجيء الامتحانات الغازا يحار فى حلها من هم أكثر منهم ادراكا وأكبر سنا » (١٠٢) .

من هنا يتبين سياسة تحرير « أخبار اليوم » ، حيث كشفت أخطاء ومساوى السياسات الحكومية فى شئون التعليم ، مما يعكس عداءها المستمر للحكومات ودفاعها عن صالح الفقراء ومحدودى الدخل من حيث حق التعليم .

وتتمثل المشكلة الاجتماعية الثانية بجريدة « أخبار اليوم » فى مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ب (٣٢) تكرارا ، منها (٣) تكرارات لمنطوق المشكلة و (١٢) تكرارا للمؤشرات . وقد تمثل المؤشر الأول فى استمرار ارتفاع أسعار السلع والبضائع والغلاء ب (١٠) تكرارات ، فى حين ظهر كل من مؤشر نقص التموين ومؤشر مسئولية الحكومة عن زيادة الأسعار بتكرار واحد . أما الأسباب فقد وردت ب (٩) تكرارات . وتمثل السبب الأول فى

(١٠٠) أخبار اليوم ، فى الصميم ، عمود ابن البلد « دون توقيع ، ١٩٥٠/٣/١٨ .

(١٠١) محمد التابى ، سمعة مصر فى خبر كان ، عمود « الموقف السياسى » ، أخبار اليوم ، ١٩٥٠/١٠/١٤ .

(١٠٢) أخبار اليوم ، النقط فوق الحروف ، امتحان باطل ، عمود ، دون توقيع ١٩٥١/٦/٩ .

فشل السياسات الحكومية فى مواجهة الغلاء وارتفاع الأسعار ونقص التمويل بـ (٦) تكرارات والسبب الثانى فى جشع المنتجين والتجار وأصحاب المصانع والمالين بـ (٣) تكرارات . وأخيرا ظهرت الحلول للمشكلة بـ (٨) تكرارات ، تمثيل الحل الأول فى ضرورة تدخل الحكومة للسيطرة على المنتجات الضرورية وعلى الأسعار والتمويل بـ (٦) تكرارات يليها ضرورة القضاء على السوق السوداء بتكرار واحد ، ثم العمل والانتاج بتكرار واحد أيضا .

وتؤكد سياسة « أخبار اليوم » المعارضية للحكومات قيل ثورة ١٩٥٢ كما وكيفا . فقد حرصت الجريدة على تبين أن يقصر الحكومة وفشلها ازاء مشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار طوال فترة الدراسة .

فقد ورد أن الحكومة والوزراء لو تذكروا الفقراء ما تركوا الغلاء « فكل شئ يرتفع بلا رابط ولا ضابط » والتخزين يجرى على رؤوس الأشهاد ، لافرق بين غداء أو كساء أو دواء » . وجاء أيضا « أن ولاية أمور الناس معناها ألا يترك الناس فريسة ٠٠٠ الطمع فى السوق الوحيدة فى هذا البلد ، السوق السوداء » (١٠٣) .

وتبين الجريدة أيضا أن الحكومة لا تلقى بالا حيث « وقف » وزير التجارة فى مجلس الشيوخ يقول ٠٠ ان على أهل هذا البلد أن يقبلوا أيديهم بطنا وظهرا ويحمدوا الله على أن مصر التى هى جنة الله لاتزال جنة الله فى رخص العيش اذا قيست بسواها من البلدان » (١٠٤) .

(١٠٣) أحمد الصاوى محمد ، مائل ودل ، عمود ، أخبار اليوم .
١٩٤٧/٧/١٩

(١٠٤) محمد التابى ، وزير التجارة يحمد الله على هذا الغلاء ؟ ، مقال ،
أخبار اليوم ، ١٩٤٨/١٢/٢٥

واستمرت « أخبار اليوم » فى هجوما على وزراء الحكومة ، بقولها « يقول « سكاربرا » اذا خدعوك مرة فستقع لعنة الله على الذين خدعوك . واذا خدعوك مرتين فستقع لعنة الله عليك ايها المخدوع . ولقد خدعنا وزراء التموين أكثر من مرة فان كل وزير جديد يتولى الوزارة يبشر الشعب بأنه أمسك بتلابيب الغلاء . . . ولكن تمر الأيام ويخرج الوزير ويبقى الغلاء » (١٠٥) . وأخذت تشن حملاتها على الحكومة المنشغلة عن « تنين الغلاء » واستمرار ارتفاع الأسعار التى يشن منها محدودو الدخل (١٠٦) . وطلبت من الحكومة أن تسارع الى وقف صعود الأسعار « الى السماء » بقولها « لم يعد الموظف الأمين قادرا على الحياة بمرتبه الحالى ، فان الحرمان يضعف قيمة المثل العليا . . ومبادئ الأخلاق . . اننا لا نطالبكم اليوم باعادة الأسعار الى ما كانت عليه قبل أن تلوا الحكم ، ولكننا نرجو أن تثبتوا هذه الأسعار الجنونية حتى لاتسائر الأوضاع الحالية وتزداد جنونا على جنون » (١٠٧) .

وورد أن « لو تنكر وزراؤنا كما كان يتنكر الخلفاء الراشدون ، ودخلوا بيوت الطبقات الفقيرة و . . المتوسطة و . . فوق المتوسطة لسمعوا عجبا ولعلموا أن ما ظنونه شيوعية ليس الا بؤسا وفقرا وارتباكا ماليا فى كل بيت من بيوت مصر . . » وأن التجار أنفسهم يقولون انهم ضحايا الغلاء « وأن « طريقة معالجة السخط أن يحكمنا سغراء مثلنا يشكون من الغلاء . . ويتعذبون من الحرمان » (١٠٨) .

(١٠٥) ابن البلد ، فى الصميم ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٤٩/٧/٣٠ .

(١٠٦) كل من : ابن البلد ، فى الصميم ، عمود ، أخبار اليوم ، العددان الصادران فى ١/٧ ، ١٨/٢/١٩٥٠ .

(١٠٧) ابن البلد ، فى الصميم ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٥٠/١٢/٢٣ .

(١٠٨) مصطفى أمين ، الموقف السياسى ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٥١/٢/١٠ .

و « نريد من وزير التموين أن يسافر الى الحجاز مرة أخرى ، ...
لكي تنخفض الأسعار » (١٠٩) و « أن نسبة الغلاء قد بلغت
٤٠٠٪ (١١٠) » وأن الغلاء يرتفع ارتفاعا بينا فى ظل حكومة الوفد
قبل الحرب العالمية وبعدها ، أما فى فترة حكم أحزاب الأقليات فقد
كان ينحسر انحسارا بينا » (١١١) .

وتمثلت المشكلة الثالثة بجريدة « أخبار اليوم » فى مشكلة
« الأمراض الاجتماعية بعدد تكرارات يماثل المشكلة السابقة أى
(٣٢) تكرارا . منها (٢١) تكرارا للمؤشرات . المؤشر الأول ،
المحسوبية والوساطة واستغلال النفوذ بـ (٩) تكرارات ، أى جاء
بما يقرب من نصف عدد تكرارات المؤشرات بمجموعها . والمؤشر
الثانى ، الرشوة بـ (٥) تكرارات . ثم الاسراف والفساد الحكومى
بـ (٤) تكرارات وكل من البغاء وتعاطى المخدرات ولعب الميسر
بتكرار واحد .

أما الأسباب فقد وردت بـ (٦) تكرارات ، منها فساد الأداة
الحكومية بـ (٥) تكرارات والاستعمار بتكرار واحد . ووردت
« الحلول بـ (٥) تكرارات ، أولها اصدار قوانين حسابية ونقابية
بـ (٤) تكرارات . ثم تحديد أهداف الإصلاح ووضع السياسات
الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذها بتكرار واحد ظهر عام ١٩٥٢ .

وقد عكس التحليل الكيفى مضمونا يحمل العداء الكامل

(١٠٩) ابن البلد ، فى الصميم ، عمود ، أخبار اليوم ، ٢٩/١٢/١٩٥١ .

(١١٠) ابن البلد ، فى الصميم ، عمود ، أخبار اليوم ، ٦/١/١٩٥١ .

(١١١) طه السباعى (باشا) ، الغلاء شعار الوفد ، مقال ، أخبار اليوم ،

١٩٥٢/١/٥ .

يلاحظ أن طه السباعى ، عضو فى حزب الكتلة الوفدية برياسة مكرم عبيد
باشا الذى فصله حزب الوفد فى وزارته التى ألفها عام ١٩٤٢ عقب أحداث ٤ فبراير
المشهورة .

لحكومة الوفد على وجه الخصوص ، فيما يتعلق بهذه المشكلة • فقد ورد فى سياق الهجوم على الانجليز ، أن جريدة « التيمز » البريطانية اتهمت الموظفين المصريين بأنهم مرتشون وغير أكفاء ، فى الوقت الذى كانت تؤيد فيه وزارة وفدية متهمة فى نزاهتها - كما جاء فى الكتاب. الأسود - وهى تهم باستغلال النفوذ •

وأن الانجليز وقتها وقفوا ضد الملك عندما أراد أن يقيل الوزارة ليحقق فى التهم الموجهة اليها ، ومنعوا محاكمة المرتشين (١١٢) • وكشفت « أخبار اليوم » عن انتشار المحسوبية كمرض مستوطن فى بلادنا (١١٣) •

وأن قانون المعاشات يقضى بأن ترث الحكومة ربع معاش الموظف المتوفى، ولكن أصحاب الوساطات القوية يتم اعفاءهم (١١٤) • وأن مجلس الوزراء - فى ظل حكم الوفد - قد عقد عدة جلسات فى بحث إعادة الاستثناءات الى أقارب بعض الوزراء وأنسبائهم ومحاسبيهم (١١٥) •

كما كتبت « أخبار اليوم » عن اشاعات تروج فى المجتمعات عن صفقات ورشاوى لكبار المصريين كى تحصل شركات أجنبية على العمليات والعطاءات • وذكرت الجريدة صراحة أنه على الرغم من معارضتها للوزارة الوفدية الا أن هذه الاشاعات لاتستند الى أساس صحيح ، وان كان - لاشك - بعضها صحيح مما يستلزم قطع الأيدى التى تقبض الرشاوى وتعقد الصفقات (١١٦) • وانه ليس من العار

(١١٢) أخبار اليوم ، المصريون المرتشون ، الموقف السياسى ، عمود ، دون. توقيع ، ١٩٤٦/١/٥ •

(١١٣) توفيق الحكيم ، فى قفص الاتهام ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٤٦/٥/٤ •

(١١٤) توفيق الحكيم ، الوريث الطفيل ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٤٩/٢/١٢ •

(١١٥) ابن البلد ، فى الصميم ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٥٠/٢/١٨ •

(١١٦) ابن البلد ، فى الصميم ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٥٠/٤/٢٩ •

على الدولة أن يكون بين رجالها لصوص ومرتشون ولكن العار هو حمايتهم بحجة حماية سمعة الحكم • وأن العالم يجب أن يعلم أن مصر بها عدالة تعاقب الكبار والصغار (١١٧) •

وأخذت تذكر لصحف الحكومة قضية نزاهة الحكم التي اتهم فيها وزراء بقبول الرشوة واستغلال النفوذ منذ نحو عشرين عاما - أى فى الثلاثينيات - (١١٨) • وأكدت أن الشعب لا يرضيه الفساد، ويريد اشاعة العدل والقضاء على الرشوة والمحسوبية ، وأن تلغى الاستثناءات وأن يتكشف الحكام ليسعد المحكومون وأن تعدد التشريعات التي تمنع هؤلاء من المال الحرام (١١٩)، وأن يصدر قانون يحاكم الوزراء على السفر والاسراف وبعثرة أموال الشعب ، ويمنح الدولة حق مصادرة أملاك الوزير الذى استفاد على حساب الشعب الفقير (١٢٠) • وذلك تحقيقا للتطهير الكامل والنظام الديمقراطي •

كما كشفت عن انتشار المخدرات فى مصر ، وان ما تنفقه مصر على شراء المخدرات يبلغ ثلاثين مليوناً من الجنيهات فى العام • وكتبت عن انتشار أندية القمار (١٢١) • ولاشك أن ابراز « أخبار اليوم » للانحرافات والأمراض الاجتماعية يتسم بدور ايجابى يهدف الى

(١١٧) عمودين لابن البلد ، فى الصميم ، أخبار اليوم ، بتاريخين ٩/٩ و ٢٥/١١/١٩٥٠ •

(١١٨) محمد التابى ، « الموقف السياسى » سمعة مصر فى خبر كان ، عمود ، أخبار اليوم « ١٤/١٠/١٩٥٠ •

(١١٩) كل من ابن البلد ، فى الصميم ، عمود ، أخبار اليوم ، ٢٥/٨/١٩٥١ • ومحمد زكى عبد القادر ، معركة واحدة ، عمود « نحو النور » ، أخبار اليوم ، ٢٤/١١/١٩٥١ • ومصطفى أمين ، الشعب يريد ، الموقف السياسى ، عمود أخبار اليوم ، ٩/٢/١٩٥٢ •

(١٢٠) ابن البلد ، فى الصميم ، عمود ، أخبار اليوم ، ٩/٦/١٩٥١ •

(١٢١) محمد التابى ، العمود السابق نفسه ، التاريخ نفسه •

العدالة والتطهير وتحقيق النظام الديمقراطي ، الا أنه يعكس دون شك أيضا عداؤها الواضح للوفد . وذلك هو ما سبق أن أوضحناه من النتائج الكمية لمعالجة « أخبار اليوم » لهذه المشكلة ، حيث ازدادت في فترة حكم الوفد .

وتمثلت المشكلة الرابعة بصحيفة « أخبار اليوم » في مشكلة **عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية** ب (٣١) تكرارا - وتكاد تقترب في اهتمام الأخبار بإبرازها كإبراز المشكلتين السابقتين . وقد حصلت المشكلة بمنطوقها اللفظي على (٧) تكرارات ، أما المؤشرات فقد حصلت على (٩) تكرارات . تمثل المؤشر الأول في معاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية وقلة الدخل ب (٧) تكرارات ، والمؤشر الثاني تمثل في ارتفاع معدل الملكيات الكبيرة وتكدس الثروة بتكرارين .

أما **الأسباب** فقد وردت ب (٥) تكرارات ، حيث حصلت مقاومة كبار الملاك لفكرة تحديد الملكيات أو فرض الضرائب على تكرارين . ثم كل من عدم تنظيم العلاقة بين ملاك الأقطان الزراعية ومستأجريها ، وأن نظام الضرائب المطبق لا يحقق العدالة بين الطبقات ، وفساد الجهاز الحكومي بتكرار واحد لكل منهما . وفيما يتعلق **بالحلول** فقد وردت ب (١٠) تكرارات ، جاء الحل الأول وهو الإصلاح الضرائبي وفرض ضرائب تصاعدية على (٥) تكرارات ، وتحديد الملكية الزراعية وإعادة توزيع الملكيات على صغار الفلاحين بتكرارين ، وكل من تحقيق تكافؤ الفرص ، وسيطرة الدولة على مصادر الثروة الكبيرة والمؤسسات القومية والمرافق العامة ، ورفع مستوى معيشة المواطنين على تكرار واحد لكل منها .

وهذا يبرز أن « أخبار اليوم » كانت ضد الظلم الاجتماعي وعدم المساواة مما يبرز صحة قول « سلامة موسى » ومؤداه أن « أخبار اليوم » بطله الكفاح « في معالجة انتفاضة الفلاحين في قرية

بهوت عندهما ثاروا على أغنى مالك أرض فى مصر ، بينما تجاهلتهما صحف أخرى ، والبعض الآخر ذكر أنه ليس سوى اشتباك بين عدد من جنود البوليس وفريق من الأهالى (١٢٢) . ولكننا ننبه هنا الى أن نتائج هذا البحث الذى نظرحه تثبت اهتمام كافة الصحف بابرار مشكلة العدالة الاجتماعية وعدم المساواة بين الطبقات .

وقد ورد فى « أخبار اليوم » أن البعض جزع من أن تكون مصر قد تحمس بعض أبنائها للدعوة الشيوعية ، الا أن هؤلاء يتحمسون للعدالة الاجتماعية والقضاء على الفوارق الشنيعة بين الطبقات (١٢٣) .

كما جاء ضرورة « أن تمتد يده الضرائب التصاعدية بقوة الى رقااص ساعة العيش فلا يتطرف من نهاية الثراء الى نهاية الفقر ليهدأ فى الوضع المعقول المقبول الذى يقارب ويجانس بين أبناء الوطن » ضرورة احكام الحكومة لسيطرتها الرقابية على شركات المرافق العامة كالمياه والنور والمواصلات (١٢٤) . وأبرزت أيضا أن بعض الفلاحين من سكان « البرامون » حاولوا الاستيلاء على أرض يملكها أحد الخواجات ، « وهى قرية عدد سكانها ثلاثة آلاف نسمة » يملك رجل واحد فيها ٧٥٠ فداناً ويملك ال ٩٩٩ ، الباقون ١٢٠ فداناً ، وأنها أول مرة فى تاريخ مصر يحاول فيها الفلاحون أن يستولوا على أرض يملكها مزارع كبير . ونادت الحكومة بأن تقوم بعمل شيء . وأرشدتها الى قانون العزب الذى يوجب على أصحاب العزب بناء مساكن للفلاحين ومستشفيات لهم ومدارس لتعليمهم ، والى قانون

(١٢٢) سلامة موسى (*) ، الصحافة حرفة ورسالة ، مطبعة مصر شركة مساهمة

مصرية ، ١٩٥٨ ، ص ١٤٩ و ١٥٠ .

(١٢٣) ابن البلد ، عدالة اجتماعية ، مقال ، أخبار اليوم ، ٢٩/١٢/١٩٤٥ .

(١٢٤) توفيق الحكيم ، لست شيوعيا. ولكن ا ، مقال ، أخبار اليوم ،

١١/١٠/١٩٤٧ .

يفرض ضرائب الدخل ويحدد إيرادات معينة لأصحاب الدخل الكبير .
وذكرت أن الحكومة لم تفعل أى شئ من هذا لأن السياسة فى مصر
فى يد جماعة من الأعيان وكبار الاقطاعيين . أما الرجل العادى فلا
صوت له فى الحياة السياسية ، وهذا هو السر فى الهوة بين الأحزاب
السياسية والرأى العام .

وأنه لانجاة لمصر الا بتوطيد النظام الدستورى وتقوية الأحزاب
وفرض ضرائب عالية على التركات والايراد ، وإعادة تقسيم الأراضى
على صغار الفلاحين وتوزيع جانب معين منهم على الفلاحين الذين
لا يملكون شيئاً (١٢٥) . كما نبهت الحكومة كى « تنظر فى أمر
الأعيان فى الوجه البحرى الذين يبيعون الماء .. لصغار الفلاحين
بسعر الشمبانيا فيكسبون الآلاف من عرق الفلاح الصغير .. وأن
تكون حكومة صغار الفلاحين والمساكين (١٢٦) » .

كما جاء فى « أخبار اليوم » مأموداه « أن مصر قد تحولت فى
السنوات العشرين الماضية - وقتئذ - تحولاً اقتصادياً ملحوظاً ،
كان من نتيجته اثراء طبقة من الناس اثراء سريعاً .. بذرت فى
النفوس .. المادية والوصولية والاستهتار » (١٢٧) .

و « أنه فى بلد كمصر يعانى فى سواده الأعظم شظف العيش
... يتعين بحكم الضرورة والبداهة أن تهدف سياسته الاقتصادية
الى غرضين : أولهما زيادة الدخل القومى فى مجموعه ، وثانيهما حسن
توزيع هذا الدخل بين مختلف الطبقات » . وأن تقديم الغرض الأول

(١٢٥) مصطفى أمين ، الموقف السياسى ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٤/٢/١٩٤٨ .
(*) يتوافر الكتاب نفسه للمؤلف نفسه مع اختلاف المحتوى لاختلاف دار
وسنة النشر ، انظر : سلامة موسى ، الصحافة حرفة ورسالة ، القاهرة ، سلامة
موسى للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، مطبعة التقدم ، ١٩٦٣ .

(١٢٦) ابن البلد ، فى الصميم ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٤/٥/١٩٤٩ .
(١٢٧) توفيق الحكيم ، خزان آخر ، باب عصاى ، أخبار اليوم ، ٢٧/٥/١٩٥٠ .

على الثاني « لأن مجموع الدخل القومي في مصر ، إذا فرضنا جدلا ، يمكن توزيعه على أفراد السكان بالتساوى التام ، لما كفل لأى منهم مستوى محترما من المعيشة بل لباتوا جميعا فى الفقر سواء ٠٠٠ لذلك وجب أن يكون الهدف الأول والأهم هو انماء الدخل القومي بزيادة الانتاج » بالإضافة الى الأخذ - عن طريق التشريع الضريبي - من ايراد الطبقات الغنية لتوفير ٠٠٠ معيشة محترمة للطبقات الفقيرة ٠٠ مع وضع تشريع بالحد الأدنى للأجور فى الزراعة والصناعة معا » (١٢٨) .

وأكدت « أخبار اليوم » أن « الشعب يريد اصلاحا حقيقيا . يريد تحديدا للملكية الزراعية . أو على الأقل فرض ضرائب تصاعدية يستحيل معها أن يملك شخص واحد آلاف الأفدنة » الشعب يريد المساواة . الشعب يريد اصلاحا اجتماعيا تضيق به المسافة بين الطبقات ، فنأخذ من الكبير لنعطى الصغير ، ونقتطع من الغنى لنطعم الفقير » (١٢٩) .

من ثم يتبين الكيفية التى أكدت بها « أخبار اليوم » ضرورة أحداث التغيير الاجتماعى الاصلاحى ، خاصة فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية والمساواة بين الطبقات .

وتتمثل القضية الاجتماعية الخامسة فى جريدة « أخبار اليوم » فى قضية وضع المرأة ودورها ب (٢٠) تكرارا ، منها (١٣) تكرارا للمؤشرات التى تشير الى القضية المثارة . حيث تمثلت فى مؤشر العلاقة بين المرأة والرجل والزوجه والزوج ب (١٢) تكرارا - وهو المؤشر الأساس لقضية المرأة ودورها كما ظهر فى « أخبار اليوم » -

(١٢٨) طه السباعى ، كارثة على الأبواب ، مقال ، أخبار اليوم ، ١٩٥١/٩/١ .

(١٢٩) مصطفى أمين ، الشعب يريد ، عمود « الموقف السياسى » ، أخبار اليوم ، ١٩٥٢/٢/٩ .

أما المؤشر الثانى وهو الوضع السياسى للمرأة ودورها فقد حصل على تكرار واحد .

أما أسباب القضية ، فجريدة « أخبار اليوم » لم تشر الا لسبب واحد بتكرار واحد وهو العادات والتقاليد والأوضاع الاجتماعية . وفيما يتعلق **بالحلول** المقترحة ، فقد تمثلت بـ (٦) تكرارات . ومنها المساواة بين الجنسين بتكرارين . وكل من ضرورة تحديد دور كل من الرجل والمرأة، والنهوض بمستوى المرأة فى الشئون المنزلية، وشجب التعليم المختلط ، وتجميل المرأة بعدد تكرار واحد لكل منها .

وقد طرحت « أخبار اليوم » قضية المرأة ودورها ، وركزت على محور العلاقة بين الرجل والمرأة وورد بها تساؤل مؤداه « هل سيكون قانون الأخلاق الحالى - أو العرف الأخلاقى - هو المسيطر على علاقة الرجل بالمرأة ؟ » وذلك بعد عشر أو عشرين سنة أو أكثر . وأن الاجابة على هذا التساؤل يجب أن توضع قبل أى اصلاح مزعوم ، كمنع تعدد الزوجات وتقييد الطلاق وما الى ذلك . وأن الرجل ينعم بحرية لا تنعم بمثلها المرأة ، ولكنها تتحرر شيئا فشيئا ، فشرعت تتعلم وتكسب قدرا من الاستقلال ، ولم يبق الزمام كله فى يد الرجل . وأن الحرب الأخيرة قد غيرت نظرية الانسان الى العلاقة بين الرجل والمرأة ، فالبيت الجديد - كما هذا يكون بالفعل - شركة حرة بين رجل وامرأة (١٣٠) .

واننا يجب أن نعترف أحدا الآخر - رجلا كان أو امرأة - وأن نتعلم شيئا عن أنفسنا وأن تربيتنا الاجتماعية يجب أن تتغير كلها ، فهى تربية استبدادية قوامها سيد ومسود ، فالزوج « صاحب رأى الأعلى والقول المطاع » . وليس للزوجة أن تناقش أو تسأل

(١٣٠) ابراهيم عبد القادر المازنى ، التوحيد فى الحب . . اكنوبة ضخمة ! ،

مقال ، أخبار اليوم ، ١٩٤٥/٧/٢١ .

أو تفعل الا ما يأمرها سيدها » ، وهى تربية « تخرج لنا أذلاء ..
فأى عجب اذا فسدت الحياة الزوجية » (١٣١) .

كما ورد بشأن العلاقات بين الزوجين ، أنها قد تصل الى حد
الفتور بعد الألفة . وأن هذا الفتور هو آفة الزواج . لذا يجب أن
تحرص الزوجة على تجديد نفسها بحيث لا تبدو لزوجها على حال واحد
لا يتغير . ويجب على الرجل أيضا أن يعنى بالتنوع والتجديد
فلا يكون معها على حالة لا تتغير ونسق لا يختلف (١٣٢) .

وكشفت « أخبار اليوم » عن مهددات الزواج ومنها خوف المرأة
من الطلاق وتعدد الزوجات مما يجعلها تحارب زوجها ، فتسوء
علاقتها الزوجية نتيجة لذلك الشعور المهدد (١٣٣) . وأن أزمة
الزواج السعيد تعود الى أزمة الحب ، التى تنبت عن عاداتنا الموروثة
حيث تحول دون الاختلاط قبل الزواج . ونادت الجريدة بأن لانسرف
فى استلهاهم الماضى ، وأن نسأل عن تقاليد المستقبل (١٣٤) .

وبالرغم من أن تركيز اهتمام « أخبار اليوم » انصب على
العلاقات بين الرجل والمرأة والزوج والزوجة فيما يتعلق بقضية
وضع المرأة ودورها ، الا أنها ألقت الضوء أيضا على أهمية اشتراك
المرأة المتعلمة فى العمل السياسى بحيث تحصل على حق الانتخاب
والنيابة . مع التنبؤ بأنها ستكون أشد اخلاصا وأوفر نزاهة من
الرجل فى معالجة الشؤون العامة ، وأنها ستصبح موضع احترام

(١٣١) ابراهيم عبد القادر المازنى ، لماذا أفسدت الحياة الزوجية ، مقال ،
أخبار اليوم ، ١٣/١٠/١٩٤٥ .

(١٣٢) ابراهيم عبد القادر المازنى ، كيف تتجنب الزوجة الى زوجها ، مقال ،
أخبار اليوم ، ١٩٤٦/١/٥ .

(١٣٣) ابراهيم المصرى ، حرب الزواج ، مقال ، أخبار اليوم ، ١٩٤٨/٨/٢٨ .
(١٣٤) سلامة موسى ، أزمة زواج أم أزمة حب ؟ ، مقال ، أخبار اليوم ،
١٩٥٢/٥/٣ .

الرجل وقدوة له في العمل المثمر النزيه حيث يحسب لموقفها من الشئون العامة ويخشها . كما بينت الجريدة أن بعض الشباب ما يزال خاضعا لتقاليد الماضي تحت مؤثرات البيئة والوراثة ، فلا يرى في المرأة غير صورة الأنثى ولا يتخيل أنه في وسعه اشراكها في أفكاره (١٣٥) .

وتمثلت المشكلة الاجتماعية السادسة في رؤية « أخبار اليوم » في المشكلة الصحية وسوء التغذية ب (١٩) تكرارا منها تكراران لمنطوق المشكلة ، و (٧) - تكرارات للمؤشرات . حيث حصلت الأولى منها وهي تفشى الأمراض والأوبئة على (٤) تكرارات ، وحصلت الثانية وهي مسئولية الدولة ازاء المريض الفقير ب (٣) تكرارات .

أما الأسباب فقد وردت ب (٦) تكرارات . منها تكراران للنظام العلاجى الحكومى . وتكرار واحد لكل من عدم اهتمام الحكومة بالمشروعات الصحية ومكافحة الأمراض ، وقلة عدد الأطباء ، وقلة وسوء الأجهزة الطبية والأدوية والأسرة ، وانخفاض مستوى معيشة الأغلبية من المواطنين .

وفيما يتعلق بالحلول فقد وردت ب (٤) تكرارات ، حيث حصل بناء المزيد من المستشفيات والمصحات والعيادات ومعامل المصل على تكرارين . وكل من ضرورة مشاركة الأغنياء بالمال في المشروعات الصحية ، والاستعانة بأطباء أكفاء محليين وأجانب بتكرار واحد لكل منهما .

ويتبين من التحليل الكيفى أيضا أن « أخبار اليوم » قد عنتت بابرار المشكلة الصحية ، فقد ورد بها ان المشكلة الصحية تتجسد

(١٣٥) ابراهيم المصرى ، حق المصرية فى تمثيل الشعب ، مقال ، أخبار اليوم ، ١٩٥١/١٠/١٣

فى المرضى الفقراء حيث ازدادت اجور الأطباء بمسميات الكشف الخاص والكشف المستعجل دون أن يكون ذلك فى قدرة المرضى المساكين الذين يدفعون (١٣٦) . وأن موظفى وعمال التفاتيش والدوائر الزراعية يعانون حيث لا يفكر أحد فى تعيين طبيب يتولى فحص المريض منهم ، فى حين يتعين طبيب ييطرى ليفحص البقر والجاموس والحمير (١٣٧) .

وأنه قد ظهرت عدة اصابات بوباء الكوليرا فى قرى متفرقة ، وتكاثرت فى حين لاتواجه وزارة الصحة الداء . واقتُرحت « أخبار اليوم » التجنيد العام للأطباء والحكيمات والمرضات ، وقبول أطباء متطوعين من الدول الأخرى (١٣٨) .

كما دعت « أخبار اليوم » الى انشاء معهد للسرطان كى يحل مشكلة المرضى بالسرطان الذين يصل عددهم بالآلاف ولا يجدون العلاج لعدم كفاية الأجهزة والأسرة المخصصة لهذا المرض فى القصر العينى (١٣٩) .

وتمثلت المشكلة السابعة فى جريدة « أخبار اليوم » فى المشكلة العمالية : (١٥) تكرارا ، منها تكراران لمنطوق المشكلة اللفظى ، و (٤) تكرارات لمؤشراتهما . وتمثلت المؤشرات فى ازدياد نسبة البطالة (تشمل العمالة الصناعية والزراعية) بعدد تكرارين ، وكل

(١٣٦) أحمد الصاوى محمد ، مائل ودل ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٢ مايو

١٩٤٥ .

(١٣٧) توفيق الحكيم ، فى قصص الاتهام ، عمود ، أخبار اليوم ، ٢٦/٤/١٩٤٧ .

(١٣٨) توفيق الحكيم ، فى قصص الاتهام ، عمود ، أخبار اليوم ، ١١/١٠/٤٧ .

خلال انتشار وباء الكوليرا .

(١٣٩) سعيد عبده ، ثلاثة آلاف مريض بالسرطان ينتظرون العلاج على الأبواب ،

مقال ، أخبار اليوم ، ١/١/١٩٤٩ .

من معاناة العمال من القهر ووجود فروق فى حقوق العمال عامة
وعمال الحكومة بتكرار واحد لكل منهما •

أما الأسباب فقد وردت بـ (٣) تكرارات ، منها تكراران بسببه
اغلاق الكثير من المصانع والاستغناء عن العمال وتكرار واحد لعمل
الحكومات على محاصرة العمال واتخاذ اجراءات تعسفية ازاءهم •

وفيما يتعلق بالحلول فقد حصلت على (٦) تكرارات منها
ضرورة اصدار تشريعات وقوانين العمل بـ (٣) تكرارات • وفي
تشغيل الحكومة للعمال المتعطلين بتكرارين • ثم العمل على تحسينه
المستوى الاقتصادى والاجتماعى للعمال بتكرار واحد •

وهنا أيضا تبينت سياسة جريدة « أخبار اليوم » حيث أظهرت
موقف الحكومة وكذلك الانجليز ازاء المشكلة العمالية بموقف نقدي •
فقد ورد مثلاً ما مؤداه « أن الوزراء الحاليين قوم يكتمون السر • •
فانهم يحبون أن يعملوا وقد أقفلوا على أنفسهم الأبواب ويجعلونه
مشروعاتهم أشبه بالخطط الحربية • • وتساءل الوزراء عن سر
صمتهم فيهزون رؤوسهم ويقولون : صبرا جميلا ! • • • • ما الذى
يشغل الوزراء الآن ! • • ما هى مشروعاتكم لامتنصاص العمال
المعمرين الذين كانوا يعملون فى مصانع الحلفاء ؟ » (١٤٠) • كما
بينت الجريدة أن الجزع من الدعوة الشيوعية وهم خاص لأنهم
تناقض وتخالف الدين الاسلامى ، وجاء ماؤداه « ليست المسألة فى
الشيوعية عندنا مسألة مبدأ يعتنق ، ولكنها مسألة رزق يلتصق
العاطل الكسول ، بدليل أن أشد هؤلاء المتحمسين جهازة صوت
لا يستطيع أن يميز بين الشيوعية ونظرية « أينشتين » • مصر ترحب

(١٤٠) أخبار اليوم ، كسبنا الحرب • تكلموا ، عمود الموقف السيامى • •

دون توقيع ، ١٢/٥/١٩٤٥ •

بالعدالة الاجتماعية التي تهيء لكل عامل مجسد فرصة الكسب والنجاح » (١٤١) .

وورد أن الانجليز هم السبب في بطالة العمال حيث استغلوهم طوال الحرب ثم لفظوهم لفظ النواة (١٤٢) . كما تعرضت الجريدة لمشكلة عمال اليومية الذين يمثلون نحو ٨٠٪ من عمال الحكومة ، حيث أن الحكومة تحرمهم من العلاوة الاجتماعية . وطالبت الحكومة بأن تنظر لأفراد الأمة بمنظار واحد (١٤٣) . كما طالبت الحكومة بتدبير العمل للعاطل وفرض الحد الأدنى للأجر الذى يصون الكرامة (١٤٤) . وأن تسن تشريعا يلزم الشركات التى يتعرض عمالها للاصابات والأمراض بسبب العمل بأن تقيهم من المرض بالوسائل العلمية التى ينبغي توافرها أثناء ممارسة العمل (١٤٥) . وأن خير وسيلة لمحاربة المرض والفقر مشروع التأمين الاجتماعى الذى يوفر للشعب أسباب الطمأنينة اذا انقطع مورد الرزق وأسباب العلاج اذا انهارت الصحة . وقد قدم « نجيب أسعد » الى وزارة الشؤون الاجتماعية منذ عشر سنوات مشروعا من هذا القبيل يشمل كل الطبقات الفقيرة من عمال وفلاحين ومستأجرين ومعلمين وخدمة وباعة جائلين وصغار موظفين . وطالبت « أخبار اليوم » الحكومة بأن تعنى بدراسة هذا المشروع (١٤٦) .

-
- (١٤١) ابن البلد ، عدالة اجتماعية ، مقال ، أخبار اليوم ، ١٩٤٥/١٢/٢٩
 - (١٤٢) أحمد الصاوى محمد ، ماقبل ودل ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٤٦/٦/٨
 - (١٤٣) توفيق الحكيم ، فى قفص الاتهام ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٤٦/٩/١٤
 - (١٤٤) توفيق الحكيم ، لست شيوعيا ولكن ، مقال ، أخبار اليوم ، ١٩٤٧/١٠/١١
 - (١٤٥) توفيق الحكيم ، فى قفص الاتهام ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٤٨/٥/١
 - (١٤٦) توفيق الحكيم ، الوريث الطفيل ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٩٤٩/٢/١٢

وتمثلت المشكلة الثامنة فى جريدة « أخبار اليوم » فى مشكلة
« الاسكان » بـ (٨) تكرارات ، منها تكرار واحد للمنطوق اللفظي
للمشكلة ، وعدد تكرارين للمؤشر المتعلق بزيادة أجور المساكن .

أما الأسباب ، فقد وردت بتكرارين للسبب المتعلق بالتناقض
بين مصالح رؤوس الأموال ومصالح المحتاجين .

وفيما يتعلق بالحلول ، فقد وردت بـ (٣) تكرارات . منها
تكراران لتفريغ أزمة المساكن بالحث على تشييد المساكن الشعبية
الرخيصة ، وتكرار واحد لاستيلاء الحكومة على الأراضى أو المساكن
غير المستعملة أو السيئة باستخدام القانون .

فقد طالبت « أخبار اليوم » الحكومة بأن تعمل على توفير
السكن الصالح لمحدودى الدخل (١٤٧) . وذكرت أن « طه السباعى »
وزير الدولة وضع اقتراحا لحل مشكلة المساكن ، حيث رأى أن
الحكومة تستأجر مكاتب لمصالحها المختلفة فى القاهرة تشغل أكثر
من ألف حجرة تدفع عنها ايجارا سنويا يتجاوز ٥٥ ألف جنيه وأن
هذه المكاتب يمكن تجميعها فى ثكنة قصر النيل التى بها أمكنة خالية
تكفى لشغل خمسمائة غرفة . وذلك الى أن تبنى الحكومة عمارتين
ضخمتين تحويانها . وأكدت الجريدة أن هذا المشروع يؤدى الى
إخلاء حوالى ألف غرفة فى مدينة القاهرة تؤجر للأهالى وتخفف كثيرا
من حدة أزمة المساكن (١٤٨) .

وبينت « أخبار اليوم » أن الحكومة فى يونيو ١٩٤٩ ، كانت
بصدد سن قانون لتخفيض ايجار المساكن المنشأة حديثا ، والتى

(١٤١) تونيق الحكيم ، لست شيوعيا ولكن ، مقال ، أخبار اليوم .
١٩٤٧/١٠/١١ .

(١٤٨) ابن البلد ، فى الصميم ، عمود ، أخبار اليوم ، ٣٠/٤/١٩٤٩ .

بأنه أصحابها في قيمة إيجارها ١٠٠% إلا أن الملاك انتصروا على المستأجرين ولم يصدر القانون (١٤٩).

وأن في عام ١٩٥١ صرح « أحد الوزراء بأن الوزارة تنوي إلغاء تحديد أجور المساكن وتحويل أصحابها رفع الإيجار طبقاً لنظرية العرض والطلب » .

وأشارت إلى أن هذا سيثير كثيراً من شكاوى الغضب لدى صغار المستأجرين (١٥٠) .

من هنا يمكننا الاستدلال بأن جريدة « أخبار اليوم » عند تناولها لجزئيات القضايا والمشكلات الاجتماعية من حيث مؤشراتنا وأسبابها الكامنة والحلول المقترحة لها ، قد عكست سياستها الودية نحو القصر والعدائية نحو الحكومة - وبخاصة الوفدية - ونحو الانجليز . وأنها تتوجه بمضمونها لصالح الفقراء ومحدودي الدخل ، ولا تعبر عن حزب أو أيديولوجية أو تيار سياسي معين ولكنها مع ذلك لا تذهب إلى حد زعزعة الثقة بالنظام القائم أي بنظام الملكية والأحزاب .

كما أن من شأن معالجتها النقدية لموجهات حكومات عام (١٩٤٥ إلى ١٩٥٢) الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أن يهيئ الرأي العام المصري ليصبح أكثر نقداً لموجهات النظام وأكثر مطالبة بإصلاح الأوضاع . مما يثبت صحة فروض الدراسة .

١٤٩١) ابن البلد ، في الصميم ، عمود ، أخبار اليوم ، ١٨/٦/١٩٤٩ .

١٥٠) ابن البلد ، في الصميم ، عمود ، أخبار اليوم ، ٦/١/١٩٥١ .

٣ - مجلة روزاليوسف . .

طبّقنا في اختيارنا لأعداد مجلة روزاليوسف « الأسبوعية التي تخضع المقالات والأعمدة الصحفية المتضمنة قضايا ومشكلات اجتماعية بها لتحليل المضمون من مايو ١٩٤٥ إلى يوليو ١٩٥٢ ، طريقة العينة العشوائية المنتظمة » وذلك على أساس أن تتمثل جميع أسابيع الشهر بالتساوي ، مع تحديد عينة بديلة تتمثل في العدد التالي لأعداد المجلة التي وقع الاختيار عليها بناء على نظام العينة المحدد .

وبناء على ذلك ، فقد تم حصر عدد المقالات وأعمدة الرأي التي تضمنت قضايا أو مشكلات اجتماعية في أعداد مجلة «روزاليوسف» التي تم اختيارها كما سبق أن أوضحنا .

بلغت أعداد قوالب الرأي المعنية بالمجلة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ (٣٠) قالباً وقد توزعت القوالب بأعداد متقاربة طوال سنوات الفترة المحللة . مما يعكس ثباتاً نسبياً في اهتمام مجلة «روزاليوسف» بمعالجة القضايا والمشكلات الاجتماعية طوال الفترة .

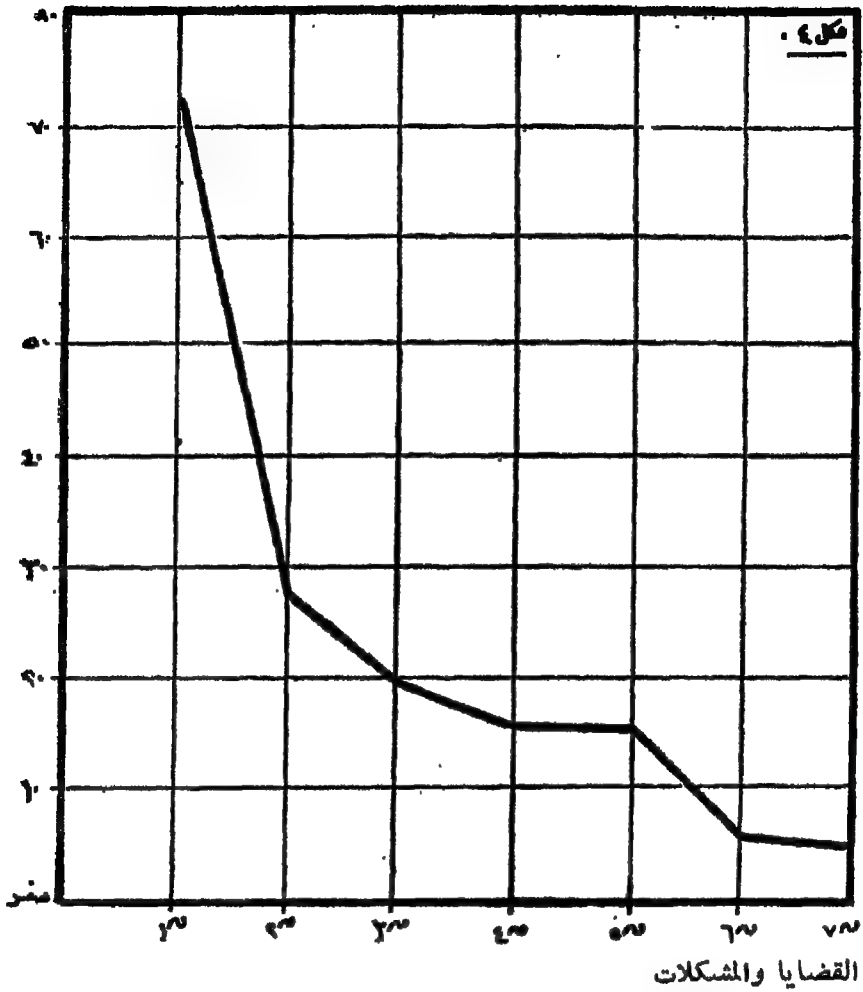
وقد كشفت لنا نتائج تحليل المضمون - اعتماداً على مستوى التحليل الكلي - خريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية كما ظهرت في المقالات الصحفية وأعمدة الرأي بمجلة « روزاليوسف » من مايو ١٩٤٥ إلى يوليو ١٩٥٢ . حيث جاءت مشكلة عدم المساواة بين

طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية كقضية أولى حصلت على (٧٢) تكرارا مما يكشف أن « روز اليوسف » قد عנית بهذه المشكلة عناية خاصة بما يوجه نظر الرأي العام بأنها قضيتته الأساسية التى ينبغى مواجهتها ، فى حين حصلت المشكلة التالية وهى مشكلة الأمراض الاجتماعية على (٢٨) تكرارا . ومثلت قضية وضع المرأة ودورها القضية الثالثة بـ (٢٠) تكرارا .

وجاء فى المرتبة الرابعة كل من المشكلة العمالية وقضية التموين والغلاء وارتفاع الأسعار حيث حصل كل منها على عدد ١٦ تكرارا . وهذا يعكس اهتمام « روزاليوسف » اهتماما متميزا عن « الأهرام » و « أخبار اليوم » فيما يتعلق بابرار المشكلة العمالية، حيث سادت بينها وبين قضية التموين والغلاء وارتفاع الأسعار التى وردت فى الجريدتين ضمن القضايا الأساسية . ولم يرد ذكر لمشكلتى الاسكان وزيادة السكان .

ثم جاءت المشكلة الصحية وسوء التغذية بـ (٦) تكرارات فقط ، وأخيرا القضية التعليمية بـ (٥) تكرارات، مما يعكس اهتمام « روزاليوسف » بكشف مشكلة العدالة الاجتماعية ثم الأمراض الاجتماعية كقضايا أساسية تهم الأغلبية فى المجتمع ، أكثر من اهتمامها بالقضايا الأخرى التى تعدها أقل أهمية .

وبين شكل رقم ٤ خريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية كما ظهرت فى قوالب الرأى بمجلة « روز اليوسف » من مايو ١٩٤٥ الى يوليو ١٩٥٢ .



(*) ق ١ مشكلة المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، ق ٢ مشكلة الأمراض الاجتماعية ق ٣ قضية وضع المرأة ودورها ، ق ٤ المشكلة المالية ، ق ٥ مشكلة التمويل والغلاء وارتفاع الأسعار ق ٦ المشكلة الصحية وسوء التغذية ، ق ٧ القضية التلويحية .

وفيما يتعلق بتصاعد وهبوط ورود القضايا والمشكلات في مقالات وأعمدة الرأى بمجلة روزاليوسف طوال سنوات الدراسة ، فقد تبين أن القضية الأولى وهى قضية عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية تعد القضية الوحيدة التى استمر ظهورها بالمجلة طوال فترة الدراسة . وتصاعد الاهتمام بها عام ١٩٤٨ حيث حصلت على (٢٤) تكرارا ، ثم عام ١٩٥٠ حيث حصلت على (١٥) تكرارا ، وفى ١٩٥١ على (١٢) تكرارا . كما نجدها الأولى والوحيدة التى عالجتها مجلة « روزاليوسف » عام ١٩٤٨ بمقارنة معالجتها للقضايا والمشكلات الاجتماعية الأخرى التى لم تظهر مطلقا هذا العام . بالإضافة الى أولويتها عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ بمقارنتها بكافة القضايا والمشكلات المذكورة .

وذلك من شأنه أن يعكس اهتمام « روزاليوسف » المتميز بإبراز مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، وهى مجلة لاتعرف بانتماء حزبي أو أيديولوجي خلال فترة دراستنا . وإنما تعرف بعدائها للظلم الاجتماعى الذى عانى منه مجتمع ما قبل الثورة وللفساد الذى يعكس الأمراض الاجتماعية .

ويؤكد ابراهيم عبده فى كتابه « روزاليوسف » سيرة وصحيفة « أن المجلة حذرت الأغنياء فى مجتمع ما قبل ثورة ١٩٥٢ من الظلم . وأن الثورة آتية لا محالة ما بقى ظلم الفقراء قاعدة (١٥١) .

كما تصاعد اهتمام « روز اليوسف » بمشكلة الأمراض الاجتماعية عام ١٩٥٠ - فترة حكم الوفد - وحصلت على (١٢) تكرارا من (٣٠) مقالا وعمودا ، ثم حصلت عام ١٩٥١ على (٧) تكرارات . ومثلت المرتبة الثانية بمقارنتها بكافة القضايا والمشكلات

(١٥١) ابراهيم عبده ، روزاليوسف سيرة وصحيفة ، دراسات فى الصحافة المصرية ، القاهرة ، مؤسسة سجل العرب ، ص ٢٤٧ و ٢٤٨ .

الاجتماعية في العامين المذكورين . مما يبرز اهتمامها بتهيئة الرأي العام وقتئذ ليصبح أكثر قدرة على كشف سلبيات الحكم ، ومن ثم يكون أكثر استعدادا للتغيير .

وقد أبرز « ابراهيم عبده » أن « روز اليوسف » قدمت بمثل هذه المعاني للثورة التي جاءت في يوليو ١٩٥٢ (١٥٢) .

ويلاحظ أيضا أن اهتمام المجلة بقضية وضع المرأة ودورها قد تصاعد عام ١٩٤٩ ب (١٤) تكرارا حيث بلغت المرتبة الأولى بمقارنتها بكافة القضايا والمشكلات في العام نفسه . أما المشكلة العمالية فقد حصلت على (١٣) تكرارا عام ١٩٤٦ ، ومثلت القضية الأولى في العام نفسه بمقارنتها بالقضايا والمشكلات الأخرى ، ثم انخفضت .

أما قضية التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، فلم تكن بها « روز اليوسف » الا فترة حكم الوفد حيث ظهرت بها لأول مرة عام ١٩٥٠ ب (٧) تكرارات ثم عام ١٩٥١ بتكرارين . وتصاعد الاهتمام بها عام ١٩٥٢ حيث حصلت على (٧) تكرارات - وهي فترة لم تتعد سبعة أشهر في التحليل - وتعد الأولى في العام نفسه بمقارنتها بكافة القضايا والمشكلات المعنية في هذا البحث .

وتوزعت تكرارات اهتمام « روز اليوسف » بالمشكلة الصحية وسوء التغذية توزيعا متقاربا في السنوات ١٩٤٧ و ١٩٥٠ حتى ١٩٥٢ . أما القضية التعليمية فقد ظهرت مرة واحدة عام ١٩٤٧ ، وتصاعدت بعض الشيء عام ١٩٥٠ حيث بلغت (٤) تكرارات ثم اختفت . بما يعكس عدم اعتبار « روز اليوسف » للقضيتين الأخيرتين كقضايا أساسية في المسألة الاجتماعية قبل ثورة ١٩٥٢ ،

(١٥٢) ابراهيم عبده ، المرجع نفسه ، ص ٢٤٩ .

وخاصة أن الوباء انتهى عام ١٩٤٧ ومجانية التعليم عمت المرحلة الثانوية فى مستهل الخمسينيات .

وبلاحظ من نتائج التحليل فيما يتعلق بمعالجة «روز اليوسف» للمسألة الاجتماعية ، أنها قبله عالجتها بنوعيات متفاوتة الأنماط . حيث بينت فى سنوات أن القضية أو المشكلة الواحدة مرتبطة بمشكلات وقضايا اجتماعية أخرى ، وأحيانا تعالجها فى اطار جزئى خلال السنة الواحدة .

فى عام ١٩٤٥ ظهر الارتباط فى معالجة مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، وقضية وضع المرأة ودورها . وفى عام ١٩٤٦ ظهر الارتباط بين المشكلة الأولى والمشكلة العمالية . وفى عام ١٩٤٧ ازداد الارتباط بين عدد القضايا المذكورة ، فتمثلت فى عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والمشكلة العمالية ، والتعليمية ، ووضع المرأة ودورها ، والصحية وسوء التغذية . مما يعكس ازدياد وعيها عام ١٩٤٧ بأن المسألة الاجتماعية تتكون من مجموعة قضايا ومشكلات مرتبطة ويصعب تجزئتها . ولكنها عادت وظهرت أكثر جزئية حيث عالجت مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية فى اطار جزئى عام ١٩٤٨ . ثم فى عام ١٩٤٩ ظهر الارتباط بين عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، وقضية المرأة ودورها . وفى الأعوام التالية ازدادت معالجتها للمسألة الاجتماعية فى اطار مترابط حيث ظهر الارتباط عام ١٩٥٠ بين مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والقضية التعليمية ، والمشكلة الصحية وسوء التغذية ، ومشكلة التموين وارتفاع الأسعار ومشكلة الأمراض الاجتماعية . وفى عام ١٩٥١ ظهر الارتباط بين القضايا والمشكلات نفسها ، ما عدا القضية التعليمية التى حلت محلها المشكلة العمالية . وفى عام ١٩٥٢ ظهر ارتباط بين مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، وقضية المرأة ودورها ، والمشكلة الصحية وسوء التغذية ، ومشكلة التموين والغلاء .

هكذا يتبين ازدياد الارتباط بين المزيد من القضايا والمشكلات التي تمثل المسألة الاجتماعية قبل ثورة ١٩٥٢ بمجلة «روز اليوسف» في السنوات الأخيرة ، حيث كانت أكثر جزئية في معالجتها في الفترة التي جاءت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . بما يعكس تصاعده شمول معالجتها للمسألة الاجتماعية .

وبالاعتماد على مستوى التحليل الكلي للنتائج الكمية لتحليل مضمون مقالات وأعمدة الرأي بمجلة « روز اليوسف » من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، تبين الرؤية المتقاربة للمجلة في تحديد نوعية الفاعلين المقترحين لاجداث التغيير الاجتماعى . حيث ذكرت الصفوة ب (٦) تكرارات من (٣٠) قالب رأى وتوزعت فى السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥٢ ، بالإضافة الى جماهير الحركات العفوية ب (٥) تكرارات وظهرت فى كل من عامى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ بتكرار واحد وفى عام ١٩٥٠ ب (٣) تكرارات بما يبرز تصاعده رؤيتها لدور الجماهير فى احدث التغيير فى المجتمع عام ١٩٥٠ أكثر من دور الصفوة ، وهذا يعكس اهتمامها بالأغلبية فى المجتمع .

كما تبين عنايتها بإبراز كافة الطبقات الاجتماعية عند معالجتها للقضايا والمشكلات الاجتماعية ، فظهرت الطبقة العليا ب (١٦) تكرارا موزعة بأعداد متقاربة طوال فترة الدراسة . ثم الطبقة الدنيا ب (١٢) تكرارا وذلك فى السنوات ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ . أما الطبقة الوسطى فقد برزت ب (٩) - تكرارات فى السنوات ١٩٤٦ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ .

وكذلك عكست النتائج رؤية « روز اليوسف » للمؤسسات التي تذكرها عند تناول القضايا والمشكلات الاجتماعية . فجات الحكومة فى الأولوية ب (٣٣) تكرارا لتتوازى مع مجموع تكرارات تناول « روز اليوسف » للمؤسسات الأخرى ، وقد تمثلت طوال سنوات الدراسة . ثم فئة البرلمان ب (١٢) تكرارا وظهرت ظهورا

• متقاربا طوال الفترة ، ولكنها لم ترد عامى ١٩٤٧ و ١٩٥٠ • ثم جاءت فئة الأحزاب والجماعات السياسية بـ (٧) تكرارات وظهرت • بتكرارات متقاربة أيضا طوال الفترة ولم ترد فى الأعوام ١٩٤٥ و ١٩٤٨ و ١٩٥٢ •

ثم كل من الجامعات والمدارس ، والصحافة ظهرت بـ (٤) تكرارات • أما الجيش فقد ظهر بـ (٣) تكرارات فى السنوات ١٩٤٦ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ - وذلك عقب هزيمة حرب ١٩٤٨ بفلسطين - بما يبرز اهتمام « روز اليوسف » بالقوات المسلحة كمؤسسة ينبغي الاشارة اليها عند معالجة القضايا والمشكلات الاجتماعية وظهرت الشرطة بتكرارين عامى ١٩٤٧ و ١٩٥٠ • وكل من السفارة البريطانية عام ١٩٥٠ والنقابات عام ١٩٤٦ بتكرار واحد •

وفيما يتعلق بالجماعات الاجتماعية ، فجاءت المرأة بـ (٤) تكرارات عامى ١٩٤٩ و ١٩٥٢ ثم المثقفين بـ (٣) تكرارات فى أعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ثم طلبة المدارس والجامعات ، والجاليات الأجنبية بتكرار واحد عام ١٩٤٩ •

كذلك تبين أدوات احدث التغيير فى المجتمع ، والتي تمثلت فى احدث وضع ثورى باستخدام القوى الشعبية بـ (٦) تكرارات وظهرت مرة عام ١٩٤٦ ومرتين عام ١٩٤٨ وثلاثة مرات عام ١٩٥٠ • وكذلك فى اصدار قانون أو تشريع بـ (٥) تكرارات فى السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ وفى اتفاق الجماعات التى ظهرت مرة واحدة عام ١٩٤٦ • كما ظهر احدث وضع ثورى باستخدام القوات المسلحة (الجيش) مرة واحدة عام ١٩٤٦ • وذلك يعكس لنا تعدد الأدوات التي تراها « روز اليوسف » لاجداث التغيير الاصلاحي أو الثورى فى المجتمع •

وأخيرا تبين لنا النتائج طرق الكتابة . وأساليبها كما انعكست

في مقالات وأعمدة الرأي بمجلة « روز اليوسف » في الفترة المعنية بالدراسة . والتي تمثلت أولا في الاعتماد على الآراء الشخصية والذاتية بـ (٢٩) تكرارا واعتمدت عليها المجلة طوال الفترة . ثم جاء كل من التعميم الجارف والبرهنة باستخدام الأمثلة بـ (٢٧) تكرارا لكل منهما وذلك طوال الفترة . ثم ابراز الأسباب والدوافع بـ (٢٣) تكرارا طوال الفترة فيما عدا عام ١٩٤٥ . ثم جاء التشخيص مع اقتراح حلول بـ (١٩) تكرارا وذلك طوال الفترة . ثم فئة التنبؤ بـ (١٤) تكرارا ولم ترد عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٧ ، ولكنها تصاعدت تصاعدا نسبيا عقب ذلك .

وأخيرا الاعتماد على المصادر بـ (٨) تكرارات . وقد ظهرت طوال الفترة ، فيما عدا عامي ١٩٤٧ و ١٩٥٢ - خشية على «مصادرها الصحفية من العقاب - وهذا يعكس لنا منطقية وعلمية «روزاليوسف» في اعتمادها على طرق الكتابة والأساليب العلمية من رأى شخصي الى تعميم وبرهنة الى ابراز أسباب ثم التشخيص واقتراح حلول ثم التنبؤ والذي نلاحظ تصاعده لديها واستمراره في نهاية الفترة . هكذا يتبين مراعاة سياسة روز اليوسف التحريرية للمصلحة العامة دون اتجاه ما ، وحرصها على التغيير من أى اتجاه .

يتبين لنا من دراسة مجلة « روزاليوسف » أنها من أشد المؤمنين بأن الأمم لا تستطيع أن تقف على أقدامها الا مستندة الى الجيش ، الا أنها لم تؤمن أن من حق الجيش أن يتدخل في سياسة بلده . أو يسيطر على الشعب ويحدد مصيره ويقوم على ادارته (١٥٣) .

(١٥٣) . احسان عبد القدوس ، الجيش والسياسة ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٤٩/٤/٦ .

كما أنها تؤمن أن الأحزاب المصرية جميعها تمثل طبقة واحدة متفقة المصالح والأهداف والأهواء ، وهى طبقة كبار الملاك (١٥٤) .

وان هذه الأحزاب ليس لها مفهوم اجتماعى أو اقتصادى يربط به الناس ، وليست لها رسالة دائمة يمكن أن تعيش عليها (١٥٥) . لذا فهى مجلة مستقلة عن كل حزب ، وكل حكومة ، وكل جهة - منذ أن انفصلت سياسيتها عن الوفد عام ١٩٣٥ - وانها ترقب الأوضاع الداخلية فى مصر دون أن يكون لها فيها صالح حزبى ، ودون أن يكون لها كسب منها الا الكسب العام تأييدا لتوجيهاتها ونقاداتها (١٥٦) .

وقد استبدلنا من مستوى التحليل الكلى لنتائج تحليل مضمون مجلة « روزاليوسف » أنها مجلة عنيت بإبراز المسألة الاجتماعية بقضاياها ومشكلاتها من خلال مقالات وأعمدة الرأى بها من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، وذلك بلا انتماء لسياسة حزب أو جماعة ما . كما عرفت بعوائقها للظلم الاجتماعى الذى عانى منه مجتمع ما قبل الثورة ، وكرهيتها للفساد الذى ينعكس فى الأمراض الاجتماعية . وأنها المجلة التى توقعت أن الثورة آتية طالما كان ظلم الفقراء قاعدة .

وبعد أن حددنا خريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية كما انعكست فى مجلة « روز اليوسف » اعتمادا على مستوى التحليل الكلى ، فأننا بصدد عرض تفصيل لرؤيتها لكافة القضايا والمشكلات

(١٥٤) احسان عبد القدوس ، ١١ ألف شخص يملكون ٢١ مليون مصرى ، ملال ، روزاليوسف ، ١٢/٢/١٩٥١ .

(١٥٥) أحمد بهاء الدين ، كيف تولد الأحزاب ؟ ، عمود ، روزاليوسف ، ١٩٥٢/٤/٢٨ .

(١٥٦) احسان عبد القدوس ، من يخلف هذه الحكومة بعد سقوطها ، مقال . روزاليوسف ، ١٩٥٢/١/٧ .

من حيث تحديد المشكلة ومؤشراتها وأسبابها والحلول المقترحة
لها .

تمثلت المشكلة الأولى كما ظهرت في مجلة « روزاليوسف »
في مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية
ب (٧٢) تكرارا ، منها (٧) تكرارات لمنطوق المشكلة اللفظي .
وتمثلت المؤشرات في (٢٢) تكرارا . حيث ظهرت معاناة الاغلبية
من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية وقلة الدخل ب (١٢) تكرارا ،
وارتفاع معدل الملكيات الكبيرة وتكدس الثروة ب (١٠) - تكرارات .
أما الأسباب فقد وردت ب (٢٢) تكرارا ، فحصل فشل السياسات
الحكومية في توزيع الدخل والثروات ورفع مستوى المعيشة ،
بالإضافة الى أن نظام الضرائب المطبق لا يحقق العدالة بين الطبقات
على (٥) تكرارات لكل منها . وكل من سوء توزيع الملكية ، ومقاومة
كبار الملاك لفكرة تحديد الملكيات الكبيرة أو فرض الضرائب ، فقد
حصل كل منهما على (٣) تكرارات . وكل من فساد الجهاز
الحكومي ، وعدم وجود سياسات اجتماعية متكاملة للنهوض بكل
فئات الشعب (في القرية والمدينة) على تكرارين لكل منهما . وكل
من عدم تنظيم العلاقة بين ملاك الأقطان الزراعية ومستأجريها ، وعدم
تنفيذ مشروعات الإصلاح فقد حصل كل منهما على تكرار واحد .
أما الحلول المقترحة للمشكلة فقد وردت ب (٢١) تكرارا ، منها
(٥) تكرارات للإصلاح الضرائبي وفرض ضرائب تصاعدية ،
و (٣) تكرارات لتحقيق تكافؤ الفرص . في حين حصل تحديد
الملكية الزراعية وإعادة توزيع الملكيات الشاسعة على صغار الفلاحين ،
ومحاربة الفقر وإطعام الفقراء ومساعدة المحتاجين ، ورفع مستوى
معيشة المواطنين ، والإصلاح الاجتماعي في الريف والمدينة ،
واستصلاح الأراضي البور الصالحة للزراعة وتوزيعها على صغار
الفلاحين ، على عدد تكرارين لكل منهما . في حين حصل كل من
سن تشريع جديد لحماية صغار المستأجرين من تعسف ملاك الأراضي

الزراعية ، والتخلص من الاستغلال الداخلي والخارجي لرفع مستوى معيشة الطبقة العاملة ، وتخفيف العبء الضريبي على الفقراء ، على تكرار واحد لكل منهما .

من ثم ، يتبين أن « روزاليوسف » قد دافعت عن الفقراء ، وأكدت العدالة الاجتماعية وأهمية تحقيق المساواة بين طبقات الشعب بمنظور اصلاحى اجتماعى . وكشفت عن عدم تحقق العدالة الاجتماعية فى مصر ، التى تعد « من أهم الأهداف السياسية التى يجب أن ينزع إليها اتجاه الزعماء » . واستشهدت فى ذلك برأى « أحمد لطفى السيد » ومؤداه أنه « لم تتحقق العدالة الاجتماعية فى مصر ... ولن تتحقق ... ولكنها كلما اقتربت من المثل الأعلى جاز أن نعتبرها كاملة . ويرجع انحطاط العدالة الاجتماعية فى مصر الى ظروف السياسة بلا شك ، لأن مهمة السياسة هى تدبير أمور الجمهور ... فى ظل عدالة شاملة . وحق الانسان فى العدالة الاجتماعية ولدته الطبيعة نفسها ولم تكن السياسة الا عملا يصون توازن هذه العدالة من مؤثرات الفوارق التى تحدث نتيجة لاختلاف طبائع البشر . أما كيف تتحقق العدالة الاجتماعية ، فليس من سبيل الى ذلك الا اذا اقترب الخلق السياسى من المثل الأعلى وهو ... ندبذ حياة المجموع فى الحدود الطبيعية » . كما استشهدت « روز اليوسف » برأى « عبد الرحمن عزام » الذى ذكر ، أن العدالة الاجتماعية - لا تتحقق على الصورة المثالية الا اذا طبقت النظم الاسلامية ، كنظام اجتماعى ، بالروح والمعنى الذى قصده اليهما القرآن والسنة (١٥٧) . كما أشارت المجلة الى موقف « محمد محمود خليل » - الذى كان فى وقت سابق رئيسا لمجلس الشيوخ - الذى برز فيه معارضا لمشروع تحديد الملكيات الزراعية . وقوله « ان القانون فى الأصل

(١٥٧) روزاليوسف ، العدالة الاجتماعية فى مصر ، احاديث صحفية ، دون توقيع . ١٩٤٥/٧/١٩ .

وبعد تعديل اللجنة يعتبر .. قانونا غير مدروس . بالرغم من أن
المشروع درسته لجنة مختصة من لجان المجلس :

وقوله « أنه يجب الى جانب وضع المبادئ أن يتم التشريع
بتدخل الحكومة » . فكيف ذلك والدستور يعطى كل نائب الحق
فى تقديم مشاريع قانونية (١٥٨) .

كما بينت المجلة رفض كلمات يستخدمها الوزراء والنواب
فى مناقشات البرلمان كالغوغاء والدهماء وأبناء الشوارع لوصف
أبناء الشعب . وذكرت أنه كان يمكن أن لا يكونوا هكذا لو تركزت
العدالة الاجتماعية فى هذا البلد .. أما أن يكونوا هكذا فليس
هذا ذنبهم أبدا « (١٥٩) .

واكملت « روزاليوسف » ضرورة أحداث التغيير ، بقولها
« نحن فى حاجة الى ثورة نقض بها على جيل من الساسة أفسدته
الأيام ولوثته الأغراض » ، « ثورة نستبدل بها هذا الجيل بجيل
آخر .. قرأ ودرس وآمن » .. جيل يستغله الشعب ولايستغل
الشعب ونحن فى حاجة الى ثورة اجتماعية نرفع بها الفلاح والعامل
والموظف .. ثورة نسوى بها أعالي الأمة بأسافلها حتى لا يكون
بيننا غنى فاضح فى غناه وفقير بائس فى فقره ، بل نصبح جميعا
إزاء خيرات مصر سواء ، ونحن فى حاجة الى ثورة لننشئ بها جيشا
.. يخيف ويهدد ويحمى الديار .. لا جيشا يشهدى أمام المحمل وفى
حفلات افتتاح البرلمان .. ونحن فى حاجة الى ثورة على النظام
الحكومى .. العتيق المذرى المتكامل « (١٦٠) .

(١٥٨) محمد خطاب ، خليل بيه « وتحديد الملكية ، مقال ، روزاليوسف ،

١٩٤٥/٧/١٩ .

(١٥٩) روزاليوسف ، صواريخ ، مقال ، توقيع أ . و ، ١٩٤٦/٦/١٩ .

(١٦٠) احسان عبد القدوس ، الشسباب ثورة ، مقال ، روزاليوسف ،

١٩٤٦/١١/٢٠ .

كما بينت المجلة أن الوطنية قد تطورت ، ولم يمدد يكفى لها
أن تتحمس بل يجب أن تفهم أيضا كيف تحل مشاكل الوطن .
ولم تعد أسسها قاصرة على مكافحة الانجليز ، بل أهم أسسها مكافحة
الفقر والمرضى والجهل .

وأنه لا يكفى القول بأن الفلاح المصرى هو خير فلاحى العالم ،
بل يجب أن تثبت بالأرقام عدد المرضى من الفلاحين وعدد الأصحاء
وعدد العرايا الحفاة وعدد من يموت من أطفالهم وعدد من يبقى على
قيد الحياة (١٦١) .

وأوضحت أيضا أننا نعانى من فراغ هائل فى توزيع الثروة
الأهلية ، والذي يبدو واضحا فى الفروق الشاسعة بين الطبقات ،
كما نعانى من فراغ هائل فى الأداة الحكومية . . . والذي يبدو فى
هذا الروتين البطيء الذى أبقى أكثر المشاريع جبرا على ورق ،
مما يبدو واضحا فى تطبيق قوانين الضرائب . واستطردت بقولها
« نحن نعانى فراغا هائلا فى الزعامة الشعبية ، وليس اللوم على
الزعماء وإنما اللوم على الشعب ، فالزعيم الضعيف لا يكون زعيما
الا بين شعب أضعف منه ، والزعيم الدجال لا يكون زعيما الا بين
شعب مغفل » (١٦٢) . وهى فى ذلك تستثير الشعب فى سياق تناول
مشكلة اجتماعية أساسية . مما يساعده على تهيئة رأى العام
لحدوث التغيير - وذلك يدلل بدوره على صحة فروض الدراسة - ولكن
رغم هذا الحس الثورى لدى « روزاليوسف » إلا أن رؤيتها لحل
مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية قد عكست
رؤية اصلاحية لاحداث التغيير ، أى بشكل اصلاحى وليس ثورى

(١٦١) احسان عبد القدوس ، لو الفيت هذه الأحزاب ، مقال ، روزاليوسف ،

١٩٤٧/١١/٢٦ .

(١٦٢) احسان عبد القدوس ، الفراغ الهائل ، مقال ، روزاليوسف ،

١٩٤٨/٢/١٨ .

جذرى • وذلك يتضح فى تأييدها لاتجاه الحكومة فى تعميم الملكيات الصغيرة بتوزيع ثلاثة آلاف فدان على ستمائة أسرة ، وتأييدها لاقتراح اصلاح الأراضى البور وتوزيعها على صغار الملاك •

ودعت الى وضع حد أعلى للملكية الزراعية ، حيث تقوم الحكومة بشراء الأراضى من كبار الملاك وتدفع لهم الثمن العادل ثم تعطئها للمعدين وأشباههم وتسترد منهم الثمن أقساطا سنوية وبفائدة معتدلة ، وعلى أساس أن يتجه كبار الملاك بأموالهم صوب الاستثمار فى الصناعة والتجارة والنقل (١٦٣) •

كما أكدت أن نظرة الى ميزانية الدولة المصرية تبين أن الشائرين على نظام الطبقات فى مصر هم علماء فى علم الأرقام ، وإن الثورة على النظام الاقتصادى فى مصر حق ، وذلك لأن البلد يصرف فيه الفقير على الغنى وتبنى فيه الثروات بالظلم • كما تبين الاستيانة بحقوق شعب بدأ يتعلم الثورة لحقوقه •

وأكدت بقولها « أرقام لا يمكن أن تتغير لأن الذين يملكون تغييرها هم حضرات أعضاء مجلس البرلمان ، وهم جميعا - أو على الأقل معظمهم - من السادة أصحاب العزب والأطيان وليس من صالحيهم - كما يعتقدون - أن يزيديا عيب الضرائب على ثرواتهم ••• ولو علم ••• أعضاء البرلمان أن مصلحتهم الكبرى بل أن بقاءهم معلق بتعديل هذه الأرقام لأن الشعب قد بدأ يؤمن بعلم الحساب •• لغيروها اليوم قبل غد • من أين لهم أن يعلموا وهم لا ينظرون الا الى يومهم ولا يؤمنون بأن غدا لناظره قريب !! (١٦٤) •

(١٦٣) راشد البراوى ، ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ فلاح فى انتظار الحياة !! ، مقال ،

روزاليوسف ، ١٩٤٨/٤/١٣ •

(١٦٤) احسان عبد القدوس ، ثورة الأرقام ، روزاليوسف ، ١٩٤٨/٤/١٣ •

المجتمع المصرى - ١٢٩

ثم استبشرت خيرا بالتغيير ، لتوافر بعض عناصر الإصلاح ، حيث مر قانون الضرائب التصاعدية من مجلس النواب وانتصر فى مجلس الشيوخ . كما تم وضع مشاريع للرى ستضيف أربعة ملايين فدان لمساحة الاراضى المنزرعة (١٦٥) . وان كانت أكدت على استمرارية سوء العلاقة بين العمال الزراعيين وأصحاب الأراضى الزراعية ونادت الحكومة بالتدخل فى علاقتهما (١٦٦) .

كما أوضحت أن الاسلام يحول دون أى نظام تثرى فيه أقلية على حساب أغلبية ، وانما يستلزم تكافؤ الفرص بين الفقير والغنى (١٦٧) . وأن الديمقراطية تقضى بأن تتحقق العدالة الاجتماعية ، ولكنها فى مصر تقضى بأن يعول الفقير الغنى حيث يدفع الضرائب غير المباشرة التى تفرض على الأطعمة والملبوسات وهكذا ، بما يبلغ حصيلة أكبر من الضرائب المباشرة التى تفرض على الأراضى وعلى رهوس الأموال ، وتنفقها الحكومة على المناطق الثرية بينما تنسى الأحياء الفقيرة (١٦٨) .

وطالبت « روز اليوسف » بوضع نظام اقتصادى لمصر يكفل لأهلها حق الحياة ، وذلك بوضع نظام سياسى يحد من سلطة كل متسلط عليها ويعدل بين الطبقات . أى نظام ينقذ البيت المصرى

(١٦٥) احسان عبد القدوس ، معرض الأخلاق ، مقال ، روزاليوسف ،

١٩٤٩/٢/١٦ .

(١٦٦) عبد القادر حاتم . (*) ، حديث الأرقام ، مقال ، روزاليوسف ،

١٩٤٩/٦/٢٢ .

(*) كاتب المقال هو نفسه محمد عبد القادر حاتم الذى برز خلال ثورة ١٩٥٢

والذى أصبح الآن المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة .

(١٦٧) احسان عبد القدوس ، الاسلام ومصطفى النحاس ، مقال ، روزاليوسف ،

١٩٥٠/٤/٢٥ .

(١٦٨) احسان عبد القدوس ، من المستول عن حكم مصر ، مقال ، روزاليوسف ،

١٩٥٠/٧/٢٥ .

من الفقر والجوع وينقذ مصر من السخط الذى قد ينقلب الى ثورة
لن تبقى ولن تدر . وهى لن تدون ثورة شيوعية ، بل هى ثورة
أخطر وأقسى ، لأنها ثورة البطون (١٦٩) .

وأوضحت مجلة « روز اليوسف » الكيفية التى يدار بها
الحكم لصالح الأغنياء فابرزت الإحصائيات التى تبين أن واحدا
ونصف فى المائة من الملاك يملكون ٥٠٪ من الأرض (هذا عام
١٩٤٧) ، ويسيطرون على الشركات التجارية والصناعية . وأن
الأحزاب المصرية كلها تعمل لخدمة هذه الطبقة المثلة فى البرلمان
وتتألف منها الوزارات . وبينت المجلة أن لهذا السبب فقد اتفقت
تماما برامج كافة الأحزاب المصرية ، كما اتفقت كافة سياسات
وأهداف واتجاهات الحكومات المصرية . وأن البرلمان قد رفض
قانون رجعية الضريبة على الأطنان ، والحكومة المصرية لم تصل
بالضرائب التصاعدية الى حدها الأعلى ولم تحاول أن ترفع من ضريبة
التركات . وكل ما قامت به هو أنها أصدرت قرارا بتعديل الضريبة
على الأطنان وجعلته بأثر رجعى لا يتعدى مداه عامين .

ثم حذرت النظام السائد بقولها « كلما بقى الحكم يدار لصالح
الأغنياء ، فلن يكون للفقر صالح فى بقائه » (١٧٠) .

(١٦٩) احسان عبد القدوس ، كيف تصبح وزيرا فى مصر ؟ الموظف الذى
ياكل اللحم كل يوم ليس له ذمة ! البحث عن عالم لوضع ميزانية البيت المصرى .
مقال ، روزاليوسف ، ١٩٥٠/٨/٢٩ .

(١٧٠) احسان عبد القدوس ، ١١ ألف شخص يملكون ٢١ مليون مصرى ! ،
مقال ، روزاليوسف ، ١٩٥١/٢/١٢ .
واحسان عبد القدوس ، مجلس فقراء . لا مجلس أعيان ، مقال ، روزاليوسف
١٩٥١/٣/٢٠ .

واحسان عبد القدوس ، من هو العدو الذى يحل محل الانجليز ؟ ، مقال ،
روزاليوسف ، ١٩٥٢/١/١٤ .
يلاحظ أن مقالات احسان عبد القدوس الثلاث نشرت بعد حريق القاهرة .

تمثلت المشكلة الثانية فى مجلة « روز اليوسف » فى مشكلة الأمراض الاجتماعية بـ (٢٨) تكرارا ، منها (١١) تكرارا لمنطوق المشكلة اللفظى ، وبـ (١١) تكرارا للمؤشرات . حيث ورد كل من المؤشرين المتعلقين بالمحسوبية والوساطة واستغلال النفوذ ، والغش والتزوير والاختلاس بثلاثة تكرارات لكل منها . وورد كل من الرشوة ، والاسراف والفسساد الحكومى بتكرارين لكل منها . أما مؤشر البغاء فحصل على تكرار واحد . واذا انتقلنا الى الأسباب فقد بلغت (٥) تكرارات ، منها فساد الادارة الحكومية بـ (٤) تكرارات والحروب العالمية بتكرار واحد . وفيما يتعلق بالحلول فقد ورد تكرار واحد لتحديد أهداف الاصلاح ووضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذها .

فقد أبرزت « روز اليوسف » ادراك الحكومة لخطورة ازدياد عدد البيوت المدارة للفسق فى عام ١٩٣٨ ، فأنشأت فى القاهرة مكتب الآداب لمكافحة البغاء وضمته لوزارة البعثون الاجتماعية ، وتم ضم هذا المكتب الى وزارة الداخلية بعد اعلان الحرب فى عام ١٩٣٩ . وبانتهاء الحرب العالمية الثانية « زالت الأحكام العرفية ، وأوقفت الحكومة التصريحات التى كانت تمنح لمزاولة الدعارة

(*) كانت الدولة تنظم ظاهرة البغاء فى مصر أى تبيح ممارسة البغاء حيث تسجل البغايا وتخرج لهن بطاقات وتراخيص لمزاولته . وبدأت حركة الغاء البغاء منذ عام ١٩٤٢ ، فصدرت الأوامر العسكرية فى غضون الحرب العالمية الثانية وما بعدها بقليل وقضمت أحكاما مختلفة تفرض على احترام البغاء . وألغى تنظيم البغاء وبيوت الدعارة بمقتضى الأمر المسكرى رقم ٧٦ الصادر فى سنة ١٩٤٩ . ثم أصدرت القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الخاص بمكافحة البغاء واتسمت أحكامه لعقاب صور شتى من التحريض أو الاتجار أو الاحتراف أو السماح به . انظر فى ذلك : - صبرى جرجس وحسن الساعاتى وآخرون ، البغاء فى القاهرة ، بحث أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية ، ١٩٦٠ ، ص ١١ و ١٢ و ١٧ . ومحمد نيازى حتاته ، البغاء بين التنظيم والغاء ، مجلة الأمن العام ، العدد الاول ، أبريل ١٩٥٨ .

العلنية فازداد عدد الفتيات اللاتي يحترفن ٠٠٠ وانتشرت البيوت المدارة للمدعاة السرية انتشارا لم يسبق له مثيل من قبل ، لأن الفتيات اللاتي استقدمتهن ظروف الحرب لم يستطعن العودة بأياد خاوية فاتخذن احتراف البغاء وسيلة للعيش ٠ كما أكدت المجلة أن مواد القانون قاصرة ازاء البغاء ، بالإضافة الى خوف رجال الآداب من النقل الى الصعيد اذا استعمل السلطة التي خولها له القانون مع مزاولات البغاء اللاتي لهن اتصالات بذوى النفوذ والسطوة (١٧١) ٠

أما الأمراض الاجتماعية المتعلقة بالرشوة والاختلاس والمحسوبية والوساطة فقد وردت في مجلة « روز اليوسف » خلال فترة حكم الوفد ٠ حيث ذكرت بقولها « مضت أربعة أسابيع عملت فيها الوزارة ، وما حاولنا أن ننسأه في الوفد ذكرنا به الوفد ، ٠٠٠ كنا نحاول أن ننسى الاستثناءات التي تمت في عهد وزارة الوفد السابقة (١٩٤٢ - ١٩٤٤) فاذا الوفد يأبى علينا قضية النسيان ، واذا بالاستثناءات كلها تعود دفعة واحدة تتحدى وتخرج لسانها تشفيا وشماتة ٠٠٠ عادت الاستثناءات وعاد معها الفساد يدب في المصالح الحكومية وعادت الفوضى الأخلاقية تزحف فوق صنادير الموظفين ، وعاد الحقد والنفاق والتزلف » (١٧٢) ٠ وتساءلت « روز اليوسف » بقولها « هل يعلم رفيع المقام النحاس باشا ٠٠٠ أن وزير المالية قد تراجع في العلاوة التي وعد بها الموظفين ولم يبدأ بعد في وضع الكادر الذي وعدهم به انتظارا للـ « الدرجات المخالفة بالاستثناءات ، وذلك بعد أن سحب قانون التوظيف الذي وضعته الحكومة السابقة ؟ » (١٧٣) ٠

(١٧١) روزاليوسف ، القانون المصري يحمي الرذيلة ، مقال ، توقيع م.ف ، ١٩٤٧/٥/١٤ ٠

(١٧٢) احسان عبد القدوس ، بعد أربعة أسابيع ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٥٠/٢/٧ ٠

(١٧٣) احسان عبد القدوس ، هل يعلم صاحب المقام الرفيع ؟ ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٥٠/٢/١٤ ٠

كما ورد مأموداه « بقى الفساد فى مصر وسيبقى وتستطيع
أن تغمض عينيك ثم تدس يدك فى مكان لتخرجها ملوثة سوداء ،
تقطر زفتا وقطرانا ، وتتعلق بها أسانيد الرشوة والاختلاس . . .
وحاول أن تطوف بمكاتب السياسيين المحترمين الذين يتكلمون
باسم الشعب ويتشدقون بالكلمات الرنانة لترى كيف تباع
الوساطات ، وكيف تسعر مقابلات الوزراء ، وكيف تثنى المواقف
السياسية وكيف أصبح هؤلاء الساسة يسعون بالفساد الى الشركات
قبل أن تسعى اليهم الشركات . هذا الفساد العام الذى طوى الكبير
والصغير ، هو فساد تسأل عنه السياسة العامة والعقلىة الخاصة ،
اللتان تسيطران على أشخاص الحاكمين . والى أن تتغير هذه السياسة
بوهذه العقلىة فلا أمل . . فى الأقالام لأن الأقالام مهما كشفت عن
مواطن الفساد فلن تكشف عن كل موطن » (١٧٤) .

وتمثلت القضية الثالثة فى مجلة « روز اليوسف » فى قضية
وضع المرأة ودورها ب (٢٠) تكرارا . منها تكراران لمنطوق المشكلة
اللفظى ، و (١١) مؤيدا وتكرار واحد رافضا للمؤشرات . وتمثلت
المؤشرات فى العلاقة بين المرأة والرجل والزوجة والزوج ب (٥)
تكرارات ، والوضع السياسى للمرأة ودورها (كحق الانتخاب
والمناقشة السياسية) بتكرارين . أما حق العمل كمؤشر فقد ورد
بتكرارين بالموافقة وتكرار واحد بالرفض فى العام نفسه (عام
١٩٤٩) . وظهر مؤشر حق التعلم والوضع الاقتصادى للمرأة
بتكرار واحد لكل منهما . ولم تورد أية أسباب للقضية فى
« روزاليوسف » . أما الحلول ، فقد بلغت (٦) تكرارات ، منها
تكراران لاعطاء المرأة حقوقها السياسية . وحصل كل من حتمية
مساواة المرأة بالرجل اقتصاديا ، وضرورة تحديد كل من دور الرجل

(١٧٤) احسان عبد القدوس ، لا يكفى تغيير الأشخاص بل يجب أن تتغير
السياسة ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٥٠/١١/٢١ .

والمرأة ، وتشجيع تعليم المرأة ، والمساواة بين الجنسين بتكرار واحد لكل منهما .

وقد تبين في مجلة « روزاليوسف » خلال فترة الدراسة المعنية ، مجموعة نصائح وارشادات للعلاقات الزوجية ، منها نصائح للزوج اللبق الواعى كى يستطيع أن يحتفظ بحريته كرجل وبزوجته فى وقت واحد ، ومنها ترديد الكلمات المؤثرة العذبة ، والحديث معها وتبادل الضحك ، والخروج معها ، ومعاملتها كعاشق واطاها الهدايا فى المناسبات التى تجمع ذكرياتهما (١٧٥) .

ووردت مقالات بعضها تؤيد عمل المرأة والبعض الآخر يرفضه . فالمؤيد يرى كل الفخر فى اشتغال المرأة - ويقدم دليلا بعمل زوجته ، حيث ان العمل يمكن الزوجة من الاستقلال الاقتصادى والاعتماد على نفسها فى شئون معيشتها ومعيشة أطفالها اذا لزم الأمر مما يحل أكثر مشاكل الحياة الزوجية . ويؤكد أنه حتى لو ظهرت مشكلة معاناة شيء من النقص فى الحياة المنزلية ، فعلى الدولة أن تواجهها بالحل وذلك بالاكثار من دور حضانة الأطفال والتوسع فى مؤسسات تخريج الخادومات ومديرات البيوت ، مشيرا الى وجود مؤسسة من هذا النوع فى مصر وقتئذ ، وإلى أنه لو تم هذا لكانت نتيجة اشتغال الزوجات هى زيادة عدد المثقفات المتحررات فى الأمة ، ورفع مستوى المعيشة فى كل أسرة ، وزيادة عدد الأيدي العاملة ، وتحرر نصف الأمة (١٧٦) .

أما رأى المعارض لعمل المرأة فقد جاء فيه « أننى أعارض بل أقاوم فكرة اشتغال الزوجة بعمل خارجي ؛ لأن عمل الزوجة فى

(١٧٥) روزاليوسف ، كيف ترفع زوجتك على حبك ، مقال ، دون توقيع ،

١٩٤٥/١١/٢٩ .

(١٧٦) سامى داود ، الزوجة للعمل ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٤٩/١/٣ .

بيتها هو فى ذاته « شغلة تستغرق كل وقتها ولا تستطيع أن تجمع بينها وبين أى عمل آخر . وبين أن تفرغها للبيت يخلق الرجل الصالح للدولة والمتفرغ بكل قواه لعمله فى الحياة العامة والمدفوع بفضل حث زوجته كما يساعدها على اعداد أطفالها كى يصبحوا مواطنين ومواطنات صالحين وصالحات لمستقبل الأمم (١٧٧) .

وفى مجال حقوق المرأة السياسية ، ورد فى مجلة « روز اليوسف » حديث صحفى مع شيخ مشايخ الطرق الصوفية ، حيث تم سؤاله عن جدارة المرأة المصرية لعضوية البرلمان ، وأجاب بأن الوقت لا يسمح بالتفكير فى هذه الأمور الثانوية فعندنا من وسائل النهضة والاصلاح ما يحتاج الى التفكير والعمل أكثر من تفكيرنا فى ترشيح المرأة للبرلمان أو عدمه ! ثم قوله « على كل فالمرأة لم يكتمل نضجها السياسى حتى تستطيع أن تحتل هذه المناصب الخطيرة » (١٧٨) .

وهو هنا لا يطرح أسبابا دينية لرفض حقوق المرأة السياسية ، وإنما يعكس نظرة ظالمة للمرأة ولدورها فى المجتمع .

وورد رأى يؤكد على حقوق المرأة السياسية تاريخيا ، وجاء فيه ما يدل على قدم العهد بهذه المشكلة . فأشار الى أن المرأة المصرية قد ظفرت بكثير من الحقوق من أقدم العقب حيث كان لها رأى مسموع ومكانة ملحوظة فى توجيه البلاد وسياستها ، حتى انها كانت تلى العهد لأبيها الملك ان كانت أكبر أبنائه . وأن التاريخ سجل صفحات نسائية مجيدة ، لم تكن فيها همة المرأة أقل من همم

(١٧٧) احسان عبد القدوس . الزوجة للبيت . مقال ، روزاليوسف ،

١٩٤٩/١/٣ .

(١٧٨) روزاليوسف ، زعيم الطرق الصوفية ، حديث صحفى ، دون توقيع ،

١٩٤٥/٨/٣٠ .

الرجال . وبين أن ظلام العصور الوسطى قضى على حقوق المرأة سواء في مصر أو في غيرها من بلدان آسيا وأوروبا . ثم أخذت حقها في التعليم في مصر فترة حكم محمد علي - منشىء مصر الحديثة - الذى أذن للمرأة بالجمع بين الوظيفة والزواج ، وعمل على ترغيب الرجال المثقفين فى الزواج من نساء عاملات ومحاربة الأفكار الرجعية - مؤكدا ان هذا المعنى « منشور فى كتاب « تقويم النيل » لأمين سامى « باشا » . وأخذ مستطردا فى دفاع قاسم أمين عن حقوق المرأة الى أن وصل الى فترة نهاية الأربعينيات ، مشيرا الى غرابة وعدم منطقية الدعوة بأن منح المرأة حقوقها السياسية يعبث بنظام الاسرة ويقوض أركان البيت قائلا ان « منحها حقوقها السياسية كالانتخاب مثلا ليس معناه احترافها للسياسة ، وانما معناه أن يكون لها رأى فى اختيار ممثلى الشعب . . . وقد يتمخض هذا المنح عن احتراف فئة قليلة من نساءنا للسياسة .

واحترافهن هذا لن يزيد على احترافهن للطب أو التعليم . . . ومع ذلك فبيسوت طبيباتنا ومعلماتنا لم تخرب ولم تتقوض أركانها . . . فمادمننا قد سمحنا للمرأة باحتراف المهن المختلفة ، فانه ينبغى أن نسمح - لمن تريد - باحتراف السياسة الا اذا كانت السياسة فسادا نربأ بالمرأة عن التردى فيه وما أظنها كذلك . . . ووزرائنا وزعمائنا وحملة الأقلام منا ، ورجال برلماننا لا يعرفون لهم صفة الا أنهم سياسيون » . (١٧٩) ثم بين توافر فرصة تحقيق مطالب المرأة السياسية فى مصر حيث يتم - وقتئذ - التعديل العام لقانون الانتخاب الذى ظل جامدا أكثر من ربع قرن . وضرورة أن تسعى الأحزاب النسائية وزعيمات الحركة النسائية فى تكوين رأى

(١٧٩) سامى داود ، حق المرأة . . . يعطى ولا يؤخذ ، مقال ، روزاليوسف .

١٩٤٩/٣/٣٠ . أثارته هذه القضية فى ذلك الوقت درية شفيق .

عام نسوى مؤمن بالحقوق السياسية ، حيث يسهل ذلك تحقيقهن
لهدفهن (١٨٠) .

وحصلت المشكلة العمالية على المرتبة الرابعة فى «روزاليوسف»
بعدد تكرارات يبلغ (١٦) تكرارا ، منها (٤) تكرارات لمنطوق
المشكلة اللفظي ، و (٥) تكرارات للوشرات . حيث ظهر ازدياد
نسبة البطالة كمؤشر أول بـ (٣) تكرارات ، يليها كل من معاناة
العمال من القهر وسوء العلاقة بين العامل وصاحب العمل بتكرار
واحد .

أما الأسباب فقد بلغت (٤) تكرارات ، منها تكراران لـ «تقصير
الحكومى فى معالجة شؤون العمال وإيجاد العمل لهم» . كما ظهر
كل من عمل الحكومات على محاصرة الحركة العمالية واتخاذ اجراءات
تعمسية ازاء العمال ، واغلاق الكثير من المصانع والاستغناء عن
العمال بتكرار واحد لكل منهما . وفيما يتعلق بالحلول فقد وردت
ثلاثة بتكرار واحد لكل منها ، وهى العمل على رفع مستوى وعي
العمال وانشاء نقابات عمالية للدفاع عن حقوق العمال وتوحيدهم ،
والعمل على تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للعمال الصناعيين
والزراعيين .

وقد ورد فى مجلة « روزاليوسف » حديث مع « عباس
حليم » (*) جاء فيه أن التبرعات التى يقدمها للعمال العاطلين لن
تكفى « مهما كثرت لاعالة جيش العمال العاطلين » ، الذى يزيد على
نصف مليون ، ، وحتى لو تبرع بكل ما يملك . وقوله « لكننا على

(١٨٠) سامى داود ، النساء يذهبن فى الرجال ، مقال ، روزاليوسف ،

١٩٥٢/٤/٢٨ .

(*) النبيل « عباس حليم » مؤسس حزب العمال المصرى فى يونية عام

١٩٣٦ .

أية حال سنحاول أن ننشئ بهذه التبرعات مصانع يعمل فيها أكبر عدد ممكن من العمال . ولا شك أن الحكومة ستجد نفسها ملزمة بالمساهمة في مساعدة هذه الحركة » . وفي السياق نفسه أجرت المجلة حديثاً مع « عبد الجليل أبو سمرة » وزير الشؤون الاجتماعية - وقتئذ - والذي قال « ان مشكلة العمال العاطلين ليست بالخطورة التي يصورها بها البعض . فان الاحصاءات تدل على أنه لا يوجد أكثر من أحد عشر ألف عامل تقريباً ليس لهم عمل » (١٨١) .

ولكن مجلة «روزاليوسف» هاجمت وزارة الشؤون وتصريحاتها يصدد العمال العاطلين وجاء فيها ما مؤداه « القفوا الهواء طعماً أيها العاطلون واربطوا الحجارة على خواء أمعائكم أيها الجوعى المنتظرون حتى يتحنن عليكم مشروع القرون الخمس » (١٨٢) .

كما تناولت مجلة « روزاليوسف » موقف الحكومة الاضطهادي للخلايا الشيوعية في مصر ، والذي قبضت فيه على بعض زعماء العمال الذين قادوا الحركات العمالية في نشاطها السياسي أو في مطالبها التي جددت بعد انتهاء سنوات الحرب العالمية الثانية . وأن منطق الشيوعية يتفق مع منطق الجوع حيث تتسلسل أفكارها الى كل غامل عاطل وكل معدة خاوية ، وأن العمال لا يؤمنون بالشيوعية بقدر ما يؤمنون بضرورة الثورة على الوضع الموجود من بطالة وتعطّل ودعر دائم . بالاضافة الى تضمنها لمواقف الحكومة أصحاب الاعمال السيئة ازاء مطالب العمال العادلة ، فبدلاً من التفاهم مع الطبقات العمالية . . أهملوها واتخذوا قرارات ظالمة بصدددها حيث نال العمال المناقشون ، الرفت . ثم طالبت المجلة بضرورة التطور مع الواقع ومقابلة الوضع الجديد بما مؤداه « نحن في حاجة الى

(١٨١) روزاليوسف ، ان العمال لا يفهمون الشيوعية ، حديث صحفي ، دون توقيع ، ١٩٤٦/٦/١٩ .

(١٨٢) روزاليوسف ، صواريخ ، مقال ، دون توقيع ، ١٩٤٦/٥/٨ .

اشتراكية ٠٠ الى مذهب جديد يقوم على ايمان الجماعات المتكاثفة بالنظام الاجتماعى فى الدولة ٠٠٠ والى الأخذ بيد نقابات العمال وهى أساس التطور الاقتصادى ، ونرشدها الى الطريق الصحيح ونوحد بينها • مؤكدة أن هناك بين العمال وعيا بضرورة التطور ، ولكنه وعى مشوب باضطراب لتحديد أى طريق يختارون (١٨٣) •

ونالت مشكلة التمويل والغلاء وارتفاع الأسعار الاهتمام نفسه فى مجلة « روزاليوسف » حيث تماثل عدد تكراراتها مع المشكلة العمالية وذلك ب (١٦) تكرارا منها (٣) تكرارات للمنطوق اللفظى للمشكلة ، و (٧) تكرارات للمؤشرات • وقد تمثل مؤشر استقرار ارتفاع أسعار السلع والبضائع والغلاء ب (٥) تكرارات • وكل من مسئولية الحكومة عن زيادة الأسعار ، ونقص التمويل بتكرار واحد لكل منهما • أما الأسباب فقد وردت ب (٣) تكرارات ، حيث ظهر بتكرار واحد كل من فشل السياسات الحكومية فى مواجهة المشكلة ، وزيادة معدل الاستهلاك وجشع المنتجين والتجار وأصحاب المصانع والمالين •

أما الحلول فقد بلغت (٣) تكرارات • منها تكراران لضرورة تدخل الحكومة للسيطرة على المنتجات والأسعار والتموين ، وتكرار واحد لضرورة القضاء على السوق السوداء •

ويلاحظ من جداول النتائج المذكورة أن المجلة لم تعالجها قبل عام ١٩٥٠ ذلك ان حكومة الوفد كانت قد خرجت من الحكم ولم تعد اليه الا بداية ١٩٥٠ وروزاليوسف على الرغم من استقلالها عن الأحزاب فقد كانت تعادى بشكل خاص حزب الوفد منذ الأزمة التى

(١٨٣) أحمد يوسف الجندي ، الشيوعية لم يقض عليها ، مقال ، روزاليوسف ،

١٩٤٦/١٠/٩ • وكاتب المقال من كبار أعضاء حزب الوفد •

نشبت بينها وبينه عام ١٩٣٥ والتي أدت الى سحب اعتراف الوفد
بروزاليوسف كصحيفة وفدية .

وجاءت آراء في « روزاليوسف » بصدد هذه المشكلة ، حيث
عبرت عن آمالها في أن تكون الوزارة قد أعدت سياستها للقضاء
على الغلاء ، بقولها « كان أملنا كبيرا ٠٠٠ أن تصدر التشريعات
الحاسمة ٠٠ وهي الوزارة التي ظل رجالها خمس سنوات ينقدون
سياسة الحكومات الأخرى في مكافحة الغلاء ، ولكن للأسف - اشتد
الغلاء - وارتفعت أسعار اللحم والخضر ، وبدأ الوزير المختص
يدرس ٠٠ ثم اعترف أنه لن يستطيع شيئا لأن مقاومة الغلاء تكلف
الدولة أموالا قد تقتضي فرض ضرائب جديدة ٠٠٠ لماذا يمكن أن
يحدث لو بقي الوفد في الحكم خمس سنوات ؟ انها ليست مصيبة
الوفد ، بل مصيبة الأمة في الوفد ، وهو ليس خطأ النحاس بل خطأ
الشعب في النحاس ٠٠ حزب وزعيم تمثينا لهما الخلود فاذا بهم
يأبيان على أنفسهما الا الغناء » (١٨٤) .

ثم أشارت المجلة الى استمرار ارتفاع الأسعار وانكماش وزن الرغبة ،
ووجهت سؤالا لحزب الوفد مؤداه «لماذا لم يصدر من التشريعات التي
تصون تموين الشعب وقوته كما أصدر أكثر من تشريع ليضمن
أخماد أنفاس الاخوان المسلمين الى الأبد ؟ » . وحذرت حكومة الوفد
من أن مواكب التهنئة قد تنقلب الى مواكب ثورة (١٨٥) .

(١٨٤) احسان عبد القدوس ، بعد أربعة أسابيع ، مقال ، روزاليوسف ،
١٩٥٠/٢/٧ .

(١٨٥) احسان عبد القدوس ، هل يعلم صاحب المقام الرفيع ؟ ، مقال ،
روزاليوسف ، ١٩٥٠/٢/١٤ .

وورد أن عدم اتخاذ الحكومة لاجراء حاسم تقضى به على الغلاء يعكس تكوينها الطبيعي حيث لا تمثل الجياح وانما تمثل طبقة لم يصل اليها الجوع والسخط (١٨٦) .

وأنتت المجلة على « على ماهر » الذى أسندت اليه رئاسة الوزارة بعد اقالة حكومة الوفد - لتخفيض أسعار السكر والكبروسين ، داعية له أن يستمر فى هذا الاسلوب (١٨٧) .

وحصلت المشكلة الصحية على (٦) تكرارات فى مجلة « روزاليوسف » ، فوردت المشكلة بمنطوقها اللفظي بتكرارين ، والمؤشرات بـ (٣) تكرارات . منها تكراران لانتشار سوء التغذية وضعفها وذلك عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ وتكرار واحد لمسئولية الدولة ازاء المريض الفقير فى عام ١٩٥٠ . ولم تورد أية أسباب .

أما الحلول فقد تمثلت فى ضرورة رفع المستوى المعيشى والصحي للمواطنين بتكرار واحد عام ١٩٤٧ .

من ثم يمكننا ملاحظة تصاعد اهتمام المجلة بابرار المشكلة الصحية بعد عام ١٩٥٠ .

فقد وردت مقالات تدعو لمكافحة المرض والتثبت من عدد المرضى من الفلاحين وعدد الأصحاء وعدد من يموت من الأطفال وعدد من يبقى على قيد الحياة (١٨٨) .

(١٨٦) احسان عبد القدوس ، ١١ ألف شخص يملكون ٢١ مليون مصرى ، مقال ، روزاليوسف ، ١٢/٢/١٩٥١ .

(١٨٧) سامى داود ، من هنا يبدأ النقش : تخفيض الايجارات الزراعية ، مقال ، روزاليوسف ، ١١/٢/١٩٥٢ .

(١٨٨) احسان عبد القدوس ، لو أقيمت هذه الاحزاب ، مقال ، روزاليوسف ، ٢٦/١١/١٩٤٧ .

كما أشارت الى أن صرخات الجياع لا تترك مجالا للهزل ، وأن مواجهة الشعب للانجليز لن تلهيه عن جوعه حيث انه لا يوجد بشر يفكر فى جوعه وجوع أولاده ثم يبقى فيه عقل يرقب به الانجليز أو عاطفة تدفعه لمقاتلتهم (١٨٩) . وتساءلت « هل الفقير يستطيع أن يأكل ويصح ويعالج اذا مرض » كالغنى ؟ (١٩٠) .

وبلغت القضية التعليمية (٥) تكرارات فى مجلة « روزاليوسف » حيث وردت المشكلة بمنطوقها اللفظي بتكرار واحد ، وحصلت المؤشرات على تكرارين . تمثل المؤشر الأول فى عدم تكافؤ الفرص التعليمية نظرا لارتفاع المصروفات بعدد تكرار واحد ، والمؤشر الثانى فى انتشار الأمية والجهل بتكرار واحد أيضا . ولم ترد أية أسباب . أما الحلول فقد بلغت تكرارين ، منها تكرار واحد لضرورة أن تعمل الحكومة للقضاء على الأمية والجهل ووضع خطة للتغلب عليهما ، وتكرار آخر لضرورة تكافؤ الفرص ورفض نظرية العلم للخاصة والجهل للعامة .

ولوحظ فى النتائج المشار اليها أن (٤) تكرارات منها ظهرت فى « روزاليوسف » عام ١٩٥٠ ، وتكرار واحد فقط هو الذى ظهر عام ١٩٤٧ ويتعلق بضرورة تدخل الحكومة للقضاء على الأمية والجهل .

وقد أشارت « روزاليوسف » الى ضرورة تعليم كافة أفراد الشعب المصرى بقولها « يستلزم تكافؤ الفرص بين الفقير والغنى » .

(١٨٩) احسان عبد القدوس ، من هو العدو الذى يحل محل الانجليز ، مقال « روزاليوسف » ، ١٤ / ١ / ١٩٥٢ .

(١٩٠) احسان عبد القدوس ، الاسلام ومصطفى النحاس ، مقال ، روزاليوسف - ٢٥ / ٤ / ١٩٥٠ .

فهل الفقير يستطيع فى هذا البلد أن يتعلم كما يتعلم الغنى؟» (١٩١) .

وفى تناول مجلة « روز اليوسف » لمؤشر انتشار الجهل بين الشعب المصرى ، حيث نسبة التعليم لم تزد عن عشرين فى المائة ، قامت المجلة بتحذير الحكومة وحث الشعب باعطاء أمثلة عن الهند وأندونيسيا وفرنسا وروسيا التى قامت بها ثورات وحركات اصلاحية بالرغم من أن شعوبها كانت فى بحر من الجهل مع ندرة المتعلمين . بها اعتمادا على هذا الفريق المحدود من المتعلمين ثم أشارت الى مصر بقولها « وفى مصر ، توجد هذه الفئة المتعلمة التى تصلح نواة للإصلاح والتى تستطيع أن تسيطر على عواطف الشعب » . . . الذى ينتظر ظهور زعيم جديد ينقذ البلاد مما هى فيه (١٩٢) .
فهى اذاً لا تؤمن بزعامة النحاس رئيس الحكومة القائمة آنذاك . .

هكذا يتبين لنا صحة فروض الدراسة ، حيث يلاحظ فى معالجات « روزاليوسف » النقدية للمسألة الاجتماعية أنها قد ازدادت تصاعدا مبرزة جوانب المشكلة الاجتماعية التى واجهت المجتمع المصرى عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، والذى انصب على عجز النظام فى مواجهة المشكلات والقضايا الاجتماعية وزيادة المطالبة بضرورة التغيير الحاسم بما يعكس سياسة تحرير المجلة الذى لا ينتمى لحزب معين أو تيار ايدىولوجى معين . ويصدق « احسان عبد القدوس » فى قوله « بهذه السياسة المستقلة أغضبت روزاليوسف الجميع ، وأخافت الجميع » (١٩٣) .

(١٩١) احسان عبد القدوس ، الاسلام ومصطفى النحاس ، المقال السابق لنفسه ، فى العدد السابق نفسه فى المجلة نفسها .

(١٩٢) احسان عبد القدوس ، من هو الزعيم المنتظر ؟ ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٥٠/٩/٥ .

(١٩٣) احسان عبد القدوس ، من يخلف هذه الحكومة بعد سقوطها ؟ ، مقال ، روزاليوسف ، ١٩٥٢/١/٧ .

٤ - مجلة بنت النيل ٠٠

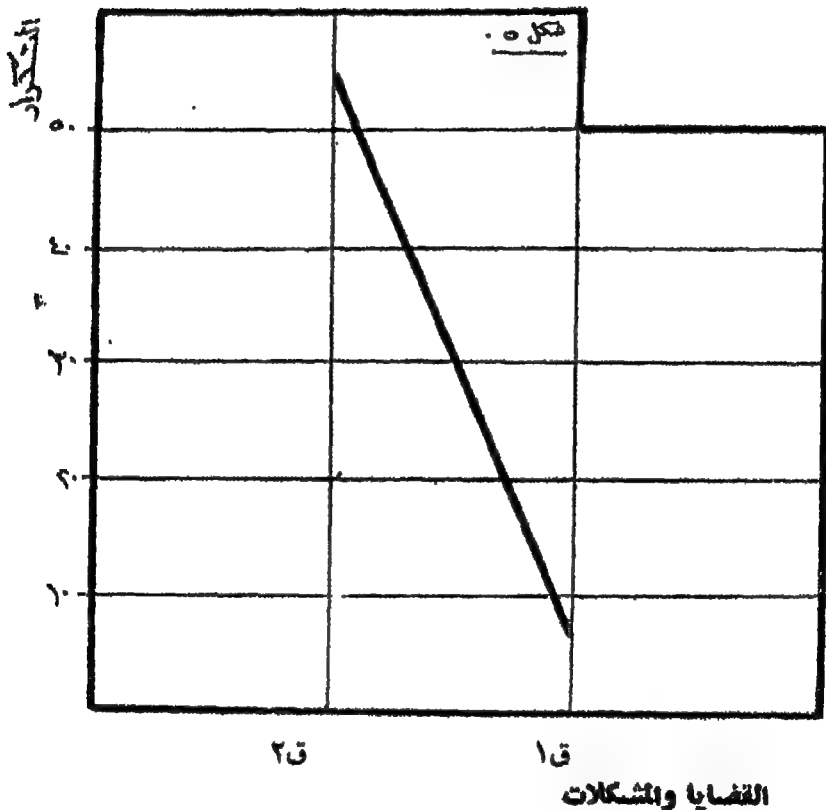
اعتمد اختيارنا لأعداد مجلة « بنت النيل » الشهرية - الخاضعة لتحليل المضمون - على طريقة العينة العشوائية المنتظمة مع تحديد عينة بديلة تتمثل في العدد الشهرى التالى لأعداد المجلة التى تم اختيارها بنظام العينات .

ثم قمنا بحصر عدد المقالات الصحفية وأعمدة الراى التى تناولت قضايا ومشكلات اجتماعية منذ صدورها حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ - يلاحظ أن العدد الأول من مجلة « بنت النيل » التى أصدرتها درية شفيق ورد فى ديسمبر ١٩٤٥ ، ولكن نظرا لعدم وجوده فى مجلد اعداد « بنت النيل » بمبنى دار الكتب ، فقد بدأنا التحليل بالعدد الثانى الذى صدر فى مستهل يناير عام ١٩٤٦ - وقد بلغت قوالب الراى التى تم تحليلها فى بحثنا (١٢) قالب رأى . ظهر منها مقال أو عمود واحد فى السنوات ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٥١ ، وقالبها رأى فى عامى ١٩٥٠ و ١٩٥٢ ، و (٤) قوالب رأى عام ١٩٤٩ .

وقد بين مستوى التحليل الكلى للقضايا والمشكلات التى برزت فى مجلة « بنت النيل » ، أولوية قضية وضع المرأة ودورها . حيث حصل وضع المرأة على (٥٤) تكرارا من (١٢) قالب رأى - وذلك من شأنه أن يعكس دور المجلة فى التعبير عن قضايا المرأة والمناداة بحقوقها .

ثم جاء فى الترتيب مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية فى المرتبة الثانية ب (٧) تكرارات . ولم تورد أية قضية أو مشكلة اجتماعية أخرى ، بما يكشف عن ادراك مجلة « بنت النيل » التى صدرت فى خدمة قضايا المرأة كى تنال حقوقها الى ضرورة الاشارة الى القضية الأساسية من قضايا ومشكلات

المجتمع المصرى قبل الثورة - كما اتفقت عليها مجل الصنف
 المصرية - وهى مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية .
 ويبين الشكل الايضاحى التالى خريطة القضايا والمشكلات
 الاجتماعية كما وردت فى قوالب الرأى بمجلة « بنت النيل » من
 يناير ١٩٤٦ الى يوليو ١٩٥٢ .



(*) ق ١ هى قضية وضع المرأة ودورها ، ق ٢ هى مشكلة عدم المساواة بين
 طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية .

ويلاحظ أن معالجة « بنت النيل » لقضية وضع المرأة ودورها قد تصاعدت تصاعدا ملحوظا عام ١٩٤٩ حيث حصلت لدى هذا العام وحده على (٢١) تكرارا - ويظهر هذا المعنى عندما نبين أن درية شفيق صاحبة مجلة بنت النيل قد أنشأت حزب « بنت النيل » وأعلنت أهدافه في بيان صدر في جريدة الأهرام عام ١٩٤٩ ، متضمنة الدعوة لحقوق المرأة المصرية التي يتمثل أولها في تقرير الحقوق السياسية أى أن يكون للمرأة حق الانتخاب وحق التمثيل البرلماني دون قيد أو شرط . بالإضافة الى حماية المرأة من الطلاق وذلك بأن لا يتم الا بين يدي القاضى وبعد أن تدرس دوافع الطلاق لحفظ حقوق الذى وقع عليه الخطأ قبل المخطيء المصمم على الطلاق . الى جانب تحديد القصد من تعدد الزوجات . ومن ناحية أخرى فقد سعى حزب « بنت النيل » للحصول على تشريع يفرض على أغنياء الريف والأقاليم انشاء مدارس أولية تتعلم فيها الفتيات دون العاشرة ، على أن تشرف عليها الحكومة (١٩٤٤) .

أما بقية السنوات فقد تقارب عدد التكرارات بها فيما يتعلق بقضية وضع المرأة ودورها .

وفيما يتعلق بمشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية فقد ظهرت مرة واحدة عام ١٩٥٠ . ثم تصاعدت عام ١٩٥٢ - حتى يوليو فقط - حيث بلغت (٦) تكرارات ، وهو يعد عددا متميزا بمقارنته حتى بالقضية الأولى وهي وضع المرأة في العام نفسه .

ويلاحظ أن مجلة « بنت النيل » قد طرحت المسألة الاجتماعية بمعالجة جزئية طوال الأعوام - فترة الدراسة - فيما عدا عامي

(١٩٤٤) الأهرام ، العدد الصادر في ٢٢ فبراير ١٩٤٩ ، بيان تحت عنوان حزب « بنت النيل » بيان عن أهدافه ، عمود ، ص ٦ .

١٩٥٠ و ١٩٥٢ حيث عرضتها في اطار مترابط نوعا ما حيث عكست كل من مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية وقضية وضع المرأة ودورها .

مما يوضح لنا أنه حتى مع قيام المجلة بتأدية رسالتها التي تعهدت بها ازاء قضية المرأة كقضية اجتماعية تعنى بها ، لم تغفل القضية الأساسية وقتئذ الا وهي عدم المساواة والعدالة الاجتماعية .

وتكشف لنا نتائج تحليل المضمون ، أن مجلة « بنت النيل » قد عيّنت بإبراز الصفوة كفاعلين مقترحين لاحداث التغيير ب (٤) تكرارات من اجمالي (١٢) قالب رأى - ولم تبين غيرها - في السنوات ١٩٤٦ و ١٩٤٩ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ .

اما الطبقات الاجتماعية التي تضمنتها قوالب الرأى الاجتماعى بالمجلة فقد تمثلت الطبقة العليا والطبقة الدنيا بتكرار واحد لكل منهما فى عام ١٩٥٢ . بما يعكس افتقادها للمفهوم الطبقي الاجتماعى .

وفيما يتعلق بالمؤسسات فلم تكن الا بالمؤسسات التي تتكون من الصفوة السياسية فى المجتمع ، فالحكومة حصلت على (٦) تكرارات فى كل السنوات ما عدا عام ١٩٤٦ . ثم البرلمان حصل على (٣) تكرارات فى السنوات ١٩٤٨ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ . والأحزاب والجماعات السياسية حصلت على تكرارين عامى ١٩٤٦ و ١٩٥٢ . كما ظهرت الجامعات والمدارس بتكرار واحد عام ١٩٤٨ .

اما الجماعات الاجتماعية فقد ظهرت المرأة ب (٨) تكرارات توزعت طوال السنوات دون سنة ١٩٥٢ ثم المثقفين بعدد تكرارين عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ .

كما حصرت أدوات أحداث التغيير في إصدار قوانين أو تشريعات ب (٤) تكرارات من (١٢) قالب رأى ، في الأعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ . وهي بهذا تسعى الى تحقيق أهداف حزب « بنت النيل » بصدد التأكيد على ضرورة حل قضايا المرأة بإصدار تشريعات .

وأخيرا طرق الكتابة وأساليبها كما انعكست في (١٢) قالب رأى اجتماعي بمجلة « بنت النيل » فترة الدراسة . فقد تبين من نتائج التحليل أن المجلة اعتمدت على الآراء الشخصية والذاتية ب (١٢) تكرارا ثم على البرهنة ب (١١) تكرارا توزعت طوال سنوات الدراسة . ثم التشخيص مع اقتراح حلول ب (١٠) تكرارات توزعت كذلك طوال فترة البحث . ثم التعميم بدون أمثلة ب (٩) تكرارات ظهرت طوال الفترة ، فيما عدا عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ . واعتمدت على إبراز الأسباب والدوافع ب (٥) تكرارات طوال الفترة فيما عدا عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٢ . ثم كل من التنبؤ عامي ١٩٤٦ و ١٩٥١ والاعتماد على المصادر عامي ١٩٤٩ و ١٩٥١ بتكرارين لكل منهما .

من ثم ، يمكننا استخلاص ما مؤداه أن هناك علاقة بين سياسة مجلة « بنت النيل » الشهرية وبين رؤيتها للقضايا الاجتماعية حيث ركزت على قضيتها الأولى التي صدرت من أجل الدفاع عنها ، ألا وهي المناذاة بحقوق المرأة . وأشارت الى المشكلة الاجتماعية الأساسية وهي عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية . وكذلك عنايتها بإبراز الصفوة كمحدثين للتغيير والحكومة والبرلمان والأحزاب والجماعات السياسية كمؤسسات ترد ذكرها عند معالجتها للقضايا الاجتماعية ، وتركيزها على أحداث التغيير في المجتمع بإصدار التشريعات والقوانين دون غيرها من الأدوات بما يعكس اتجاهاتها الإصلاحية مما يكون من شأنه بقاء الوضع على ما هو عليه .

وقد أبرزت نتائج التحليل على المستوى الجزئي التفصيلي ،
أن مجلة « بنت النيل » كانت تسعى لحصول المرأة على حقوقها كاملاً
غير منقوصة ، وبالأخص حقوقها السياسية ، وتدعو الى حرية المرأة ،
ولكنها لا تسعى للمساواة المطلقة بين المرأة والرجل حيث تبرز
الفروق بينهما .

وتبين لنا اعتماداً على النتائج الجزئية رؤية « بنت النيل »
التفصيلية للقضايا والمشكلات الاجتماعية التي عثت بها . نجد أن
القضية وضع المرأة ودورها قد حصلت على (٥٤) تكراراً منها (٨)
تكرارات للمنطوق اللفظي للقضية ، و (٢١) تكراراً للمؤشرات التي
تدل عليها . وقد تمثلت هذه المؤشرات في الوضع السياسي للمرأة
ودورها (حق الانتخاب ، وتولي مناصب سياسية وقنابية) وذلك
ب (٨) تكرارات ومؤشرى حق العمل والعلاقة بين المرأة والرجل
والزوجة والزوج ب (٤) تكرارات لكل منهما . وجاء مؤشراً حق
التعلم والوضع الاقتصادي للمرأة بتكرارين لكل منهما ، ومؤشر
الوضع الاجتماعي للمرأة بتكرار واحد .

أما الأسباب فقد بلغت (٦) تكرارات ، منها (٤) تكرارات
للعسادات والتقاليد والأوضاع الاجتماعية ، وتكراران للمفاهيم
الدينية . وفيما يتعلق بالحلول ، فقد بلغت (١٨) تكراراً بالموافقة
وتكراراً واحداً بالرفض وتمثلت الحلول في ضرورة اعطاء المرأة حقوقها
السياسية ب (٧) تكرارات ، وضرورة تحديد كل من دور الرجل
والمرأة ب (٥) تكرارات ، والمساواة بين الجنسين بتكرارين بالموافقة
وتكرار واحد بالرفض - وقد ظهر بالرفض عام ١٩٤٦ ثم بالقبول
عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٩ ، بالإضافة الى ظهور كل من تحرير المرأة ،
وتشجيع تعليم المرأة (المدرسي والجامعي) والنهوض بمستوى المرأة
المعرفي والثقافي ، ومساواة المرأة بالرجل اقتصادياً ، وذلك بتكرار
واحد لكل منهما .

ومن المتفق عليه أن مجلة « بنت النيل » لم تكن لسان حال حزب من الأحزاب السياسية ولا تعبر عن تيار أيديولوجي ما بيد أنها كانت تميل ناحية الأحزاب القريبة من القصر الملكي . وان كانت تعكس رؤية وتصور للقضية الاجتماعية الأساسية وفقا لسياسة التحرير التي سارت عليها والمعنية في الأساس بالمطالبة بحقوق المرأة السياسية . وقد طرحت « درية شفيق » صاحبة المجلة ورئيسة تحريرها هذا التصور فيما يتعلق بقضية وضع المرأة ودورها في مقال نشر في العدد الثاني من المجلة . فقد ذكرت أنه قد « حاولت أحزابنا النسائية في كفاحها الطويل تركيز مطالبها في تحقيق المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة - وأحسب أن الاستقرار الاجتماعي لن يتحقق في مصر إذا نجح هذا السعي وأصبحت المساواة قاعدة بين الرجل والمرأة على السواء » . وأشارت الى أن تحقيق المساواة المطلقة فيها غبن شديد على المرأة المصرية التي عليها أن تعنى بالسعي وراء الحقوق وليس المساواة . وذلك على أساس أن صدور تشريع بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل ، سيفقد المرأة مميزات قد حصلت عليها ، حيث يتم تعطيل جميع القوانين والاعتبارات التي تعامل المرأة معاملة استثنائية ومثال ذلك - كما ذكرت - العرف الجاري بمنح موظفات الدولة الحق في مرتب كامل مع أجازة طويلة في فترة الحمل الأخيرة . ومشيرة الى تركيز الكفاح على تعديل القوانين المجحفة بحقوق المرأة . وفندت حجج المتصدرات من النساء لفكرة المساواة المطلقة مع الرجل . بقولها « الفروق بين المرأة والرجل شيء فرضته الطبيعة » و « للمرأة وظائف لا يستطيع أن يؤديها الرجل » كالأمومة ، وان ذلك سيثير « مشكلة من المستول عن البيت ؟ الرجل أم المرأة » و « أن جميع الأديان قد فرقت بينهما في النظر الى الأمور وتناول طرائق الحياة » و « أن المرأة من الناحية البيولوجية والاجتماعية تتطلب لونا من الرعاية يفرق قطعاً بين الجنسين » وأكدت أن المرأة لا تستطيع أن تقوم بالعمل نفسه أو

المساهمة نفسها التى يقوم بها الرجل فى المصنع والحقل (١٩٥) .
لكن هذا لا يعنى أن سياسة المجلة رجعية اذ انها تدافع عن حقوق
المرأة ولكن بأسلوب يختلف عن الأخريات ، حيث تركز على حقوق
معينة لا تحرمها - كما عرضت « درية شفيق » - من الامتيازات
التي حصلت عليها مسبقا . وان كنا نختلف معها فى المبدأ ، اذ
ان هذا يعكس اسلوبا غير مباشر لنبل المزايا والحقوق معا ، وهذا
لا يعقل .

وورد فى المجلة نفسها أن الديمقراطية الحقة تعنى ألا يحرم
من التمتع بالحقوق السياسية عامة وحق الانتخاب خاصة ، سوى
القاصر والمجنون والمحكوم عليه فى مسائل تمس الشرف . وأن
المرأة أسرع من الرجل فى تكوينها العقلى ، لذا لا يوجد ما يدعو
المستولين فى مصر الى منعها من اعطاء صوتهما فى الانتخابات .
وبخاصة انها أصبحت محامية وطبيبة وأديبة ومدرسة ، وتسير فى
طريقى الهندسة والزراعة ، وليس هناك ما يمنع أن تكون ناعبة ،
وبخاصة أيضا أنها تدفع الضرائب وتخضع لقوانين البلاد وتعامل
كالرجل سواء بسواء . وذلك على أن تتمتع بحق الانتخاب ، المتعلقات
الثقافات فقط ، حيث يستطعن انتخاب أكفأ المرشحين لإدارة شؤون
البلاد . وهذا لئن يهدم كيان الأسرة لأن الانتخاب ليس أمرا يوميا
ولكنه ساعات معدودات كل خمس سنوات . كما أن الدين لا يعد
حائلا ، وبخاصة أنه مسموح للمرأة برفع الحجاب والذهاب الى
المسارح والمطاعم واستخدام القطار والسيارة مما يجعلهن يختلطن
بالرجال فى صورتى ، فما يمنع اعطاء صوتهن فى الانتخاب (١٩٦) .
وفى رأينا أن حصر حق الانتخاب فى المتعلقات دون غيرهن ، يعد

(١٩٥) درية شفيق ، نريد حقوقا لا مساواة ، مقال ، بنت النيل ، العدد

(٢) ، ١ يناير ١٩٤٦ .

(١٩٦) حمدي عزام ، المرأة المصرية وحق الانتخاب ، مقال ، بنت النيل ،

العدد (١٥) ، فبراير ١٩٤٧ .

قصر نظر ، وبخاصة ان السماح للنساء غير المتعلقات بالعمل قد
أنضجهن بحيث يستطعن الاختيار الذى يحقق مصالحهن ويمثلهن •

كما ورد أن حصول المرأة على دور سياسى كمضوءة فى مجلس
النواب أو الشيوخ وكوزيرة يعد حقاً لها ، ولكن على أن لا تنس
وظيفتها الأولى كزوجة وأم حميدة السيرة ومثالية (١٩٧) •

وجاء أيضاً أنه لا داعى للخوف من حرية المرأة ، التى لا تهدف
إلا الخير للبيوت والمجتمع المصرى جميعاً • حيث لن تنصرف المرأة
عن وظيفتها الأولى فى البيت ، ترعى زوجها وتنشئ طفلها • أما
مساهمتها فى الشئون العامة فلن تحول بينها وبين أداء التزاماتها
جميعاً • ولا يدور بخلد أحد أن جميع النساء سيشتغلن بالسياسة
وينزلن الى مياديننا فذلك فوق طاقة أى مجتمع (١٩٨) •

كما ورد بمجلة « بنت النيل » حقوق المرأة السياسية
والاقتصادية والاجتماعية كما نص عليها فى ميثاق « الأمم المتحدة »
حيث نصت المادة الثامنة بعدم فرض قيود تحد جواز اختيار الرجال
والنساء فى فروعها الرئيسية والثانوية ، ونصت على المساواة المطلقة
بين الرجال والنساء فى مزاولة الأعمال والأجور والتعليم • كما
أبرزت أنه بالرغم من توقيع مصر على ميثاق الأمم المتحدة ، فإن
الأوضاع الاجتماعية والدينية لم تتح للسلطة التشريعية أن تحقق
هذه المساواة المطلقة • وأشارت الى أن الحقوق الاقتصادية للمرأة
المصرية متحققة حيث تستطيع أن تعين قيمة أو وصية • وتستطيع
أن تدبر أموالها وتقضى ما لها من الحقوق وتصرف فيها كما تشاء •

(١٩٧) إبراهيم عبده ، هذه المقلبات ، مقال ، بنت النيل ، مارس ١٩٤٨ •

(١٩٨) درية شفيق ، سنكسب المعركة ، مقال ، بنت النيل ، إبريل ١٩٤٩ •

وإن بقيسة الحقوق السياسية والثقافية كفيلة بالتحقق مع الزمن (١٩٩) .

وجاء أن نساء مصر انما يطالبن بحقوقهن السياسية رغبة فى الإصلاح ، بوضع التشريعات التى تمس مصالح النساء والأسر وبالتالى مصالح المجتمع بأسره . موضحة أن التشريعات التى وضعتها الرجال حتى هذا الخين لم تحقق الحماية للنساء من أضرار الطلاق وتعدد الزوجات التى يساء استعمالها بما يتنافى مع روح الشريعة الإسلامية العادلة . كما لم توضع تشريعات - حينئذ - لحماية الأمومة من أن تظلم ، وتحصى الطفولة من أن تشرذم ، بالرغم من حاجة المجتمع لها (٢٠٠) . وجاء قول « درية شفيق » ومؤداه « ليس لمثل أن ترجو فى حياتها خيرا من أن تعيش وترى أولئك الفتيات فى مصر أعضاء فى البرلمان ... يدافعن عن حقوق المرأة ويقنن لها ويشرعن لحياتها ... حتى لا يحىء التشريع والتوجيه المتصل بالأم والطفل ناقصا على أيدي الرجال وحدهم » (٢٠١) . وطالبت رئيس مجلس الوزراء - مصطفى النحاس - بتحقيق وعده الذى أذيع على العالم فى أغسطس ١٩٤٩ ، بمنح المرأة المصرية حقوقها الانتخابية اذا فاز بالأكثريه فى الانتخابات العامة التى كانت - وقتئذ - على الأبواب (٢٠٢) .

ولم تغفل مجلة « بنت النيل » معالجة مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، وورد بها أن هناك تقصيرا

-
- (١٩٩) محمود كامل ، حقوق المرأة الدولية ، مقال ، بنت النيل ، العدد ٤٩ ، أبريل ١٩٤٩ .
(٢٠٠) حسن شاه صالح الهاك ، ظاهرة مؤسسة ، مقال ، العدد ٥٤ ، بنت النيل ، مايو ١٩٥٠ .
(٢٠١) درية شفيق ، الجيل الجديد ، مقال ، العدد ٥٤ ، بنت النيل ، مايو ١٩٥٠ .
(٢٠٢) درية شفيق ، دعاء ، مقال ، العدد ٦٧ ، بنت النيل ، يوليو ١٩٥١ .

ازاء الأحياء التى يقطنها الفقراء ، وتقصيرا فى رعايتهم • فجاء ما مؤداه أنه « لا تقع مسئولية التقصير •• على حزب من الأحزاب أو هيئة من الهيئات بل تقع المسئولية على جميع الأحزاب وجميع الهيئات التى تتحدث باسم الفقراء والمعوزين » • وأوضح أن كل برلمان ينعقد ، يتقدم الحزب الحاكم فيه بطرح الوعود التى تبدل من حياة الفقراء والفلاحين • والتى لو كانت صدقت مرة واحدة لكان حال هؤلاء قد تغير ، فالكمل يحتج بعجز الميزانية • وبينت أن الضرائب هى الزكاة المطلوبة من كل مؤمن قادر لرعاية حال اخوانه من الفقراء والمحتاجين ، وأنها لن تدفع طوعية ولكن بالقانون – وليس العلاج الناقص الذى تحاوله الأحزاب المختلفة (٢٠٣) •

وهكذا يتبين أن مجلة « بنت النيل » قد كشفت قضية وضع المرأة ودورها من ناحية ، ومشكلة العدالة الاجتماعية من ناحية أخرى • وأبرزت أن الحكومات الحزبية المتوالية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ قد عجزت عن حل المسألة الاجتماعية حلا حاسما • وطرحت حلا إصلاحية للتغيير •

ومن ثم يمكننا القول ان الصحف الأربع المتمثلة فى جريدة الأهرام ، وجريدة أخبار اليوم ، ومجلة روز اليوسف ، ومجلة بنت النيل قد عكست كل منها رؤى تفصيلية بخصوص القضايا والمشكلات الاجتماعية فى مصر • وكان من شأنها تشخيص المسألة الاجتماعية وإبراز تصورات نقدية لجوانبها كما واجهت المجتمع المصرى عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية مما يؤثر بدوره فى تهيئة الرأى العام للتغيير الحاسم ، وذلك من منطلق سياستها التحريرية كصحف لا تعبر عن أحزاب أو ايدولوجيات أو جماعات سياسية •

(٢٠٣) درية شفيق ، الزكاة المطلوبة ، مقال ، العدد ، ٨٠ ، بنت النيل ،

١ يوليو ١٩٥٢ •

الفصل الثالث

الرؤى الكلية والتفصيلية للقضايا والمشكلات الاجتماعية
في الصحف التي تعبر عن أحزاب أو جماعات سياسية
من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢

نعم في هذا الفصل بتبيان الرؤى الكلية والتفصيلية للمسألة الاجتماعية بقضاياها ومشكلاتها في الفترة التاريخية الحاسمة المعنية بالدراسة، التي ظهرت في الصحف المصرية التي تعبر عن الأحزاب المصرية أو الجماعات السياسية والتي برزت في فترة الدراسة .

وتتمثل هذه الصحف في مصر الفتاة ، والدواء الجديد ، والأساس والوقد المصري ، وصوت الأمة ، والبعث ، والاقحوان المسلمون ، والدعوة ، والفجر الجديد ، والملايين .

ومن ثم تكشف عن خريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية كما انعكست في الصحف المذكورة ، وعن رؤية هذه الصحف لجوانب الأزمة وسمااتها ، وعن طريقها في معالجة المسألة . وذلك اعتماداً على التحليل الكلي والتحليل الجزئي لنتائج تحليل المضمون الذي استخدمناه في الدراسة .

١ - جريدة مصر الفتاة (الاشتراكية) (*)

ظهرت صحيفة « مصر الفتاة » ممثلة للاتجاه الاشتراكي في نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث أصدر « أحمد حسين » عددها الأول في ٢ أكتوبر ١٩٤٤ برئاسة تحرير محمد صبيح (**) .

(*) تبين من مجلدات جريدة مصر الفتاة بمبنى دار الكتب عدم وجود أعدادها من يوليو ١٩٤٧ إلى ديسمبر ١٩٤٧ (أي ستة أشهر) . ومن أغسطس إلى أكتوبر ١٩٤٩ (أي ثلاثة أشهر) . وقد صدرت الجريدة باسم « مصر الفتاة » حتى العدد (٢٣٣) الصادر في ٣٠ مارس ١٩٥٠ حيث توقفت الجريدة ، ثم عادت إلى الصدور ابتداء من العدد (٢٣٤) بتاريخ ١٥ يولية ١٩٥٠ بعد أن أضافت إلى اسمها « لسان الاشتراكية » وذلك بعد أن تحول اسم الحزب إلى « حزب مصر الاشتراكي الديمقراطي » . ثم توقفت لمحاكمة صاحبها عقب حريق القاهرة .

(* *) تبين ملفات الصحف المصرية بالهيئة العامة للاستعلامات ، أن محمد صبيح قد أخطر بأنه منذ ١٩ مايو ١٩٤٥ لم يعد المحرر المسئول عن جريدة مصر الفتاة .

واعتبارا لصدور الجريدة في فترتنا الدراسية من مايو ١٩٤٥ الى يناير ١٩٥١ كجريدة اسبوعية ، فقد اعتمدنا على طريقة العينة العشوائية المنتظمة في اختيار أعداد الجريدة التي تخضع المقالات وأعمدة الرأي المتضمنة لقضايا ومشكلات اجتماعية بها للتحليل - مع تحديد عينة بديلة تتمثل في الاسبوع التالي لصدور العدد الذي تم اختياره .

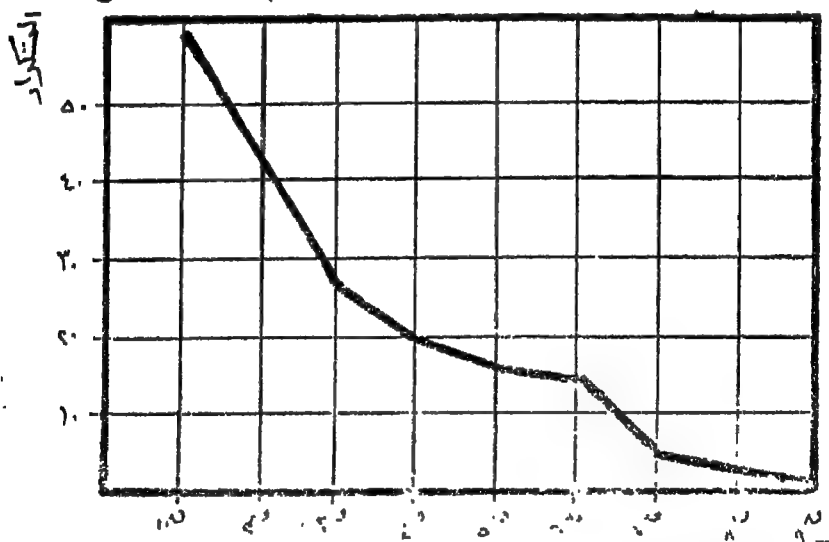
وننتج عن حصر عدد المقالات والأعمدة المعنية بالقضايا والمشكلات الاجتماعية في جريدة « مصر الفتاة » من مايو ١٩٤٥ الى ديسمبر ١٩٥١ - حيث توقفت الجريدة عقب حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ - أن توافر عدد (٣٤) قالب رأى تخضع لتحليل المضمون في بحثنا هذا . تمثلت في (٨) قوالب عام ١٩٤٦ و (٧) قوالب في عام ١٩٥١ و (٦) قوالب في عام ١٩٥٠ ، ثم عدد (٤) قوالب في كل من السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ، وقالب واحد عام ١٩٤٥ . بما يؤكد الحقيقة التي أثبتناها أكثر من مرة في عرض النتائج الكلية للصحف المذكورة آنفا ، ومؤداها أن مقالات الرأي المتعلقة بالقضايا والمشكلات الاجتماعية تزداد في الفترات التي تنسود فيها الحرية .

ومما لا شك فيه أن تحديد خريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية كما ظهرت في المقالات وأعمدة الرأي بجريدة « مصر الفتاة » تعكس لنا تصورهما الأيديولوجي لترتيب القضايا والمشكلات المتداخلة في المسألة الاجتماعية .

شغلت مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية المرتبة الأولى ب (٥٨) تكرارا . ثم جاءت مشكلة الأمراض الاجتماعية في المرتبة الثانية ب (٤٢) تكرارا . وتوالت القضايا والمشكلات الأخرى بتكرارات منخفضة عن المشكلتين الأولىين بما يعكس رؤية « مصر الفتاة » المتميزة لهما كمشكلات أساسية في المسألة

الاجتماعية • فقد حصلت المشكلة الصحية وسوء التغذية على (٢٧) تكرارا ، والقضية التعليمية على (٢٠) تكرارا ، ومشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار على (١٦) تكرارا ، والمشكلة العمالية على (١٥) تكرارا ، وقضية وضع المرأة ودورها على (٤) تكرارات ، ومشكلة زيادة السكان على (٣) تكرارات ، ومشكلة الاسكان حصلت على تكرارين • مما يبين أن « مصر الفتاة » قد أدركت وتلمست كافة القضايا والمشكلات التي تمثلت في الفترة من ١٩٤٥ حتى ١٩٥٢ ، فلم تغفل واحدة منها •

ويمكن ملاحظة ترتيب القضايا والمشكلات الاجتماعية في « مصر الفتاة » من ١٩٤٥ الى ١٩٥١ بالرسم البياني الموضح :



★ القضايا والمشكلات

(★) ق١ مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، ق٢ مشكلة الأمراض الاجتماعية ، ق٣ المشكلة الصحية وسوء التغذية ، ق٤ القضية التعليمية ، ق٥ مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، ق٦ المشكلة العمالية ، ق٧ قضية وضع المرأة ودورها ، ق٨ مشكلة زيادة السكان ، ق٩ مشكلة الاسكان •
المجتمع المصري - ١٦١

ونلاحظ من الشكل الايضاحى لترتيب القضايا والمشكلات الاجتماعية فى « مصر الفتاة » أن المشكلات والقضايا المعنية بالصحة والتعليم والتموين وارتفاع الأسعار احتلت المرتبة الوسطى كنتائج مجمل الصحف الا أن مشكلة العمال قد ارتفعت مرتبتها فى الجريدة فى حين انخفضت قضية وضع المرأة ودورها . أما رؤية «مصر الفتاة» لمشكلتي زيادة السكان والاسكان ، فقد تمثل فى مؤخرة القضايا والمشكلات غيرها من الصحف المصرية . وظهر تميزها الواضح فى وضع مشكلة الأمراض الاجتماعية عقب مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية الذى يعكس دورها فى تبيان الشقين الأساسيين فى منظورها للمشكلة أو المسألة الاجتماعية .

وبالنظر الى تصاعد الاهتمام بمعالجة القضايا الاجتماعية فى « مصر الفتاة » يمكننا أن نلاحظ حدوث تصاعد فى شدة المعالجة للمشكلات والقضايا الأساسية . حيث تصاعد اهتمام مقالات الرأى وأعمدته بالجريدة فى كشف مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، فبينما لم تورد فى سنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٧ و ١٩٤٩ ووردت بـ (١٣) تكرارا فى كل من سنتي ١٩٤٦ و ١٩٤٨ - وهما يمثلان أعلى تكرار بالمقارنة بالقضايا والمشكلات الأخرى فى العامين نفسيهما - فقد حدث تصاعد فى الاهتمام بتناولها عام ١٩٥٠ حيث حصلت على (٢١) تكرارا واحتلت بهذا الأولوية بالمقارنة مع كافة السنوات ومع كافة القضايا من حيث رؤية « مصر الفتاة » لها .

وكذلك مشكلة الأمراض الاجتماعية فقد تصاعد اهتمام « مصر الفتاة » بها ، من (٣) تكرارات عامي ٤٦ ، ١٩٤٨ ، ومن (٦) تكرارات عام ١٩٤٩ ، الى (١٢) تكرار عام ١٩٥٠ و (١٨) تكرار عام ١٩٥١ لتحتل بذلك الأولوية بالمقارنة مع كافة السنوات

ومع كافة القضايا في العام نفسه . وقد ظهر نانير هذا التصاعد في معالجة القضايا والمشكلات الأساسية على رد فعل السلطات ازاء جريدة « مصر الفتاة » حيث رفعت وزارة الداخلية مذكرة الى مجلس الوزراء في ٢٦ يناير ١٩٥١ تقول فيه « دأبت جريدة مصر الفناه وصاحب امتيازها أحمد حسين على محاولة قلب النظام الاجتماعى في البلاد والدعوة الساخرة للشورة ، وحرصت على اثارة الفتن والبغضاء بين مختلف الطوائف ولم تترك وسيلة لبلوغ هدفها » . ثم وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٨ يناير ١٩٥١ على طلب وزارة الداخلية بالغاء جريدة « مصر الفتاة » وتحرر بذلك الى الجهات المختصة في ٦ فبراير ١٩٥١ . الا أن محكمة القضاء الادارى ، حكمت في ٢٦ يونيه ١٩٥١ بالغاء قرار مجلس الوزراء بتعطيل الجريدة (٢:٤) .

أما المشكلة الصحية وسوء التغذية فقد تصاعد اهتمام « مصر الفتاة » بها عام ١٩٤٩ وحصلت فيه على (١٠) تكرارات - ونالت بذلك اذلولوية بالمقارنة بكافة القضايا والمشكلات فى العام نفسه . وجاءت تكرارات القضية التعليمية متقاربة حتى سنة ١٩٤٩ ثم تضاءلت عام ١٩٥٠ - مما يعكس تأثير قرار تميم المجانية بالمرحلة الثانوية وفقا لقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٠ . كما تصاعد الاهتمام بمعالجة مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار تصاعدا نسبيا عام ١٩٥١ مقارنة بالأعوام السابقة عليه .

وجاءت المشكلة العمالية بنفس تصاعد الاهتمام فى مجمل الصحف حيث تصاعدت عام ١٩٤٦ - بما يدل على أن القوانين التى اتخذتها الحكومات لتحسين حال العمال أحدثت بعض الأثر على تناول

(٢٠٤) انظر فى ذلك ملفات الصحف المصرية بالهيئة العامة للاستعلامات .

الصحف لقضية العمال من حيث الكم فى المعالجة كما تعرض هنا نتائجنا الكمية ، وسوف نتعرض بعند ذلك للجانب الكيفى التفصيلى .

وقللت « مصر الفتاة » من شأن قضية وضع المرأة ودورها من حيث ترتيبها فى مؤخرة القضايا وبكم قليل ، بالاضافة الى انحصار الاهتمام بها فى عام ١٩٤٧ فقط .

أما مشكلة زيادة السكان فقد عالجتها بتكرارات متقاربة عامى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ومشكلة الاسكان عام ١٩٥١ فقط .

وفيما يتعلق بنمط المعالجة للمسألة الاجتماعية طوال سنوات الدراسة فى جريدة مصر الفتاة . فقد تبين من النتائج أنها فى عام ١٩٤٥ قد عالجت مشكلة التمويل والغلاء وارتفاع الأسعار معالجة جزئية . أما فى عام ١٩٤٦ فقد ظهر ارتباط فى معالجة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والعمالية ، والتعليمية ، والصحية وسوء التغذية ، والأمراض الاجتماعية .

وفى عام ١٩٤٧ ظهر ارتباط بين القضية التعليمية وقضية وضع المرأة ودورها . ولوحظ أنه فى عام ١٩٤٨ ظهر أكبر عدد من الارتباط بين مختلف القضايا والمشكلات الاجتماعية دون قضيتى وضع المرأة ودورها والاسكان . أما فى عام ١٩٤٩ فقد ظهر الارتباط بين كل من القضية التعليمية ، والصحية وسوء التغذية وزيادة السكان ، والأمراض الاجتماعية . وفى عام ١٩٥٠ ظهر عدد كبير من الارتباط بين القضايا المتعلقة بعدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والعمالية والتعليمية والصحية وسوء التغذية ، والتمويل والغلاء وارتفاع الأسعار ، والأمراض الاجتماعية . وفى عام ١٩٥١ ظهر الارتباط بين قضية عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والقضية

العملية ، والمشكلة الصحية وسوء التغذية ، والتموين والغلاء .
وارتفاع الأسعار ، والاسكان ، والأمراض الاجتماعية .

من هنا يظهر لنا أن « مصر الفتاة » قد ازدادت وعياً عبر السنوات بأن المسألة الاجتماعية متعددة الفروع التي ينبغي أن تلقى الضوء عليها دون الاكتفاء بعرضها في إطار جزئي . وذلك دون شك يهيئ الرأي العام ليكون أكثر وعياً بقضاياها الاجتماعية . ومشكلاته الأساسية .

وبالاعتماد على مستوى التحليل الكلي لنتائج تحليل المضمون . المتعلقة بجريدة « مصر الفتاة » ، يتكشف لنا رؤية « مصر الفتاة » للفاعلين المقترحين لاحداث التغيير .

فقد ركزت على الصفوة لاحداث التغيير في المجتمع بـ (١٢) ، تكراراً من (٣٤) قالب رأى وذلك طوال سنوات الدراسة دون سنة ١٩٤٥ . كما أشارت الى الجماهير كفاعلين مقترحين لاحداث التغيير بتكرار واحد عام ١٩٤٦ . ثم حددت جماهير الحركات . العقوية بتكرارين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ ، وجماهير الحركات المنظمة . في نقابات بتكرار واحد عام ١٩٥١ . مما يعكس نضج ادراك « مصر الفتاة » بتعدد نوعيات المقترحين لاحداث التغيير في المجتمع ، دون حصرها في نوعية واحدة ، وذلك بدوره يبرز تصاعد مطالبتها . بضرورة التغيير الحاسم عبر فاعلين متعددين خلال سنوات الدراسة .

كما أن اهتمام « مصر الفتاة » قد ازداد وعياً بإبرازها للطبقات الاجتماعية عند تناولها للقضايا والمشكلات الاجتماعية - كما تؤكد على ذلك النتائج المشار إليها - حيث حصلت الطبقة الدنيا على (٢٦) . تكراراً من (٣٤) قالب رأى ، وتصاعدت عام ١٩٥١ . أما الطبقة .

العلياء فقد حصلت على (٢٢) تكرارا وتصاعدت عامى
١٩٥٠ و ١٩٥١ . ولم تغفل الطبقة الوسطى والتي حصلت على (٧)
تكرارات توزعت بتقارب أعوام ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ .

وبينت النتائج المذكورة أن « مصر الفتاة » قد تصاعدت رؤيتها
للمؤسسات الواردة الذكر عند تناولها للقضايا والمشكلات
الاجتماعية فى مستهل الخمسينيات . حيث وردت الحكومة
ب (٢١) تكرارا وتوزعت بتقارب حتى تصاعدت عامى
١٩٥٠ و ١٩٥١ . يليها الجامعات والمدارس ب (٥) تكرارات تم
كل من السفارة البريطانية والبرلمان ب (٤) تكرارات ، وكل من
القصر الملكى والصحافة والنقابات بتكرارين .

كما ورد الجيش والأحزاب والجماعات السياسية والشرطة
بتكرار واحد لكل منها عام ١٩٥١ . مما يعكس توسع ادراكها
بوجود مؤسسات أخرى ينبغي ذكرها عند تناول القضايا والمشكلات
الاجتماعية .

أما الجماعات الاجتماعية فقد وردت فئة طلبة المدارس والجامعات
ب (٤) تكرارات ، ثم كل من رجال الدين والجاليات الأجنبية
بتكرارين ، وكل من المثقفين والمرأة بتكرار واحد .

وفيما يتعلق برؤية « مصر الفتاة » لأدوات أحداث التغيير فى
المجتمع ، فقد تبين من النتائج المذكورة أن الجريدة ذكرت اصدار
قانون أو تشريع ب (٧) تكرارات فى السنوات ٤٦ و ٤٨ و ١٩٥٠
و ١٩٥١ ، ووردت فئة اتفاق الجماعات بتكرارين عامى
١٩٤٦ و ١٩٥١ . وأحداث وضع ثورى باستخدام القوى الشعبية
بتكرار واحد عام ١٩٥٠ . وذلك يبين أن أدوات أحداث التغيير
قد تعددت وتنوعت فى مستهل الخمسينيات من منظورها .

كما تبين النتائج طرق الكتابة وأساليبها كما ظهرت في مقالات وأعمدة الرأي بجريدة « مصر الفتاة » طوال الفترة . حيث ظهر اعتمادها على الآراء الشخصية والذاتية بـ (٣٠) تكرارا من (٣٤) قالب رأى ، وتساعد الاعتماد عليها عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ ولجأت الى البرهنة بـ (٢٩) تكرارا تصاعدت أيضا عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ . واعتمدت على التعميم دون أمثلة بـ (٢٤) تكرارا وتصاعدت تصاعدا تدريجيا متقاربا . ثم التشخيص مع اقتراح حلول بـ (٢٢) تكرارا فى توزيع متقارب . ثم لجأت الى إبراز الأسباب والدوافع بـ (١٥) تكرارا وتوزعت بتقارب طوال الفترة ، دون عام ١٩٤٧ . وظهر التنبؤ بـ (٧) تكرارات أعوام ١٩٤٦ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ وتصاعدت تصاعدا تدريجيا . وجاءت فئة الاعتماد على المصادر بـ (٣) تكرارات خلال الأعوام ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ .

من ثم يمكننا القول بأن مستوى التحليل الكلى لنتائج تحليل المضمون الكمى قد أثبت صحة فروض البحث حيث تبين شمول معالجة جريدة « مصر الفتاة » من نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ الى قيام ثورة ١٩٥٢ ، للمسألة الاجتماعية ، وتركيزها على القضايا الأساسية مما يساعد على تهيئة رأى العام للوعى بالقضايا التى يعانى منها المجتمع الذى يعيش فيه من وجهة النظر الاشتراكية التى تعكسها الجريدة بأكثر من محور - خاصة من حيث تصاعد مطالباتها بضرورة التغيير سواء كان اصلاحيا أو ثوريا ، وتعدد الفاعلين الذين اقترحهم لاحداث التغيير وتركيزها على ابراز الطبقة الدنيا المستفيدة الاولى من التغيير فى المجتمع .

وتمثل جريدة « مصر الفتاة » اتجاها اشتراكيا غير مخالف للدين الاسلامى كما أوضحت فى مقالاتها - خلال الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ . فقد ورد بها ما مؤداه « لسنا من أهل اليسار الذين

يهدفون الى لقاء البلاد في أحضان الفوضى والفتن ويحاربون الطبيعة والخالق ويسخرون بالدين والأسرة والفضيلة ويمقتون الحرية » (٢٠٥) .

كما ورد بها « أنه لا يمكن أن يصدر عن حركتنا الاشتراكية تعارض مع الأديان فنحن اذا اتجهنا الى التشريع الاسلامي وجدناه يقف الى جوار الاشتراكية » (٢٠٦) .

وقد سبق أن أوضحنا خريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية اعتمادا على مستوى التحليل الكلى لنتائج تحليل مضمون جريدة « مصر الفتاة » ، وتبين أنها تعكس المسألة الاجتماعية وفقا لتصورها الأيديولوجي واتجاهها السياسى .

من ثم ، يمكننا استعراض رؤية « مصر الفتاة » التفصيلية لكل قضية ومشكلة اجتماعية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٩٥٢ ، اعتمادا على مستوى التحليل الجزئى والتفصيلى لتحليل مضمون عينة الدراسة .

تمثلت المشكلة الاجتماعية الأولى فى عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ب (٥٨) تكرارا ، منها (١٦) تكرارا للمنطوق اللفظى للمشكلة ، و (١٥) تكرارا للمؤشرات . يمثل المؤشر الأول فى معاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية وقلة الدخل ب (٩) تكرارات والمؤشر الثانى فى ارتفاع معدل الملكيات الكبير وتكدس الثروة ب (٦) تكرارات . أما الأسباب ،

(٢٠٥) أحمد حسين ، أقدم للناس برنامجا ينفذ فى خمس عشرة سنة فيجعل مصر دولة عظمى ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٨/٣/٢٩ .

(٢٠٦) عبد الوارث محمد رضوان ، الجديد فى حركتنا ، مقال ، مصر الفتاة . ١٩٥٠/٢/١٣ .

فقد بلغت (١٢) تكرارا . تمثلت في فشل السياسات الحكومية في توزيع الدخل والثروات ورفع مستوى المعيشة ب (٤) تكرارات ، وسوء توزيع الملكية الزراعية ب (٣) تكرارات ، وعدم تنظيم العلاقة بين ملاك الأقطان الزراعية ومستأجريها بتكرارين والاستعمار بتكرارين ونظام الضرائب المطبق لا يحقق العدالة بين الطبقات بتكرار واحد . أما الحلول المقترحة فبلغت (١٥) تكرارا . تمثلت في الإصلاح الضريبي وفرض ضرائب تصاعدية ، والإصلاح الاجتماعي في الريف والمدينة ب (٣) تكرارات لكل منها . وفي كل من اصلاح الاداة الحكومية ، وتحديد الملكية الزراعية وإعادة توزيع الملكيات الزراعية الشاسعة على صغار الفلاحين ، ورفع مستوى معيشة المواطنين بتكرارين لكل منهم . وفي كل من تحقيق تكافؤ الفرص لكل الشعب ، والتكافل والتضامن الاجتماعيين ، واستصلاح الأراضي البور الصالحة للزراعة وتوزيعها على صغار الفلاحين بتكرار واحد لكل منها .

أبرزت جريدة « مصر الفتاة » كلمة الملك التي أذاعها على مصر والشعوب الإسلامية ، واعتبرتها بمثابة انذار يوجهه الملك الى حكومته وأغنياء بلاده بأن أحوال مصر لايمكن أن تستمر على ما هي عليه من فوارق فاحشة بين طائفة قليلة احتكرت كل شيء في مصر وسواد أعظم من الشعب يتضور جوعا وذلا ، وقوله : « ان الفقر لا يسأل عنه الفقراء ولكن يسأل عنه الأغنياء فاعطوا الفقير حقه دون أن يطلبه » (٢٠٧) .

(٢٠٧) مصر الفتاة ، الأغنياء هم المسؤولون عن فقر الفقراء ، تعليق على خبر .

دون توقيع ١٩٤٥/٨/١٥ .

وورد في الجريدة أن العمال والفلاحين يجترونها. الأمانى
ويعيشون في أحلام العدل الاجتماعى وهم وأولادهم فى مسغبة
شاملة (٢٠٨) . ونهبت الشعب كى يدرك دجل الحكومة حيث
« يعلن صدقنى باشا ما يسميه الحرب على الفقر ثم يقف فى البرلمان
ليقول انه مضطر لبيع مساحات كبيرة من الأراضى البور لكبار الملاك
لأن اصلاح هذه الأراضى يحتاج الى الوقت » (٢٠٩) .

كما أبرزت « مصر الفتاة » فوضى توزيع الثروة الزراعية ،
والذى ساعد على ايجاده الانجليز لاضعاف الشعب بتقسيمه الى قسم
السادة ويعتبرون الانجليز أولياء نعمتهم والمحافظين عليها ، وقسم
بقية الشعب الذى يعيش على الفتات . وان علاج هذه الفوضى يتأتى
بتطبيق مشروع اصلاحى مؤداه تحديد الملكية الزراعية ، وذلك بأن
تحدد الحكومة حدا أعلى للملكيات الزراعية ولتكن مائة أو مائة وخمسين
فداناً فتستولى الحكومة من جراء ذلك على ما يقرب من مليون ونصف
مليون فدان ، تضاف الى ملكياتها فتصبح ثلاثة ملايين فدان ، ثم
توزعها على صغار الملاك والأجراء بمعدل ثلاثة أو خمسة أفدنة
حسب عدد أفراد الأسرة وقدرتها على انتاج الزراعى . مؤكدة أن
هذا هو الحل الحقيقى للاصلاح الاجتماعى ولتحقيق العدالة
الاجتماعية ، حيث ان علة ضعف مصر وتأخرها يرجع الى الففر
وما الجهل والمرض الا تابعان (٢١٠) .

(٢٠٨) محمد متولى عوض ، أمهه هى الحياة ٩ ، مقال ، مصر الفتاة ،
١٩٤٦/٢/٣٠ .

(٢٠٩) فتحى أبو الوفا ، ابشروا أيها المصريون فلا فقر ولا مرض ولا جهل .
لقد أعلنت الوزارة عليها الحرب ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٦/٥/٨ .

(٢١٠) بدرخان يونس أرسلان ، الصناعة وأثرها فى الاصلاح الاجتماعى ،
مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٨/١/١٢ .

وبينت كيف تقوم الحكومة بمضاعفة آثار البؤس والفقر بما مؤداه « اذا أريد اصلاح حال » الفلاح والعامل جعلت الوزارة يدها مغلولة . . فاذا أريد الانفاق فى المظاهر . . والآهية . . بسطت الوزارة يدها ، مما يعكس العقلية الرأسمالية التى تقف حجرا عثرة فى سبيل قانون الضريبة التصاعدية . والأخير من شأنه تحقيق بعض التقريب بين الطبقات (٢١١) . وأبرزت أن سبب التدهور هو سوء التوزيع الذى جاء نتيجة الاحتلال البريطانى (٢١٢) .

وأن الأغنياء يتفننون فى صنوف الاسراف والبذخ ، ويعنون « بكلايهم » بينما يروح الفقراء فى البؤس . وذكرت الأغنياء بالفقراء بقولها « أيها السادة افتحوا عيونكم » و « الحق فى الحياة والمساواة فى الفرص » (٢١٣) . « وكل ذلك لن يزيد النار الا اشتعالا لأن المساواة التى هى الأساس لكل مجتمع راق متقدمة فى مصر ولا أثر لها فى تصرفات الحكومة » « وهذا هو الظلم الذى لن يكون له الا أثر واحد ونتيجة واحدة وهى الفوضى والاضطراب والخلل التى هى مقدمات الثورة والفتنة العمياء التى اذا اشتعلت فلن تبقى ولن تذر » (٢١٤) .

كما تقدمت « مصر الفتاة » اقتراحا بقانون اصلاح الزراعى قدمته جماعة النهضة القومية (منها مريت غالى و ابراهيم بيومى مدكور وبعض المفكرين المعنيين بالاصلاح والتقدم الاجتماعى) الى

-
- (٢١١) عبد المجيد نافع ، وجوه جديدة ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٨/٥/٣ .
(٢١٢) كامل حسين نصحي ، « نحن ندعو الى نهضة اقتصادية » ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٨/٩/٦ .
(٢١٣) سعد زغلول نؤاد ، نف هنا ، عمود ، مصر الفتاة ، ١٩٥٠/٨/٢٥ .
(٢١٤) مصر الفتاة ، الخدمة السائرة أو الطاقة المنبوذة ، مقال ، دون توقيع ، ١٩٥٠/٨/٢٥ .

مجلس الشيوخ فى أوائل عام ١٩٤٨ • وذلك بكونه قانونا رجعيا ،
يتصور أنه يقوم بإصلاح زراعى بالحد من التوسع فى زيادة الأراضى
الملوكة فى المستقبل ، فى حين أنه يحافظ على الوضع الراهن لكبار
الملاك • لذا فقد اعتبرت « مصر الفتاة » المنع فى هذه الحالة ضد
الدستور والديمقراطية والمساواة بين المصريين • ورأت ضرورة
تحديد المسألة من زاوية أن يكون هناك كبار ملاك أو لا يكون •

من هنا ، فانها تؤيد الاقتراح المقدم من « الحزب الاشتراكى »
وهو اقتراح « ابراهيم شكرى » ومؤداه التسوية بين الملاك جميعا
بنزع ملكية ما زاد على الخمسين فدانا مقابل الحصول على سندات
بقية الأطنان المنزوعة (٢١٥) • ثم تقوم الحكومة بتوزيع الأطنان
المنزوعة على المزارعين الذين يعملون فى هذه الأراضى تطبيقا لمبدأ
« الأرض ملك لمن يعملون عليها » • وأشارت الى مسئولية الحكومة
والبرلمان ، بقولها « منذ أعلن الدستور •• لم يعد الملك مسئولا عن
ادارة مصر والانفاق على مرافقها مسئولية مباشرة بل ان ذلك قد
أصبح من اختصاص الحكومة والبرلمان ، الذى يجمع الضرائب من
الناس ثم ينفقها ويوزعها بمقتضى الميزانية على مرافق
الدولة » (٢١٦) •

كما ورد بالجريدة فى سياق حديث مع « سيد قطب » أن
العدالة الاجتماعية ينبغى أن تقوم على أسس ومبادئ اسلامية ،
التي بها الكفاية لاقامة عالم متحضر تتحقق فيه كل الضمانات

(٢١٥) مصر الفتاة ، السيد مريت غالى يقدم قانونا للإصلاح الاجتماعى يعارض
فيه القانون المقدم من الأستاذ ابراهيم شكرى باسم الحزب الاشتراكى ، تحقيق
صحفى ، بدون توقيع ، ١٩٥٠/٣/١٣ •

(٢١٦) أحمد حسين ، من أحمد حسين الى رجال الخاصة ، مقال ، مصر الفتاة •
١٩٥٠/٩/١ •

الاجتماعية التى تحققها الاشتراكية والشيوعية مع تجنب كل المساوىء التى تؤخذ على مبادئ النظريات المذكورة . حيث ان الاسلام اوسع أفقا وأشمل مجالا لكل الحاجات الانسانية ، فردية أو اجتماعية ، من كل نظام آخر معروف (٢١٧) .

كما ذكرت « مصر الفتاة » التوجيه الملكى للحكومة بالتعرف على مطالب الشعب وارادته والعمل على تنفيذها . موضحة أن الشعب الفقير يعانى ، ومطالبة الحكومة أن تعمل على اغناؤه بفرض الضرائب على الثروات الكبيرة وتسييد العدل (٢١٨) . ومشيرة الى فساد الاداة الحكومية التى لم تعد موجهة للخدمة العامة ، وانما للتعقيد وتضييع الحقوق والوقت . بالاضافة الى عدم تطبيقها لقانون الضرائب التصاعدية على الرأسماليين أصحاب الملايين وأصحاب الاراضى الزراعية ملاك الثروة الثابتة لا يدفعون ثمن ما تفيض عليهم الدولة من الأمن - وانما يدفعون على الفدان جنيها واحدا فى المتوسط مع أن متوسط ايجار الفدان قد بلغ خمسين جنيها . منادية بأنه قد حان الوقت للتكافل والتضامن ، واعتبار كل مصرى مواطنا له حقوق وعليه واجبات (٢١٩) . مؤكدة أن الشعب أعلن ارادته فى أنه يريد نظاما يحقق العدالة الاجتماعية ويضمن لكل فرد أن يحيا حياة كريمة . داعية الشعب كى يغير النظام السائد ويضع حدا للذل والهوس والعبودية ، بقولها « لسنا نريد ثورة أو فتنة وانما نريد ألا تستكين أو تقف موقف المتفرج .. فليستعمل المواطنون

(٢١٧) مصر الفتاة - لسان الاشتراكية ، « حديث مع الأستاذ سيد قطب بعد عودته من أمريكا » ، حديث صحفى ، بدون توقيع ، ١٩٥٠/٩/٨ .

(٢١٨) أحمد حسين ، الشعب يريد ، مقال ، مصر الفتاة - لسان الاشتراكية ، ١٩٥٠/١١/١٧ .

(٢١٩) محمد متولى عوض ، نحو مجتمع أسعد ، مقال ، مصر الفتاة لسان الاشتراكية ، ١٩٥٠/١١/١٧ .

حقهم في الضغط على السلطان بالطرق المشروعة . . فليضغط النخبون في كل دائرة انتخابية على نائبيهم لحمله على رفض التشريعات التعسفية » (٢٢٠) . وقولها « لطالما قلنا للناس ان السياسة المصرية انما تهدف الى . . غاية واحدة وهي خدمة الرأسماليين والاقطاعيين . . وان كل النظام الذي نعيش في ظله . . هذا البرلمان بمجلسيه وهذا الجيش وهذا البوليس وهذه النظم كلها قد وضعت . . لخدمة الرأسماليين والاقطاعيين ، ولاستغلال الشعب . . كما أشارت الى فشل حكومة الوفد الذي نشأ عن وقوفها متأرجحة بين اليمين واليسار ، تعمل لصالح الطبقة العليا الرأسمالية أم الشعب (٢٢١) :

كما ورد في جريدة « الاشتراكية » (مصر الفتاة) الأوضاع الجائرة السائدة في العلاقة بين الملاك والمستأجرين ، بقولها « كيف نصف علاقة تحرم المستأجرين حرية بيع قطنه وحيازته . . كيف نصف علاقة تجعل تحديد أسعار الأرز الذي يورده المستأجر للدائرة خاضعا لارادة الدائرة بدون اعتراض ؟ . . أى وصف نصفه لهذه الأوضاع التي تجعل للدائرة (المقصود بها دائرة الأمير عمر طوسون باشا) الحق في الرجوع من جانبها وحدها في تعاقدتها في أى وقت ، واسترداد الأرض التي قام المستأجر بزراعتها في الظروف التي تحلو لها » . وأوضحنا انها علاقة صاحب الاقطاع برقيق الأرض (٢٢٢) . ثم وجهت للحكومة رأيها بقولها « ليس

(٢٢٠) ابراهيم شكرى ، أيها الشعب . . أين غضبتك ، مقال ، مصر الفتاة (الاشتراكية) ، ١٩٥١/٧/٢٩ .

(٢٢١) أحمد حسين ، نهاية حافظ علفى ! ، مقال ، مصر الفتاة (الاشتراكية) ، ١٩٥١/٨/٢٦ .

(٢٢٢) سيد قطب ، فلنصمت نحن . . وليتكم معالى سراج الدين ، مقال ، الاشتراكية (مصر الفتاة) ، ١٩٥١/٩/٢ .

هناك ما يجمع الشعوب ساعة أخطر إلا الشعور بالمساواة ، وأنهى تكافح من أجل كيائها ومن أجل رفاهيتها ٠٠ وبيوتها وأراضيها ٠٠ وأعراضها وكرامتها » وأن « هذه المعاني لن تغيب عن الحكومة ٠٠ ولذلك فنحن على ثقة أنها ستبادر بمواجهة الموقف ٠٠ وأننا لن نسمع بعد اليوم إلا ما يشعرون بأن الحكومة لمصر كلها ، للشعب ٠٠ صفاره قبل كباره ، وفقرائه قبل أغنيائه ٠٠ وأن الفلاح والعامل والموظف الصغير والتاجر الصغير سيكونون هم هدف الحكومة في كل خطوة تخطوها وكل تشريع تصدره وكل حركة تتحركها » (٢٢٣) ٠٠

وتمثلت المشكلة الاجتماعية الثانية في جريدة « مصر الفتاة » لسان الاشتراكية ، في مشكلة الأمراض الاجتماعية التي وردت في مجملها ب (٤٢) تكرارا ، منها (١٢) تكرارا للمنطوق اللفظي للمشكلة ، و (٢٢) تكرارا للمؤشرات ٠ فورد مؤشر الاسراف والفساد الحكومي ب (٦) تكرارات ، ومؤشر المحسوبية والوساطة واستغلال النفوذ ب (٥) تكرارات ، والمؤشرات المتضمنة الرشوة ، والغش والتزوير والاختلاس ، ولعب الميسر فقد حصلت كل منها على (٣) تكرارات ، والمؤشران المتضمنان البغاء ، وتعاطي المخدرات فقد حصل كل منهما على تكرار واحد ٠ أما الأسباب الكامنة وراء المشكلة فقد بلغت (٥) تكرارات ، منها (٣) تكرارات لفساد الاداة الحكومية وتكرارين للاستعمار ٠ وبلغت الحلول (٣) تكرارات ٠ منها تكراران لضرورة اصدار قوانين حسابية وعقابية ، وتكرار واحد لضرورة تنظيم الرقابة الحكومية ٠

(٢٢٣) ابراهيم شكرى ، من ابراهيم شكرى الى مصطفى النحاس ، مقال ، الاشتراكية (مصر الفتاة) ، ١٤/١٠/١٩٥١ ٠

فقد صورت جريدة « مصر الفتاة » الأمراض الاجتماعية في مصر ، وكشفت عن مؤثراتها والأسباب الكامنة وراءها ، كما قدمت الحلول لمواجهتها . ويمكننا باستخدام التحليل الكيفي أن نحدد تصوراتها الكيفية للمشكلة .

فقد ورد بها أنه قد « أصبحت الحياة العامة في مصر ... قائمة على الرشوة والنفاق والرياء والغش والتحايل » (٢٢٤) . كما أن البغاء مصرح به نظاما حكوميا لتأمين الزاني والزانية ، مما يعد وصمه في جبين البلاد ، حيث صرحت ولا تزال تصرح لبعض النساء باحتراف مهنة البغاء (٢٢٥) . بالإضافة الى خطر ادمان تعاطى المخدرات السوداء (الحشيش والأفيون) الذي تمارسه كافة الطبقات ، الارستقراطية والمتوسطة والفقيرة . وورد أن المستعمر وراء انتشار الظاهرتين الأخيرتين لضعاف الشعب (٢٢٦) .

وجاءت أيضا ظواهر التفتن في الاسراف والبذخ الذي تمارسه الطبقات الغنية (٢٢٧) ، كما تمارسه الحكومة . منبهه اياها أنه « لا يحق لكم أن تعيشوا في هذا البذخ وهذا الاسراف .. امنعوا استيراد الكماليات وصنوف البذخ » . بالإضافة الى اشارتها « للجرائم التي ترتكبها الحكومة .. وهي ترقى من تشاء الى ما تشاء بغير حساب ولا قواعد ولا قانون » . وقولها « لا واسطة ولا محسوبة

(٢٢٤) محمد مثولى عوض ، أهذه هي الحياة ؟ ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٦/٢/٢٠ .

(٢٢٥) كامل حسين نصحي ، موضوع البغاء : تحريم البغاء عند قدماء المصريين ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٩/١/١٠ .

(٢٢٦) أحمد شفيق أبو اليسر ، المخدرات السوداء : الحشيش ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٩/١/١٠ .

(٢٢٧) سعد زغلول فؤاد ، قف هنا ، عمود ، مصر الفتاة ، ١٩٥٠/٨/٢٥ .

ولا استثناء وانما المصريون جميعا سواء لدى القانون » (٢٢٨) .
و « أتريدون منا أن نرى الفساد قد استشرى .. فأصبحت تصفب
مصر بأنها مجتمع منحل .. استشرى فيه الفساد .. ويتخذونه
أداة للهزء والسخرية بمطالب مصر القومية .. قولوا لنا ماذا
تريدون . تريدون أن نقرح ونطرب لمجرد أن مصطفى النحاس
وسراج الدين فى الحكم يصرف الأمور ويوزع المناصب على
المحاسيب والأنصار والأصهار » (٢٢٩) .

كما بينت أن الأغنياء يبعثرون الأموال على موائد القمار ،
وكبار رجال الحكم احترفوا النهب والسلب دون خجل ، والشعب
ومرافق الدولة وضعوا فى خدمة ذوى السلطان والنفوذ وأقاربهم
وأصهارهم .

وذكرت الصحيفة انه « لا يقبل أن يقول فرد أن مثل هذا
النظام يجب تقديسه والابقاء عليه والتسبيح بحمده » فهو يعد
نظاما فاسدا داعرا لا يروج فيه الا الفسق والقمار .. والاختلاس
والارتشاء » (٢٣٠) .

وتساءلت « أمقدرات هذا البلد أن تترك الشركات الأجنبية
وحفلة من الرأسماليين والاقطاعيين يمتصون دماء الشعب لينفقوها
على الكباريات وموائد القمار .. هل نظامك الاجتماعى ياسراج الدين
هو لعب القمار وهو الرشوة وهو الاختلاس وهو الفضائح وهو

(٢٢٨) أحمد حسين ، الشعب يريد ، مقال ، مصر الفتاة لسان الاشتراكية ،
١٩٥٠/١١/١٧ .

(٢٢٩) أحمد حسين ، ماذا تريدون منا ؟ ، مقال ، مصر الفتاة (الاشتراكية)
١٩٥١/١/٥ .

(٢٣٠) ابراهيم شكرى ، ايها الشعب .. أين غضبتك ، مقال ، الاشتراكية ،
١٩٥١/٧/٢٩ .

النصيب والسلب .. اعتبرنا دعاة فتنة .. شيوعيين .. عصاة ..
ولكننا سنحارب .. سنمضي حتى نضغ من القوانين ما نحاكمكم
ونحاكم أقاربكم ونحاكم كل مرتش وكل مختلس وكل متجسس
بالنفوذ » (٢٣١) .

أما المشكلة الثالثة التي أبرزتها « مصر الفتاة » كمسكلة
اجتماعية أساسية بـ (٢٧) تكرارا فهي المشكلة الصحية وسوء
التغذية . وقد وردت المشكلة بمنطوقها اللفظي بـ (٣) تكرارات ،
أما مؤشراتنا فقد بلغت (٨) تكرارات منها (٤) تكرارات لمؤشر
تفشي الأمراض والأوبئة ، وانتشار سوء التغذية وضعفها بتكرارين،
ومسئولية الدولة ازاء المريض الفقير بتكرارين آخرين .

أما أسباب المشكلة فقد وردت بـ (٤) تكرارات ، منها
تكراران لانخفاض مستوى معيشة الأغلبية من المواطنين . كما ورد
كل من قلة عدد الأطباء ، وقلة وسوء الأجهزة الطبية والأدوية
والأسرة بعدد تكرار واحد لكل منها .

وبلغت الحلول (١١) تكرارا بالموافقة ، وتكرار واحد
بالرفض ، فقد ورد رفع المستوى المعيشي والصحي للمواطنين
بـ (٤) تكرارات ، كما ورد كل من العمل على تنقية مياه الشرب
للأهالي ، وضرورة مشاركة الأغنياء بالمال في المشروعات الصحية
بعدد تكرارين لكل منهما . وظهر كل من انشاء مساكن صحية ،
وانشاء وحدات صحية مع الاهتمام بها بتكرار واحد لكل منهما .

وأخيرا بناء المزيد من المستشفيات والمصحات ومعامل المصل
بتكرارين أحدهما موجب والآخر سالب . وذلك ما سنوضحه في
التحليل الكيفي .

(٢٣١) أحمد حسين ، فليست نظام سراج الدين الاجتماعي ، مقال ،
الاشتراكية ، ١٩٥١/٩/٣ .

فقد ورد في « مصر الفتاة » ما مؤداه « ماذا تفيد عشر مستشفيات تنشئها الدولة في قرية واحدة لعلاج مرض كالبهارسيا اذا كان المريض سيخرج من باب المستشفى ليشرب من مصدر الاصابة ؟ » أي من المياه الملوثة ، ويعيشون في زرائب تعد أصلح بيئة للحشرات والأمراض .

وأكدت على أهمية العمل على توافر الماء النقي والسكن الصحي. لحل مشكلة المرض (٢٣٢) . وتسبب « كيف ينتظر وهو (الفقير) فاقد الحيوية أن تكون بجسمه مناعة ضد الأمراض ؟ ان العلاج ليس بالاكثار من المستشفيات والعقاقير كما يدعون . ان علاجهم أولا وقبل كل شيء ملء بطونهم بالطعام والغذاء الضروري والشراب النقي » (٢٣٣) .

وفي سياق آخر ، أشارت الى وجوب انشاء مستشفيات عامة لجميع الأمراض ، وأن تقوم الحكومة ويقوم الأغنياء بالتبرع لانشاء هذه المستشفيات التي نحتاج اليها . بالاضافة الى انشاء وحدات علاجية ومستشفيات قروية ومساكن صحية في العزب والضياع . مشيرة الى انتشار الأمراض في مصر انتشارا مخيفا بين الطبقات الفقيرة (٢٣٤) .

كما بينت « مصر الفتاة » أن الدواء من حقوق المواطن على الدولة (٢٣٥) . الى جانب ضرورة اطعام الشعب أولا ، والى أن

(٢٣٢) فتحى أبو الوفا ، ابشروا ايها المصريون فلا فقر ولا مرض ولا جهل -
لقد أعلنت الوزارة عليها الحرب ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٦/٥/٨ .
(٢٣٣) بدرخان يونس وسلان ، الصناعة والثرها في الاصلاح الاجتماعي ،
مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٨/١/١٢ .

(٢٣٤) كامل حسين نصحي ، كافحوا المرض ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٩/٤/٢٥ .
(٢٣٥) محمد متولى عوض ، نحو مجتمع أسعد ، مقال ، مصر الفتاة ،
الاشتراكية ١٩٥٠/١١/١٧ .

يتحقق ذلك فليجمع كبار رجال الدولة حتى يعانون كما يعاني الشعب ، فيطمئن خاطره (٢٣٦) .

وأشارت الى أنه « في مصر مائة وخمسون ألف مواطن يعيشون على « زبالة » المعسكرات البريطانية ، يختطف منهم الموت عشرات وعشرات كل شهر ، كما انتقلت منهم الكوليرا الى سائر المواطنين . . كل ذلك يجري والدولة . . بهيلمانها تتعamy وتتجاهل هذه الحقائق الصارخة » (٢٣٧) .

وتمثلت القضية الاجتماعية الرابعة في القضية التعليمية بعدد (٢٠) تكرارا في « مصر الفتاة » ، منها (٤) تكرارات للمنطوق اللفظي للقضية ، وعدد (٧) تكرارات للمؤشرات . وقد وردت كل من المؤشرات المتضمنة عدم تكافؤ الفرص التعليمية نظرا لارتفاع المصروفات ، وانتشار الأمية والجهل والسياسة والأهداف التعليمية بتكرارين لكل منهما . بالإضافة الى الخلاف حول سياسة ارسال البعثات التعليمية الى الخارج بتكرار واحد .

أما الأسباب فقد ورد سوء نظام التعليم بتكرار واحد . بينما وردت الحلول بـ (٨) تكرارات ، منها تكراران لكل من حتمية أن تعمل الحكومة بجدية للقضاء على الأمية والجهل ووضع خطة للتغلب عليهما ، وتكافؤ الفرص ورفض نظرية العلم للخاصة والجهل للعامة ، وتعديل برامج التعليم واصلاح السياسة التعليمية مع مراعاة تطور المجتمع المصري . بالإضافة الى ظهور كل من الدعوة الى التعليم المجاني ، ورفض التعليم الأجنبي واعتماد اللغة العربية في برامج المدارس الأجنبية بتكرار واحد لكل منها . هذا بالنسبة

(٢٣٦) أحمد حسين ، الشعب يريد ، مقال ، مصر الفتاة ، الاشتراكية ،

١٩٥٠/١١/١٧ .

(٢٣٧) سعد زغلول فؤاد ، نقط الدم ، عمود ، الاشتراكية ، ١٩٥١/٩/٢ .

لنتائج التحليل الكمي اعتمادا على مستوى التحليل الجزئي والتفصيل .

وفيما يتعلق بالتحليل الكيفي ، فقد عالجت جريدة « مصر الفتاة » القضية التعليمية معالجة نقدية .

فقد ورد بها أن المدارس قد أصبحت بيئة فاسدة تستخدم فيها وسائل الضرب والتوبيخ بالفاظ نابية ، كما أن نظام التعليم نفسه يقع في ارتباك حول أى البرامج التعليمية والأساليب التى تناسب مصر وطلابها (٢٣٨) . وأشارت الى مشكلة الجهل ، وحثية أن يتعلم الشعب (٢٣٩) .

وكشفت « مصر الفتاة » عن المحنة القاسية التى يواجهها العلم فى مصر فى عهد الوزارة الصديقة ، التى أصدرت أمرا بإغلاق المدارس الثانوية والخصوصية وجامعتى فؤاد وفاروق الى أجل غير مسمى ، والتى أوصدت الجامعة والمدارس أمام الطلبة الذين لم يسددوا المصروفات مهما كانت ظروفهم . وورد بها ما مؤداه « هلا اتقى المسئولون ربهم فى أبناء اليوم ورجال المستقبل ؟ » (٢٤٠) .

وأبرزت انتشار المدارس الأجنبية فى مصر ، التى لا تخضع فى نظمها أو تعاليمها وأهدافها لنظمنا التعليمية ولا لقوانيننا التربوية . وبينت عجز وزراء المعارف المتتابعين عن الاشراف الفعلى

(٢٣٨) محمد متولى عوض ، أهله هى الحياة ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٦/٢/٢٠ .

(٢٣٩) فتحى أبو الوفا ، ايسروا أيها المصريون ... ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٦/٥/٨ .

(٢٤٠) ابراهيم طلعت ، العلم فى محنة ، مقال فى باب « خواطر الاسبوع » ، مصر الفتاة ، ١٩٤٧/١/٨ .

على هذه المدارس ، اكتفاء بالاشراف الصورى الذى لا يفتنى
فتيلا (٢٤١) .

كما أكدت على أهمية ارسال البعثات العلمية الأزهرية الى
الخارج ، مع الاختلاف ورأى الأزهر فى وجوب ارسال بعثات
للتخصص فى التربية العلمية والعملية وتاريخ التربية والفلسفة
والأخلاق وعلم النفس والتاريخ والقانون والمال وفقه اللغة والأدب،
وفى العلوم الاسلامية نفسها استفادة من نظم وطرق الغربيين
والمستشرقين فى تدريس هذه العلوم ، هذا فى حين رأى الأزهر
ايفاد بعثات علمية الى أوروبا للتخصص فى احدى اللغتين الانجليزية
والفرنسية (٢٤٢) .

وأشارت الى حق الفرد فى التعليم وعدم اغلاق المدارس أمام
الراغبين فى العلم ، مع تكليف القادرين على أداء نفقات التعليم -
وأن تقاس القدرة بالايراد السنوى الذى يزيد على ٣٠٠ جنيه -
بدفع مصروفات التعليم عن أفراد أسرته ، ولتكن كبيرة حتى يساهم
فى تعليم الفقير (٢٤٣) .

بالاضافة الى مسئولية الدولة فى تعليم المواطن (٢٤٤) .

(٢٤١) أحمد الشرباصى ، انما يستجيب الدين يسمعون ، مقال ، مصر الفتاة ،
١٩٤٧/٣/١٩ .

(٢٤٢) أحمد الشرباصى ، بعثات الأزهر الى الخارج ، مقال ، مصر الفتاة ،
١٩٤٧/٥/٧ .

(٢٤٣) مصر الفتاة ، مجانية التعليم أيضا ، مقال ، بدون توقيع ،
١٩٤٩/٣/٢١ .

(٢٤٤) محمد متولى عوض ، نحو مجتمع أسعد ، مقال ، مصر الفتاة ،
الاشتراكية ، ١٩٥٠/١١/١٧ .

وتمثلت المشكلة الاجتماعية التالية كما وردت في « مصر الفتاة » في مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ب (١٦) تكرارا . منها (٥) تكرارات للمنطوق اللفظي للمشكلة، و (٦) تكرارات للمؤشرات ، التي تمثلت في مسئولية الحكومة عن زيادة الأسعار ب (٣) تكرارات واستمرار ارتفاع أسعار السلع والبضائع والغلاء بتكرارين ونقص التموين بتكرار واحد . أما الأسباب فقد حصلت على تكرارين ، واحد للاحتكار والمال الفائض ، والآخر لعجز الانتاج . وفيما يتعلق بالفشل ، فقد وردت ب (٣) تكرارات ، منها تكرار بالموافقة على العمل والانتاج وتكرار بالموافقة على تدخل الحكومة للسيطرة على المنتجات الضرورية والأسعار والتموين وذلك عام ١٩٤٨ ، وتكرار بالرفض لتدخل الحكومة المذكورة وذلك عام ١٩٤٥ .

ويتضح ذلك من التحليل الكيفي لجريدة « مصر الفتاة » حيث بينت رفضها لتدخل الدولة المذكور وذلك عام ١٩٤٥ ، فجاء ما مؤداه « أن تدخل الدولة .. ووضعها القيود على حرية التجارة خطر وشر يصيبان المستهلك كما لا ينجو منهما المنتج أو الوسيط . وما تحديد أسعار رسمية لبغض السلع وإيقاع أشد العقاب بمن يخالف هذا التسعير الا مظهر من مظاهر تحكم الدولة في حرية التداول ليس له ما يبرره ، وكثيرا ما يؤدي التسعير الجبرى الى شل حركة الانتاج والتجارة . وأنه « لا يحق لمصرى .. أن لا يصرخ ويزار لتدخل الحكومة في تحديد ما يزرع وكيف يزرع وكم يزرع واستيلائها على بعض ما يزرع » (٢٤٥) .

(٢٤٥) محمود المليجى ، حرية السلع من حرية الشعب ، مقال تحت باب « الراى العام » ، مصر الفتاة ، ١٨/٧/١٩٤٥ .

ولكن يبدو أن اشتداد وطأة الغلاء وارتفاع الأسعار كما طرحتها جريدة « مصر الفتاة » جعلتها ترى في تدخل الحكومة لتخفيض الأسعار أو على الأقل تثبيتها حتمية ، حيث يقاسى ذوو الدخل الثابت والمحدود من ارتفاع الأسعار بما يصل الى ثلاثمائة فى المائة أو أكثر كما تنطق بذلك الأرقام القياسية لمستوى المعيشة (٢٤٦) .

وأخذت الجريدة مع مرور السنوات تثير الشعب بقولها « أيها المجاهدون .. هل ترون كيف طغى الاحتكاريون فأرهقوا الشعب من أمره عسرا فبلغ الغلاء أشده لتتعم قلة مسحوقه على حساب الشعب المسكين .. ساعدوني وشدوا أزرى فإن لم تفعلوا فحسبى الله ونعم الوكيل ولكنكم فاعلون ان شاء الله (٢٤٧) » .

وخاطبت الحكومة الوفدية بقولها « أتريدون منا أن نفرح ونطرب لأن هذا الشعب الذى كان يشن من الغلاء .. فالتمس على أيديكم الأمل والفرج فاذا به يرزأ فى كل يوم بنكبة جديدة على أيديكم فالأسعار فى ارتفاع مستمر لا ينقطع بل وتختفى السلع من الأسواق .. أتريدون أن نقول لكم لقد أكثرتم من الزيت فى مصر وأكثرتم من الفول بدليل أن الأول ارتفع سعره وأنقص نصيب الفرد فيه والثانى يوزع بالبطاقات ، أما اللحم فقد أوقفتم الدبشح فى ثلاثة أيام » (٢٤٨) .

وأشارت الى سوء انفاق الدولة على كماليات وحفلات بآلاف الجنيهات كانت كفيلة بتحطيم الغلاء (٢٤٩) .

(٢٤٦) نظمي حسين ، حكومات الجيل القديم تعرض المواطنين على الاضراب . مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٤٨/٢/٩ .

(٢٤٧) أحمد حسين ، الى أيها المجاهدون ، مقال ، مصر الفتاة ، ١٩٥٠/٦/٢٢ .

(٢٤٨) أحمد حسين ، ماذا تريدون منا ؟ ، مقال ، مصر الفتاة (الاشتراكية) .

١٩٥١/١/٥ .

(٢٤٩) سعد زغلول لؤاد ، نقط الدم ، عمود ، الاشتراكية ، ١٩٥١/٩/٢ .

وتمثلت المشكلة التالية في المشكلة العمالية ب (١٥) تكرارا ،
منها تكرار واحد لمنطوقها اللفظي ٠ و (٥) تكرارات للمؤشرات ،
حيث تمثلت في معاناة العمال من القهر ب (٣) تكرارات وكل من
ازدياد نسبة البطالة وسوء العلاقة بين العامل وصاحب العمل
بتكرار واحد لكل منهما

أما الأسباب ، فقد وردت فئة تقصير حكومي في معالجة
شئون العمال وإيجاد العمل لهم بتكرارين ٠ أما الحلول ، فقد
بلغت (٧) تكرارات حيث نالت كل من الحلول التالية تكرارا واحدا
وهي تشغيل الحكومة للعمال المتعطلين ، وتنظيم العلاقة بين العامل
وصاحب العمل ، واستثمار المصادر الطبيعية وإصلاح الأراضي
الصحراوية ، والتوسع في الصناعات المعدنية ، وتشجيع الصناعات
الوطنية والريفية ، والعمل على تحسين المستوى الاقتصادي
والاجتماعي للعمال الصناعيين والزراعيين ، وضرورة إصدار
تشريعات وقوانين العمل ٠

فقد ظهرت المقالات المتعددة في جريدة « مصر الفتاة » التي
تبرز المشكلة العمالية بمؤثراتها وأسبابها وحلولها ٠ حيث تحدثت
عن استفحال أزمة العمال العاطلين عقب الحرب وضرورة إيجاد عمل
لهم ، وأن ذلك لن يتم الا عن طريق انشاء صناعات جديدة ٠
وأكدت أنه لا حياة لهذا البلد الا بالصناعة ، مع منع رهوس الأموال
الأجنبية من الاشتراك بها أو محاربة المشروعات الأجنبية لها (٢٥٠) ٠

كما رأت أن وجود النقابات العمالية وعقد المؤتمرات العمالية
وتوزيع النشرات ليس دليلا كافيا على وجود نهضة عمالية في مصر ،

(٢٥٠) مصر الفتاة ، مشاكل في الفد وعلاجها ، مقال في باب « نحو المجد »

وأبرزت وجود وعي اجتماعي لدى بعض العمال المثقفين الذين طالبوا بحقوق العمال ومنها سن تشريع يضع حدا أدنى للأجور ورفع مستوى المعيشة وتحديد ساعات العمل . وكشفت الظلم والاضطهاد الذي واجهه العمال المطالبين بحقوقهم من أصحاب الأعمال في مصر ، حيث تم فصلهم وحرموا من أرزاقهم ، في حين وقف زملاؤهم العمال في واد آخر ولم يشدوا أزرهم (٢٥١) .

وأشارت الى سوء حالة العمال المصنوية ، حيث يشعرون من كل اصلاح . مطالبة الحكومة بالانتباه الى المسألة العمالية ، بدلا من التشديق بما يقومون به لصالح العمال معتبرين أنه تفضلا وامتنانا عليهم .

وهو مجرد واجب تفرضه المصلحة العامة في مصر . وقولها في وصف الحالة الاضطرابية بين العمال بأنه « قد استوى الجرح وهو في حاجة الى طبيب ماهر يحسن مسك الموضع واجراء العملية الجراحية الناجحة » (٢٥٢) .

كما أشارت الى « الفوضى والاضطراب والخلل التي هي مقدمات الثورة والفتنة العمياء التي اذا اشتعلت فلن تبقى ولن تدر ، وأبرزت أنها نتجت عن الظلم وعدم المساواة في تصرفات الحكومة ازاء طائفة العمال الزراعيين الذين استثنتهم من القوانين التي أُلشمت لتنظيم أحوال العمال كقانون عقد العمال ، وقانون الاصابات المهنية ، وقانون النقابات ، وقانون تحديد ساعات للعمل ، وقوانين إعالة الغلاء ، وقوانين التوثيق والتحكيم وكل ما يتصل عن قرب

(٢٥١) عزت محمد حامد ، لا توجد في مصر نهضة عمالية ، مقال في باب « صحيفة العمال » ، مصر الفتاة ، ٢٠/٢/١٩٤٦ .

(٢٥٢) أحمد محمد المصري ، هؤلاء العمال ، مقال في باب (صحيفة العمال) مصر الفتاة ، ٩/١٠/١٩٤٦ .

أو يبعد بالعمال . هذا بالإضافة الى طائفة الخدمة السائيرة التي وقع عليها الظلم نفسه ، وهي تشمل القائمين بالأعمال الكتابية أو بأعمال ممتازة كسعاة البريد وموظفي مكاتبه (٢٥٣) .

كما أبرزت استفحال مشكلة البطالة عام ١٩٥١ حيث ذكرت أنه « في مصر اليوم أربعون ألفا من العمال العاطلين » (٢٥٤) .

مؤكد على حق المواطن في العمل بما يلزم الدولة على ايجاده له (٢٥٥) .

وتمثلت قضية وضع المرأة ودورها في جريدة « مصر الفتاة » ب (٤) تكرارات في مجملها . حيث ظهرت بتكرار واحد كمؤشر يتعلق بالوضع الاجتماعي للمرأة ودورها . ولم تورد لها أسباب . في حين ظهرت **الحلول** ب (٣) تكرارات عام ١٩٤٧ وذلك بعدد تكرار واحد لكل من النهوض بمستوى المرأة المعسر في والثقافي ، وفي الشئون المنزلية ، ووجوب عمل المرأة بالأنشطة المنزلية .

وقد جاء في « مصر الفتاة » أن المرأة في برنامج « مصر الفتاة » هي حجر الأساس في الإصلاح الاجتماعي وفي تكوين الأسرة . وبالرغم من تعلمها الا أنها تعلمت علما محضاً لا يعطى الزوجة المثالية التي لديها التربية الاجتماعية . ورأت الجريدة أن الزوجة الناجحة عليها أن ترقى منزلها ، وذلك لأن الرجال يفكرون

(٢٥٣) مصر الفتاة ، الخدمة السائيرة أو الطائفة المنبوذة ، مقال ، بدون توقيع ، ١٩٥٠/٨/٢٥ .

(٢٥٤) سعد زغلول فرّاد ، نطق الدم ، حمود ، الاشتراكية ، ١٩٥١/٩/٢ .

(٢٥٥) محمد متولى عوض ، نحو مجتمع أسعد ، مقال ، مصر الفتاة لسان الاشتراكية ، ١٩٥٠/١١/١٧ .

بمعداتهم • مطالبة الزوجات بأن يكن أمهات وزوجات من طراز آخر
غير ما عرفته في الماضي والحاضر (٢٥٦) •

وتمثلت مشكلة زيادة السكان في « مصر الفتاة » ب (٣)
تكرارات منها تكرار واحد للمنطوق اللفظي للمشكلة ، وتكرارات
للمؤشرات • حيث جاء المؤشران سرعة تكاثر السكان ، وتحولات
في توزيع السكان وتكدس بعض المدن بتكرار واحد لكل منهما •
ولم ترد أسبابا أو حلولاً •

فقد ربطت بين التدهور الاقتصادي والاجتماعي في مصر وكثرة
السكان مع سوء توزيعهم (٢٥٧) • كما ركزت على ازدحام السكان
في الأحياء الفقيرة بالمدن ازدحاما مسببا لأزمات اجتماعية (٢٥٨) •

وأخيرا مشكلة الإسكان فقد وردت في جريدة « مصر الفتاة »
بتكرارين تكرار واحد لمنطوق المشكلة اللفظي ، وتكرار لسبب
المشكلة مؤداه تقصير الحكومة في تهيئة مساكن شعبية صالحة •

ووجهت تساؤلا للحكومة مؤداه « أتريدون منا أن نقول انكم
حللتكم أزمة المساكن فأنشأتم ألف العمارات وعشرات الألوف من
الشقق لاسكان المواطنين البؤساء » (٢٥٩) •

(٢٥٦) محمد متولى عوض ، أيتها الزوجات ، مقال ، مصر الفتاة ،
١٩٤٧/٦/١١ •

(٢٥٧) كامل حسين نصحي ، « نحن ندعو الى نهضة اقتصادية » ، مقال ،
مصر الفتاة ، ١٩٤٨/١/٦ •

(٢٥٨) كامل حسين نصحي ، كالحوا للرعى ، مقال ، مصر الفتاة ،
١٩٤٩/٤/٢٥ •

(٢٥٩) أحمد حسين ، ماذا تريدون منا ؟ مقال ، مصر الفتاة (الإشترابية) ،
١٩٥١/١/٥ •

ومن ثم يمكننا القول ان تحليل مضمون جريدة « مصر الفتاة » قد أثبت لنا صحة فروض الدراسة حيث طرحت معالجة صحفية نقدية لجوانب المسألة الاجتماعية بقضاياها ومشكلاتها كما واجهت المجتمع المصرى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . ومن ثم ساعدت على تهيئة رأى العام ليصبح أكثر نقدا للنظام وأكثر استعدادا للتغيير . بالإضافة الى انعكاس اتجاه سياسة تحرير الجريدة على وجهة النظر أو التصور الذى تطرحه فى معالجتها للقضايا والمشكلات ، حيث عرضت رؤية اشتراكية الى جانب رؤية اسلامية ورؤية اصلاحية للتغيير بالرغم من كثرة استخدامها لكلمة ثورة التى كانت تعود وتوضح المقصود بها - من رؤيتها - وذلك بكونها حركة أو الوقوف موقف غير المتفرج أو الضغط بالطرق المشروعة .

٢ - جريدة اللواء الجديد

تعتبر جريدة « اللواء الجديد » عن الحزب الوطنى ، وقد أصدرها « فتحى رضوان » فى ١٢ نوفمبر ١٩٤٤ ، الذى أوضح فى عددها الثانى بأنها تهدف الى الاصلاح الاجتماعى والتوازن الاقتصادى ومحاربة الفقر والجهل . وهى تمثل اتجاها اشتراكيا اصلاحيا . وصدرت أكثر من عامين فى فترة دراستنا ، حيث وردت طوال الفترة فيما عدا الفترات من فبراير ١٩٤٧ الى ديسمبر ١٩٤٨ ، ومن يونيو ١٩٤٩ الى مارس ١٩٥١ .

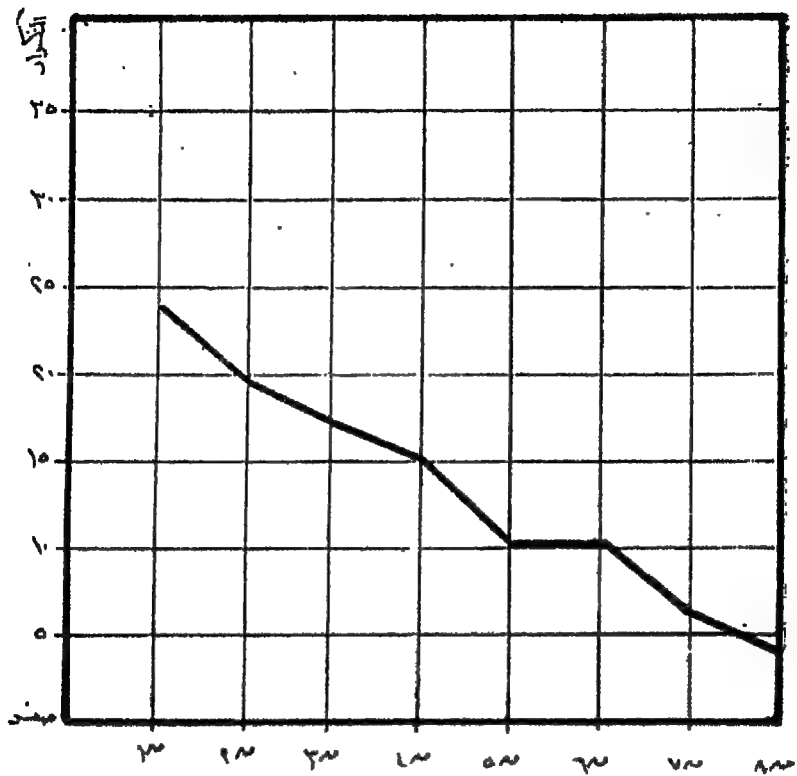
وبعد حصر عدد المقالات والأعمدة المعنية بالقضايا والمشكلات الاجتماعية فى أعداد جريدة « اللواء الجديد » التى وقعت فى العينة طوال فترة صدورها ، توصلنا الى (١١) قالب رأى . تمثلت فى عام ١٩٤٥ بقالبين ، وعام ١٩٤٦ بالمثل ، ثم فى كل من عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٩ بقالب واحد وفى عام ١٩٥١ بـ (٣) قوالب ، وفى عام ١٩٥٢ بقالبين . أى توافر التوازن فى اهتمامها بإبراز المقالات والأعمدة المتضمنة للقضايا والمشكلات الاجتماعية طوال فترة صدورها مهما تختلف دورية الصدور .

ويمكننا تحديد خريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية كما عانيت بإبرازها « اللواء الجديد » ، فقد تبين من النتائج تماثل رؤية الجريدة التي نحن بصدد عرضها مع جريدة « مصر الفتاة » فى ترتيب أولويات القضايا والمشكلات فيما عدا بعض التميزات القليلة والتي سنوردها فى مكانها .

جاءت مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية فى المرتبة الأولى بـ (١٩) ، تكرارا . ثم جاءت مشكلة الأمراض الاجتماعية فى المرتبة الثانية بـ (١٥) تكرارا . والقضية التعليمية بـ (١٢) تكرارا ثم المشكلة الصحية بـ (٩) تكرارات وهنا حدث التميز حيث تبدلت المشكلتان الأخيرتان فى ترتيبهما بجريدة « مصر الفتاة » ، وإن كان كليهما قد شغل مرتبة متقدمة . ثم جاءت مشكلة التمويل والغلاء وارتفاع الأسعار فى المرتبة الخامسة بـ (٦) تكرارات . والقضية العمالية بـ (٥) تكرارات . تم قضية وضع المرأة ودورها بـ (٤) تكرارات .

وأخيرا مشكلة زيادة السكان بتكرار واحد . أما مشكلة الإسكان فلم تورد فى مقالات « اللواء الجديد » وأعمدها فى حين ظهرت فى « مصر الفتاة » كما رأينا .

ويوضح الرسم البيانى ترتيب القضايا والمشكلات الاجتماعية كما ظهرت فى « اللواء الجديد » من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ .



(*) القضايا والمشكلات .

(*) ق١ مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والمعادلة الاجتماعية ،
 الأمراض الاجتماعية ، ق٢ القضية التعليمية ، ق٣ المشكلة الصحية وسوء التغذية ،
 ق٤ مشكلة التمييز والغلاء وارتفاع الأسعار ، ق٥ المشكلة المالية ق٦ قضية
 وضع المرأة ودورها ، ق٧ مشكلة زيادة السكان .

ويمكننا تبين النتيجة نفسها التي استدللناها بالنسبة لجريدة « مصر الفتاة » وهى أن المشكلة العمالية قد ارتفعت مرتبتها فى جريدة « اللواء الجديد » فى حين انخفضت قضية وضع المرأة ودورها . بالإضافة الى تحديدهما للقضيتين الأساسيتين نفسيهما وهما عدم المساواة والعدالة الاجتماعية والأمراض الاجتماعية .

وبالتمعن فى نتائج تحليل المضمون ، نلاحظ تصاعدا وهبوطا فى ابراز قضايا ومشكلات اجتماعية بعينها . فقد وردت مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية عام ١٩٤٥ ب (٧) تكرارات وفى عام ١٩٤٧ بتكرار واحد ووردت عام ١٩٤٩ ب (٣) تكرارات، وعامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ ب (٤) تكرارات لكل منهما بما يبرز تصاعد اهتمام « اللواء الجديد » بأبراز المشكلة فى ١٩٥٢ التى استغرق التحليل فيها فترة أقل من سابقتها .

والشئ نفسه حدث بالنسبة لمشكلة الأمراض الاجتماعية حيث تركّز بروزها عام ١٩٥٢ فظهرت بتكرار واحد عام ١٩٥١ وب (١٤) تكرارا عام ١٩٥٢ - وحصلت بذلك على الأولوية بين كافة القضايا والمشكلات الاجتماعية فى العام نفسه - ولم تظهر فى السنوات الأخرى .

أما القضية التعليمية فقد كان صعودها فى عام ١٩٤٦ فحصلت على (٧) تكرارات ، فى حين حصلت على (٣) تكرارات عام ١٩٤٥ ، وتكرار واحد لكل من عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٩ . ولم تظهر كل من المشكلة العمالية سوى عام ١٩٤٥ ، وقضية وضع المرأة ودورها سوى عام ١٩٤٦ ، ومشكلة زيادة السكان سوى عام ١٩٤٥ .

ومن ثم ، يتبين أن تركيز تصاعد اهتمام « اللواء الجديد » قد تزايد فى الخمسينيات بالنسبة للقضايا الأساسية الملحة وهى

عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والأمراض الاجتماعية ، وقضية
التموين والغلاء وارتفاع الأسعار .

ويلاحظ أن « اللواء الجديد » قد اتسمت بمعالجة القضايا
الاجتماعية عبر سنوات الدراسة بنمط مترابط ولم تعالجها في
اطار جزئى .

ففى عام ١٩٤٥ اهتمت الجريدة بمعالجة عدم المساواة
والعدالة الاجتماعية ، والمشكلة العمالية ، والقضية التعليمية ،
والصحية وسوء التغذية ، وزيادة السكان ، وفى عام ١٩٤٦
ارتبطت القضية التعليمية بقضية وضع المرأة .

وفى عام ١٩٤٧ ظهر الارتباط بين عدم المساواة والعدالة ،
والقضية التعليمية ، وفى عام ١٩٤٩ ظهر الارتباط بين القضايا
نفسها بالاضافة الى الصحية . وفى عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ ظهر
الارتباط بين عدم المساواة والعدالة ، والتموين والغلاء وارتفاع
الأسعار ، والأمراض الاجتماعية . واعتمادا على مستوى التحليل
الكلى لنتائج تحليل المضمون لجريدة « اللواء الجديد » يتبين انها
قد ركزت على الصفوة دون الجماهير عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٦ كفاعلين
مقترحين لاحداث التغيير . بالاضافة الى ابرازها للطبقات العليا فى
السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٧ و ١٩٤٩ و ١٩٥١ أكثر من الطبقة الدنيا
التي ظهرت مرة واحدة عام ١٩٤٥ بما يعكس رؤيتها الى التغيير فى
المجتمع من خلال القيادات السياسية والفكرية فى المجتمع .

كما ظهر من النتائج عنايتها بإبراز عدد قليل من المؤسسات
فى تناولها للقضايا والمشكلات الاجتماعية حيث جاءت الحكومة
طوال فترة صدورهما دون عام ١٩٤٩ ب (٦) تكرارات ، ثم الأحزاب
والجماعات السياسية بثلاثة تكرارات أعوام ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٩ ،

والجامعات والمدارس بتكرارين عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ ، وأخيرا
بتكرار واحد لكل من السفارة البريطانية في عام ١٩٤٦ والبرلمان
في عام ١٩٥٢ .

كذلك بإبراز عدد قليل من الجماعات الاجتماعية ، وهي
طلبة المدارس والجماعات بتكرارين عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ ، والمرأة
بتكرار واحد عام ١٩٤٦ .

وبالنسبة لأدوات أحداث التغيير فقد اقترحت الحلول
الاصلاحية مرة واحدة عام ١٩٤٥ ، وحددت اصصدار القوانين
والتشريعات مرة واحدة عام ١٩٥٢ . من هنا يتبين أن سياسة
« اللواء الجديد » الاصلاحية قد انعكست على تصوراتها لأدوات
التغيير .

أما طرق الكتابة وأساليبها ، فقد اعتمدت الجريدة على
الآراء الشخصية والذاتية بـ (١١) تكرارا عدا عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٠ .
ثم البرهنة بـ (١٠) تكرارات طوال الفترة عدا العامين المذكورين
ففسيهما . ثم على كل من التعميم بدون أمثلة في السنوات
١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٩ و ١٩٥١ والتشخيص مع اقتراح حلول
في السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٥٢ بـ (٧) تكرارات .
وجاء إبراز الأسباب والدوافع بـ (٦) تكرارات في السنوات
١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٥٢ . ثم التنبؤ بـ (٥) تكرارات في السنوات
١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٩ وأخيرا الاعتماد على المصادر بتكرار واحد
عام ١٩٤٥ .

وهكذا تبين نتائج الدراسة صحة الفروض من حيث تحديد
« اللواء الجديد » للقضايا الأساسية التي تمثل المشكلة أو المسألة
الاجتماعية من وجهة نظر اصلاحية اشتراكية ، وان كانت اختلفت
عن رؤية (مصر الفتاة) الاشتراكية الاتجاه أيضا في تركيزها على

الطبقة العليا وكذلك على الصفوة من القيادات السياسية والحاكمة
والفكرية في أحداث التغيير الاصلاحى الحاسم .

هنا نستعرض الرؤية التفصيلية للقضايا والمشكلات
الاجتماعية (١٩٤٥ - ١٩٥٢) كما انعكست في جريدة « اللواء
الجديد » بناء على تحليل المضمون الكمي لـ احد عشر قالب رأى - عينة
البحث - وتحليل المضمون الكيفى ، الذى تضمن قوالب صحفية
لم تمثل فى العينة وتناولت موضوع الدراسة .

تمثلت المشكلة الاجتماعية الأولى فى عدم المساواة بين طبقات
الشعب والعدالة الاجتماعية بـ (١٩) تكرارا ، منها (٣) تكرارات
للمنطوق اللفظى للمشكلة . وظهرت مؤشراتها فى « اللواء الجديد »
بـ (٥) تكرارات ، تمثل المؤشر الاول فى معاناة الأغلبية من الفقر
وسوء الحالة الاجتماعية وقلة الدخل بـ (٤) تكرارات ، والثانى فى
ارتفاع معدل الملكيات الكبيرة وتكدس الثروة بتكرار واحد .

وظهرت الأسباب بتكرار واحد يتمثل فى عدم تنفيذ مشروعات
الاصلاح . أما الحلول ، فقد ظهرت بـ (١٠) تكرارات . منها
(٨) تكرارات بالموافقة . تتمثل فى رفع مستوى معيشة المواطنين
ومحاربة الفقر واطعام الفقراء ومساعدة المحتاجين بتكرارين لكل
منهما . وكل من اصلاح الاداة الجكومية ، وسيطرة الدولة على
مصادر الثروة الكبيرة . والمؤسسات القومية الهمة والمرافق العامة
والاصلاح الاجتماعى فى الريف والمدينة ، واستصلاح الأراضي
وتوزيعها على صغار الفلاحين بتكرار واحد لكل منها . كما ظهر
تكراران بالرفض لحلين ، الاول تحديد الملكية الزراعية واعادة
توزيع الملكيات الزراعية الشاسعة على صغار الفلاحين عام ١٩٤٥
والثانى محاربة الفقر واطعام الفقراء ومساعدة المحتاجين فى
العام نفسه .

ومن واقع التحليل الكيفى لجريدة « اللواء الجديد » فى فترة الدراسة ، تبين ورود مقال يعكس سياسة الجريدة الإصلاحية .
فقد جاء أنه يجب الاتفاق « أولا على سياسة اصلاحية تنفذ تدريجيا ونبدأ بالأهم ثم المهم » . وتحديد أهم المشروعات القومية التى يجب أن تبدأ بها سلسلة الاصلاحات فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية»
وورد أن الفقر هو « أس البلايا ومصدر الشقاء وهو الذى قيل فيه أنه يكاد يكون كفرا » . وحل مشكلة الفقر فى مصر ليست سهلة هينة فهى لاتحل بوسائل الاحسان المختلفة لأن الاحسان اذا أصاب غير مستحق كان مفسدة . وهى لاتحل بتوزيع املاك الاغنياء على الفقراء لأننا اذا وزعنا جميع الاراضى الزراعية على كل سكان القطر بالتساوى لأصاب كل مصرى نحو ثلث فدان ومعنى هذا افقار الجميع . انما قد نستطيع أن نحل هذه المشكلة فى مصر بالعمل على استثمار جميع موارد الثروة فى البلاد « وهى الزراعة والصناعة - وذلك باتباع الطرق العلمية لاستغلال الاراضى ، وكهربة خزان أسوان واستخدامه فى صناعة الأسمدة اللازمة للزراعة (٢٦٠) . وجاء أيضا أن « الفقر فى كل مكان لا يخطئه كل ذى عين تريد أن ترى » (٢٦١) .

كما ذكرت أن رجال هذا البلد ممن فى الحكم أو خارجه ، ومن المعارضين والمؤيدين فى مجلس التشريع يرون أن مصر أصبحت فى حاجة ملحة الى الاصلاح ونشر العدالة . وبالرغم من اتفاقهم على وجوب الاصلاح ولزوم التغيير والتبديل ، الا أنهم - كل فى دائرة

(٢٦٠) يحيى نامق ، مشاكلنا الوطنية ، مقال ، اللواء الجديد ،

٤٥/٥/١٣

(٢٦١) مصطفى فايد ، التاج العائم المصرى : ضممه وعلاجه ، مقال ، اللواء

الجديد ، ١٩٤٥/٦/٢٠

اختصاصه - يعارضون أشد المعارضة كل فكرة أو وسيلة لهذا الإصلاح
المرجو . مما يعكس عدم جديتهم في أحداث التغيير .

وطرحت « اللواء الجديد » مثالا على معارضتهم لمشروع تحديد الملكية الزراعية ، والذي لا يمس الملكيات الراهنة (وقتئذ) - وهو مشروع متواضع جدا ودون أقل ما ينبغي تحقيقه ليصل الانتاج الزراعى الى أوجه . وأكدت أن عدالة توزيع الثروة الزراعية هي شرط أساسى للحد من الفقر الذى يعانى منه المنتجون الزراعيون الحقيقيون . وأن كل المشروعات لا تغنى قليلا مالم تقم على قاعدة من عدالة التوزيع (٢٦٢) . وقد استطردت « اللواء الجديد » قائلة ان تحقيق المساواة التامة بين الجميع فى توزيع الثروة ، يعد عملا مستحيلا . وقدمت أمثلة تؤكد على استحالة هذا العمل ، كما أكدت أنها ارادة الله أن يوجد أغنياء وفقراء . منادية المطالبين بالعدالة الاجتماعية أن يبحثوا عن دواء آخر غيرها (٢٦٣) . كما جاء فى سياق آخر بصدد الإصلاح الاجتماعى أن حكومة الحزب الوطنى ستكون حكومة اشتراكية خالصة تأخذ من الأغنياء والقادرين المسرفين وتهطى الفقراء المعدمين (٢٦٤) .

كما كتبت تقول : « أخذ الوعي العام يستيقظ ويلح فى التعجيل بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التى ترتفع بمعيشة سواد المصريين الى المستوى اللائق بالإنسان » (٢٦٥) .

-
- (٢٦٢) مصطفى فايد ، فى الإصلاح الاقتصادى أقوال تنقضها أفعال ، مقال ، اللواء الجديد ، ١٩٤٥/٧/١١ .
(٢٦٣) ابراهيم عازر ، العدالة الاجتماعية ، مقال ، اللواء الجديد ، ١٩٤٦/١٢/١٥ .
(٢٦٤) فكرى أباطة ، حكومة الحزب الوطنى ، مقال ، اللواء الجديد ، ١٩٤٩/١/١٥ .
(٢٦٥) زهير جرارة ، مشاكل مصر ورسالة اللواء ، مقال ، اللواء الجديد ، ١٩٥١/٤/٢٤ .

وتمثلت المشكلة الاجتماعية الثانية فى جريدة « اللواء الجديد » فى الأمراض الاجتماعية بـ (١٥) تكرارا ، منها (٤) تكرارات للمنطوق اللفظى للمشكلة ، و (٧) تكرارات للمؤشرات . التى تمثلت فى الرشوة ، والاسراف والفساد الحكومى بتكرارين لكل منها . وظهور كل من لعب الميسر ، والمحسوبية والوساطة واستغلال النفوذ ، والغش والتزوير والاختلاس بتكرار واحد لكل منها .

أما الأسباب فقد ظهرت بـ (٣) تكرارات ، منها تكراران لفساد الأداة الحكومية وتكرار واحد لتناقض وضعف مواقف الحكومة ازاء الأمراض الاجتماعية .

أما الحلول ، فقد وردت بتكرارين فى فئة ضرورة اصدار قوانين حسابية وعقابية .

فقد بين التحليل الكيفى لجريدة « اللواء الجديد » اشارتها الى وجود أمراض اجتماعية كثيرة وعديدة فى مصر - وقتئذ - وان هذه الأمراض لن تعالج الا بمعرفة أسبابها ثم علاج هذه الأسباب . وبينت أنه يسهل علاج الأمراض الاجتماعية التى نتألم لها - كتعاطى المكيفات مثلا - على ضوء دزاستها ودراستها مصادرها دراسة علمية (٣٦٦) .

كما طرحت « اللواء الجديد » تساؤلا مؤداه « لماذا لم يعن الشعب المصرى بوقف الحياة النيابية فى مصر (عام ١٩٥٢) ولماذا هز كتفيه ازاء تأجيل الانتخابات الى أجل غير مسمى ؟ » واجابتها على تساؤلها بأن « السبب . . والعلة الواضحة أن الشعب قد فقد ثقته فى هذا النظام النيابى الذى طبق فى مصر فلم ينتج الا فسادا وتحللا واستغلالا ورشوة . كراسى النيابة تباع وتشترى . . . وزراء يتجرون بمناصبهم ويهترون باستغلال نفوذهم ، رؤساء حكومات

(٣٦٦) ابراهيم عازر ، العدالة الاجتماعية ، مقال ، اللواء الجديد ، ١٩٤٦/١٢/١٥ .

يثرون . . . وكانوا لا يملكون شيئا . . . كل ذلك ويد القانون عاجزة عن أن تصل الى واحد من هؤلاء المستغلين مع تعدد ألوان الحكومات واختلافها في الألوان الحزبية ، وبينت أيضا أن الصفقات والوساطات قد قلت منذ تعطل الحكم النيابي - عقب انتهاء فترة الحكم الوفدي . ونادت بأن يطبق القانون على اللصوص الكبار والمستغلين والمرتشين مهما علت مراكزهم (٢٦٧) . وأوضحت أن الوزارة الهلالية قد اقتصرت من ناحية التطهير ، على تأليف اللجان التي ستتولى التحقيق مع المسئولين . وأنها لم تبدأ بعد في تحقيق الوقائع التي تتصل بمقاسد الحكم ونزاعته (٢٦٨) .

وتمثلت القضية الاجتماعية الثالثة في القضية التعليمية بـ (١٢) تكرارا منها تكراران للمنطوق اللفظي للمشكلة . و (٣) تكرارات لمؤشر انتشار الأمية والجهل . وتكرارين للأسباب ، منها تكرار واحد للاستعمار الذي يشل التعليم ويحارب مكافحة الأمية ، وتكرار آخر لسوء نظام التعليم . أما الحلول فبلغت (٥) تكرارات ، منها تكراران لضرورة عمل الحكومة بجدية للقضاء على الأمية والجهل ووضع خطة للتغلب عليهما . ووردت كل من انشاء المزيد من المدارس والفصول الليلية ، وتكافؤ الفرص ورفض نظرية العلم للخاصة والجهل للعامة ، والتوسع في التسهيلات التعليمية لكل المصريين حيث ظهرت كل منها بتكرار واحد .

فقد ورد في « اللواء الجديد » ان « الجهل هو المجال الخصب الذي ينمو في ظله الاستعمار . . . لذلك عنى المستعمر . . . بالحيلولة

(٢٦٧) نور الدين طراف ، من « كوبا » الى « مصر » ، مقال ، اللواء الجديد ، ١٩٥٢/٤/٢٩ .

(٢٦٨) مصطفى المنزلاوي ، ماذا ألجزت الحكومة وما وعدت ، مقال ، اللواء الجديد ، ١٩٥٢/٥/٦ .

بين سواد الشعب ٠٠٠ وبين نور العلم حتى اذا ما أحس الأخير
بحاجته الماسة الى المعرفة تحايل عليه المستعمر بنظم متضاربة تعطيه
القشور دون اللباب ٠٠٠ تشوه الحقائق وتمسخ الوقائع وتزور في
كل شيء حتى التاريخ » وأوضحت أنه في هذا الوقت لم تتعد مكافحة
الامية بين الغالبية العظمى من الشعب ، لجان تجتمع وتنفض ويعاد
تشكيلها وإدارة تنشأ في وزارة الشؤون الاجتماعية لتتنازعها وزارة
المعارف العمومية . ونادت الوطنيين بفتح المدارس الشعبية وجعل
أندية الأحزاب دور علم ومنتدى للمحاضرات (٢٦٩) : ونادت حكومه
محمود فهمى النقراشى باشا بفتح أبواب المدارس لكل الطلاب دون
تفرقة ، على أساس أن هذا هو السبيل الذى يجمع الأمة ويوحد
صفوفها (٢٧٠) -

وجاءت المشكلة الصحية فى المرتبة الرابعة من اهتمام جريدة
« اللواء الجديد » بالقضايا والمشكلات الاجتماعية . وقد حصلت فى
مجمليها على (٩) تكرارات ، منها (٣) تكرارات للمنطوق اللفظي
للمشكلة ، و (٤) تكرارات للمؤشرات تمثل المؤشر الأول فى نفشى
الأمراض والأوبئة بتكرارين ، ثم مؤشر انتشار سوء التغذية وضعفها
بتكرار واحد ، وأخيرا مؤشر مسئولية اللولة ازاء المريض الفقير
بتكرار واحد .

وانحصرت الأسباب فى انخفاض مستوى معيشة الأغلبية من
المواطنين بتكرار واحد . أما الحلول ، فقد تمثلت فى رفع المستوى
المعيشى والصحي للمواطنين بعدد تكرار واحد أيضا .

(٢٦٩) إبراهيم حسين حلمي ، نحو الحرية ، عمود ، اللواء الجديد ،
١٩٤٦/١١/٢٤ .

(٢٧٠) فتحى رضوان ، هذا هو السبيل الى الوحدة ، مقال ، اللواء الجديد ،
١٩٤٧/١/٦ .

تقد أبرزت « اللواء الجديد » أن الحالة السياسية لن تستقر
فى البلاد مادام تسعون فى المائة من الشعب أما فقراء أو جهلاء
أو مرضى (٢٧١) . وأكدت أن حكومة الحزب الوطنى ستكون حكومة
اشتراكية تسعى لشفاء المرضى والمجوعين (٢٧٢) .

وتمثلت للمشكلة الاجتماعية الخامسة فى التموين والغلاء
وارتفاع الأسعار بـ (٦) تكرارات ، منها (٣) تكرارات للمنطوق اللفظى
للمشكلة ، وتكراران للمؤشرات . وتمثلت فى مؤشر استمرار
ارتفاع أسعار السلع والبضائع والغلاء ، ونقص التموين بتكرار واحد
لكل منها . وورد سبب واحد للمشكلة بتكرار واحد ، وتمثل فى
غشيل السياسات الحكومية فى مواجهة الغلاء وارتفاع الأسعار ونقص
التموين . ولم تورد أية حلول . وجاء فى « اللواء الجديد » أن مشكلة
غلاء المعيشة قد أدت الى انتشار ضيق النفوس وازدياد الوعى العام
الذى يلح فى التعجيل بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية (٢٧٣) .
وأبرزت أن الأسعار ترتفع على هواها ، والسلع تختفى من السوق ،
فى حين أن وزراء التموين والتجارة والاقتصاد يشاهدون الموقف
ويسجلونه (٢٧٤) .

ثم جاءت للمشكلة المالية من حيث الترتيب فى اهتمام « اللواء
الجديد » بالقضايا والمشكلات الاجتماعية ، وذلك بـ (٥) تكرارات ،
منها تكرار واحد للمنطوق اللفظى للمشكلة . وورد مؤشر واحد

(٢٧١) يحيى تلمق ، مشاكلنا ، الوطنية ، مقال ، اللواء الجديد ،
- ١٩٤٥/٥/١٢

(٢٧٢) فكرى أبابكة ، حكومة الحزب الوطنى ، مقال ، اللواء الجديد ،
- ١٩٤٩/١/١٥

(٢٧٣) زهير جرانة ، مشاكل مصر ورسالة اللواء ، مقال ، اللواء الجديد ،
- ١٩٥١/٤/٢٤

(٢٧٤) اللواء الجديد ، الموقف السياسى ، عمود ، دون توقيع ، ١٩٥١/٦/١٩ .

بتكرار واحد وتمثل في معاناة العمال من القهر . ولم تورد أية أسباب .

أما **الحلول** ، فقد بلغت (٣) تكرارات ، وتوزعت بتكرار واحد على كل من تشجيع المشروعات الانتاجية لزيادة فرص العمل ، واستثمار المصادر الطبيعية واصلاح الأراضي الصحراوية ، والعمل على تحسين المستوى الاقتصادى والاجتماعى للعمال الصناعيين والزراعيين .

وقد أبرزت « اللواء الجديد » أهمية استثمار موارد الثروة فى البلاد ، والاعتماد على الصناعة (٢٧٥) . كما أشارت الى رفضها القول بضعف انتاج العامل المصرى ووضعه فى مرتبه أقل العمال انتاجاً مقارنة بالعامل البريطانى والأمريكى . وأكدت أنه ينبغي تحديد العملة التى تتمثل فى قلة دخل العامل المصرى بما لا يتناسب حد الكفاية . ونادت بضرورة العمل على كفاية الغذاء والرداء الواقى كى يعطى العامل حقه الوافر (٢٧٦) .

وتمثلت قضية وضع المرأة ودورها فى جريدة « اللواء الجديد » بـ(٤) تكرارات ، منها تكرار واحد لمؤشر الوضع الاجتماعى للمرأة ودورها ، وتكرار واحد لتحديد السبب فى أن نظرة الرجل للمرأة نظرة متعصبة وظالمة ، وتكراران للحلول التى تمثلت فى النهوض بمستوى المرأة فى الشئون المنزلية والمساواة بين الجنسين . فقد أكدت « اللواء الجديد » على أن المرأة لا تقل عن الرجل ، وقد أثبتت ذلك ، إلا أنها بعيدة كل البعد عن الحياة الاجتماعية . فالمرأة تلحظ عيوب المجتمع المصرى وتقاصه عن بعد ، ولم تفكر احداً أن لها رسالة فى

(٢٧٥) يحيى تائق . مشاكلنا ، الوطنية ، مقال ، اللواء الجديد ، ١٢/٥/١٩٤٥ .

(٢٧٦) مصطفى فايد . انتاج العامل المصرى - ضلعه وعلاجه ، مقال ، اللواء الجديد ، ٢٠/٦/١٩٤٥ .

الحياة وهي إصلاح المجتمع يشتمل الطرق • أهانت « اللواء الجديد »
بالمرأة « أن تخلع رداء الكسل وتقبل على أوجه النشاط المختلفة التي
تناسبها وتعرف كيف تستفيد منها فتفيد المجتمع وتكون عضوا
عاملا • • في بناء المجتمع » (٢٧٧) •

وأخيرا جاءت مشكلة زيادة السكان بتكرار واحد في ترتيب
اهتمام « اللواء الجديد » بالقضايا والمشكلات الاجتماعية • وقد تمثل
ذلك في مؤشر سرعة تكاثر السكان • حيث ورد بالجريدة « أننا
أصبحنا من أكثر بلاد العالم ازدهاما بالسكان • فقد بلغ عدد السكان
خمس أضعافه في خلال قرن واحد • • • فقد تفوقنا على العالم كله
في كثرة الذرية إذ ازدادت نسبة المواليد عندما » (٢٧٨) •

من ثم يمكننا القول بأن جريدة « اللواء الجديد » قد أبرزت
مختلف جوانب القضية الاجتماعية ، مما يجعل الرأي العام أكثر
نقدا لموجهات النظام وأكثر استعدادا للتغيير الإصلاحي • كما أبرزت
وجهة نظرها للمشكلات والقضايا من حيث مؤشرات وأسيابها
وحلولها بما يعكس اتجاهها السياسي •

(٢٧٧) عطيات محمود جاد ، حصة في أدب القصة القصيرة • مقال ، اللواء
الجديد ، ١٩٤٦/١/٩ •

(٢٧٨) يحيى نامق ، مشاكلنا الوطنية • مقال ، اللواء الجديد ،
١٩٤٥/٥/١٢ •

١٣ - جريدة الأساس ..

صدرت جريدة « الأساس » خلال فترة حكم السعديين ، وذلك في ٨ يونيه عام ١٩٤٧ ، بهدف تدعيم وتأييد نظام الحكم السعدي وكسب التأييد الشعبي له بإبراز إنجازاته (*) وشن حملات نقدية صحفية على خصومه السياسيين - وبالأخص الوفديين والشيوعيين - لذا ضمت عددا من كبار الكتاب لكتابة مقالات وأعمدة الرأي بها . واعتمادا على أسلوب اختيار عينة الدراسة ، فقد أجرينا مسحاً على الأعداد التي وقعت في العينة وبناء على ذلك استخرجنا (٤٦) قالب رأي من جريدة « الأساس » . ورد منها (٥) قوالب رأي في عام ١٩٤٧ ، و (٤) قوالب في عام ١٩٤٨ ، و (٧) قوالب عام ١٩٤٩ ، و (١٣) قالباً عام ١٩٥٠ ، و (١١) قالباً عام ١٩٥١ ، و (٦) قوالب عام ١٩٥٢ . والأخيرة تمثلت في سبعة أشهر فقط -

(*) أبرز « السيد عشماوى » إنجازات السعديين خلال فترة حكمهم في مصر ، وأوجزها في إصدار قانون القضاء البنك الصناعى وقانون زيادة نسبة الضريبة على الأرض الزراعية وقانون الشركات رقم ١٣٨ لعام ٤٧ وزيادة حد الإعفاء من الضريبة على صفار ملاك الأرض الزراعية بقانون رقم ٤٥ لسنة ٤٥ وقانون الضريبة التصاعدية وقانون شريعة الإيراد العام ، وإنشاء قناطر ادفينا وتأمين شركة النور والاعتراف بنظام التأمين الاجتماعى ، انظر : السيد محمد عشماوى ، تاريخ الفكر السياسى المصرى ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، رسالة دكتوراة ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب قسم التاريخ ، ١٩٧٧ . ص ١٠٦ .

من هنا يمكننا أن نتبين ازدياد عدد قوالب الرأى (المقالات والأعمدة)
الخاضعة للدراسة فى فترة الخمسينيات - وهى فترة حكم الوفد -
تحقيقا لسياسة جريدة « الأساس » المعنية بشن حملات نقدية على
خصوم السعديين وإبراز انجازات الحكومة السعدية وقت حكمها
فى فترة الدراسة .

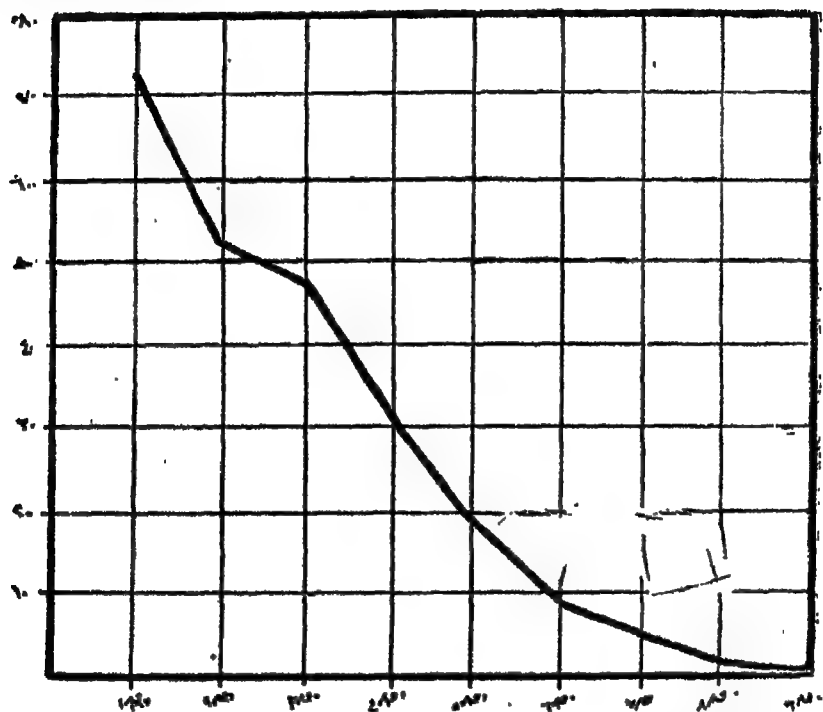
وفيما يتعلق بخريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية كما عُنيت
بإبرازها جريدة « الأساس » من خلال مقالات وأعمدة الرأى فيها .
فقد برزت مشكلة الأمراض الاجتماعية بـ(٧٣) تكرارا ، لتمثل القضية
الأساسية الاجتماعية لدى « الأساس » التى تتمثل سياستها فى
شن حملات يهاجم فيها حزب الوفد بأنه حزب الفساد والمحسوبية .
لذا فإن تناول « الأساس » للمشكلة المذكورة يعد مدخلا لتحقيق
سياستها . ثم جاءت القضية التعليمية بـ(٥٣) تكرارا ، يليها مشكلة
التأمين والغلاء بـ(٤٨) تكرارا . ثم مشكلة عدم المساواة بين طبقات
الشعب والعدالة الاجتماعية بـ(٣٢) تكرارا - وهى مشكلات وقضايا
أساسية فى رؤية « الأساس » ولكنها تبتعد كثيرا عن اهتمامها المكثف
بكشف الأمراض الاجتماعية . ثم وردت المشكلة الصحية وسوء
التغذية بـ(١٩) تكرارا . وحصلت قضية وضع المرأة ودورها على
(٩) تكرارات . ثم الاسكان بـ(٦) تكرارات . وتأتى المشكلة العمالية
فى المؤخرة بـ(٣) تكرارات . بالإضافة الى زيادة السكان بتكرار
واحد .

ويبين الرسم البياني التالى خريطة القضايا والمشكلات
الاجتماعية كما وردت فى قوالب الرأى المعنية بالدراسة فى جريدة
« الأساس » من يونيه ١٩٤٧ الى يوليو ١٩٥٢ .

ولا شك أن تناول أعوام تصاعد وهبوط معالجة « الأساس »
للقضايا والمشكلات الاجتماعية يحكس لنا سياستها العدائية الكامنة
إزاء خصومها حيث ازدادت - معالجتها للمسألة الاجتماعية فى

فترات الحكم التي جاءت بعدها وكان القضايا والمشكلات تصاعدت فجأة في غير فترة حكمها .

وتبين النتائج الكمية أن مشكلة الأمراض الاجتماعية وهي أولى المشكلات في منظور « الأساس » قد تصاعدت من تكرارين عام ١٩٤٧



القضايا والمشكلات

(*) ق١ مشكلة الأمراض الاجتماعية ، ق٢ القضية التعليمية ، ق٣ مشكلة التموين والبلاء وارتفاع الأسعار ، ق٤ مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية . ق٥ للمشكلة الضخمة وسوء التغذية ، ق٦ قضية وضع المرأة ودورها ، ق٧ مشكلة الاسكان ، ق٨ المشكلة العمالية ، ق٩- مشكلة زيادة السكان .

و (٥) تكرارات عام ١٩٤٨ و (١٣) تكرارا عام ١٩٤٩ الى (١٩) تكرارا عام ١٩٥٠ و (٢٠) تكرارا عام ١٩٥١ و (١٤) تكرارا في السبعة الأشهر الأولى من عام ١٩٥٢ .

كذلك القضية التعليمية فإن « الأساس » لم تعالجها سوى عام ١٩٤٨ بـ (٦) تكرارات ، وعام ١٩٤٩ تصاعدت لعدد (١٩) تكرارا ثم انخفضت الى (٣) تكرارات عام ١٩٥٠ - بما يعكس أثرا مهدئا وتسكينيا للقوانين التي أصدرها الوفد في الجانب التعليمي ومنها مميم مجانية التعليم على المرحلة الثانوية الذي صدر في العام نفسه - ولم ترد في عام ١٩٥١ ، ثم تصاعدت تصاعدا مرتفعا عام ١٩٥٢ بـ (٢٥) تكرارا .

كما أن مشكلة التمويل والغلاء وارتفاع الأسعار قد تصاعدت عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ في جريدة « الأساس » أما مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية فقد وردت بتكرارات متقاربة ثم زادت زيادة طفيفة من عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٥٢ . وظهرت المشكلة الصحية وسوء التغذية بتقارب في السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ .

أما قضية وضع المرأة ودورها فلم تعالجها « الأساس » سوى عام ١٩٤٩ بتكرارين ثم بـ (٧) تكرارات عام ١٩٥٠ . كذلك مشكلة الاسكان فلم تعالجها سوى عام ١٩٤٩ بتكرار واحد ثم عام ١٩٥١ بـ (٥) تكرارات . والقضية العمالية ظهرت بتكرار واحد عام ١٩٤٩ وبتكرارين عام ١٩٥٢ . وأخيرا مشكلة زيادة السكان التي ظهرت مرة واحدة عام ١٩٥٢ .

من ثم ، يمكننا القول ان اهتمام جريدة « الأساس » قد ازداد بالقضايا والمشكلات الاجتماعية بعد انتهاء فترة النظام الذي تدافع عنه وهو حكم السعديين .

ويلاحظ من نتائج الدراسة الكمية أن جريدة « الأساس » عالجت المسألة الاجتماعية في اطار مترابط طوال سنوات الدراسة .
ففى عام ١٩٤٧ ظهر الترابط بين مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والمشكلة الصحية وسوء التغذية ، ومشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، ومشكلة الأمراض الاجتماعية . وفى عام ١٩٤٨ ظهر الترابط بين القضية التعليمية ، والمشكلة الصحية وسوء التغذية ، ومشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، والأمراض الاجتماعية . وفى عام ١٩٤٩ ، الذى يعد من أكثر الأعوام التى اهتمت بها « الأساس » بمعالجة أكثر من قضية ومشكلة ، حيث ظهر الارتباط فى معالجة كافة القضايا والمشكلات الاجتماعية دون المشكلة الصحية وسوء التغذية ، ومشكلة زيادة السكان . أما عام ١٩٥٠ فقد ظهر الارتباط بين مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والقضية التعليمية ، والتموين والغلاء وارتفاع الأسعار ووضع المرأة ودورها ، والأمراض الاجتماعية . وفى عام ١٩٥١ ظهر الارتباط بين عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والمشكلة الصحية وسوء التغذية ، ومشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، والسكان ، والأمراض الاجتماعية .

أما عام ١٩٥٢ ، فقد تصاعد فيه الاهتمام بمعالجة كافة القضايا والمشكلات كعام ١٩٤٩ ، ولكن مع عدم ورود قضية المرأة ومشكلة الاسكان .

وذلك يعكس شمول معالجة جريدة « الأساس » للمسألة الاجتماعية طوال سنوات الدراسة، حيث عالجتها بقضاياها ومشكلاتها المتعددة فى اطار مترابط ، مما يهيئ الرأى العام لادراك المسألة بزواياها المتكاملة .

كما تكشف لنا نتائج تحليل المضمون ، أن جريدة « الأساس » قد ركزت على ابراز الصقوة دون غيرها كفاعلين مقترحين لاحداث

التغيير فى المجتمع بـ(١٩) تكرارا ، توزعت بأعتماد متقاربة من ١٩٤٧ الى ١٩٥٢ وذلك من (٤٦) مقالا وعمود رأى . كما عنيت بإبراز كافة الطبقات الاجتماعية مع التركيز على الطبقة العليا بـ(٨) تكرارات وقد توزعت طوال الفترة فيما عدا سنة ١٩٤٩ . ثم وردت الطبقة الوسطى بـ (٦) تكرارات، وقد عنيت بإبرازها عام ١٩٥٠ بتكرار واحد ثم عام ١٩٥١ بـ(٥) تكرارات . اما الطبقة الدنيا فقد وردت مرتين فقط عام ١٩٤٩ - وهى نتيجة تتفق مع رؤية الجريدة لترتيب القضايا والمشكلات التى عنيت بإبرازها ، حيث جاءت المشكلات المتصلة بالطبقة الدنيا كعدم المساواة بين الطبقات والعدالة الاجتماعية والمشكلة العمالية فى مرتبة تبعد بها عن مقدمة القضايا .

وفى اطار المؤسسات ، فقد أثبتت نتائج التحليل المشار اليها آنفا ، أن « الأساس » قد أعطت أولوية التناول للحكومة بـ(٤١) تكرارا . وأن تناولها للأخيرة تصاعد عبر السنوات حيث وردت بـ(٤) تكرارات فى كل من عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ . ثم بـ(٦) تكرارات عام ١٩٤٩ ، وتصاعدت عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ حيث حصلت على (١١) تكرارا فى كل منهما ، ووردت بـ(٥) تكرارات فى السبعة أشهر الأولى من عام ١٩٥٢ .

أما البرلمان فقد ورد فى (٨) تكرارات ، توزعت بتقارب طوال الفترة .

كما وردت الجامعات والمدارس بـ(٧) تكرارات ، ظهرت متقاربة طوال السنوات ، ولم تظهر عامى ١٩٤٧ و ١٩٥١ . ثم ورد بـ(٤) تكرارات كل من القصر الملكى فى السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٥١ ، والسفارة البريطانية فى السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٩ و ١٩٥١ . ووردت الصحافة بتكرارين عامى ١٩٥٠ و ١٩٥٢ . فى حين ظهرت النقابات مرة واحدة عام ١٩٥١ . وهذا من شأنه أن يعكس وعي

جريدة « الأساس » بالمؤسسات المرتبطة بالقضايا والمشكلات الاجتماعية .

كذلك تناولت الجماعات الاجتماعية المتمثلة في طلبة المدارس والجماعات بـ(٧) تكرارات في السنوات ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥٢ . ثم المرأة بتكرارين عام ١٩٥٠ ، والمتقنين بتكرار واحد عام ١٩٤٨ .

اما أدوات احدث التغيير في المجتمع ، فان النتائج قد كشفت تعددها في جريدة « الأساس » ابتداء من نهاية فترة الأربعينيات ، حيث وردت فئة اصدار القوانين أو التشريعات بـ(٤) تكرارات في السنوات ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ . بالاضافة الى احدث وضع ثورى باستخدام القوى الشعبية بتكرار واحد عام ١٩٥٠ . بما يعكس اهتمامها الفجائي بضرورة التغيير ، وبالأخص في فترة الحكومة الوفدية (١٩٥٠ - ١٩٥١) .

اما طرق الكتابة وأساليبها كما لجأت إليها « الأساس » في تناولها للقضايا والمشكلات الاجتماعية خلال مقالاتها وأعمدتها ، فقد تمثلت في الاعتماد على الآراء الشخصية والذاتية بـ(٤٤) تكرارا وتصاعدت عام ١٩٥٠ واستمرت متصاعدة بالمقارنة بسنوات ما قبل الخمسينيات . ثم البرهنة بـ (٣٩) تكرارا وقد ظهرت متقاربة طوال الفترة ، ولكنها تصاعدت عام ١٩٥٠ فقط . كذلك التشخيص مع اقتراح حلول بـ(٢٤) تكرارا فقد تصاعدت عام ١٩٥١ . وبلغت فئة ابراز الأسباب والدوافع التكرارات الاخيرة نفسها وتصاعدت نسبيا عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ . بالاضافة الى التعميم بدون أمثلة بـ(٢٣) تكرارا والتي تصاعدت عام ١٩٥١ وظهرت طوال الفترة . أما الاعتماد على المصادر فقد وردت بـ(١٣) تكرارا وظهرت طوال الفترة بتقارب ، ولم تظهر عام ١٩٤٨ . وأخيرا التنبؤ بـ(١٠) تكرارات طوال الفترة بتوزيع متقارب فيما عدا عام ١٩٤٧ .

من ثم ، يمكننا القول بأن جريدة « الأساس » قد كشفت القضايا والمشكلات الاجتماعية في الفترة الخاضعة للدراسة في إطار مترابط . وأن اهتمامها قد ازداد بابرار كل ما يتعلق بالمسألة الاجتماعية عندما نجحت وزارة مصطفى النحاس الوفدية في ١٢ يناير ١٩٥٠ وتولت الحكم .

وذلك يعكس سياسة الجريدة المحددة آنفا في كسب التأييد الشعبي لنظام الحكم السعدي وشن حملات عدائية على الخصوم . وهذا من شأنه أن يثبت صحة فروض الدراسة .

من هنا نكون بصدد كشف رؤية « الأساس » التفصيلية لكافة القضايا والمشكلات الاجتماعية كما وردت بها في عينة الدراسة .

تمثلت المشكلة الاجتماعية الأولى في مشكلة الأمراض الاجتماعية بـ (٧٣) تكرارا ، منها (٢٤) تكرارا للمنطوق اللفظي للمشكلة . ووردت المؤشرات بـ (٢٦) تكرارا ، منها (١٦) تكرارا للمحسوبية والوساطة واستغلال النفوذ . ثم مؤشر الاسراف والفساد الحكومي بـ (٤) تكرارات . وكل من مؤشر الرشوة والفساد والتزوير والاحتلاس بتكرارين لكل منهما . بالإضافة الى مؤشر البغاء وتعاطي المخدرات بتكرار واحد لكل منهما .

أما الأسباب فقد بلغت (١٦) تكرارا ، منها (١٤) تكرارا لفساد الأداة الحكومية ، ثم تكرار واحد للاستعمار ، ثم تكرار واحد للحروب العالمية وتمثلت الحلول في ضرورة إصدار قوانين حسابية وعقابية بـ (٥) تكرارات .

ويبرز التحليل الكيفي تصور « الأساس » لمشكلة الأمراض الاجتماعية في مصر منذ صدور الجريدة حتى قيام ثورة ١٩٥٢ .

فقد تبين من معالجاتها أن الحكومة (*) قد عاجت «مشكلة
البغاء» (٢٧٩) .

وأن محكمة الجنايات تصدر أحكاما رادعة في قضايا الاختلاس
كى تحمى المجتمع المصرى من هذه الآفة . لذا فقد نوهت الجريدة
بالأحكام الرادعة التى تصدر فى وقت تتعدد فيه حوادث الاختلاس ،
لتقضى عليها . أو حصرها على الأقل فى أضيق نطاق . كما أبرزت
« الأساس » أسباب ظاهرة الاختلاس وأوجزتها فى الاستعمار وأعوانه
من الحكومات التى تتبادل معه المنفعة ، بالإضافة الى تأثير الحرب
العالمية على الضمان والأخلاق . ويظهر تأكيدها على وجوب مكافحة
ظاهرة الاختلاس بما مؤداه « فاذ أصدمتنا حوادث الاختلاس فى مصر
فحسبنا من أثر الصدمة أن نثيقظ لها ونمنع تكرارها ، ثم لا نغلو
فى التشاؤم منها غلوا يفقدنا القدرة على مكافحتها » (٢٨٠) .

وبينما تنوه الجريدة السعدية بنجاح حكومتها فى مواجهة
بعض الأمراض الاجتماعية ، والوقوف منها موقفا رادعا . نجدها توجه
النقد للعهد الوفدى بقولها « من عبث القول أن نشير الى نزاهة الحكم
فى عهد اناس يحصى لهم عشرة آلاف استثناء فى وظائف الحكومة
وحدها . . . كانت الرشوة فى عهدهم تطلب وتعطى فى الطرقات ،
وكانت مكاتب السمسرة فى عهدهم تدار علانية فى العواصم
والاقاليم » (٢٨١) . وأشارت الى استغلال النفوذ خلال فترة حكم
الوفد (١٩٤٢ - ١٩٤٤) الذى كشفه الكتاب الأسود ، وقيام النائب

(*) أصدرت حكومة الائتلاف الأمر العسكرى رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ بشأن
إلغاء بيوت الدعارة ، ثم أصدرت حكومة الوفد القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ الخاص
بمكافحة الدعارة . انظر فى ذلك : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية ،
بحث « البغاء فى القاهرة » ، ص ١١ - ١٧ .

(٢٧٩) عباس محمود العقاد ، أعداء الإصلاح ، مقال ، الأساس ،
١٩٤٩/٣/١٤ .
(٢٨٠) عباس محمود العقاد ، حكم عادل ، مقال ، الأساس ، ١٩٤٩/٣/٣٠ .
(٢٨١) عباس محمود العقاد ، اعلان دائم عن بضاعة واحدة ، مقال ، الأساس ،
١٩٤٨/١/٢٣ .

التسعدى « سيد جلال » بتقديم تشريعين الى البرلمان : أولهما بصيغ
محاكمة الوزراء وثانيهما مشروع قانون « من أين لك هذا ؟ » .
الذى جاء بصدد أن السعديين قصدوا به « معاقبة غير الوزراء الذين
انتفخت جيوبهم بالمال الحرام » . فلا يعود واحد منهم الى استغلال
نفوذ أقربائه وأصحابه من الحكام النحاسيين لتضخيم ثروته « (٢٨٢) .
واشتدت « الأساس » حدة في نقدها للوفد خلال فترة حكمه عام
١٩٥٠ ، وجاء بها « كم عدد الاستثناءات التى تعاقبت سراعا على
عهد الوزارة الحاضرة فى مدى خمسة شهور . وكم عدد الاستثناءات
التي سجلتها الاحصاءات على الوزارة النحاسية الماضية فى نحو
سنتين اثنتين . بضعة آلاف حالة . . . ان لم يبد اليوم فانه فى
الغد القريب لا محالة سيبيد » (٢٨٣) . وقولها « كتبت الجرائد
السويسرية صحفا سوداء عن البلاء النازل والفساد الشامل » . . .
عن الحكومة - التي كان مفروضا أن تعنى بالمسائل العامة ، ولكنها
عنيت بالمسائل الخاصة بقدر ما أهملت الشئون العامة . فأخذت
تراعى مصالح فئة قليلة من الموظفين المقربين فتعبد اليهم استثناءات
ألفت مضافا اليها أخرى وفلت ، فتستحدث « نظرية رد
الفرق » (٢٨٤) و « لم تلتفت حتى الآن - وقتئذ - الا للاستثناءات
والدرجات والعلوات التي تمنح للأقارب والأنصار -
والاصهار » (٢٨٥) .

(٢٨٢) على الغشغاني ، جرة ، مقال ، الأساس ، ١٩٤٩/١٢/٢٧ .

(٢٨٣) عباس محمود البقصاد ، العهد الذى سيبيد ، مقال ، الأساس

١٩٥٠/٦/٥ .

(٢٨٤) أحمد محمد بربرى ، البلاء النازل . . والفساد الشامل ، مقال ،

الأساس ، ١٩٥٠/١٠/٢ .

(٢٨٥) محمد حامد جودة ، شؤوننا العامة . التوجيهات السامية ، مقال ،

الأساس ، ١٩٥٠/١٠/٢٦ .

... و « فضائح الاستثناء بالثبات والالوف ، وفضائح الفساد والرشوة تزكم الأنوف وتهريب المحظورات والمخدرات ... ويتحكم المستغلون وتتضخم الثروات ثم تنتهي المأساة باحتراق القاهرة» (٢٨٦) وأشارت الى وجوب محاسبة وعقاب الذين استهتروا بالمسئوليات ، وأسرفوا في الانفاق على التافه من الأمور ، وأغدقوا على رجال حزبهم من مال الدولة وكأنه مال الحزب ، واقامة أسلوب حكمهم في مصر على الرشوة والسلب وكسب المغنم واستغلال النفوذ للوصول الى الثراء عن غير طريق مشروع (٢٨٧) . وقولها انه « من الجائز ، أن يأتي جيل قريب في مصر يطلع على تاريخها » العصري « فيداخله الشك ... ويستبعد جدا أن ترتكب هذه الفضائح والآثام في بلاد دستورية » (٢٨٨) .

وفيما يتعلق بالمشكلة الاجتماعية الثانية التي عنت بإبرازها « الأساس » فهي القضية التعليمية ، وذلك بعدد (٥٣) تكرارا . منها (٦) تكرارات للمنطوق اللفظي للمشكلة . وحصلت مؤشراتنا على (١٦) تكرارا ، فجاء المؤشر المتعلق بانتشار الأمية والجهل بـ (٤) تكرارات . يليها كل مؤشرات عدم كفاية عدد المدارس والجامعات ، ونقص عدد المعلمين ، والسياسة والأهداف التعليمية بـ (٣) تكرارات لكل منها . ثم مؤشر عدم تكافؤ الفرص التعليمية نظرا لارتفاع المصروفات بتكرارين ، ومؤشر الخلاف حول سياسة ارسال البعثات التعليمية الى الخارج بتكرار واحد . أما الأسباب فقد بلغت (٤) تكرارات منها. تكراران لسوء نظام التعليم ، ثم سوء الحالة المالية

(٢٨٦) عباس محمود العقاد ، ازجروا عن هذه الأمة ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٢/٤/٧ .

(٢٨٧) على الرجال ، واجهوا الحقائق ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٢/٧/٣٠ .

(٢٨٨) عباس محمود العقاد ، قاعدة لعلاج الاستثناءات ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٢/٣/٥ .

للمعلمين بتكرار واحد وامتناع الحكومة عن التوسع في التعليم والقضاء على الأمية بتكرار واحد أيضا . أما الحلول فقد بلغت (٢٧) تكرارا وتمثلت في ضرورة انشاء المزيد من المدارس بـ (٧) تكرارات وتكافؤ الفرص بـ (٥) تكرارات ، وضرورة عمل الحكومة بجدية للقضاء على الأمية والجهل بـ (٤) تكرارات ، والتوسع في التسهيلات التعليمية لكل المصريين بـ (٣) تكرارات ، وكل من رفع مستوى اعداد المدرسين وتعديل برامج وسياسة التعليم بما يراعى تطور المجتمع المصرى بتكرارين لكل منهما ، والظهور بتكرار واحد لكل من اصلاح الحالة المالية للمعلمين وأساتذة الجامعة ، وانشاء المزيد من الجامعات والأقسام الجامعية ، والدعوة الى التعليم المجانى . والحد من ارسال المدرسين للخارج (*) لتوفيرهم فى الداخل .

ويبين التحليل الكيفى انعكاس سياسة « الأساس » التحريرية على صورتها للقضية التعليمية طوال فترة البحث ، حيث أشادت بالنهضة الشاملة العظمى فى مجال التعليم ، التى تقوم بها وزارة المعارف . وحاولت أن تبين تباطؤ وتعثر خطوات النهوض بالتعليم فى العهد الذى سبقها .

وأظهرت أن « التعليم من أول ما اتجهت اليه همة الدولة ... بما يتطلبه التوسع فى التعليم من أموال حتى لقد بلغت ميزانية وزارة المعارف عام ١٩٤٨ أكثر من خمسة عشر ضعف ما كانت عليه ... عقب الحرب العالمية الأولى وقد حدثت الوثبة الكبرى فى التعليم خلال السنوات الخمس الأخيرة ... من توسع واصلاح » وبينت أن هذا الاصلاح شمل التوسع فى انشاء المدارس فى مختلف المراحل واعادة النظر فى برامجها الدراسية بحيث لا تقتصر على مجرد حفظ الدروس المقررة لتأدية امتحان ، وانما تساعد على أن يكتسب القدرة على تحصيل المعرفة بنفسه والبحث عن كنوزها .

(*) يلاحظ أن ارسال المدرسين الى الدولة العربية بدأ قبل الثورة . بوقت

طويل وفى اعداد كبيرة مما يبدو مما كتبته الأساس .

أي صارت تتجه لتنمية شخصية الطالب بما يمكنه من المعرفة ومقابلة مشاكل الحياة (٢٨٩) . وأكدت أن عدد المدارس ازداد حتى بلغ ٧٤ مدرسة ثانوية ، عدا الأقسام الثانوية الملحقة بالمدارس الابتدائية وعددها ستون قسماً . مبينة أن معظم الزيادة حدثت منذ الحرب العالمية الثانية (٢٩٠) .

وأشارت الى اهتمام الحكومة بالقضاء على الأمية ، حيث وكلتها الى هيئة التعليم في وزارة المعارف وأعادت افتتاح معاهد التربية الثانوية والابتدائية لاعداد المعلم الصالح لمهمة القضاء على الأمية .

وبهذا فالحكومة توسع آفاق التعليم وتتيح فرصه بالتساوي لجميع المواطنين . وان وزارة المعارف تعمل على زيادة عدد المدرسين بالاكثار من معاهد التربية وايفاد البعث الى الخارج لاعداد أساتذة هذه المعاهد (٢٩١) .

ومن منطلق حرص الحكومة على زيادة عدد المدرسين المتوافرين، طالبت الجريدة ، وزير المعارف بمراجعة المسائل الخاصة بالتبادل الثقافي وعدم حرمان مصر من المدرسين والمدربات الذين تطلبهم امارة الكويت بشروط غير مسنسة (٢٩٢) . وسرعان ما تغير أسلوب وسياسة التحرير بالجريدة في معالجتها للقضية التعليمية فترة حكم الوفد ، حيث بدأت تظهر وزارة المعارف في عهد الوفد

(٢٨٩) محمد فريد أبو حديد ، برنامجنا .. أن تنقذ الأمة ، مقال ، الأساس ١٩٤٨/٦/٢٢ .

(٢٩٠) محمد فريد أبو حديد ، خواطر ، مقال ، الأساس ، ١٩٤٩/٢/٢٥ .

(٢٩١) محمد صبيح ، مشكلة وعلاجها ، عمود « من النافذة » ، الأساس ، ١٩٤٩/٧/١٤ .

(٢٩٢) مجيد صبيح ، ابدأ بفلسك ، عمود « من النافذة » ، الأساس ، ١٩٤٩/٩/٥ .

بمظهر غير المهتم بإنشاء مدرسة واحدة ولا بمتابعة البرنامج العلمى . وبينت أنها حريصة فقط على الاسراع بإقامة بضعة فصول فى المدارس القائمة ، بلا توسيع فى المعامل أو المكتبات التى تناسب ذلك . وأبرزت قول « طه حسين » للشعب مأموداه « أغنياؤكم آثرهم الله بالثروة ، ولكم فى ثروتهم حقوق ، يجب أن تؤخذ منهم » ، وأنه حدد الأغنياء لبناء المدارس ، وخاطب الفقراء بقوله « ابغضوهم ما بخلوا ، فهم فى حاجة الى حيككم منكم الى أموالهم » ، بينما استغنى عن ارهاق الحكومة ميزانيتها بالصرف (٢٩٣) . وأشارت الى « اجماع رجال التعليم على وجوب قيام نقابة تجمع رجال التعليم ... ووجوب اصدار قانون بنقابة المعلمين » ووصف تأخير ذلك بالتعثر والتواكل (٢٩٤) .

كما نقدت السياسة التعليمية التى وضعها « طه حسين » للقضاء على الجهل فى مصر وتيسير التعليم لكل أبناء الشعب حتى يصبح كالماء والهواء فى متناول كل انسان ، وذلك من منطلق التشكيك فى عمل الوزارة بالسياسة التعليمية المشار اليها وليس نقد الهدف ذاته .

ولكنها عادت فى السياق نفسه لتقول انه « منذ تنفيذها لم يعد فى المدارس تعليم » وان المعلمين ونظام المدارس والمفتشين يعترفون فى أحاديثهم الخاصة بأنها قد أفسدت التعليم وأشاعت فيه الفوضى والاضطراب . وأوضحت بالاحصاءات أن الهدف الأول للسياسة التعليمية التى ساوت عليها وزارة المعارف عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ ، ليس هو القضاء على الجهل الذى يعيش فيه ١٥ مليوناً

(٢٩٣) محمد نعام جوده ، انها الدعوة المسافرة الى الشيوعية ، مقال ، الأساس ، ١١/٣/ ١٩٥٠ .

(٢٩٤) أحمد إبراهيم عيسى ، المقتر الحمر - النقاية الموعودة . عمود ، الأساس . ١٩٥١/٢/٧ .

من سكان مصر ، وإنما هو التوسع في التعليم الثانوى الى الحد الذى يتماشى مع زيادة عدد الحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية كل سنة ليظهروا أنفسهم وحكومتهم بأنهم لم يصدوا عن أبواب التعليم الثانوى أحدا (٢٩٥) .

وأوضحت أيضا أن سياسة وزارة طه حسين قد حولت الدراسة الى مجرد استظهار للمعلومات النظرية بقصد تخطي الامتحان ليس الا ، وضحت بمستوى التعليم فى سبيل تضخم عدد المقبولين فى المدارس حيث ازداد عدد تلاميذ الفصل الواحد حتى بلغ بين ٦٠ و ٧٠ تلميذا ، فاكثفت الفصول لكتظاظا أصبحت معه عاجزة عن التعليم المثمر والاشراف والتوجيه الاجتماعى . كما ذكرت « الأساس » مأموداه أن « الأمة التى تضخى بالكيف فى سبيل الكم ... هي أمة تنتحر » (٢٩٦) .

وتمثلت المشكلة الثالثة فى « الأساس » فى مشكلة التمييز وارتفاع الأسعار ب(٤٨) تكرارا ، منها (٩) تكرارات للمنطوق اللفظي للمشكلة . وبلغت المؤشرات (٢٢) تكرارا ، منها (١٣) تكرارا لمؤشر استمرار ارتفاع أسعار السلع والغلاء و (٨) تكرارات لمسئولية الحكومة عن زيادة الأسعار ، وعدد تكرار واحد لمؤشر نقص التمييز . أما الأسباب فقد بلغت (١٢) تكرارا ، منها (٥) تكرارات لكل من فشل السياسات الحكومية فى مواجهة المشكلة وجشع المنتجين والتجار والمالين ، وتكرار واحد لكل من دفع الحكومة رقابتها عن أسعار الحاجات المعيشية وعجز الانتاج .

(٢٩٥) اسماعيل القبانى ، سياسة التعليم ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٢/٦/٢٦ .

(٢٩٦) اسماعيل القبانى ، سياسة التعليم ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٢/٧/٣ .

يلاحظ أن اسماعيل القبانى كان يهتم بالكيف على حساب الكم ، أما طه حسين - وكان وزيرا للمعارف فى آخر وزارة - فقدية كان يؤثر الكم على الكيف .

وأخيرا **الحلول** ، فقد بلغت (٥) تكرارات • تمثلت في ضرورة تدخل الحكومة للسيطرة على المنتجات والأسعار والتكوين بـ(٣) تكرارات ، وكل من القضاء على السوق السوداء والعمل الانتاجي بتكرار واحد لكل منهما •

وقد تبين من التحليل الكيفي تصور ورؤية « الاساس » للمشكلة بما يعكس سياستها التحريرية المذكورة حيث أخذت تهاجم المعارضين للحكومة السعدية الذين يبرزون سوء الحالة المالية في مصر وغلاء المعيشة فيها وصعوبة الاستيراد والتصدير ، ويتضح ذلك من قولها : « يا أيها الأعداء المصريون الصاخبون بالويل والثبور، إلا تخلصون ؟ فقراؤنا يجدون الخبز على الأقل وليس فقرهم حدثا جديدا ، وانما هو آفة اجتماعية قديمة - آفة أنتم من أسبابها ، بل من أبرز أسبابها ، ولن يتم لها علاج ... قوم أناثيون تريدون مضاعفة أرباحكم أضعافا كثيرة ، فان حيل بينكم وبين مطامعكم بتحديد الأرباح أو بالتدقيق في رخص التصدير والاستيراد بكميتهم على ما نقص من كسبكم للملايين » (٢٩٧) • و « يسألون عن الغلاء ما علتة ؟ ولماذا لا تستطاع مقاومته ؟ ... أتريدونها كلمة صريحة ؟ اذن فليضربوا ! ولتعمل وزارة التجارة ... على حماية هذا الشعب من الجشع » (٢٩٨) و « لا وجود لشيء يسمى الغلاء بل الموجود هو أناس جشعون يخلقون الغلاء ويعملون على إبقائه وزيادة المغالاة فيه • وهؤلاء هم الجديرون بالمحاربة بماذا ؟ بالتشريع وحده ؟ كلا بل بتنفيذ التشريع • التشريع الذي يبيع لها (للحكومة) مراقبة

(٢٩٧) محمد توفيق دياب ، ضجة « الملايين » لأنفسهم - لا مصر ، مقال ، الاساس ، ١٢/١١/١٩٤٧ • يلاحظ أن دياب كان وفديا ثم أصبح مستقلا •

(٢٩٨) ابراهيم عبد القادر المازني ، بدعة سخيفة ، مقال ، الاساس ، ٨/٢/١٩٤٨ •

الأصهار . . . وتعميم نظام « التعاون المنزلى » الذى ينتفع به أصحاب الدخل المحدود ، (٢٩٩) .

كما أبرزت أن الغلاء قد ازداد - فترة الخمسينيات - فى كل مادة من مواد المعيشة الضرورية ، وأن ذلك دليل على الاضطراب والارتباك لدى الوزراء الوفديين حيث انهم لا يتفقون على خطته مرسومة لمكافحة الغلاء . وان مكافحة الغلاء ينبغي أن تكون مكافحة المستغلين وأصحاب الاموال (٣٠٠) . وان الحكومة تركت الملايين يلفحهم وهيج الغلاء المستعر استعارا . وأشارت الى ترك الحكومة لشركة «عبود» التحكم فى سوق السكر البيضاء والسوداء ، وأنها لو استوردته لكفت الفقراء أهوالا ولكسبت لخزانة الدولة أموالا تسد بها جزءا من العجز (٣٠١) .

وان هذه التصرفات الحكومية هى السبب الأكبر فى الغلاء (٣٠٢) . فإن « أسعار الضرورات قد ارتفعت على عهد الوزارة النحاسية ولم تكن بهذا الارتفاع على عهد الوزارة الابراهيمية أو الوزارة النقراشية » (٣٠٣) . وأشارت أيضا الى اشتداد الغلاء نتيجة لتعطيل المشروعات وتحكم المستغلين لتضخيم الثروات (٣٠٤) .

(٢٩٩) عباس محمود العقاد ، سياسة الغلاء قبل الغلاء ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٠/١/٢٧ .

(٣٠٠) عباس محمود العقاد ، كسبوا ورقهم كله ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٠/٢/٢٠ .

(٣٠١) أحمد محمد بربرى ، البلاء النازل . . . والفساد الشامل ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٠/١٠/٢ .

(٣٠٢) محمد حامد جوده ، شؤوننا العامة التوجيهات السامية ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٠/١٠/٢٦ .

(٣٠٣) عباس محمود العقاد ، موعدهم بزوال الغلاء بعد استقرار الحالة الدولية ان شاء الله ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٠/١١/١٩ .

(٣٠٤) عباس محمود العقاد ، ارجعوا عن هذه الأمة ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٢/٤/٧ .

مشيرة الى سيطرة الأغنياء على الوزارات بقول « حسين سرى » وهو من الوجوه السياسية المستقلة ؛ لأنه لم يكن فى أى وقت سياسيا حزبيا (٣٠٥) - الذى أطلقت عليه الجريدة وصف السياسى العملى حيث ذكر أن حل مشكلات الغلاء لن يكون الا بشد الحزام الى أقصاه على البطون وتساؤله : أين هو الحاكم الذى يستطيع أن ينفذ مثل هذه السياسة ؟ وقوله « لمسنا بالتجربة أن القوة فى مصر للأغنياء وهؤلاء لا يلبثون أن ينتزعوا من كرسى الحكم من أراد أن يفرض عليهم سياسة الزهد والتقشف » واستخلصت الجريدة من هذا القول أن يد الأغنياء هى القوة الفعالة فى سند الوزارات وهدمها . وذكرت أنه « اذا كان الامر كذلك ، فلا صلاح للتموين ولا علاج للغلاء » (٣٠٦) .

وجاءت مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية بـ(٣٢) تكرارا فى جريدة « الأساس » لتشغل بذلك المرتبة الرابعة فى ترتيب أهمية القضايا والمشكلات الاجتماعية من وجهة نظرها . فقد وردت المشكلة بمنطوقها اللفظى بـ(٤) تكرارات ، وتمثلت المؤشرات فى مؤشر معاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية وقلة الدخل بـ(٧) تكرارات . ووردت الأسباب بـ(٩) تكرارات ، حيث جاءت كل من فساد الجهاز الحكومى وعدم تنفيذ مشروعات الإصلاح بـ(٣) تكرارات لكل منهما ، كما وردت بتكرار واحد كل من الاستعمار ونظام الضرائب المطبق لا يحقق العدالة بين الطبقات ، وفشل السياسات الحكومية فى توزيع الدخل والثروات ورفع مستوى المعيشة . أما الحلول ، فقد بلغت (١٢) تكرارا . فجاءت فئة رفع مستوى معيشة المواطنين بـ(٥) تكرارات ، ثم محاربة

(٣٠٥) يوتان ليب زوى ، تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ - ١٩٥٣) ، اشراف : حسن يوسف ، القاهرة ، الأهرام ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، وحدة الوثائق والبحوث التاريخية ، ١٩٧٥ ، ص ٤٩٢ .
(٣٠٦) محمد صبيح ، موسم الحكمة ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٢/٦/١٧ .

الفقر وإطعام الفقراء ومساعدة المحتاجين بتكرارين • وحصل على تكرار واحد كل من تحديد الملكية الزراعية وإعادة توزيع الملكيات الزراعية الشاسعة على صغار الفلاحين ، والإصلاح الضرائبى وفرض ضرائب تصاعدية ، وضرورة دفع زكاة المال وإنفاقها جزئيا على الفقراء ، والتكافل والتضامن الاجتماعى ، واستصلاح الأراضى البور وتوزيعها على صغار الفلاحين •

فقد تبين لنا من التحليل الكيفى لجريدة « الأساس » أنها، أبرزت دور الانجليز فى غرس بذرة الفقر فى مصر ، ورأت أن علاجها يكون بفرض ضريبة الزكاة ، مستشهدة بقول « على ابن أبى طالب » أن « لو كان الفقر رجلا لقتلته » (٣٠٧) • ثم أشارت الى جهود الحكومة فى تنفيذ المشروعات للإصلاح وتيسير أسباب المعيشة ، وجاء بها ما مؤداه : « يعجب المخدوعون فى الشيوعية لهذا النشاط المتضاعف فى هذه الأيام خاصة لأنهم يتوهمون أن الشيوعية دعوة ترمى الى الإصلاح وتحسين المعيشة بين الفقراء على الخصوص فمن الواجب على هذا أن تنشط كلما قلت مشروعات الإصلاح وأن تبدأ وتستقر كلما تعددت هذه المشروعات • ولكن الواقع يناقض هذا الفهم للشيوعية كل المناقضة » (٣٠٨) •

كما أبرزت سوء المعيشة وحالة الفقر التى يعانى منها الشعب (٣٠٩) ، التى تزداد خطرا عاما بعد عام (٣١٠) ، وذلك لانعدام الحكم الصالح حيث ان التكافل الاجتماعى ينعدم بانعدام

(٣٠٧) جريدة الأساس ، أفكار ، عمود ، توقيع « المحتسب » ، ١٨/٩/١٩٤٧ •

(٣٠٨) عباس محمود العقاد ، أعداء الإصلاح ، مقال ، الأساس ،

١٩٤٩/٣/١٤ •

(٣٠٩) الأساس ، جوع وائراء ، مقال افتتاحى ، ٢٧/١١/١٩٥٠ •

(٣١٠) على الرجال ، « وقضية الانشاء والتعمير » ، مقال ، الأساس ،

١٩٥٢/٥/٢٥ •

الحكم الصالح ، بينما أن التكافل الاجتماعى هو أساس الوطنية ويعد أول مبادئها متمثلا فى تحمل الأغنياء التضحية قبل الفقر (٣١١) .
ولكن الأغنياء لا يتداركون لحال الفقراء (٣١٢) .

وتمثلت المشكلة الصحية بـ (١٩) تكرارا فى جريدة الأساس لتشغل المرتبة الخامسة بها . ووردت المشكلة بمنطوقها اللفظى بـ (٤) تكرارات ، المؤشرات بـ (٦) تكرارات . فورد المؤشر الأول المتمثل فى تفشى الأمراض والأوبئة بـ (٣) تكرارات ، ثم مسئولية الدولة ازاء المريض الفقير بتكرارين ، وانتشار سوء التغذية وضعفها بتكرار واحد . أما الأسباب ، فقد وردت بتكرارين ، وتمثلت فى الاستعمار والعالم الخارجى بتكرار واحد ، وقلة عدد الأطباء بتكرار واحد ، وبلغت الحلول بـ (٧) تكرارات ، فجاء كل من رفع المستوى المعيشى والصحة للمواطنين وبناء المزيد من المستشفيات والمصحات والعيادات ومعامل المصل بتكرارين لكل منهما ، كما ورد بتكرار واحد كل من : العمل على تنقية مياه الشرب للأهالى ، وتدريب الأطباء والمرضات وزيادة مرتبات الأطباء ومكافآتهم .

وقد تبين لنا رؤية « الأساس » الكيفية للمشكلة الصحية ، حيث دافعت عن الجهود التى تبذلها وزارة الصحة المصرية - متمثلة فى معمل المصل واللقاح - ورجال المعامل المصرية الذين يعملون طوال اليوم لمواجهة وباء الكوليرا الذى نقلته اليها طائرات وبواخر قادمة من الخارج لأن مصر مركزا للمواصلات العالمية (٣١٢) . ثم عادت الجريدة وأكدت انه لم يقم الدليل القاطع على مصدر الوباء الذى سرب الى مصر ، وأنه من الأفضل ترك المسألة للباحثين العلميين

(٣١١) أحمد محمد بريوى ، هذه الحكومة الساحية الداخلية ، مقال ، الأساس ، ١٩٥١/٩/٢٠ .

(٣١٢) محمد صبيح ، موسم الحكمة ، مقال ، الأساس ، ١٩٥٢/٦/١٧ .

(٣١٣) محمد صبيح ، من النافذة ، عمود ، الأساس ، ١٩٤٧/١٠/٣ .

بمعزل عن المنازعات الحزبية والمآرب السياسية (٣١٤) .

وأشارت « الأساس » الى أن مصر قد عانت وقاست من انتشار أمراض كالكلوليرا والملاريا والرمم والحصى الصفراء والتيفوس ، نتيجة للقدارة العامة التي يزاحم فيها كثير من الحضر جميع القرى . وتساءلت الجريدة بقولها : « ترى لو طهرت كل القرى كم يعمر ريفنا ويوقى . بعد أن يجتذب هاجريه ! وكم يصح فلاحنا ويقوى » (٣١٥) .

وأنكرت « الأساس » الاتهام الموجه للحكومة فى تقرير لجنة مؤلفة من كبار أطباء الحكومة وكبار موظفيها نشرته وزارة الصحة العمومية بشأن وجود مسئولين حكوميين يعارضون فى تحسين تغذية الطبقات الفقيرة عموما ، وعلى الأخص من تقوم الحكومة باطعامهم فى الملاجىء والمعاهد المختلفة (٣١٦) .

ووردت قضية وضع المرأة ودورها فى جريدة « الأساس » ب(٩) تكرارات منها (٣) تكرارات ظهرت كمؤشرات وتمثلت فى تكرار بالرفض لمؤشر الوضع السياسى للمرأة ودورها . بالاضافة الى مؤشرين بالقبول ، فجاء حق التعلم بتكرار واحد وحق العمل بتكرار آخر . أما الأسباب فقد بلغت (٣) تكرارات منها تكراران للعادات والتقاليد والأوضاع الاجتماعية ، وتكرار واحد للمفاهيم الدينية . أما الحلول فقد بلغت (٣) تكرارات ، حيث ورد كل من ضرورة تحديد دور الرجل والمرأة ، والنهوض بمستوى المرأة فى المعرفة والثقافة والمساواة بين الجنسين بتكرار واحد لكل منهما .

(٣١٤) عباس محمود العقاد ، بين التحقيق والاشاعة ، مقال ، الأساس ، ١٩٤٧/١٢/٣١ .

(٣١٥) محمد المعلم ، القرية المسحورة ، مقال ، الأساس ، ١٩٤٨/٣/١٢ .

(٣١٦) محمد حامد جوده ، شؤوننا العامة ، التفتية ، عمود ، الأساس .

١٩٤٨/٩/٢٦ .

فقد حددت الجريدة جهاد المرأة بقيادة « هدى شعراوي » لتحارب التقاليد الظالمة وقسوة الفروق الاجتماعية ، فى سعيها كى تنزل المرأة الى ميدان الخدمة العامة وتتعلم مع الرجل وتعمل معه بحيث تتحقق المساواة بينهما فى الحقوق والواجبات . وأبرزت أن « هدى شعراوي » لم تطالب مطلقا بأن تهجر المرأة المصرية مملكتها المنزلية ، وإنما طالبتها بأن تستزيد من التنقيف لتؤدى وظيفتها الطبيعية وتخرج جيل ينهض البلاد (٣١٧)

كما أيدت حق وزارة المعارف فى طلب وضع رقابة على الفتيات المرسلات الى البلاد الاجنبية حرصا على كرامة مصر من منطلق العناية بأداب الاسلام وعادات الشرقيين ومحافظة على الفتيات (٣١٨) .

كما بينت « الأساس » وجود فوارق بين الجنسين فى الأخلاق والتفكير حيث تغلب الغريزة عند المرأة على الارادة والعكس عند الرجل . بالإضافة الى وجود فوارق عقلية بينهما ، والدليل على تفوق الرجل عقليا وجسديا عليها هو تمكنه من الحجر على جميع النساء فى القرون الماضية - ونلاحظ من هذا الرأى - وهو رأى عباس

محمود العقاد - تعصب نظرة الرجل للمرأة حتى أنه يعطى حكما بالتفوق عليها بناء على تعسف وظلم ، والتفوق لا يقاس بقوة القهر - واستمرت الجريدة توضح أن العالم يستغنى عن اشتراك المرأة فى ميدان السياسة حيث يجب تغلب العقل على الهوى ، فى حين أن المرأة لا تمتاز بذلك ، وإنما تمتاز فى ميدان البيت والأسرة (٣١٩) .

وتمثلت مشكلة الإسكان بـ (٦) تكرارات فى « الأساس » ، وتمثلت كمؤشر فى زيادة أجور المساكن بتكرار واحد ، ووردت

(٣١٧) طلعت يونان ، « هدى شعراوي » ، عمود ، الأساس ، ١٩/١/١٩٥٠ .

(٣١٨) نبوية موسى ، فضيحة ، عمود ، الأساس ، ٢٨/٨/١٩٤٩ .

(٣١٩) عباس محمود العقاد ، المرأة والاسلام ، مقال ، الأساس ، ١٢/٥/١٩٥٠ .

أسبابها في تكرارين . حيث جاءت الحروب بتكرار واحد ، وتملك القادرين والأغنياء لآلاف من المساكن غير المستعملة بتكرار آخر . وبلغت الحلول (٣) تكرارات حيث تمثلت في تكرار واحد لكل من اعطاء قروض طويلة الاجل لعمليات البناء والحث على تشييد المساكن الشعبية الرخيصة ، واستيلاء الحكومة على الأراضي أو المساكن غير المستعملة أو السيئة باستخدام القانون .

وقد عكست « الأساس » أزمة الاسكان بإبرازها لتصريح وزير الاقتصاد الوفدى والذي سماه مشروع حل أزمة المساكن ، ويتمثل في مضاعفة أجور المساكن القديمة أو تركها لقانون العرض والطلب . وأكدت أن تبرير هذا التصريح يكمن في إيجاد تناسب بين مستوى الايجارات قديما وحديثها ، وحصول الحكومة على نسبة من المال المحصل فتبنى مساكن جديدة يشغلها سواد الشعب (٣٢٠) .

كما أشارت الى الحلول السابق ذكرها في سياق التأكيد على اشتداد أزمة المساكن المتمثلة في ارتفاع الايجارات الى الحد الذي يدفع فيه البعض خلوا للسكن بالإيجار القديم (٣٢١) .

وأشارت جريدة « الأساس » الى المشكلة المالية بـ (٣) تكرارات ، تمثلت في اقتراح حلول فقط . فقد ورد ضرورة تشجيع الصناعات الوطنية والريفية بتكرارين ، وتشجيع المشروعات الانتاجية لزيادة فرص العمل بتكرار واحد . حيث أشارت الى توسيع الصناعة الوطنية في ظل حكومة الاقلية (٣٢٢) . وإلى زيادة الانتاج الصناعى.

(٣٢٠) الأساس مضاعفة أجور المساكن كوسيلة لتفريج أزمة السكن ، تحقيق صحفى ، بدون توقيع ، ١٩٥١/١/٧ .

(٣٢١) أحمد بكير ، واجب الحكومة نحو المساهمة في تفريج أزمة المساكن ، مقال ، الأساس ، ١٩٥١/٤/٢٩ .

(٣٢٢) عباس محمود العقاد ، أعداء الإصلاح ، مقال ، الأساس ، ١٩٤٩/٣/١٤ .

لتعويض النقص في الانتاج عموما (٣٢٣) . ولا شك أن الجريدة عكست رؤية غير واضحة للمشكلة العمالية ، وكادت تسقطها من اعتبارها . وذلك بدوره يكشف لنا عن محاولة « الأساس » اغضاء الطرف عن المشكلة العمالية حتى لا تؤذى مصلحة أعضائها الاغنياء من رجال الأعمال حيث انها جريدة الحزب السعدى الذى كان حزب الرأسماليين ورجال الصناعة .

ووردت بها مشكلة « زيادة السكان » بتكرار واحد فى عام ١٩٥٢ ، تمثل فى مؤشر سرعة تكاثر السكان (٣٢٤) .

من ثم يتبين لنا صحة فروض الدراسة، حيث عنيت « الأساس » بإبراز القضايا والمشكلات الاجتماعية من منظورها السياسى الذى يهدف الى تدعيم وتأييد نظام الحكم السعدى بإبراز انجازاته وكسب التأييد الشعبى له . بالإضافة الى حملاتها النقدية على الأيديولوجية الشيوعية - فأبرزتها بأنها من أعداء الإصلاح الاجتماع - وعلى الوفد بإبراز القضايا والمشكلات الاجتماعية وعجز الحكومة الوفدية عن مواجهتها .

ولا شك أن سياسة « الأساس » التحريرية من شأنها أن تثير السخط لدى رأى العام حيث تبين وكان القضايا والمشكلات ظهرت مستفحلة فجأة فى فترة حكم الوفد وكان العصا السحرية كانت فى يد الحزب السعدى والأحزاب الصغيرة المتحالفة معه . وهذا بدوره يدفع رأى العام لتأييد التغيير الذى يستبعد هذه الأحزاب عن السلطة .

(٣٢٣) على الرجال ، قضية الانشاء والتجديد ، مقال ، الأساس ،

١٩٥٢/٥/٢٥ .

(٣٢٤) على الرجال ، المقال السابق نفسه ، الجريدة نفسها ، العدد السابق

نفسه .

٤ - جريدة الوفد المصرى ٠٠

صدرت جريدة « الوفد المصرى » فى أول أكتوبر ١٩٣٨ - يملكها أحمد حمزة ويرأسها عبد اللطيف محمد صادق - وهى جريدة وفدية عنيت بادخال الشق الاجتماعى فى برنامج الوفد وسياسة حكومته منذ أوائل الأربعينيات ، وانتشرت بها كتابات تدعو الى الديمقراطية الاجتماعية وتحرس على سلامة التوازن بين طبقات الأمة وتحقيق العدالة الاجتماعية والاشتراكية المعتدلة . وهذه الدعوات التى استمرت حتى ١٠ يوليو ١٩٤٦ ، قبله دفعت حكومة « اسماعيل صدقى » الى اغلاقها ضمن حملته للقضاء على الصحف اليسارية والماركسية .

ونظرا لتمثل جريدة « الوفد المصرى » فى فترة دراستنا من ٨ مايو ١٩٤٥ الى ١٠ يوليو ١٩٤٦ ، كجريدة أسبوعية ، فقد أجرينا

(*) حرصت جريدة « الوفد المصرى » فى ديباجاتها على نشر أهدافها بجوار اسم الجريدة متضمنة هدف العدالة الاجتماعية .

(**) انظر تفصيلات المسابير المحددة لاختيار عينة الصحف فى الجزء المخصص للخطوات المنهجية برسالتنا للدكتوراه بمكتبة كلية الاعلام (جامعة القاهرة) ١٩٨٦ .

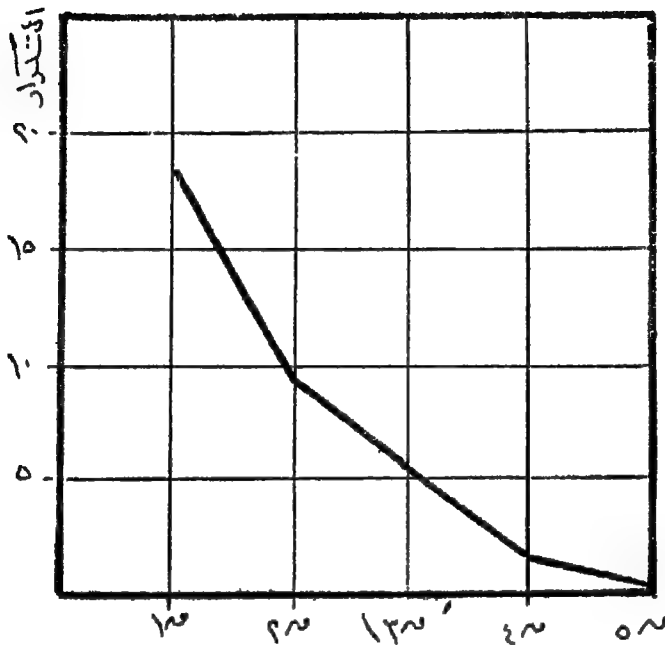
عليها طريقة المسح لكافة أعدادها واستخرجنا كافة مقالات وأعمدة الرأى المتعلقة بالقضايا والمشكلات الاجتماعية .

وقد تمثلت تلك المقالات والأعمدة فى (٦) قوالب رأى ، ظهر منها قالبان عام ١٩٤٥ و (٤) قوالب عام ١٩٤٦ . واعتمادا على تكرارات ورود القضية أو المشكلة الاجتماعية فى قوالب الرأى المذكورة حيث نسجل تكرارا للفكرة الواحدة فى القالب الواحد مع تسجيل أكثر من تكرار فى القالب الواحد للقضية أو المشكلة الواحدة فى حالة ورودها كمؤشر أو سبب أو حل متعدد - المقال أو العمود كوحدة سياق والفكرة كوحدة تسجيل ، يمكننا تحديد خريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية كما وردت فى جريدة «الوفد المصرى» .

تبين من نتائج تحليل المضمون اعتمادا على مستوى التحليل الكلى لقوالب الرأى المذكورة فى « الوفد المصرى » من ٨ مايو ١٩٤٥ الى ١٠ يوليو ١٩٤٦ ، أن مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية هى الشغل الشاغل لجريدة « الوفد المصرى » حيث حصلت على (١٨ -) تكرارا بما يوازى عدد التكرارات التى حصلت عليها كافة القضايا والمشكلات المطروحة بها . ورد منها (٦) تكرارات عام ١٩٤٥ و (١٢) تكرارا عام ١٩٤٦ . وتأتى المشكلة العمالية فى المرتبة الثانية بـ (٩) تكرارات ، ورد منها تكراران عام ١٩٤٥ و (٧) تكرارات عام ١٩٤٦ . وهذا يتفق مع سياسة الجريدة التى حددت من ضمن أهدافها العدالة الاجتماعية . كما كشفت الجريدة عن القضية التعليمية بـ (٦) تكرارات ورد منها تكراران عام ١٩٤٥ و (٤) تكرارات عام ١٩٤٦ . ثم وردت مشكلة الأمراض الاجتماعية بتكرارين وذلك عام ١٩٤٦ .

وأخيرا المشكلة الصحية وسوء التغذية بتكرار واحد عام

• ١٩٤٦



(*) القضايا والمشكلات

وتعد المشكلات والقضايا التي طرحها جريدة « الوفد المصرى » قضايا أساسية بدت ملحة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية • وان كنا نرى أن المشكلة الصحية لم تعالج بكم حجمها

-
- (*) ق١ مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية .
 ق٢ المشكلة العمالية ق٣ القضية التعليمية ، ق٤ مشكلة الأمراض الاجتماعية .
 ق٥ المشكلة الصحية وسوء التغذية •

والحقيقي في مصر حيث انتشرت الامراض والأوبئة . ولم تتراجع الأخيرة وتنحسر سوى بعد عام ١٩٤٧ .

ويبين الرسم البياني الموضح - آنفا - ترتيب القضايا والمشكلات كما ظهرت في جريدة « الوفد المصرى » من مايو ١٩٤٥ الى يوليو ١٩٤٦ .

ويلاحظ أن تصور جريدة « الوفد المصرى » للقضيتين الاجتماعيتين الأساسيتين تمثل في عدم المساواة والعدالة الاجتماعية، والمشكلة العمالية . وذلك يعكس رؤيتها السياسية التى تحرص على سلامة التوازن بين الطبقات الاجتماعية .

وقد عالجت جريدة « الوفد المصرى » القضية الاجتماعية فى إطار مترابط حيث عكست عام ١٩٤٥ كلا من مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والقضية العمالية ، والتعليمية . بالإضافة الى أنها فى عام ١٩٤٦ عرضت الثلاث قضايا المذكورة مضافا إليها مشكلة الأمراض الاجتماعية والمشكلة الصحية وسوء التغذية .

وتبين نتائج تحليل المضمون أن الجريدة أبرزت الصفوة ب (٣) تكرارات فى عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٦ كفاعلين مقترحين لاحداث التغيير . وذكرت كلا من الطبقات العليا والدنيا بثلاثة تكرارات ، والطبقة الوسطى بتكرارين فى عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٦ . أما فيما يتعلق بالمؤسسات فقد ورد ذكر كل من الحكومة والأحزاب والجماعات السياسية ، والبرلمان بثلاثة تكرارات ثم السفارة البريطانية ، والصحافة بتكرار واحد لكل منهما . وذكرت طلبة المدارس والجامعات كجماعات اجتماعية بتكرار واحد عام ١٩٤٥ . كما حددت اصدار قوانين أو تشريعات كأدوات لاحداث التغيير فى المجتمع بتكرارين عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٦ - مما يعكس سياستها الاصلاحية الاجتماعية . كما تبين من النتائج أن الجريدة لجأت الى عدة طرق وأساليب لكتابة قوالب الراى المتعلقة بالقضايا والمشكلات الاجتماعية ، منها

الآراء الشخصية والذاتية بـ (٦) تكرارات • ثم التعميم بدون أمثلة بـ (٥) تكرارات ، والبرهنة بـ (٥) تكرارات أيضا • ثم كل من التشخيص مع ابراز حلول ، و ابراز أسباب ودوافع بـ (٣) تكرارات • كما لجأت الى التنبؤ بتكرارين عام ١٩٤٥ • واعتمدت على المصادر بتكرار واحد عام ١٩٤٥ •

من هنا نستعرض نتائج التحليل التي تبرز الرؤية التفصيلية لجريدة « الوفد المصرى » للمسألة الاجتماعية •

فقد برزت مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية فى « الوفد المصرى » بـ (١٨) تكرارا ، منها (٣) تكرارات للمنطوق اللفظى للمشكلة و (٤) تكرارات للمؤشرات • وتمثل المؤشر المتعلق بمعاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية وقلة الدخل بـ (٣) تكرارات ، ومؤشر ارتفاع معدل الملكيات الكبيرة وتكدس الثروة بتكرار واحد •

أما الأسباب فقد بلغت (٣) تكرارات ، حيث ظهر كل من فشل السياسات الحكومية فى توزيع الدخل والثروات ورفع مستوى المعيشة ، ونظام الضرائب المطبق لا يحقق العدالة بين الطبقات ، والاستعمار بتكرار واحد لكل منها •

أما الحلول فقد بلغت (٨) تكرارات ، منها الاصلاح الضرائبى وفرض ضرائب تصاعدية بعدد (٣) تكرارات وكل من تحقيق تكافؤ الفرص لكل الشعب وتحديد الملكية الزراعية واعادة توزيع الملكيات الشاسعة على صغار الفلاحين والتخلص من الاستغلال الداخلى والخارجى لرفع مستوى معيشة الأغلبية ، ومحاربة الفقر ومساعدة المحتاجين ، ورفع مستوى معيشة المواطنين بتكرار واحد لكل منهما •

وقد أبرزت « الوفد المصرى » مشروع قانون « محمد خطاب » (*) للحد من زيادة الملكيات الزراعية الكبيرة فى المستقبل ، والذى حدد الملكية بخمسين فداناً على ألا يسرى على الملاك الحاليين وورثتهم ، والذى أحيل الى لجنة الشئون الاجتماعية بمجلس الشيوخ فرفعت الحد الى مائة فدان . وقد نقدت جريدة « الوفد المصرى » المشروع الذى يقيده الملكية فى المستقبل ويتركها للثروات التى تكونت فى الماضى ، حيث اعتبرته غير عادل ، وأكدت أنه يجوز لها أن تقبله اذا كانت هناك ضريبة تصاعدية على التراكب يكون من شأنها تحقيق نوع من المساواة بين جميع الملاك المصريين الحاليين وملاك المستقبل . وأشارت الى أن هذه الضريبة لا يبلغ أقصاها الا ٣٪ مما يزيد المشروع ظلماً حيث يدعو الى زيادة التفاوت فى المساواة (٣٢٥) .

وجاء بالجريدة أن « الحكومة الصديقة » قد لمست اتجاه العالم بما فيه انجلترا نحو تحقيق العدالة الاجتماعية ، وأنها أدركت : « أن طبقات الشعب المصرى قد وصلت من البؤس حلة يندر بالخطر بعد أن تيقظت العقول وصحت الأفهام ، فلم تربدا من أن تعلن عزمها على رفع مستوى الشعب ولكنها لم تكذ تطلع عليها بأول خطوة عملية نحو رفع مستوى هذا الشعب المنكود حتى ظهرت سياستها الرأسمالية سافرة واضحة » ، وأن الحكومة الصديقة اذا أودت أن تكون ديمقراطية لأقدمت على تغيير النظام بفرض ضرائب

(*) محمد خطاب عضو فى « جماعة النهضة القومية » التى تأسست فى أكتوبر ١٩٤٤ للتعبير عن التيار الاصلاحى الذى تبنته النخبة البورجوازية المصرية ذات الوعى الاجتماعى . وقد تقدم « محمد خطاب » بمشروعه المذكور فى المتن للحد من زيادة الملكيات الزراعية الكبيرة فى المستقبل الى مجلس الشيوخ فى أوائل عام ١٩٤٤ . انظر فى ذلك : رؤوف عباس ، جماعة النهضة القومية ، القاهرة ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ ، ص ٤٩ ، ٧٦ ، ٩٨ . (٣٢٥) محمد مندور ، تحديد الملكية والنظام الحزبى ، مقال ، الوفد المصرى ١٩٤٥/٧/٣ .

تصاعدية تستطيع أن تحصل بها على ١٠٠ مليون دون ارهاق حقيقى لكبار الأثرياء . كما أظهرت الجريدة « أن مصر تطفح الآن - وقتئذ - برؤوس الأموال المكدسة المعطلة بين أيد قليلة من كبار الأثرياء » . ووجهت نصيحة للحكومة بقولها « ان الشعب اذا لم يعد يطبق الاستعمار الخارجى فهو من باب أولى لن يصبر على الاستعمار الداخلى الذى يمس قوته وحياته اليومية عن قرب » فسايروا الزمن (٣٢٦) .

وأكدت أيضا على حق الفقير فى أن تتحسن حالته ، وأن الوفديين هم البادئون بوضع مشروع الضريبة التصاعدية على الايرادات من الأطيان الزراعية . وذكرت أن « هذه هى روح العدالة الاجتماعية أو روح الاتجاه الى الاشتراكية المعتدلة التى تتفق مع روح العصر » (٣٢٧) .

وشغلت **المشكلة العمالية** المرتبة الثانية ب (٩) تكرارات فى جريدة « الوفد المصرى » ، منها تكرار واحد لمنطوق المشكلة اللفظى .

ثم (٤) **تكرارات للمؤشرات** . حيث ورد مؤشر معاناة العمال من القهر بتكرارين ، وكل من ازدياد نسبة البطالة ، وسوء العلاقة بين العامل وصاحب العمل بتكرار واحد لكل منهما .

أما **الأسباب** فقد وردت منافسة رؤوس الأموال والصناعات الأجنبية لمثيلاتها الوطنية بتكرار واحد .

(٣٢٦) محمد مندور ، سياسة الرأسمالية ، مقال ، الوفد المصرى ، ١٩٤٦/٣/١٧ .

(٣٢٧) محمد عبد القادر حمزة ، الوفد والاشتراكية ، مقال ، الوفد المصرى ، ١٩٤٦/٧/٦ .

وبلغت الحلول (٣) تكرارات ، حيث ظهرت كل من ضرورة انشاء نقابات عمالية ، وتشجيع المشروعات الانتاجية لزيادة فرص العمل ، وضرورة اصدار تشريعات وقوانين العمل بتكرار واحد لكل منها .

فقد جاء بهذه الجريدة أن « العامل المصرى ضائع وسط هذه الغمرة لا يعرف أين مكانه ولا كم أجره لأن المنافسة الأجنبية تشل كل تقدم اقتصادى أو صناعى » وتحول العامل عن الاستمتاع بخيرات بلاده واستغلالها (٣٢٨) .

وأكدت بقولها « لانريد الا أن يؤمن العامل على عمله وعلى مستقبله . . مستقبل أسرتة ، لا أن يظل فى مهبط الريح أو أن يبقى الضحية الأولى والأخيرة ، فان صاحب العمل احتجز الربح له ، واذا بدأ يشعر بنقص فيه اتجه الى أجر العامل لينقص منه » . و « يوجد فى شوارع القاهرة ألوف من العمال المتعطلين ومع ذلك لاتوجه الدولة بوسائلها التشريعية والمالية هذه الملايين التى امتلأت بها خزائن البنوك والخزائن الخاصة الى المشروعات الصناعية لتشغيل المتعطل وتأمين حال الجميع » . وأبرزت أن الوفديين هم الذين أصدروا قوانين العمال التى اعترفت لهم والمنظماتهم - لأول مرة - بحق الوجود القانونى وبحق العمل والنشاط لمصلحة العمال ولو تعارضت - بحق - مع مصلحة أصحاب الأعمال (٣٢٩) .

وتمثلت القضية الاجتماعية الثالثة فى القضية التعليمية
ب (٦) تكرارات فى جريدة « الوفد المصرى » .

(٣٢٨) أحمد الشافعى ، الرأى العام المصرى ، مقال ، الوفد المصرى ، ١٩٤٥/١٢/٢٦ .

(٣٢٩) محمد عبد القادر حمزة ، الوفد والاشتراكية ، المقال السابق نفسه ، العدد نفسه بالجريدة نفسها .

ظهر منها تكرار واحد لمنطق المشكلة اللفظي ، وتكرار آخر لمؤشر عدم تكافؤ الفرص التعليمية ، وتكرار واحد لمؤشر السياسة والأهداف التعليمية ، وتكرار واحد للاستعمار كسبب للقضية التعليمية .

أما الحلول فقد برزت ضرورة أن تعمل الحكومة بجدية للقضاء على الأمية والجهل ، وضرورة تكافؤ الفرص بتكرار واحد لكل منهما .

فقد جاء بجريدة « الوفد المصرى » أن « الطالب لن يستطيع أن ينشأ نشأة علمية عملية في أفق واسع مادامت الأصبع الانجليزية تتدخل في شؤون التعليم » وبينت الجريدة أن القواعد التي غرستها السياسة الاستعمارية في التعليم المصرى لانزال ذات تأثير شديد في تكييف التعليم وتخريج المتعلمين (٣٣٠) .

وورد بها أن الحكومة عليها إبعاد شبح الجهل ، وذلك بفتح « أبواب العلم كلها لابن الفقير فتحتها لابن الغنى » وأن ينعم الأول بفرصة الثانى نفسها دون أن يقف المال عقبة أمامه فى جميع فروع العلم (٣٣١) .

أما مشكلة الأمراض الاجتماعية فقد ظهرت فى «الوفد المصرى» بتكرارين عام ١٩٤٦ كهؤشر يتعلق بالمحسوبية والوساطة واستغلاله النفوذ . حيث ورد بها تأكيد على أن الاستثناءات والمحاباة والتمييز ومجافاة المصلحة العامة مازالت قائمة دون أى مبرر ظاهر (٣٣٢) . وأن الوفد لجأ إليها بهدف تشجيع الانتاج ، أما « مكرم عبيد(*) » فهو

(٣٣٠) أحمد الشافعى ، المقال نفسه ، العدد نفسه ، الجريدة نفسها .

(٣٣١) محمد عبد القادر حمزة ، المقال نفسه ، العدد نفسه ، الجريدة نفسها .

(٣٣٢) الوفد المصرى ، نقاش عقيم ، مقال ، توقيع « أبو حجاج » .

١٩٤٦/١/١٩ .

(*) يلاحظ أن مكرم عبيد أقصى عن الوفد عام ١٩٤٢ .

الذى أعادها ، وسار على نحوه « اسماعيل صدقي » وأن « مصطفى النحاس » لم يفرق في الاستثناءات بين وفدى أو غيره ، وإنما تمت في عهده لموظفين أكفاء من مختلف الأحزاب والهيئات . لذا فقد أعادها « مكرم عبيد » و « اسماعيل صدقي » لأصحابها غير الوفديين (٣٣٣) .

كما أبرزت مسئولية الدولة ازاء المريض فعلا لا قولاً (٣٣٤) كمؤشر للمشكلة الصحية بتكرار واحد .

هكذا يتبين إبراز « الوفد المصرى » لسلبيات الحكومة فى النواحي الاجتماعية مما يبرز بدوره عجز الحكومة عن مواجهة القضايا والمشكلات التى تفاقمت فى المجتمع المصرى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

وقد أخذت تدعو لضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين طبقات الأمة كى يحدث توازن فى المجتمع وذلك حرصاً على سلامته .

وقد عكست هذه المفاهيم انطلاقا من اتجاهها الاشتراكى المعتدل .

وان كانت قد أبرزت كافة الطبقات : العليا والوسطى والدنيا ، عند عرضها للقضايا والمشكلات الاجتماعية ، الا أنها أبرزت منطقها النخبوى حيث ركزت على الصفوة لاجداث التغيير وأغفلت الجماهير ، فالوفد لا يريد أن تقوم الجماهير بالتغيير حتى لا يتقلب هذا التغيير الى ثورة جذرية .

(٣٣٣) الوفد المصرى ، مقابلة الاستثناءات ، عمود ، بدون توقيع ، ١٩٤٦/٥/١٢ .

(٣٣٤) محمد عبد القادر حمزة ، المقال نفسه ، العدد نفسه ، الجريدة نفسها .

د - جريدة صوت الأمة ٠٠

أصدر «محمد صبرى أبو علم» جريدة «صوت الأمة» اليومية (*) فى ٢٩ يوليو ١٩٤٦ ، لتكون صحيفة حزب الوفد بعد اغلاق جريدة «الوفد المصرى» . وقد سارت على نفس سياسة الجريدة الأخيرة وكانت سياستها أكثر ثورية فى تبني الأفكار الاجتماعية ، وبخاصة بعد اتصال الطليعة الوفدية فى العمل السياسى بالتنظيم الاشتراكى « طليعة العمال » . وفى ٦ مايو ١٩٤٩ تولى « يس سراج الدين » إصدار جريدة « صوت الأمة » ، واستمرت الجريدة فى صدورها بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وتوقفت عن الصدور فى ٢٢ يوليو ١٩٥٦ لعدم الانتظام (**).

واعتمادا على أن الجريدة صدرت لفترة أكثر من سنتين فقد طبقنا طريقة اختيار العينة العشوائية المنتظمة عليها لاختيار الأعداد

(*) كانت تصدر يومية حتى ١٣ مايو ١٩٥١ حيث بدأت تظهر يومى الأحد والخميس أسبوعيا ، ثم صدرت يومى الجمعة والأحد أسبوعيا كصحيفة مسائية وتوافرت أعدادها فى مبنى دار الكتب حتى العدد رقم ١٥٦١ الصادر فى ٧ مايو ١٩٥٢ . ولم يتوافر بالمجلد الخاص بها فى دار الكتب كل من شهرى مايو ويونيه من عامى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ .

(**) انظر فى ذلك ملف الصحف المصرية بالهيئة العامة للاستعلامات .

التي قمنا بحصر المقالات والأعمدة الاجتماعية منها ، مع الاعتماد على عينه بديلة في حالة عدم وجود العدد الذي وقع الاختيار عليه في العينة .

وبعد القيام بحصر المقالات والأعمدة التي تناولت القضايا والمشكلات الاجتماعية طوال فترة صدور « صوت الأمة » ، تمثل عدد القوالب التي استخرجناها في (٥٥) مقالا وعمودا . ورد منها (٧) قوالب خلال الخمسة الأشهر الأخيرة من عام ١٩٤٦ ، و (٩) قوالب عام ١٩٤٧ ، و (١١) قالبا عام ١٩٤٨ ، و (١٤) قالبا عام ١٩٤٩ . ثم انخفضت بعد تصاعدها الى (٨) قوالب عام ١٩٥٠ - وهو عام تقلد الوفد للحكم - وهذا تبعه انخفاض آخر عام ١٩٥١ حيث وردت (٥) قوالب ، وفي عام ١٩٥٢ ورد قالب واحد .

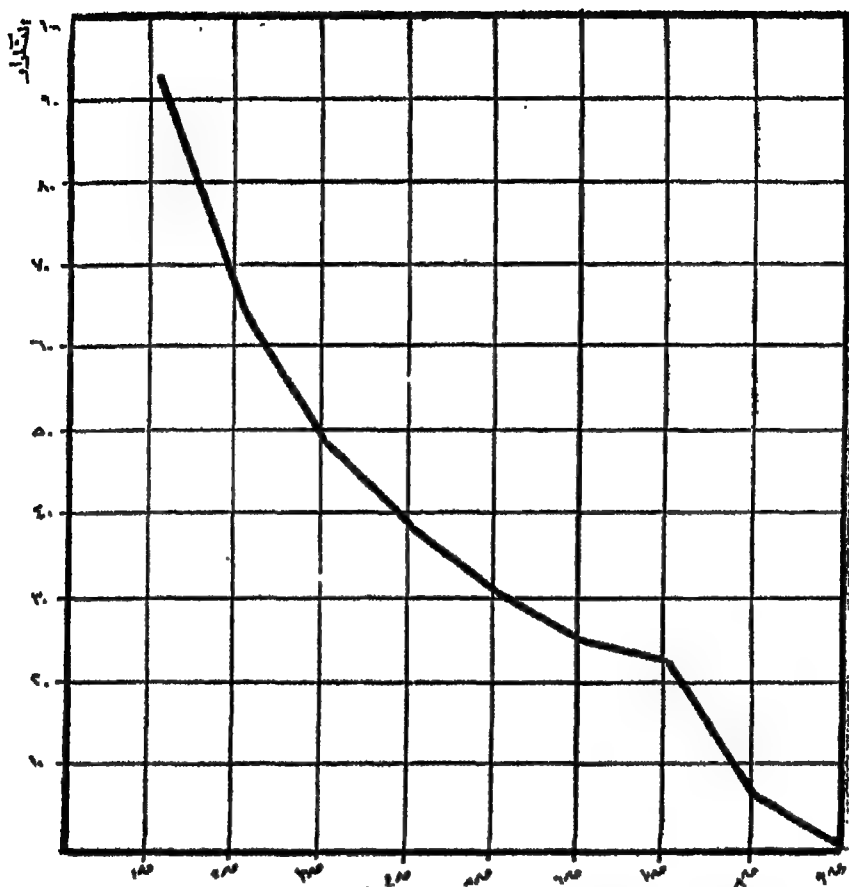
وفي رأينا أن الوفد قد عنى بإبراز القضايا والمشكلات الاجتماعية طوال فترة وجوده خارج الحكم كي يسترد جماهيريته التي تأثرت بعض الشيء - كما إتفق على ذلك الكتاب والدارسون - بعد تقلده الحكم عام ١٩٤٢ اثر حادث ٤ فبراير ، وليدافع عن نفسه ازاء الاتهامات التي أوردتها « مكرم عبيد » في الكتاب الأسود عن فضائح الوفد ، وليهاجم سياسة حكومات الاقليات ازاء المسألة الاجتماعية - مستغلا كل فرصة أو ضعف لدى الحكومة (وقتئذ) وفي كل مجال - مؤكدا على ضعفها وتفككها ، بالاضافة الى تبين أهمية تطبيق العدالة الاجتماعية بدلا من القمع والقمع الذي تتبعه حكومات الاقليات الحزبية . أما انخفاض اهتمامه بإبرازها من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٢ في جريدة « صوت الأمة » ، فهذا يرجع

الى تغير قياداته ليشغلها الجناح اليميني متمثلا فى فؤاد وياسين
سراج الدين ، وتخلص « فؤاد سراج الدين » من العناصر اليسارية
بالوفد التى كانت تعنى بابرار الفكر الاجتماعى الاصلاحى الاشتراكى
المعتدل . بالاضافة الى اقتناع قيادات الوفد فى مستهل الخمسينيات
حتى انتهاء فترة حكمه فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ ، بالحلول والاصلاحات
والمشروعات التى تمت على أيدي الوفد خلال فترات حكمه المختلفة
فى المجال الاجتماعى .

وينعكس التفسير المذكور على تصور جريدة « صوت الأمة »
خلال سنوات الدراسة لمختلف المشكلات والقضايا الاجتماعية .
لذا نحدد فى البداية ترتيب اهتمام الجريدة بالقضايا والمشكلات
الاجتماعية من يوليو ١٩٤٦ حتى اختفاء الجريدة خلال عام ١٩٥٢
ثم نبرز كل سنة على حده .

شغلت مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة
الاجتماعية اولوية القضايا والمشكلات بـ (٩٣) تكرارا ، يليها
مشكلة التمويل والغلاء وارتفاع الأسعار بـ (٦٤) تكرارا ، ثم
قضية وضع المرأة ودورها بـ (٤٩) تكرارا . تليها القضية التعليمية
بـ (٣٨) تكرارا ، ثم القضية العمالية بـ (٣٢) تكرارا - مما يبين
أن « صوت الأمة » قد أدركت بوعيتها الاجتماعى القضايا الحقيقية
التي تشعر بها الجماهير . ثم أبرزت المشكلة الصحية وسوء
التغذية بـ (٢٥) تكرارا ، يليها مشكلة الأمراض الاجتماعية
بـ (٢٣) تكرارا ، ومشكلة الاسكان بـ (٧) تكرارات وأخيرا مشكلة
زيادة السكان بتكرار واحد . فلم تغفل فترة صدورهما ، قضية
أو مشكلة اجتماعية واحدة ظهرت فى المجتمع المصرى .

ويوضح الرسم البيانى ترتيب القضايا والمشكلات كما وردت
بجريدة « صوت الأمة » من يوليو ١٩٤٦ الى ١٩٥٢ .



القضايا والمشكلات

- (*) ق ١ مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، ق ٢ مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، ق ٣ قضية وضع المرأة ودورها ، ق ٤ القضية التعليمية ق ٥ المشكلة العمالية ، ق ٦ المشكلة الصحية وسوء التغذية ، ق ٧ مشكلة الأمراض الاجتماعية ق ٨ مشكلة الاسكان ، ق ٩ مشكلة زيادة السكان .

. ويمتابة تصاعد وهبوط القضية أو المشكلة الاجتماعية الواحدة عبر سنوات صدور « صوت الأمة » نجد أن السنوات الأولى من صدور « صوت الأمة » حتى عام ١٩٤٩ هي التي مثلت أعوام تصاعد معالجتها للقضايا والمشكلات ، والعكس صحيح . فبالنسبة للمشكلة المعنية بعدم المساواة والعدالة الاجتماعية فقد حصلت على (٢٩) تكرارا في الشهور الخمسة التي صدرت فيها عام ١٩٤٦ وهي تعد أكبر تصاعد بالمقارنة بفترة صدورها ، يليها عام ١٩٤٨ وحصلت فيه على (٣٤) تكرارا أما بقية السنوات فقد انخفضت لعدد تكرارات متقاربة . كذلك مشكلة التموين والغلاء فقد تصاعدت عام ١٩٤٨ ب (٣٠) تكرارا وعام ١٩٤٧ ب (١٧) تكرارا ثم انخفضت أعوام ١٩٤٩ و ١٩٥٠ . وأيضا القضية التعليمية فقد تصاعدت عام ١٩٤٩ ثم انخفضت بعدد تكرارات متقاربة . أما المشكلة العمالية فقد تصاعدت عام ١٩٤٦ (فترة صدور ٥ أشهر فقط) ب (١٢) تكرارا ثم أخذت في الانخفاض التدريجي في السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ .

وتصاعدت المشكلة الصحية وسوء التغذية أيضا في عام ١٩٤٩ أما باقي السنوات فقد توازنت تكراراتها المنخفضة . وتصاعدت مشكلة الأمراض الاجتماعية عام ١٩٤٩ حتى بلغت نصف عدد تكرارات المشكلة طوال السنوات . أما مشكلة الاسكان فقد تقاربت معالجة « صوت الأمة » لها في الأعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ . وظهرت مشكلة زيادة السكان مرة واحدة عام ١٩٥٠ .

وبالنظر الى معالجة « صوت الأمة » لكافة القضايا والمشكلات خلال كل سنة على حدة ، نجد أنها عُنيت بابرار القضايا في اطار مترابط ، حيث وردت عام ١٩٤٦ كافة القضايا ماعدا زيادة السكان وقضية المرأة والأمراض الاجتماعية . أما عام ١٩٤٧ فترابطت القضايا فيما عدا زيادة السكان والاسكان والأمراض الاجتماعية .

وفى عام ١٩٤٨ ترابطت القضايا فيما عدا قضية وضع المرأة ، وزيادة السكان . وفى عام ١٩٤٩ ترابطت كافة القضايا ما عدا زيادة السكان ، وفى عام ١٩٥٠ ترابطت كافة القضايا ما عدا الاسكان . أما عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ فقد انخفض الترابط حيث ظهر بين عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والقضية التعليمية ، والقضية الصحية وسوء التنفيذ فقط .

كما أبرزت نتائج تحليل المضمون تعدد نظرة « صوت الأمة » للفاعلين المقترحين لاحداث التغيير ، فقد وردت الصفوة كفاعلين بـ (٣١) تكرارا منها (٩) تكرارات عامى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ وظهرت طوال السنوات بتكرارات أقل من العامين المذكورين . ووردت الجماهير كفاعلين بتكرارين عامى ١٩٤٦ و ١٩٥١ . ووردت جماهير الحركات العنوية بتكرار واحد عام ١٩٤٦ . مما يؤكد حرص « صوت الأمة » على ابراز ضرورة التغيير الاجتماعى .

وأظهرت النتائج ذكر الجريدة للطبقات الاجتماعية المتعددة أثناء معالجتها للقضايا والمشكلات الاجتماعية ، فحصلت الطبقة العليا على (٢٢) تكرارا وظهرت طوال السنوات بتكرارات متقاربة . كما حصلت الطبقة الدنيا على (٢٠) تكرارا وظهرت عامى ١٩٤٦ و ١٩٤٨ بتكرارات أكثر تصاعدا منها فى الأعوام ١٩٤٧ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ . ووردت الطبقة الوسطى بـ (١٤) تكرارا ، وتوزعت تكراراتها بتقارب فى الأعوام ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ثم هبطت عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ .

وتمثلت الحكومة فى المرتبة الأولى بمقارنة اهتمام « صوت الأمة » بإبرازها من بين بقية المؤسسات وحصلت على (٤١) تكرارا ، وبلغت تصاعدها عامى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ثم انخفضت فيما يعقبها من سنوات .

ثم وردت الجامعات والمدارس في المرتبة الثانية ب (١٠) تكرارات وتصاعدت عام ١٩٤٩ ثم انخفضت . وورد البرلمان ب (٥) تكرارات وتقارب توزيعها في الأعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ . وظهرت النقابات ب (٤) تكرارات وتقارب توزيعها في الأعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٩ . وورد القصر الملكي ب (٣) تكرارات وتمائل توزيع تكراراتها في الأعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ . وظهرت الشرطة بتكرارين عام ١٩٤٨ ، والصحافة بتكرارين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٠ ، والجيش بتكرار واحد عام ١٩٤٩ ، والسفارة البريطانية بتكرار واحد عام ١٩٥١ .

أما الجماعات الاجتماعية فقد وردت في مقالات وأعمدة الرأي المتعلقة بالقضايا والمشكلات الاجتماعية في « صوت الأمة » بعدد بسيط من التكرارات حيث وردت المرأة ب (٦) تكرارات من (٥٥) قالب رأي ، وطلبة المدارس والجامعات ب (٥) تكرارات ، والمتقنون ب (٣) تكرارات ، ورجال الدين بتكرارين .

وفيما يتعلق بأدوات أحداث التغيير في المجتمع ، فقد وردت بجريدة « صوت الأمة » اقتراحات بحلول اصلاحية بتكرارين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥١ . وورد اصدار قوانين وتشريعات ب (٥٠) تكرارات بالتأييد في الأعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٢ ، كما وردت الفئة نفسها بالرفض مرتين أحدهما عام ١٩٤٦ (٣٣٥) - لرفض مشروع قانون لم يكن في صالح الأغلبية من الفقراء ويتعلق بزيادة ايجار المساكن - والآخر عام ١٩٤٨ (٣٣٦) - وكان مشروع قانون لصالح الفقراء ورفضه الأغنياء بصدد فرض ضرائب تصاعدية - كما

(٣٣٥) صوت الأمة ، عهد الرخاء ، عمود ، دون توقيع ، بتاريخ ١٩٤٦/٩/٢٢ .
(٣٣٦) صوت الأمة ، حاربوا المبادئ بالمبادئ ، فما هكذا تحارب الشيوعية :
توقيع (١ ش) ، ١٩٤٨/٤/٥ .

وردت كأداة لاحداث التغيير فى المجتمع فئة احداث وضع ثورى
بتكرار واحد عام ١٩٤٧ .

وهنا تبرز صحة التفسير الذى نراه بصدد وجود
قيادات وفدية من الجناح اليسارى تركت أثرها على طبيعة المضمون
المتناول اجتماعيا .

أما طرق الكتابة وأساليبها كما لجأت اليها « صوت الأمة »
فى عينة بحثنا ، فقد جاءت فئة الاعتماد على الآراء الشخصية والذاتية
ب (٥٤) تكرارا تصاعدت من عام ١٩٤٧ الى عام ١٩٤٩ ثم انخفضت
حتى عام ١٩٥٢ . ثم البرهنة ب (٥٢) تكرارا تصاعدت حتى عام
١٩٥٠ ثم بدأت فى الانخفاض عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ ، وحديث الشيء
نفسه مع فئة التشخيص مع اقتراح حلول التى وردت ب (٤٣) تكرارا
والتي بدأت فى الانخفاض من عام ١٩٥٠ ، كذلك فئة ابراز الأسباب
والدوافع ب (٣٩) تكرارا ، وفئة التعميم بدون أمثلة ب (٣٨)
تكرارا ، فقد بدأت كل منهما فى الانخفاض من عام ١٩٥٠ حتى عام
١٩٥٢ وتصاعدا عام ١٩٤٩ . أما الاعتماد على المصادر فقد وردت
متقاربة التكرارات فيما عدا عام ١٩٥٢ حيث ظهرت ب (٢١)
تكرارا أما التنبؤ فقد ظهر ب (١٤) تكرارا فى أعداد متقاربة فيما
عدا عام ١٩٥١ .

يمكننا الاستدلال بهذا العرض صلتق فروض الدراسة ،
وبالأخص وجود علاقة بين الاتجاه السياسى الذى تعبر عنه
الصحيفة وبين تصورهما للمسألة الاجتماعية بعوانها . حيث افداد
اهتمام وتقارب صحيفة « صوت الأمة » الوفدية من القضايا
الجمهورية التى تمس الأغلبية الى أن حدثت تغيرات فى قياداتها نحو
اليمن وتم القضاء على اليسار الوفدى فقل اهتمامها وتقاربها من هذه
القضايا ولكن لم يختف ، وهذا بدوره يكشف عن ادراك الوفد
بجناحيه اليسارى واليميني بتواجد قضايا ومشكلات اجتماعية

أساسية تتطلب تغيير الأوضاع وإصلاحها بدرجات متفاوتة كما أوضحنا . وحيث أن الوفد - كان وقتئذ - يمثل الأغلبية الجماهيرية ، فإن القيام الضوء على القضايا والمشكلات الأساسية في المجتمع ، من شأنه أن يزيد الرأي العام المصرى وعيا بسلبيات وعجز النظام عن مواجهة المسألة الاجتماعية .

من ثم ، نستعرض الرؤية التفصيلية لكافة القضايا والمشكلات الاجتماعية كما انعكست في جريدة «صوت الأمة» - فترة دراستنا - فقد بلغت مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية المرتبة الأولى في تصورها للمسألة الاجتماعية ب (٩٣) تكرارا . منها (١٢) تكرارا لمنطوق المشكلة اللفظي ، و (٢٥) تكرارا لمؤشراتنا . فحصل مؤشر معاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية وقلة الدخل على (١٨) تكرارا ، وحصل مؤشر ارتفاع معدل الملكيات الكبيرة وتكدس الثروة على (٧) تكرارات . أما الأسباب التى تكمن وراء المشكلة فقد بلغت (٢٥) تكرارا . وتمثلت في مقاومة كبار الملاك لفكرة تحديد الملكيات الكبيرة أو فرض ضرائب ، وعدم تنظيم العلاقة بين ملاك الأقطان الزراعية ومستأجريها ب (٤) تكرارات لكل منهما . وحصل كل من فشل السياسات الحكومة في توزيع الدخل والثروات ورفع مستوى المعيشة ، وسوء توزيع الملكية الزراعية ، وعدم وجود سياسات اجتماعية متكاملة للنهوض بكل فئات الشعب ، وعدم تنفيذ مشروعات الإصلاح على (٣) تكرارات لكل منها . وظهر كل من فساد الجهاز الحكومى ، ونظام الضرائب المطبق لا يحقق العدالة بين الطبقات بتكرارين لكل منهما وورد الاستعمار بتكرار واحد . وفيما يتعلق بالحلول المقترحة للمشكلة ، فقد بلغت (٣١) تكرارا . حيث ظهر الإصلاح الضرائبى وفرض ضرائب تصاعدية ب (٧) تكرارات ، ومحاربة الفقر وإطعام الفقراء ومساعدة المحتاجين

ب (٥) تكرارات . كما ورد كل من تحقيق تكافؤ الغرض لكل الشعب ، والضمان الاجتماعى ، ورفع مستوى معيشة المواطنين ب (٣) تكرارات لكل منها . بالاضافة الى كل من اصلاح الاداة الحكومية ، والتكافل والتضامن الاجتماعى واستصلاح الاراضى البور الصالحة للزراعة وتوزيعها على صغار الفلاحين بتكرارين لكل منها . كما ورد كل من تحديد الملكية الزراعية واعادة توزيع الملكيات الشاسعة على صغار الفلاحين ، وسيطرة الدولة على مصادر الثروة الكبيرة والمؤسسات القومية الهامة والمرافق العامة ، والتخلص من الاستغلال الداخلى والخارجى ، وضرورة دفع زكاة المال وانفاقها جزئيا على الفقراء بتكرار واحد لكل منها .

واعتمادا على أسلوب التحليل الكيفى ، تبين أن « صوت الأمة » قد أكدت على تأثير الحرب العالمية فى مصر حيث ازداد عدد الأغنياء وازداد الشعب فقرا حتى وصل الى حالة لا يسكت عليها . مستندة على خطورة الحالة باشارة « اسماعيل صدقى » اليها فى خطاب تأليف الوزارة حيث وعد برفع مستوى الشعب المصرى ومحاربة الفقر . وأكدت عدم جدية الوعود المذكورة لأنها وزارة تعتمد على السياسة الرأسمالية ، وأنها لو كانت حكومة ديمقراطية تحرص على مصالح الشعب وليس حماية أصحاب رؤوس الأموال للجات الى الضرائب المباشرة التصاعدية كى تحصل على ما يمكنها من القيام بالاصلاح المنشود (٣٣٧) .

وتهكمت الجريدة على الحكومات التى تدخل السجنون ، الكتاب الذين طالبوا بتحقيق العدالة الاجتماعية ، متهمه اياهم بالشيوعية ، بالرغم من أنهم طالبوا بتنفيذ سياسة خطاب العرش التى تهدف

(٣٣٧) محمد مندور ، الحكومة الحالية ، وقوت الشعب ، مقال ، صوت الأمة ،

• للعدالة الاجتماعية (٣٣٨) •

وكشفت « صوت الأمة » عن حالة الركود في تفسير الأمور الداخلية رغم الحاجة الملحة الى الإصلاح والعدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة بين أبناء مصر . وبينت أن مصر في حاجة الى بحث الحركة الإصلاحية التي عهدتها من حكومات الوفد وافتقدتها بعدها . وجاء بها أيضا أننا « لسنا نريد قوما لا يقتنعون بمبدأ العدالة الاجتماعية على أن يعتنقوه ، ولكن من حقنا أن نريدهم على أن يحققوه للبلاد والا فليخلوا السبيل لغيرهم لأن مصر تريد اصلاحا ، وتريد عدالة اجتماعية (٣٣٩) » •

كما أشارت الى وجوب مساعدة الأغنياء للفقراء المنكوبين بالمعطف عليهم حاليا ولو على سبيل الصدقة ، حيث ان مساعدة الحكومة لمنكوبي الفيضان في الوجه القبلي لن تسعهم (٣٤٠) • واستشهدت بدعوة الاسلام الى المساواة بين الأغنياء والفقراء ، ودعوته للعدل ، وذلك من منطلق التأكيد على العدالة الاجتماعية اعتمادا على تاريخنا الاسلامي ثم العربي بدلا من الاعتماد على الفكر الغربي المنقول (٣٤١) • موضحة أن الديمقراطية الدينية تحتم على الأغنياء أن يردوا شيئا من مالهم على الفقراء (٣٤٢) •

(٣٣٨) عزيز فهمي ، تناوؤ ، مقال ، صوت الأمة ، ١٩٤٦/٧/٣٠ •

(٣٣٩) محمد عبد القادر حمزة ، ركود .. وركود ، مقال ، صوت الأمة ،

١٩٤٦/٨/٦ •

(٣٤٠) صوت الأمة ، أين الأغنياء يميننا منكوبي الفيضان ، مقال ، توقيع

(٣٤١) (ج ٢) ، ١٩٤٦/٨/٣١ •

(٣٤٢) طه حسين ، خطاب العدالة في الاسلام واثروهم في الحياة العقلية ،

مقال ، صوت الأمة ، ١٩٤٧/٢/٣ •

(٣٤٢) محمد المشاوي ، جولة في الأندية القفائية • من وحي الريف ،

مقال ، صوت الأمة ، ١٩٤٨/٢/٢ •

وأوضحت « صوت الأمة » خطأ الحكومة في اللجوء الى التشديد في الكبت والاضطهاد والتجسس والمحاكمات ازاء الشيوعيين مقترحة طريقة مثلى لمواجهة الفكر الشيوعي ، وهي البحث عن الدوافع الى تلك الشيوعية ومعالجتها ، ذلك لأن دوافعها تكمن في الشكوى العامة من سوء الحال بين طبقات الأمة المختلفة وتدمير أفراد الشعب لعدم تحقيق العدالة الاجتماعية بينهم (٣٤٤) . وأكدت أن العدالة الاجتماعية معدومة ولا وجود لها ، لا يمكن أن تحل محلها القوة الرجعية أو القوانين الوضعية ويستقيم معها المجتمع . وأن الطريق السوى هو اشاعة العدل وفرض ضرائب تصاعدية لكي يساهم الأغنياء بنصيب (٣٤٥) .

وأشارت الى أهمية فرض الضرائب التصاعدية لامتنعاص جانب من المال المتكدس ، ولتحقيق العدالة الاجتماعية كما تسعى اليها اشتراكية الوفد . وأوضحت أن اشتراكية الوفد تؤمن أيضا بالتأميم في المرافق العامة كالنور والمياه والمواصلات على الأقل (٣٤٦) . وبعد أن تولى الوفد حكم مصر في الخمسينيات ، أخذت « صوت الأمة » تطرح خطة عامة تتعلق باصلاح نصف أو ربع مليون فدان كل عام من المخاضات الشمالية ومن الصحارى . بالإضافة الى بيع المخصبات بنصف أثمانها للفلاحين ، وتخفيض الایجسارات

(٣٤٣) حامد طلبة صقر ، لارضاء من العنف ، مقال ، صوت الأمة .
١٩٤٨/٢/١٨ .

(٣٤٤) صوت الأمة ، حاربوا المبادئ بالمبادئ فما هكذا تحارب الشيوعية ، مقال ، توقيع (أ ش) ، ١٩٤٨/٤/٥ .

(٣٤٥) محمد مندور ، السياسة المالية وغلاء الميضة ، مقال ، صوت الأمة ،
١٩٤٨/٣/٢٨ .

(٣٤٦) محمد مندور ، الوفد ديمقراطية واشتراكية ، مقال ، صوت الأمة .
١٩٤٩/٧/٢١ .

الزراعية (٣٤٧) . والى جانب اشارة « صوت الأمة » لفرض الزكاة كتأمين اجتماعي عام ضد الفقر ، فقد ربطت بين ما تتضمنه الفكرة من التكافل والتضامن بين أفراد المجتمع ، وبين مشروع الضمان الاجتماعي الذي تناوله « أحمد حسين » في المؤتمر الصحفي الذي عقده بوزارة الشؤون الاجتماعية ، موضعا أن هذا المشروع قد سجل كسبق في الاصلاح الاجتماعي وكنقطة تحول في السياسة الاجتماعية في مصر الى حد وصف « أحمد حسين » بأنه أقرب الى ثورة اجتماعية (٣٤٨) .

ووجهت « صوت الأمة » كلمة للسعديين تقول لهم فيها ، اذا كانت لا تزال لهم مطامع في الحكم ، أن يفكروا في معاني الخير والبر كحكومة الوفد حين شرعت الضمان الاجتماعي لحماية الارامل واليتامي والمسنين من ذل الفاقة (٣٤٩) . وأشارت الى تناقضات المعارضين من رجال الأقليات حيث يثيرون حقد الفقراء على الأغنياء من ناحية ، ويعارضون فرض الضرائب الجديدة على القادرين خدمة للرأسماليين الأجانب وغير الأجانب مما يكشف سياستهم لاعاقة الحكومة الشعبية كي لا تنفذ مشاريعها الاصلاحية (٣٥٠) .

(٣٤٧) سلامة موسى ، العصر والفلا- ينشران الأوجه . مقال ، صوت الأمة ،

١٩٥٠/٣/١٦ .

(٣٤٨) محمد ماغي أبو العزايم ، حديث الصيالم ، مقال ، صوت الأمة ،

١٩٥٠/٧/١ .

(٣٤٩) سلامة موسى ، قبة نادرة وصفقة خليعة من جريدة الأساس ، عمود ،

صوت الأمة ، ١٩٥١/٣/١٥ .

(٣٥٠) صوت الأمة . سياسة القسارب للنفوخ . مقال ، توقيع (١٠م) ،

١٩٥١/٦/٣ .

وبلغت مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار المرتبة الثانية
ب (٦٤) تكرارا . منها (١٧) تكرارا للمنطوق اللفظي للمشكلة .
وحصلت المؤشرات على (١٦) تكرارا ، فبلغ مؤشر استمرار ارتفاع
أسعار السلع والبضائع والغلاء ب (١١) تكرارا ، ومؤشر مسئولية
الحكومة عن زيادة الأسعار ب (٣) تكرارات ، ومؤشر نقص التموين
بتكرارين . أما الأسباب فقد بلغت (١٩) تكرارا . فجاءت فئة جشع
المنتجين والتجار الماليين ب (٦) تكرارات وفشل السياسات الحكومية
في مواجهة الغلاء وارتفاع الأسعار ونقص التموين ب (٥) تكرارات ،
وكل من رفع الحكومة رقبتها عن أسعار الحاجات المعيشية ،
والاحتكار والمال الفائض ب (٣) تكرارات لكل منهما . وظهر كل
من عجز الانتاج ، وقيود التصدير والاستيراد بتكرار واحد لكل
منهما .

أما الحلول ، فقد بلغت (١٢) تكرارا . حيث ورد تدخل
الحكومة للسيطرة على المنتجات الضرورية للبلاد والأسعار والتموين
ب (٦) تكرارات ثم القضاء على السوق السوداء ب (٣) تكرارات ،
والعمل والانتاج بتكرارين ومنع الاحتكار بتكرار واحد .

وقد تبين من التحليل الكيفي لجريدة « صوت الأمة » أن
أسعار السلع والبضائع قد ازداد بضعف الرقابة الحكومية على
الأسواق والتجار ، الذين يفضلون البيع للانجليز ليقتنوا الأموال
على حساب مواطنيهم وأبرزت أن حكومة هذا العهد لا تقف كالسد
المنيع بين التجار وبين طمعهم بل تتراخى وكأنها لا تسمع
ولا ترى (٣٥١) . وتحدثت وزارة التجارة أن تدلل على صنف واحد
يتم بيعه بالتسعيرة الرسمية المقررة ، أو تاجر واحد يخضع للقانون
ويخشى العقاب ، معللة هذا بضعف الرقابة .

(٣٥١) صوت الأمة ، يقتلوننا ومع كل نفعيهم . مقال . بدون توقيع ،

١٩٤٧/٦/٢٢ .

ونادته بقولها « يا وزير التجارة » ان أغلبية الشعب من
الفقراء والبؤساء .. فلا تجمع الى ثكبتهم نكبة الغلاء ونكبة الاستهتار
بمراقبة الأسعار . »

وأشارت الى أنه نتج عن ذلك ارتفاع الأسعار واختفاء بعض
الاصناف المطلوبة من الأسواق (٣٥٢) .

وأكدت استمرار تزايد شكوى طوائف الأمة المختلفة يوما بعد
يوم بسبب غلاء المعيشة الذي لم يعد يطيقه ذوو الدخل الثابت
كالوظفين والعمال ، مفسرة ذلك بوفرة المال بين بعض الأيدي التي
تشتري بأى ثمن فلا يضطر المنتجون والتجار الى التخفيض مما يشل
قانون المنافسة (٣٥٣) . كما أرجعت ذلك الى عجز الحكومة عن
دراسة مشكلة الغلاء دراسة وافية تقف على الأسباب الحقيقية
فتحسسها (٣٥٤) .

واستحثت الحكومة كي تأخذ التجار الجشعين بمنتهى القسوة
لحماية الجمهور منهم ، وأن تفرض التشريعات اللازمة للضرب على
أيديهم (٣٥٥) . وأن تكافح السوق السوداء (٣٥٦) .

وأشارت أيضا الى رأى « محمد الوكيل » وزير الدولة ، حيث
ذكر أن الأسعار قد ازدادت في مصر بمقدار ٤٧٢ ونصف في المائة

(٣٥٢) صوت الأمة ، التجار يذبحون الشعب ذبها والوزارة تلهو .. تلعب .
مقال ، بدون توقيع ، ١٩٤٧/٧/٩ .

(٣٥٣) محمد مندور ، السياسة المالية وغلاء المعيشة ، مقال . صوت الأمة .
١٩٤٨/٣/٢٨ .

(٣٥٤) صوت الأمة ، عجز فاضح ، عمود ، بدون توقيع . ١٩٤٨/٧/١١ .

(٣٥٥) صوت الأمة ، منا الغلاء الكاوى ومسئولية الشعب الجسيمة ، عمود ،

بدون توقيع ، ١٩٤٨/٨/٢٠ .

(٣٥٦) صوت الأمة ، حول الغلاء الفاحش : لسنا وحدنا الذين نشكو الحالة ،

مقال ، بدون توقيع ، ١٩٤٨/١١/٨ .

بالمقارنة لما كانت عليه فى عام ١٩٣٨ (٣٥٧) .

وبعد أن تولى الوفد حكم مصر ورد مقال جاء فيه أن رجال الأقليات « يذرفوا الدمع مدرارا على الغلاء ، كأنهم لم يحكموا مصر خمسة أعوام ويتركوا الغلاء ينتشر كالوباء دون أن يعملوا عملا ٠٠٠ ولم تنقض أسابيع ثلاثة على تولى وزارة الشعب أمر البلاد يهب رجال الأقليات باكين مستبكين ٠٠ على الوزارة ما يدعونه من عجزها عن القضاء على الغلاء » . واقترحت الجريدة حلا يتمثل فى فتح أبواب الاستيراد على مصاريعها وبخاصة فى المواد الضرورية حتى تغمر الأسواق ويكثر العرض وتقوم المنافسة بين التجار فيخفض الثمن ، مع فرض الضرائب على الكماليات ، وفرض الرقابة الصارمة على الطامعين (٣٥٨) وأشادت « صوت الأمة » بانجازات حكومة الوفد لمكافحة الغلاء (٣٥٩) .

وتمثلت القضية الثالثة فى « صوت الأمة » فى قضية وضع المرأة ودورها التى بلغت (٤٩) تكرارا منها (٥) تكرارات للمنطوق اللفظى للقضية وبلغت المؤشرات (١٩) تكرارا . فجاء كل من مؤشر الوضع الاجتماعى للمرأة ودورها ، ومؤشر الوضع السياسى للمرأة ودورها ب (٥) تكرارات لكل منهما . وورد حق التعليم ب (٣) تكرارات . وكل من حق العمل والعلاقة بين المرأة والرجل والزوجة والزوج بتكرارين لكل منهما . كما ظهرت كل من الوضع الاقتصادى للمرأة ، ووجوب أن تكون المرأة محافظة بتكرار واحد لكل منهما .

٠ (٣٥٧) مقال موسى ، هذا الغلاء المحطم ، مقال ، صوت الأمة ، ١٩٤٩/١١/٢ .

٠ (٣٥٨) صوت الأمة ، الغلاء أولا ، مقال ، بدون توقيع ، ١٩٥٠/٢/٦ .

٠ ٣٥٩ سلامة موسى ، العسر والغلاء ينشران الأوبئة ، مقال ، صوت الأمة ،

٠ ١٩٥٠/٣/١٩

وبلغت الأسباب (١٣) تكرارا ، فظهرت العادات والتقاليد والأوضاع الاجتماعية بـ (٧) تكرارات ونظرة الرجل للمرأة نظرة متعصبة وظالمة بـ (٣) تكرارات . ثم المفاهيم الدينية بتكرارين ، وحصول المرأة على أجر أقل من الرجل رغم قيامها بالعمل نفسه بتكرار واحد . أما الحلول ، فقد بلغت (١٢) تكرارا . حيث ظهرت المساواة بين الجنسين بـ (٦) تكرارات ، وإعطاء المرأة حقوقها السياسية بتكرارين ، وظهور كل من حتمية مساواة المرأة بالرجل اقتصاديا ، وضرورة تحديد دور الرجل والمرأة ، ووجوب عمل المرأة بالأنشطة المنزلية ، وتشجيع تعليم المرأة (المدرسى والجامعى) بتكرار واحد لكل منهما .

وقد تبين من التحليل الكيفى لصوت الأمة أن الجريدة قد عنت بإبراز أسباب تفكك الأسر المصرية ، وحصرها في الظروف المحيطة بالبيئة حيث تنشأ الزوجة وقد تسلطت عليها فكرة أن تكون حرة التصرف في بيتها وفقا لأهوائها ، وينشأ الزوج وقد تسلط عليه أنه صاحب السلطان في بيته لا ينازعه أحد . ونادت الجريدة كلا منهما إلى التفاهم وعدم التشبث بالعناد (٣٦٠) .

وأشارت إلى أسس بقاء الزواج الموفق ، فحصرتها في تقارب العمر والمستوى الثقافى والطبقي كعوامل أساسية ، أما الحب أو توافق الميل فهو عامل ضرورى لكنه ليس أساسيا (٣٦١) .

ونادت الجريدة كل امرأة متزوجة كانت أم غير متزوجة ، من الطبقة العليا أو المتوسطة أو العاملة ، أن تساهم مع الرجل في

(٣٦٠) صوت الأمة ، أسرة ملكة ، مقال ، صفحة الأسرة ، بدون توقيع ، ١٩٤٧/٧/٢٥ .

(٣٦١) صوت الأمة ، الحب .. هل يصلح أساسا للزواج ، صفحة الأسرة ، بدون توقيع ، ١٩٤٧/٧/٢٥ .

الحضائر المستخلص من العمل الاستعماري (الجل ٧١) ويوضح مستشرق المعيشة
والنفسية أهل مصر والقبط والبربر (لومين) حيث لم يجدوا أي شيء يميز
تقاليدهم عن تلك التي كانت موجودة في مصر (٦) بطلانها تبين من
مستنداتها المحلية وفي بعضها أنه راجع إلى راية راجع إلى ما يصح
منه. كما يلاحظ بالبحر (١٩٤٩) ضرورة تبين أن النبل على هيئة حبوب نيل
يتميز عن النبل على هيئة حبوب نيل (١٩٤٩) حيث لم يجدوا أي شيء يميز
أقربها إلى ما كان عليه في مصر (١٩٤٩) حيث لم يجدوا أي شيء يميز
فيها من غيرها. في الحقيقة، فإن الأوجه بينها وبين ما كان عليه في مصر
حتى تلك الفترة (١٩٤٩) راجع إلى ما كان عليه في مصر (١٩٤٩) حيث لم
يجدوا أي شيء يميزها عن غيرها.

وجاء بها أيضا أن اتجاه الأحزاب السياسية في مصر ليس في
تجنبه مدة مستواها (١٩٤٩) حيث لم يجدوا أي شيء يميزها عن غيرها.
التي كانت موجودة في مصر (١٩٤٩) حيث لم يجدوا أي شيء يميزها عن غيرها.
أقربها إلى ما كان عليه في مصر (١٩٤٩) حيث لم يجدوا أي شيء يميزها عن غيرها.
فيها من غيرها. في الحقيقة، فإن الأوجه بينها وبين ما كان عليه في مصر
حتى تلك الفترة (١٩٤٩) راجع إلى ما كان عليه في مصر (١٩٤٩) حيث لم
يجدوا أي شيء يميزها عن غيرها.

فيها من غيرها. في الحقيقة، فإن الأوجه بينها وبين ما كان عليه في مصر
حتى تلك الفترة (١٩٤٩) راجع إلى ما كان عليه في مصر (١٩٤٩) حيث لم
يجدوا أي شيء يميزها عن غيرها.

١٩٤٧/٩/٢٦

• وفيها من غيرها. في الحقيقة، فإن الأوجه بينها وبين ما كان عليه في مصر
حتى تلك الفترة (١٩٤٩) راجع إلى ما كان عليه في مصر (١٩٤٩) حيث لم
يجدوا أي شيء يميزها عن غيرها.

٧٥٪ - راجع إليها ومتبنا

١. تأييد (٥) : تم قبولها في المحكمة العليا في ١٢/١٠/١٩٥٠ م.
 أنه لا يمكن إعتدالها على أنها غير متعارضة مع المبدأين : على أن تبدأ
 ذلك على أساس مبدأي الديمقراطية لا تتأثر حياة الناس وفروجهما وأبرز
 أن المادة الثالثة من الدستور لم تقفل حق المرأة وسوت بينها وبين
 الرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية . وأن اشتغالها بالتعليم
 والطب لم يعقل عن وظائفها الأساسية : كما أن عملها لم يعدها عن
 العمل في غيرها انتهى . ثم إن المبدأ الثالث الرأفة وتوفيق بين عملها
 داخل المنزل وخارجها لا يوجد حيثما يوجد المرأة كمشرك في العمل
 النيابي مع الرجل لتدبير شئون الأمة (٣٦٤) .

وقارنت بين المعوقين لتوظيف الخريجات في وزاراتهم .
 وأما في عصر النجاشية ١ كوصفت مغلوباً من ما لا يحل لأزواجه
 ووزير المعارف والشيخ محمود أبو العيون وتعليقاً لقولها بالرجعة بعد
 وذكرهم بمسألة المرأة في الصحافة الوطنية . ثم في ١٢/١٠/١٩٥٠ م.
 قضت المحكمة بمرتب (٥٥) لمرأة في الوظيفة العامة على أن لا يدخل
 هو الذي يجب أن يكافأ له في الوظيفة العامة مع المرأة في الوظيفة العامة
 أن البعض يقال فيذكر اسم سيدة من سيدات الأسرة أمثلة
 للشرف الرفيع يستحق إراقة الدم ، وهي بقايا من عقليات سيء
 عليها الزمن . ودعت إلى ضرورة التقريب بين المجلسين في البيت
 والمدرسة والشارع (٣٦٥) . ثم في ١٢/١٠/١٩٥٠ م. قضت في تأييدها
 تأييداً قاطعاً في تأييد المرأة في الوظيفة العامة .

وتمثلت القضية الاجتماعية الرابعة في تأييد المرأة في الوظيفة العامة
 في ١٢/١٠/١٩٥٠ م. في تأييد المرأة في الوظيفة العامة . ثم في ١٢/١٠/١٩٥٠ م.
 لتطويعها في الوظيفة العامة . ثم في ١٢/١٠/١٩٥٠ م. في تأييد المرأة في الوظيفة العامة .

لأنها رتبة عالية . ثم في ١٢/١٠/١٩٥٠ م. في تأييد المرأة في الوظيفة العامة .
 (٣٦٤) أنور محمد أمير حمزة . نشاط المرأة المصرية في شتى الميادين وظرفها
 الدستوري . تهران . ط ١٩٣٧/٥٠٠/٥٠٠ م. ق ١٢٠٠ . ط ١٩٤٠ م. ط ١٩٤٠ م.
 ١٩٤٠ م. ط ١٩٤٠ م. ط ١٩٤٠ م. ط ١٩٤٠ م. ط ١٩٤٠ م. ط ١٩٤٠ م. ط ١٩٤٠ م.
 ١٩٤٠ م. ط ١٩٤٠ م. ط ١٩٤٠ م. ط ١٩٤٠ م. ط ١٩٤٠ م. ط ١٩٤٠ م. ط ١٩٤٠ م.
 مقال . صوت الأمة . ١٩٥٠/١٠/١٠ .

جاء مؤشر السياسة والأهداف التعليمية بـ (٥) تكرارات ، ومؤشر انتشار الأمية والجهل بـ (٤) تكرارات ، ومؤشر عدم تكافؤ الفرص التعليمية بـ (٣) تكرارات ، وأخيرا مؤشر عدم كفاية عدد المدارس والجامعات بتكرار واحد .

أما الأسباب ، فوردت بـ (٥) تكرارات . جاء سبب مؤداه امتناع الحكومة عن التوسع فى التعليم والقضاء على الأمية بـ (٣) تكرارات ، ثم كل من سوء نظام التعليم والاستعمار بتكرار واحد لكل منهما .

أما الحلول ، فبلغت (١٥) تكرارا ، منها الدعوة الى التعليم المجانى بـ (٦) تكرارات ، وتكافؤ الفرص بـ (٤) تكرارات ، وأن تعمل الحكومة بجدية للقضاء على الأمية والجهل بـ (٣) تكرارات ، وإنشاء المزيد من المدارس بتكرار واحد . وتعديل برامج التعليم وإصلاح السياسة التعليمية مع مراعاة تطور المجتمع المصرى بتكرار واحد .

تبين من التحليل الكيفى للرؤية التفصيلية المتعلقة بقضية التعليم كما ظهرت فى جريدة « صوت الأمة » خلال فترة الدراسة ، أبرزها لموقف حكومات الأقليات من التعليم . فورد بها أن « عبد الرازق السنهورى » رأى ضرورة إنشاء مدرستين ابتدائيتين خاصتين لأبناء الخاصة ، « ولكن لجنة مجلس نواب هذا العهد .. لم تكتف بما رآه قائد التعليم بل رأت هى حفظها الله وقوى إيمانها بالديمقراطية والمساواة زيادة عدد هذه المدارس الى ست . ومعنى هذا أن رجال هذا العهد يتحايلون ضد مجانية التعليم فى المدارس الابتدائية بعد أن جبنوا أول الأمر وأشفقوا على أنفسهم وحكمهم من

غضبته الرأى العام اذا أفسدوا اصلاحا أجرته وزارة الشعب . . تعميما
للتعليم ونشرا له لا فرق بين غنى وفقير ، وعام وخاص » (٣٦٧) .

كما أشارت « صوت الأمة » الى بيان أصدره المسئولون فى
الجامعة بخصوص المتأخرين عن تسديد رسوم الدراسة بما يعكس
أوتوقراطية التعليم وقتها ، حيث جاء فيه « أن المتأخرين عن أداء
المصروفات ، اما أنهم من أبناء الأثرياء الذين يفسنون على خزانة
الجامعة بعض ما تستحقه ، واما من الذين كان ينبغي لهم أن يولوا
وجوههم شطر المعاهد العليا التى « يستطيعون » مواصلة التعليم
فيها » . وتعلق الجريدة على الفقرة الأخيرة ، بأنها غير مستساغة
حيث تعكس معنى مؤداه أن الطلبة الفقراء يجب أن يذهبوا الى كليات
يستطيعون مواصلة الدراسة فيها بدون ارهاقهم بالمطالبة بالمصروفات .
وبينت أن حكومة الوفد كانت قد رسمت سياسة تعليمية تتلخص
فى أن تفتح أبواب الجامعة والمعاهد والمدارس جميعا لأبناء
الشعب (٣٦٨) ، وجعل التعليم الابتدائى بالمجان ، ولم يفصل طالب
من الجامعة أو المدارس الثانوية طوال حكمه للعجز عن أداء
المصروفات (٣٦٩) .

وأكدت أن عام ١٩٤٩ يعد أسوأ الأعوام فى الحياة التعليمية
اذ لم تنشأ فيه مدرسة ابتدائية واحدة ، وتساءلت : « هل الناس
نوعان هما النوع البشرى الذى يتعلم فى حرية ويقرأ ما يشاء ثم

(٣٦٧) صوت الأمة ، تحايل ضد مجانية التعليم ، مقال ، بدون توقيع .

١٩٤٧/٥/٢١ .

(٣٦٨) صوت الأمة ، ادارة الجامعة والطلاب الماجزين عن المصروفات ، عمود ،

دون توقيع ، ١٩٤٨/٨/١١ .

(٣٦٩) سلامة موسى ، الوفد والمرأة المصرية ، مقال ، صوت الأمة ،

١٩٤٩/٨/٢٢ .

الجريدة أن البطالة عنصر هام من عناصر القلق في الحياة الاجتماعية ، ولم تتمتع محاربتها حد الخطب والاحصاءات واطعام بعض العمال العاطلين في مطاعم الشعب . ذلك في حين أنها تزداد تفاقما حيث أن آلاف من العمال يتضورون جوعا دون أن تدرك الحكومة واجبتها نحوهم الى أن يوجد لهم عمل . وأبرزت انجلترا ، التي وضعت معاشات لعمالها العاطلين بقولها « هذه هي السياسة العادلة التي يجب أن تقرر في مصر كما قررت في البلاد المتقدمة الأخرى التي وجدت حكوماتها لضمان تأمين كل فرد من أفرادها » (٣٧٥) .

كما أبرزت تناقض مواقف الحكومة التي تتخذ أشد الاحتياطات ضد الهيئات العمالية ، فألفت مؤتمر نقابات عمال القطر وعطلت صحف العمال الثلاث وألقت القبض على زعمائهم وقدمتهم للمحاكمات وأصدرت قانونا يعاقب بأشد العقوبات كل من روج لتسويد طبقة على أخرى . ذلك في الوقت الذي سمحت فيه الحكومة لوزير من وزرائها أن يرأس حزبا عماليا (مشيرة الى عبد الرحمن البيلي الذي اشترك مع النبيل عباس حليم وآخرين في تأسيس حزب العمال) ويساهم في تجميع العمال وتوحيدهم ، بالإضافة الى مساندة الحكومة لهذا الحزب العمالي وهم يدعون صراحة بتأييدهم لحكم العمال ويستخدمون كلمات وعبارات تهيج خواطر العمال وتثيرهم كالعذالة الاجتماعية مصلحة الطبقات المظلومة . وأوضحت الجريدة أن السبب يكمن في محاولة جذب جماهير العمال بعيدا عن مقاومة السياسة الحكومية السعدية (٣٧٦) .

وأهابت بالحكومة بالعمل على إيجاد عمل للأيدي العاملة وتنظيم التأمينات بالتأمين ضد المرض والعجز والشيخوخة والوفاة

(٣٧٥) محمد عبد القادر حنزة ، ركود ، ركود ، مقال ، صوت الأمة ،

٤٦/٨/٦ .

(٣٧٦) صوت الأمة ، ماذا يراد بالعمال ؟ ، مقال بدون توقيع ، ١٩٤٦/١٠/٣٦ .

والبطالة . وأوضحت أن المشروع الذي وضعت وزارة الشؤون خير من لا شيء إلا أن فيه مواضع نقص ثلاثة هي حصر التأمين على طبقة عمال الصناعة والتجارة ، وقصره على العلاج الطبى والدواء ، وقلة الإعانات واقتصارها على زمن محدود . وأشارت الى أنه أغفل طبقة الفلاحين - وهم أشد المصريين بؤسا وأجدرهم بالرعاية - والى أنه لا ينص على تأمين البطالة وهي آفة من الآفات (٣٧٧) . وأن البطالة فى بلد ارتفع فيه مستوى المعيشة - بالنسبة لطبقات محددة - وانعدمت فيه وسائل التأمين ضد البطالة ، قد تكون لها عواقب غاية فى الخطورة . وأن الحاجة ماسة لاتخاذ تدابير لصدد تيار البطالة الجارف للحيلولة بين جموع الشعب والاندفاع نحو المبادئ اليسارية (٣٧٨) .

وأبدت الصحيفة عجبها من أن يترك العمال هكذا . لا تنقطع شكاياتهم من ظلم أصحاب الأعمال ، ولا ترى نشاطا للحكومة إلا أن يكون انتصارا للأخيرين وتمكيننا لبطشهم من رقاب العمال الجياع » (٣٧٩) . وأن الحكومة اذا لجأت الى الإصلاحات الاجتماعية ووقت العمال من التعطل ، فانها بذلك تقى نفسها من الشيوعية (٣٨٠) .

(٣٧٧) محمد مندور ، التأمينات الاجتماعية ، مقال ، صوت الأمة ، ١٩٤٦/١٢/٢٩ .

(٣٧٨) مراسل صوت الأمة فى لندن ، الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى بلاد الشرق الأوسط ، مقال نشر بمجلة التريبون ، صوت الأمة ، ١٩٤٧/١/٢٢ .

(٣٧٩) صوت الأمة ، حاربوا المبادئ بالمبادئ فما هكذا تحارب الشيوعية ، مقال ، موقع (١٠ ش) ، ١٩٤٨/٤/٥ .

(٣٨٠) بيلامة موسى ، الانجليز والشيوعية ، مقال ، صوت الأمة ، ١٩٤٩/٦/١٩ .

منه وأبرزت به أصوات الأمة في إنجلترا حكومة الوفد، حيث أعطيت
التصديق دون تذكير من النقابات، ثم أن الوفد مشي في جميع دول الحاجة تذكير
الاجابات، رعاية العمال، في حقهم الإضراب، كونه سببا للضرر، وقد اندفع عن
حقوقهم، وقد وقع في الحوت، بين الانتداب والتفويض، وقد تم في الشريعة
المأمة في البلاد بالنسبة للصنيع، وإنشاء الصناعات الثقيلة - بديلا
للصناعات الاستهلاكية (٧٧) وتحويل من الحرف اليدوية إلى الصناعات الحديثة
تأمين اجتماع طبقات البسطاء، يضاف إلى التأمينات الأخرى في الطبقة
والحرف والصناعات، والوفاء (٧٨) من زعمائنا والمسلمة فيها
قائمة بأولادنا، من حولي المؤقتة للحكم في الخطة لعمليات، أوبرت، الخطوط
عصايت، بالوزيرة، ولذا هناك مشورة التأمين، إلى العمل في العمل، في
تذكر المشاريع التي وضعها « فؤاد سراج الدين » في AMZ كالمؤلفين
للشئون ، بصدد رفع مستوى معيشة العمال والنص على حقوقهم
قائمة لصحاح الاتحاد (٣٨٨) نأ أنه ليجد في بعضهما تساهل

كما ردت انتشار وياه الكوليرا أيضا الى قلة الغذاء ونقصه في المجتمع ، والذي يؤدي الى قلة المقاومة في الجسم (٣٨٦) . حيث أن الأجسام الجائعة لا تتحمل الأمراض بل هي تجذبها اليها أكثر مما تهجم هي عليها (٣٨٧) .

وبينت أن الحكومة الوقدية في الخمسينيات قد عممت العلاج المجاني لجميع المواطنين (٣٨٨) .

وتمثلت مشكلة الأمراض الاجتماعية في جريدة « صوت الأمة » ب (٢٣) تكرارا ، منها تكرار واحد لمنطوق المشكلة اللفظي ، و (١١) تكرارا للمؤشرات فورد مؤشر المحسوبة والوساطة واستغلال النفوذ ب (٤) تكرارات . وجاء كل من مؤشر البغاء ، ومؤشر الغش والتزوير والاختلاس بتكرارين لكل منهما . وورد كل من مؤشر تعاطي المخدرات ، وشرب الخمر ، والرشوة بتكرار واحد لكل منهما . وبلغت الأسباب (٥) تكرارات ، منها (٤) تكرارات لفساد الاداة الحكومية ، وتكرار واحد لتناقض وضعف مواقف الحكومة ازاء الأمراض الاجتماعية .

أما الحلول فقد بلغت (٦) تكرارات ، فورد كل من تحديد أهداف الإصلاح ووضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذها ، وتنظيم الرقابة الحكومية بتكرارين لكل منهما . وظهرت ضرورة اصدار قوانين حسابية وعقابية بتكرار واحد بالموافقة وبتكرار آخر بالرفض .

(٣٨٦) سلامة موسى ، قرات فدايت ، مقال ، صوت الأمة ، ١٩٤٩/٧/٢٩ .

(٣٨٧) سلامة موسى ، العصر والغلاء ينشران الأوبئة ، مقال ، صوت الأمة ،

١٩٥٠/٣/١٩ .

(٣٨٨) صوت الأمة ، حديث المساء ، عمود ، توقيع (ع . غ) ، ١٩٥٢/٢/٢٤ .

وبين ذلك التحليل الكيفي ، حيث جاء بجريدة « صوت الأمة »
أن الدعارة السرية والبيضاء منتشرة ، وأنه لعلاج هذه الأمراض
الاجتماعية والانحرافات الوراثية فلا فلياً للشدة في العقوبة ولكن
بتحديد أسبابها ودوافعها الاقتصادية والتعليمية والتربوية (٣٨٩) .

وأبرزت تفشى المحسوبية والاستثناءات في عهد
السعديين (٣٩٠) . الى جانب تفشى الاختلاسات وبسط النفوذ مما
يدفع الى الكفر لا الشيوعية فحسب . فأشارت للحكومة الى ضرورة
القضاء على الرشوة والمحسوبية واستئلال النفوذ ، وأن يكون لكل
بحسب كفاءته وبما يعمل (٣٩١) .

وأبرزت أن سبب انتشار الاختلاسات — مثلاً — هو أن المسئولين
لا يريدون رقيباً أو حسيباً ، حتى ولو يدلهم على مكن الداء بل وعلى
الدواء . وذكرت أن ديوان المحاسبة قد نيه الى الاختلاس الضخم
المتسل في فضيحة « الأدوات المزورة » في وزارة المعارف حيث
اختلس بضع عشرات الألوف من الجنيهات ، وذلك بتقديمه تقريراً
في العام الماضي (١٩٤٨) عن الفوضى في صرفها وعدم الدقة في
مراجعتها فلم يتنبه أحد فتمخض هذا الاختلاس الضخم (٣٩٢) .
وطرحت الجريدة مثلاً آخر يمتهم اختلس ما يربو على ١١١ ألف
جنيه من أموال مصلحة المناجم والمحاجر ، ولم ينكر اختلاس هذا

(٣٨٩) حسن مظهر ، حديث الصباح ، عمود ، صوت الأمة ، ١٠/٦/١٩٥١ .

(٣٩٠) صوت الأمة ، لمن الله التيسار ، مقال ، توقيع ، (١٠م) .

• ١٩٥١/١/١٠

(٣٩١) حامد طلبية صقر ، هجرة من العنف ، مقال ، صوت الأمة ،

• ١٩٤٨/٢/١٨

(٣٩٢) صوت الأمة ، حديث الصباح ، عمود ، توقيع ، (حداد) .

• ١٩٤٩/٧/٦

الجديدة يفرضون على المستأجرين أجورا باهظة تنم عن جشع يفوق كل حد حتى لقد بلغ ثمن الحجرة الواحدة فى بعض العماثر الحديثة ثمانية جنيهات (٣٩٦) .

كما أشارت « صوت الأمة » الى مشكلة زيادة السكان بتكرار واحد ظهر عام ١٩٥٠ لمؤشر سرعة تكاثر السكان . حيث بينت ان زيادة السكان قد بلغت مليونين فوق ما كانت عليه منذ اعلان الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٣٩ (٣٩٧) .

من ثم يمكننا القول ان « صوت الأمة » قد عنيت بإبراز المسألة الاجتماعية بسياق اكثر ثورية فيما يتعلق ببعض المقترحات الاجتماعية كالتأميم وسيطرة الدولة على المرافق العامة ، الا أنها زاوجتها بالحلول الاصلاحية المتعددة والسابق ذكرها تفصيليا ، مما يعكس تأثير وجود أجنحة يسارية وأخرى يمينية داخل الوفد وإن كانت الأخيرة تسببت الحزب فى بداية الخمسينيات .

(٣١٦) صوت الأمة ، أجود المساكن الجديدة يجب العمل على حلها ، عمود .
دون توقيع ، ١٩٤٨/٧/٣ .

(٣٩٧) سلامة موسى ، العسر والغلاء ينشران الأوبئة . مقال ، صوت الأمة ،
١٩٥٠/٣/١٩ .

٦ - صحيفة البعث :

أصدر « مجيد عبد الحميد مندور » صحيفة « البعث » في ١٤ نوفمبر عام ١٩٤٤ شهرية ثم اسبوعية ابتداء من ١٣ ديسمبر ١٩٤٥ (*) الى أن صدر قرار وزاري بإغلاقها نهائيا في ١٠ يوليو ١٩٤٦ - ضمن حركة تطهير البلاد من اليساريين والشيوعيين على يد حكومة اسماعيل صدقي .

ويمكن القول ان جريدة « البعث » لم تكن صحيفة حزب الوفد ، ولكنها كانت قريبة من الوفد أو في اطاره - ولكن بمنظور أكثر تقدمية . فقد ظهر في كتابات « محمد مندور » بجريدة البعث انتماءه الى الوفد من خلال اهتمامه بمتابعة مواقفه وأخباره بصورة ودية في حين عارض الوزراء من الأحزاب الأخرى مؤيدا الوفد (٣٩٨) .

(*) جاء في عدد الخميس الصادر في ١٣ ديسمبر عام ١٩٤٥ أنه العدد الأول من جريدة البعث الاسبوعية . أما الشهرية فلم نجد منها الا العدد الثامن الصادر في ١٤ يولية ١٩٤٥ .

(٣٩٨) انظر كل من العدد الشهري الصادر في ١٤ يونية ١٩٤٥ ، محمد مندور ، الصحافة بين وزير ووزير ، مقال . والعدد الاسبوعي الصادر في ١٣ ديسمبر ١٩٤٥ ، مقال على الحلول المعروضة على الوفد بصدد الانتخابات ، دون توقيع . ومجموعة أخبار في الصفحة الأخيرة بالعدد نفسه .

وقد كان مندور من الرواد فى الدعوة الى العدالة الاجتماعية ،
وتحقيق هذه العدالة عن طريق تدخل الدولة . وهو من الرواد
القاتل الذين ساهموا فى بث فكرة الديمقراطية الاجتماعية (٣٩٩) .

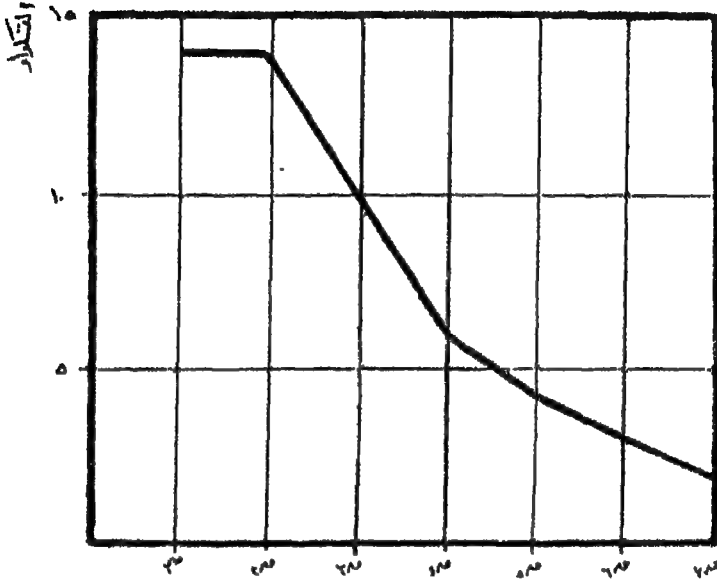
وقد توافرت فى الجريدة المعايير التى حددناها فى العينة بحيث
تعتمد على المسح لكافة أعدادها الصادر ، بهدف استخراج المقالات
والأعمدة التى تناولت القضايا والمشكلات الاجتماعية منذ انتهاء
الحرب العالمية الثانية حتى فترة توقف الجريدة وإغلاقها نهائيا فى
١٠ يوليو ١٩٤٦ . وحيث أن الأعداد التى توافرت لدينا لبدء
التحليل كانت منذ ١٤ يولية ١٩٤٥ حتى ١٠ يوليو ١٩٤٦ أى فترة
١٣ شهر ، فقد قمنا بمسحها واستخراج (٧) قوالب رأى . ظهر
منها (٤) قوالب عام ١٩٤٥ و (٣) قوالب عام ١٩٤٦ .

وقد تمثلت خريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية فى جريدة
« البعث » ب (٧) قضايا ومشكلات . جاءت المشكلة العمالية فى
المرتبة الأولى ب (١٤) تكرارا منها (٨) تكرارات عام ١٩٤٥
و ٦ تكرارات عام ١٩٤٦ ، وتساوت معها فى عدد التكرارات والمرتبة
الأولى قضية وضع المرأة ودورها وتمثلت كلها فى عام ١٩٤٦ .
وجاءت فى المرتبة الثالثة مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار
ب (١٠) تكرارات تصاعدت عام ١٩٤٦ . أما مشكلة عدم المساواة
والعدالة الاجتماعية فقد وردت ب (٦) تكرارات عام ١٩٤٥ .
ووردت زيادة السكان ب (٤) تكرارات عام ١٩٤٦ ، والقضائية
التعليمية ب (٣) تكرارات عام ١٩٤٥ ، والصحية بتكرارين عام
١٩٤٥ أيضا .

(٣٩٩) محمد مندور ، كتابات لم تنشر ، كتاب الهلال ، المقدمة ، أكتوبر

١٩٦٥ ، العدد ١٧٥ ، دار الهلال .

ويبين الرسم البياني الموضح ترتيب القضايا والمشكلات الاجتماعية كما انعكست في جريدة البعث .



★ القضايا والمشكلات .

وبدت معالجة « البعث » للقضايا والمشكلات في إطار مترابط ، حيث عالجت عام ١٩٤٥ كلا من المشكلة العمالية ، ومشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والتموين والغلاء وارتفاع الأسعار ،

(★) ق١ المشكلة العمالية ، ق٢ قضية وضع المرأة ودورها ، ق٣ مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ، ق٤ مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، ق٥ مشكلة زيادة السكان ، ق٦ القضية التعليمية ، ق٧ المشكلة الصحية وسوء التغذية .

والمشكلة التعليمية ، والصحية : وفى عام ١٩٤٦ عالجت كلا من
المشكلة العمالية ، وقضية وضع المرأة ، والتموين والغلاء وارتفاع
الأسعار ، وزيادة السكان .

وقد ظهر من نتائج التحليل الكلى للمضمون الكمى أن
« البعث » قد عنت بإبراز مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية
من منظور أعمق فيما يتعلق بمشكلات الطبقة العمالية .

كما عكس ابرازها لقضية المرأة ودورها كقضية أولى تتساوى
مع القضية العمالية ، اهتمام الجريدة بتوضيح رؤيتها ازاء المرأة
وكفاحها حيث جاهدت فى الميدان الاجتماعى عام ١٩٤٦ وعقدت
المؤتمر النسائى الدولى تطالب فيه بالمساواة والحرية الكاملة
مما استلزم من الجريدة اتخاذ موقف واضح منها .

وقد أبرزت النتائج أن « البعث » ذكرت الصفوة كفاعلين
مقترحين لاحداث التغيير ب (٣) تكرارات . كما عنت بإبراز
الطبقات الاجتماعية المختلفة فجاءت الطبقة الدنيا ب (٤) تكرارات
والطبقة العليا ب (٣) تكرارات والطبقة الوسطى بتكرارين .
أما المؤسسات ، فقد ذكرت الحكومة ب (٦) تكرارات من (٧)
قوالب رأى والجيش بتكرار واحد عام ١٩٤٦ ، وكل من السفارة
البريطانية والبرلمان والصحافة بتكرار واحد عام ١٩٤٥ . أما
الجماعات الاجتماعية فلم تذكر سوى المرأة بتكرارين عام ١٩٤٦ .
وحددت أدوات احداث التغيير فى اصدار القوانين والتشريعات بتكرار
واحد عام ١٩٤٥ . أما طرق الكتابة وأساليبها كما انعكست فى
مقالاتها الاجتماعية فقد تمثلت فى الاعتماد على الآراء الشخصية
والذاتية ب (٧) تكرارات ، وإبراز الأسباب والدوافع ب (٥)

تكرارات ، والتشخيص مع إبراز الحلول ب (٤) تكرارات ،
والبرهنة بالتكرارات السابقة ثم التعميم بدون أمثلة ب (٣)
تكرارات ، وأخيرا التنبؤ بتكرار واحد .

من ثم ، نتبين أن « البعث » قد عكست بصفة أولى القضايا
والمشكلات الجماهيرية الملحة وقت صدورهما . وأبرزت مطالب تقدمية
من حيث تدخل الدولة في الاقتصاد والتخلص من الأوضاع الرجعية
والتقليدية والتمسك في إبراز قضية العمال ، مع عدم اغفال المشكلة
الأساسية المتعلقة بعدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة
الاجتماعية التي تجب القضية العمالية . كما طالبت الجريدة بضرورة
التغيير الذي يعكس تقدمية الهدف . ولكنها ركزت على الصفة
كباعين لهذا التغيير دون الجماهير مما يعكس منظورها النخبوي
للتغيير .

ونحن الآن بصدد كشف رؤيتها التفصيلية لكل قضية ومشكلة
اجتماعية على حدة .

فقد تمثلت المشكلة الاجتماعية العمالية ب (١٤) تكرارا في
صحيفة البعث ، منها (٣) تكرارات لمناطق المشكلة اللفظي ،
بالإضافة الى (٣) تكرارات للمؤشرات . فظهر المؤشر المتعلق بازدياد
نسبة البطالة بتكرارين وظهر مؤشر معاناة العمال من القهر بتكرار
واحد . أما الأسباب فقد بلغت (٣) تكرارات ، حيث تكرر مرة
واحدة كل من الروتين الحكومي ، واغلاق الكثير من المصانع
والاستغناء عن العمال ، واستخدام الآلات .

أما الحلول ، فبلغت (٥) تكرارات ، وتوزعت بتكرار واحد
لكل من تشغيل الحكومة للعمال المتعطلين ، وتشجيع المشروعات
الانتاجية ، واستثمار المضادز الطبيعية باصلاح الأراضي الصحراوية ،
وبالتوسع في الصناعات المعدنية ، واصدار تشريعات العمل .

وقد تبين من أعداد « البعث » عند تناولها للمشكلة العمالية ، أنها قد أبرزت تظلمات العمال • ومنها ما ورد عن شكوى بخصوص عاملين مضرين عن الطعام حتى الموت حيث انهما دخلا السجن بتهمة التحريض على الاضراب وبعد خروجهما لم تقبلهما شركتهما ولا الشركات الأخرى للعمل • ثم بينت الصحيفة أن « عبد المجيد بدر » وزير الشؤون الاجتماعية قد استجاب لما نشرته الجريدة وأمر بمديد العون اليهما • وأثنت « البعث » على الوزير ، ولكنها استمرت على اعلان معارضتها للحكومة التي يشترك فيها لعقمها في كثير من المشاريع الحيوية العاجلة (٤٠) •

وأبرزت « البعث » تأثير استخدام الآلات الذي أدى الى انقاص عدد العمال اللازمين لعملية الانتاج • مما أدى بدوره لاثارة مشكلة التعطيل • وطالبت الحكومة ، بالتدخل لمصلحة الطبقة العاملة الزراعية حيث حلت مكانها الآلات الزراعية الى حد كبير • وأشادت على الحكومة بأن ادخال الصناعات في مصر شيء نافع ولكن يجب أن لا تغفل مصلحة مصر الأولى في أن تظل بلدا زراعيا (٤٠١) •

وبينت أيضا أن انتهاء الحرب العالمية الثانية وانكماش الانتاج الحربى واستغناء السلطات البريطانية والأمريكية عن العمال المصريين ، أدى الى ازدياد عدد العمال المتعطلين من يوم لآخر ، حتى تجاوز الثلاثة والعشرين ألفا • وسألت الحكومة أن تفعل شيئا لمواجهة هذه المشكلة وملافاة ما سيترتب عليها من ارتباكات وعواقب

(٤٠٠) محمد مندور ، الصحافة بين وزير ووزير ، مقال ، البعث ، ١٤ يونية

• ١٩٤٥

(٤٠١) وحيد يسرى « باشا » ، التطور الصناعى ومستقبل مصر ، مقال ،

البعث ، ١٩٤٥/١٢/١٣ •

اجتماعية. وخيمة (٤٠٢) .

وتمثلت قضية وضع المرأة ودورها ب (١٤) تكرارا في جريدة «البعث» منها تكراران لمنطوق القضية اللفظي . و (٥) تكرارات للمؤشرات . ورد مؤشر الوضع الاجتماعي للمرأة ودورها بتكرار واحد بالرفض ، ومؤشر حق العمل بتكرارين احدهما بالرفض والآخر بالموافقة ، وظهر كل من مؤشر الوضع السياسي للمرأة ودورها ، والعلاقة بين المرأة والرجل والزوجة والزوج بتكرار واحد لكل منهما . أما الأسباب ، فقد بلغت (٣) تكرارات . فوردت العادات والتقاليد والأوضاع الاجتماعية بتكرارين ، وورد الاستعمار كسبب بتكرار واحد .

أما الحلول ، فبلغت (٤) تكرارات . حيث ظهر بتكرار واحد كل من ضرورة تحديد دور الرجل والمرأة ، وجوب عمل المرأة بالأنشطة المنزلية ، وشجب العمل ، والمساواة بين الجنسين .

وبين التحليل الكيفي لرؤية جريدة «البعث» لقضية المرأة ودورها ، أن الجريدة أبرزت نشاط المرأة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . وأشارت الى المؤتمر النسائي الدولي والاتجاهات الفكرية الحديثة التي رفعت من مركز المرأة الاجتماعي ، وما أدت اليه من مطالبة المرأة بالحرية الكاملة وعلان الحرب على التقاليد الموروثة والأوضاع التقليدية في مسعاها للمساواة بالرجل . وذكرت أن المرأة « تريد أن تشارك الرجل في الحياة العامة » مع أن وظيفتها هي بناء الأسرة وتوطيد الروابط العائلية فيها حتى تصلح الأمة ، ولن يكون هذا اذا خرجت ربة المنزل من مقصورتها ونزلت عن

(٤٠٢) عبد الفتى سعيد ، خمسة مشاكل خلفتها الحرب في مصر ، مقال ،

البعث ، ١٩٤٦/١/١٧ .

عرشها الى الطرقات والشوارع لتتساوى مع الرجل » . كما بيعت الصحيفة مطالبة « على ماهر » بمنح المرأة المصرية حق التصويت فى الانتخابات ، ومطالبة خريجات الحقوق فى مصر بحق التوظيف فى سلك القضاء والنيابة ، ثم تأييد المؤتمر النسائى الدولى الذى اشتركت فيه مصر عام ١٩٤٥ وجهة النظر هذه . وكان للبعث موقف حيث أظهرت انشغال المرأة بالأعمال واغترسها « ملاجئ » لتربية أطفال العاملات ، يعد حرمانا للأطفال من آباؤهم وأمهاتهم كموجهين - ويمكننا القول هنا أن معارضة الجريدة شديدة حتى أنها تصف الحضانات بأنها ملاجئ - ثم تشتد فى تهكمها بقولها قد « نسمع قريبا عن مؤتمرات الرجال لحمايتهم من النساء . ولو أراد الله المساواة بين الجنسين لخلقنا جنسا واحدا » (٤٠٣) .

وفى الوقت نفسه ، جاء بصحيفة « البعث » دعوة نقدية للأوضاع الرجعية المتأخرة التى تعيش فى ظلها المرأة المصرية والعربية . بما لا يلىق الا بـ« مجتمع اقناعى محافظ » وأوضحت ان ذلك ليس ناتجا عن التكوين الطبيعى أو القدر والا لما قاومت المرأة هذه الأوضاع . وأكدت أن التقاليد البالية هى التى تحول دون المرأة والتطور ، وهى تقاليد نبتت فى نظام اجتماعى عتيق متصدع . كما أرجعته الى الاستعمار الذى من مصلحته الإبقاء على كل ما هو رجعى فى البلاد (٤٠٤) .

وتمثلت مشكلة التمويل والغلاء وارتفاع الأسعار بـ (١٠) تكرارات فى جريدة « البعث » منها تكراران لمبتوطق المشكلة اللفظى ، وتكراران للمؤشرات ، حيث ظهر مؤشر استمرار ارتفاع الأسعار والغلاء بتكرار واجب ومؤشر نقص التمويل بتكرار واحد .

(٤٠٣) محمد طنطاوى ، وطيفة المرأة ، مقال ، البعث ، ١٩٤٦/٢/١٥ .
(٤٠٤) نجى افلاطون ، المرأة المصرية والمشكلة الوطنية ، مقال ، البعث ،

أما الأسباب ، فقد بلغت (٥) تكرارات اذ ورد فشل السياسات الحكومية في مواجهة المشكلة بتكرارين ، وظهر كل من زيادة معدل الاستهلاك ، وعجز الانتاج ، وجشع المنتجين والتجار والماليين بتكرار واحد لكل منها .

أما الحلول ، فبلغت تكرارا واحدا تمثل في ضرورة القضاء على السوق السوداء .

وقد تبين من أعداد « البعث » رؤيتها لمشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار ونقص التموين . حيث عالجتها من منظور نقدي للحكومة والبرلمان موضحة أنهما لا يصلحان لحكم مصر في هذه الظروف . وأبرزت تصريحات وزير التموين اليومية ، والتي لا يتحقق منها شيء : وإنما تزداد المشكلة تفاقمًا وتنفص السلع التموينية وتسوء . وقالت « قيم العناد والاصرار بعد أن ظهر أن مصلحة الوطن ، تحتاج تغيير هذه الأوضاع . والاتيان بحكومة قوية ، وبرلمان يمثل البلاد تمثيلا صحيحا كاملا (٤٠٥) » .

وأشارت الى ارتفاع الأسعار ارتفاعا فاحشا شديداً البطالة على الطبقات الفقيرة والمتوسطة ، بسبب التقلبات المفتعلة في السوق التي يحدثها التجار الجشعون للحصول على أقصى ربح بالرغم من وجود التسعيرة الجبرية . وأكدت ضرورة القضاء على السوق السوداء . وبيّنت عجز الحكومة عن حماية المستهلك برذخ التجار (٤٠٦) .

وتمثلت مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعائلة الاجتماعية ب (٦) تكرارات في جريدة « البعث » ، منها تكرار

(٤٠٥) محمد مندور ، قائمة الحساب ، مقال ، البعث ، ١٩٤٥/٧/٤ .

(٤٠٦) عبد الفتى سعيد ، المقال السابق نفسه ، العدد نفسه ، الصنف نفسه .

واحد لمنطوق المشكلة اللفظي ، وتكرار واحد لمؤشر معاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية وقلة الدخل ، وتكرار واحد للسبب الكامن وراء المشكلة وهو فشل السياسات الحكومية في توزيع الدخل والثروات ورفع مستوى المعيشة .

أما الحلول فبلغت (٣) تكرارات . توزعت بتكرار واحد لكل من تحديد الملكية الزراعية وإعادة توزيع الملكيات الشاسعة على صغار الفلاحين ، والاصلاح الضرائبي وفرض ضرائب تصاعدية ، ورفع مستوى معيشة المواطنين .

فقد عنيت « البعث » بإبراز الروح العامة التي ستصدر عنها ، فورد بها أنه ليس أشد على النفوس من « رق الفقر » وان تكن مصادر الثروة في مصر لم تستغل الى الآن على الوجه الأكمل بحيث يرجح لو استغلت أن يرتفع المستوى العام للحياة » وتأكيدا على وجود ظلم بين « في توزيع الثروات في مصر يؤدي الى بقاء الفقير فقيرا والغنى غنيا » . وأشارت الى ضرورة اصلاح الضرائب واستيلاء الدولة على مصادر الثروة الكبيرة والمؤسسات القومية الهامة حتى لا تزداد الهوة اتساعا بين البذخ والبؤس ، وكلاهما مدمر للأخلاق العامة (٤٠٧) .

وتمثلت مشكلة زيادة السكان ب (٤) تكرارات في جريدة « البعث » منها تكرار واحد لمنطوق المشكلة ، وتكرار واحد لمؤشر تكثف بعض المدن بالسكان ، وتكرار ان الأسباب التي تمثلت في تركيز المصانع والمؤسسات الخدمية في جهات معينة .

١ . فأبرزت الجريدة أن السكان قد تكثفوا في بعض المدن ، وبالأخص القاهرة مما يسبب المتاعب لسكانها الأصليين (٤٠٨) .

(٤٠٧) محمد مندور ، قضايا الوطن ، مقال ، البعث ، ١٣/١٢/١٩٤٥ .
(٤٠٨) عبد الغنى سعيد ، المقال السابق بالعدد السابق بالصحيفة نفسها :

أما القضية التعليمية ، فقد أبرزتها جريدة « البعث » ب (٣) تكرارات . جاء تكرار واحد لمنطوق المشكلة ، وتكرار لمؤشر انتشار الأمية والجهل ، وتكرار لحصل ضرورة أن تعمل الحكومة بجدية للقضاء على الأمية والجهل . ولم تبد أسبابا .

فقد أشارت الجريدة الى أن ملايين من الشعب المصرى تعيش فى جهل (٤٠٩) ، وبينت أن الوفد قد بذل جهودا فى اعداد قانون محو الأمية ، ومهد لتنفيذه قدر ما وسعه العزم والزمن (٤١٠) .

وتمثلت المشكلة الصحية بتكرارين فى « البعث » ، تمثل فى تكرار لمنطوق المشكلة وتكرار لمؤشر تفشى الأمراض والأوبئة . حيث أشارت الجريدة الى أن الشعب فى معظمه مريض (٤١١) . ولم ترد أسبابا أو حلولا للمشكلة .

من ثم يمكننا تبين حقيقة أن « البعث » بالرغم من أنها لاتعبر عن الوفد كصحيفة حزبية ، ولكنها تسير فى طريقه نفسه ، مما ينعكس فى منظورها للمشكلات والقضايا الاجتماعية ، حيث أبرزت الايجابيات التى قام بها الوفد ، وهاجمت حكومة الاقليات . كما انعكس هدفها نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بالمنظور التقدمى على مضمونها حيث طالبت بسيطرة الدولة على مصادر الثروة ، وضرورة تداخلها لمواجهة كافة القضايا والمشكلات ، وطالبت بالاصلاح والتغيير الحاسم فى المؤسسات الحاكمة (الحكومة والبرلمان) .

(٤٠٩) محمد مندور ، قضايا الوطن ، مقال ، البعث ، ١٣/١٢/١٩٤٥ .

(٤١٠) محمد مندور ، الصحافة بين وزير ووزير ، مقال ، البعث ، ١٤/٦/١٩٤٥ .

(٤١١) محمد مندور ، قضايا الوطن ، الجريدة نفسها فى العدد نفسه .

٧ - جريدة الاخوان المسلمون . .

صدرت جريدة « الاخوان المسلمون » اليومية في ٥ مايو ١٩٤٦ . وقد تميزت عن بقية صحف (*) جماعة الاخوان بكونها صدرت في فترة حققت فيها الجماعة انتشارا واسعا ووصلت الى قمة نشاطها . وكما أوضح أحد رجال الاخوان أنها صدرت بعد أن أصبح للجماعة فروع في جميع أنحاء مصر ، وبدأت مبادئها تنتشر في البلاد العربية المجاورة . وان الاخوان المسلمين لم يفكروا في اصدار جريدة يومية الا بعد ان اطمأنوا الى توافر الكفاءات في تحرير الخبر والمقال والتعليق ، بالإضافة الى توافر جميع إمكانيات نجاحها ماليا وتحريريا وطباعيا . واعلانيا (٤١٢) :

(*) حدد محمود عبد الحليم - أحد رجال الجماعة - صحيفة الاخوان في المراجع المذكور أدناه ، وهي : مجلة « الاخوان المسلمون » الاسبوعية لسان حال الجماعة وكان يصورها حسن البنا ويكتب أكثر ما ينشر فيها . ومجلة النشيد وكان يصورها صالح عسماوي . وأستأجرت الجماعة مجلات النشيد والمباحث والتعارف . ثم أصدر البنا مجلتين المنار والشهاب . وبعد انتهاء الحزب العالمية الثانية أصدر البنا جريدة « الاخوان المسلمون » اليومية - التي نحن بصددتها . انظر مرجع محمود عبد الحليم المذكور ص ٧٥ و ١١٥ و ٢٤٣ و ٢٤٧ . (٤١٢) محمود عبد الحليم ، الاخوان المسلمون ، أحداث صنعت التاريخ ، رؤية من الداخل ، الجزء الأول ، دار الدعوة ، ١٩٧٨ ، حريص ٢٨٤ و ٤٤٧ و ٤٤٨ .

وقد أصدر حسن البنا جريدة « الإخوان المسلمون » اليومية لسانا لحال جماعة الإخوان ، واشترك فى تحريرها مع صالح عسماوى. وزكريا خورشيد ومحب الدين الخطيب . استمرت الجريدة فى الصدور الى أن صدر قرار حل الجماعة على يد حكومة النقراشى فى ٨ سبتمبر ١٩٤٨ . وتححر بشطب اسم الجريدة من كشف الصحف المصرح بها فى مصر بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٤٩ (٤١٣) .

توافرت أعداد جريدة « الإخوان المسلمون » اليومية بداية من ٢ نوفمبر ١٩٤٦ حتى ٢٦ ابريل ١٩٤٧ - أى فترة ستة أشهر - (٤١٤) لذا فقد أجرينا مسحاً شاملاً لأعدادها ، واستخرجنا المقالات والأعمدة المنشورة بها والمتضمنة للقضايا والمشكلات الاجتماعية وقتئذ .

وقد بلغ عدد قوالب الرأى فى جريدة « الإخوان المسلمون » خلال الستة أشهر المذكورة (١٢) مقالا وعمودا . وبالتمعن فى نتائج حصر القوالب الصحفية المتمثلة فى مقالات وأعمدة الرأى التى تضمنت القضايا والمشكلات الاجتماعية فى مجمل الصحف المصرية - بالمسح فى بعضها والعينة فى البعض الآخر تبعا للمعايير الموضوعية المحددة فى الخطوات المنهجية التى اتبعناها (*) - نلاحظ أن ترتيب « الإخوان المسلمون » كان متقدما . فقد ورد (٧) قوالب رأى خلال شهري الصدور عام ١٩٤٦ - نوفمبر وديسمبر - لتحتل بها المكانة الرابعة وتتماثل مع « صوت الأمة » اليومية التى صدرت فى ٢٩ يوليو من العام نفسه ، وتتلو « الأهرام » اليومية و « أخبار

(٤١٣) ملف الصحف المصرية بالهيئة العامة للاستعلامات .

(٤١٤) مجلد جريدة « الإخوان المسلمون » اليومية بمبنى دار الكتب المصرية .

★ انظر رسالتنا للدكتورة ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ ، الباب الاول .

اليوم » الاسبوعية و « مصر الفتاة » الاسبوعية . ويمكننا أن نلاحظ التقدم نفسه في مرتبة الاهتمام بعدد المقالات والأعمدة المعنية بالقضايا والمشكلات الاجتماعية لجريدة « الاخوان المسلمون » عام ١٩٤٧ بخمسة قوالب رأى .

ويمكن كشف الأسباب الكامنة وراء هذا الاهتمام المتزايد لدى جريدة « الاخوان المسلمون » بقوالب الرأى الاجتماعية في أن حركة الجماعة قد لاقت نجاحا ورواجا بعد أن أحسنت اعداد نفسها تنظيميا وحركيا خلال الحرب العالمية الثانية - وأنه مع انتشار الدعوة ومرور الوقت - كما يقول عبد العظيم رمضان - كان لابد أن تحدد الجماعة موقفها الفكرى من القضايا العامة . لذا برزت لها أيديولوجية واضحة المعالم تتميز عما بدأت به ، حيث عكست مطالب تتناقض (*) مع فلسفة النظام السياسي والاجتماعى القائم وقتئذ ، وامتدت بعملها الى الناحية السياسية (٤١٥) .

يضاف الى ذلك أن الأزمة الاجتماعية بدت واضحة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وفرضت نفسها على جميع التنظيمات السياسية فى المجتمع . ومن ثم عنيت جماعة « الاخوان المسلمون » بإبرازها واهتم كتابها بمعالجة القضايا والمشكلات الاجتماعية المتعددة (٤١٦) .

(*) أوضح عبد العظيم رمضان فى كتابه المذكور أدناه أن مطالب الجماعة قد لادت بالحكومة الاسلامية بدلا من المدنية ، وراى أن دستور ١٩٢٣ المدنى لم يعد صالحا لحكم المجتمع الاسلامى وتنظيم علاقاته .

(٤١٥) عبد العظيم رمضان ، الاخوان المسلمون والتنظيم السرى ، مؤسسة روز اليوسف ، ١٩٨٢ ، ص ٢٧ - ٢٩ .

(٤١٦) عبد الهادى الخطيب ، الدور السياسى لحركة الاخوان المسلمين فى المجتمع المصرى ١٩٢٦ - ١٩٥٢ ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٠ .

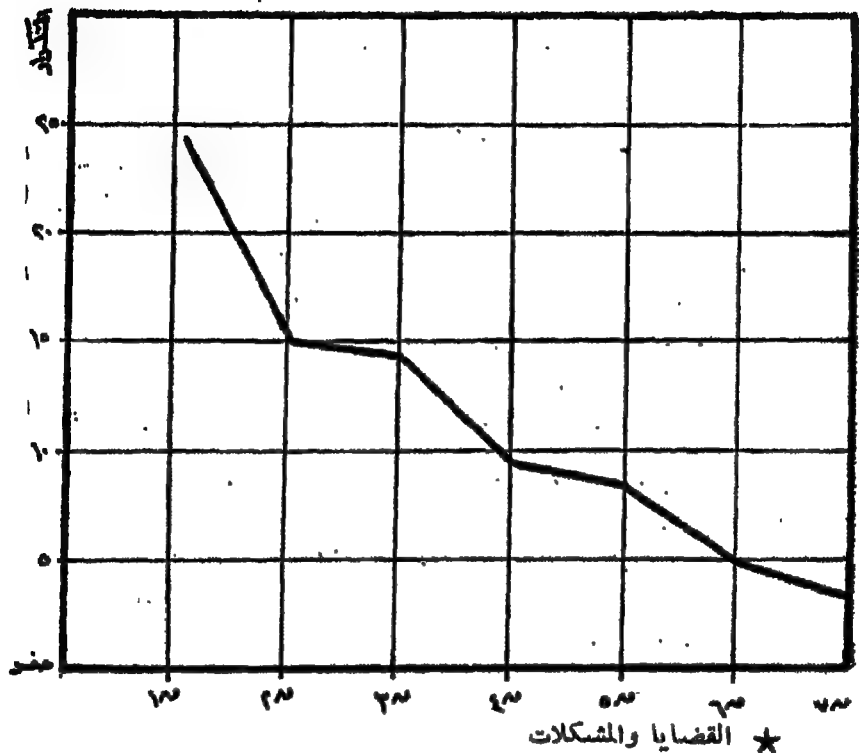
وقد نتج عن تحليل مضمون مقالات وأعمدة الرأي - وعندها
١٤. قالبا - بجريدة « الإخوان المسلمون » أن لدينا القضايا
والمشكلات الاجتماعية في تصور الإخوان المسلمون وقتئذ .

جاءت في المرتبة الأولى القضية التعليمية بـ (٢٤) تكرارا .
ثم مشكلة الأمراض الاجتماعية بـ (١٥) تكرارا . ووردت مشكلة
عدم المساواة والعدالة الاجتماعية بـ (١٤) تكرارا . مما يعكس
يدوية الجريدة لأهمية الجانب التعليمي الذي يشكل عقل المجتمع
ثم تطهير هذا المجتمع من أمراضه الاجتماعية ، وتقارب الأخيرة في
أهميتها مع نشر العدالة الاجتماعية .

وبعد ذلك. توالى القضايا والمشكلات حيث ظهرت مشكلة
التموين والغلاء بـ (٩) تكرارات ، والمشكلة الصحية بـ (٨)
تكرارات ، ثم المشكلة العمالية بـ (٥) تكرارات ، وقضية وضع
المرأة ودورها بـ (٣) تكرارات .

وبين الرسم البياني التالي ترتيب القضايا والمشكلات كما
وردت بجريدة « الإخوان المسلمون » من ٢ نوفمبر ١٩٤٦ إلى
٢٦ أبريل ١٩٤٧ .

وتبين أن جريدة « الإخوان المسلمون » قد عالجت المسألة
الاجتماعية في اطار مترابط غير جزئي ، حيث اهتمت بتناول كل
من مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية والقضية التعليمية
والمشكلة الصحية ومشكلة الأمراض الاجتماعية خلال عام ١٩٤٦ ،
في شهرى نوفمبر وديسمبر . وتناولتها في اطار أكثر ترابطا في



★ القضايا والمشكلات
الأربعة أشهر التي خضعت للتحليل من عام ١٩٤٧ ، حيث عالجت كل من عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والقضية التعليمية ، والمشكلة العمالية ، وقضية وضع المرأة ودورها ، والمشكلة الصحية ، ومشكلة التموين والغلاء .

(★) في القضية التعليمية ، ق٢ مشكلة الأمراض الاجتماعية ، ق٣ مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، ق٤ مشكلة التموين والغلاء ، ق٥ المشكلة الصحية ، ق٦ المشكلة العمالية ، ق٧ قضية وضع المرأة ودورها .

كما أثبتت نتائج تحليل المضمون أن الجريدة أبرزت الصفوة ب (٧) تكرارات عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ ، وجماعير الحركات العفوية بتكرارين عام ١٩٤٧ كفاعلين مقترحين لاحداث التغيير . وتضمنت كبار الملاك والرأسماليين ورجال الدولة (وهو ما نطلق عليه في هذا البحث الطبقة العليا) ب (٥) تكرارات ، ثم العمال والفلاحين (الطبقة الدنيا) بتكرارين عام ١٩٤٧ ، ومتوسطي الملاك وعامة الموظفين (الطبقة الوسطى) بتكرار واحد عام ١٩٤٧ - ويلاحظ حرصنا على تناول الفئات هنا بمسمياتها كما وردت في الجريدة حيث ان جماعة الاخوان تتعامل مع المجتمع على أنه مجسرد أفراد وليس طبقات (٤١٧) . كما وردت مؤسسات متعددة كالحكومة ب (٨) تكرارات ، والجامعات والمدارس ب (٦) تكرارات ، ثم توالى كل من الصحافة والبرلمان والسفارة البريطانية .

وفيما يتعلق بالجماعات فقد وردت فئة طلبة المدارس والجامعات ب (٥) تكرارات ، ثم الجاليات الأجنبية ب (٣) تكرارات ، والمتقنين بتكرارين ، ثم رجال الدين والمرأة بتكرار واحد لكل منهما . ولاشك أن اهتمام الجريدة بتناول الجاليات الأجنبية أثناء عرضها للقضايا والمشكلات الاجتماعية . وكذلك رجال الدين ، يعكس أسباب تدهور المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في مصر كما انعكست في أيديولوجية الاخوان كما حددها عبد الهادي الخطيب ، وتمثلت في الاستعمار الأجنبي وزجال الدين الذين أخفقوا في جلب الحياة الإسلامية الصحيحة للمجتمع - والمقصود هنا برجال الدين ، الرسميون من رجال الأزهر والطرق الصوفية (٤١٨) .

(٤١٧) السيد محمد عشماوى ، تاريخ الفكر السياسى المصرى ١٩٤٥ - ١٩٥٢ . رسالة الدكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاداب ، قسم التاريخ ، ١٩٧٧ .
(٤١٨) عبد الهادي الخطيب ، المرجع السابق نفسه ، ص ٣٧ .

وطبعا للنتائج الكمية المشار إليها ، لم يرد ذكر أدوات لاحداث
التغيير فى المجتمع بالجريدة . بما يعكس حرص الجريدة على تطبيق
أيدولوجيتها الاجتماعية دون تدارك أدوات احداث هذا التطبيق
وفى رأينا أن ذلك يرجع الى اعتماد الجماعة على العنف السياسى
الذى يعكس فقدان التوازن بين ما هو كائن والمجتمع الاسلامى الذى
ينبغى أن يكون . وكما جاء فى دراسة عبد الهادى الخطيب أن
أيدولوجية الاخوان وبيئتهم التنظيمية تؤهلهم بسهولة لاستعمال
العنف كأحد مظاهر التعبير عن تلك الظروف القاسية التى فرضت
عليهم داخل المجتمع (٤١٩) .

أما طرق الكتابة وأساليبها كما انعكست فى الجريدة ، فقد
نمشت فى الاعتماد على الآراء الشخصية والذاتية ب (١٢) تكرارا -
وهى أبرز السمات التى ينبغى توافرها فى المقال والعمود -
ثم البرهنة ب (١١) تكرارا ، والتشخيص مع اقتراح
حلول ب (٩) تكرارات ، وإبراز الأسباب والدوافع
ب (٦) تكرارات ، ثم التنبؤ ب (٤) تكرارات ، وكل من التعميم
بدون أمثلة والاعتماد على المصادر ب (٣) تكرارات .

هذا يعكس توافر السمات العلمية لكتابة المقال أو العمود فهذه
جريدة « الاخوان المسلمون » كما انعكست فى الصحافة المصرية
التقليدية والجديدة .

ولاشك أن النتائج التى عرضناها تبرز اهتمام جريدة
« الاخوان المسلمون » بمعالجة المسألة الاجتماعية بقضاياها
ومشكلاتها بما يجعل الرأى العام أكثر استعدادا للتغيير الجذرى
ولكن بالرؤية التى تنبثق من اتجاه الجماعة . وهنا يتحقق فرض

(٤١٩) عبد الهادى الخطيب ، المرجع نفسه ، ص ٢٧٦ .

الدراسة ومؤداه وجود علاقة بين الاتجاه السياسى الذى تعبر عنه
الجريدة وبين وجهة النظر التى تدعو اليها فى الجانب الاجتماعى .
ونعنى هنا بالرؤية التفصيلية اعتمادا على مستوى التحليل
الجزئى لكشف تصور الجريدة للقضايا والمشكلات الاجتماعية .
فقد تمثلت قضيتهم الأولى فى القضية التعليمية
ب (٢٤) تكرارا . منها (٤) تكرارات لمنطوق القضية ،
و (٩٠) تكرارات للمؤشرات .

فجاء مؤشر السياسة والأهداف التعليمية ب (٥) تكرارات ،
ومؤشر الخلاف حول سياسة ارسال البعثات التعليمية الى الخارج
ب (٣) تكرارات ومؤشر تعقد مناهج الدراسة وبعدها عن واقع
الحياة بتكرار واحد .

أما الأسباب ، فبلغت (٤) تكرارات . منها سوء نظام التعليم
ب (٣) تكرارات ، والاستعمار كسبب بتكرار واحد .

أما الحلول ، فبلغت (٧) تكرارات . منها الحد من البعثات
التعليمية للخارج ب (٣) تكرارات . ثم كل من اصلاح الحالة
المالية للمعلمين وأساتذة الجامعة ، ورفع مستوى اعداد المدرسين ،
ورفض التعليم الأجنبى واعتماد اللغة العربية فى برامج تحت
اشراف وزارة المعارف وتعديل برامج التعليم واصلاح السياسة
التعليمية مع مراعاة تطور المجتمع المصرى بتكرار واحد لكل منها .

ولكشف الرؤية الكيفية التى تمثلت فى جريدة « الاخوان
المسلمون » بصدد القضية التعليمية ، فقد تبين لنا معالجتها النقدية
لمناهج الدراسة . حيث أشارت للمدرس الصالح ألا يكتفى فى
تدريسه بمناهج الدراسة التى تحصره فى موضوعات دون غيرها
والتي قيدها بها اتجاهات النظام الرسمى . فوجهته الجريدة الى أن
يكمل من دينه وأمجساد تاريخه ما قد يكون فى المناهج من نقص

بحيث يسهل ما قد يكون في المقصودات من تعقيد وحقائق
جافة (٤٣٠) .

كما أبرزت رأياً يصدد ارسال البعثات الى الخارج ، حيث
أشارت الى وجوب أن تعدل الحكومة في سياستها تلك ، وتحاول
ترقية تعليمها الجامعي وما بعد الجامعي في الوطن نفسه .
وبالأخص بعد أن أتت الحرب العالمية على جهود أوروبا الثقافية ،
بحيث لايجدر أن تعتمد عليها مصر في رفع مستواها العلمي
والثقافي . وانه ينبغي رفع شأن الدوائر العلمية المصرية ،
واستقدام خبرات أجنبية الى مصر بدلا من كغريب ماث الطلبة
واستحضار معدات وأجهزة علمية حديثة من الخارج (٤٣١) .

كما فرقت الجريدة بين الثقافة والسياسة . وذكرت أن
الاخوان المسلمين لم يدعوا الى مقاطعة العلم العالمي ، وانما دعوا الى
مقاطعة الثقافة الاستعمارية التي تفسد الأخلاق وتضعف العقول .
وبينت أن حملة الشهادات الأوروبية من أعضاء البعثات المصرية ،
لايجدون بعد عودتهم لمصر ، ميادين العمل التي تناسب تخصصهم
وتفيد الوطن في الوقت نفسه . فأكثروهم توظفوا في أعمال
لا علاقة لها بما تخصصوا فيه . وذلك بدوره لم ينتج عنه نقل علمهم
وتمرته الى المصريين (٤٣٢) .

(٤٣٠) محب الدين الخطيب ، مناسبة العام الدراسي الجديد ، مقال ، الإخوان
المسلمون ، ١٩٤٦/١١/١٠ .

(٤٣١) مراسل الإخوان الخاص ببلندن ، البعثات العلمية المصرية في الخارج
هل سان الوقت لوقفها ؟ ، مقال ، الإخوان المسلمون ، ١٩٤٦/١١/١١ .

(٤٣٢) محب الدين الخطيب ، جريدة-الانجليزية تهاجم الإخوان- المسلمين في
موضوع البعثات وجوابنا على ذلك ، مقال ، الإخوان المسلمون ، ١٩٤٦/١١/١٦ .

مما يؤكد أن البعوث لا تحقق ثمرتها ولا تؤدي رسالتها ،
بالرغم من أنها ترهق خزينة الدولة • وكشفت الجريئة عن -معوقات
تحقق الفائدة ، فحصرها في طريقة الترشيح للبعثات التي تعتمد
على الوساطات والمحسوبيات حيث يقل من يبعث لنموغه • بالإضافة
الى اختيار مواد التخصص الذي يتم بأسلوب مرتجل دون نظر لحاجة
البلاد وحالتها • وكذلك معاملة المبعوثين في الخارج وعند العودة
حيث يصطدمون بالروتين الحكومي الثقيل والنظام المالي العتيق •
ونصحت بإرسال بعثات علمية من المنخصصين على فترات وأوقات
محدودة ، يقفون فيها على مدى التطور العلمى أو الثقافى فى
الخارج ، ويقتبسون منها لبلدهم النافع والمناسب (٤٢٣) •

كما أكدت على سطحية التعليم حيث استمرت على سياسة
« دافلوب » مستشار المعارف الانجليزى الذى جعل التعليم مجرد
تعليم يخرج موظفين فى الحكومة ليس أكثر ، والمتعلم مجرد آلة
تتحرك بإرادة الغير لا رأسا مفكرا بمبادئ وأهداف •

وهاجمت كبار رجال وزارة المعارف الذين يلحقون أبناءهم
بالمدارس الأجنبية لأن المتخرج منها ينسلخ عن كيانه القومى وعن
ماضيه الاسلامى • وبينت خطأ المسئولين فى الاهتمام بتغيير
أشكال البرامج التعليمية دون الاهتمام بالتربية المتعلقة بالنفس
والعقول والقلوب (٤٢٤) •

(٤٢٣) أحمد السكرى ، بحثا لنا الى الخارج ، مقال ، الاخوان المسلمون ،

١٩٤٦/١١/١٩ •

(٤٢٤) محب الدين الخطيب ، أطفال المسلمين فى مدارس الأجانب ، مقال ،

الاخوان المسلمين ، ١٩٤٧/٣/١٤ •

وتمثلت المشكلة الثانية في جريدة « الإخوان المسلمون »
في مشكلة الأمراض الاجتماعية بـ (١٥) تكرارا . منها (٤) تكرارات
لمنطوق المشكلة ، و (٤) تكرارات للمؤشرات . وتمثلت المؤشرات
بتكرار واحد لكل من البغاء وتعاطي المخدرات ، والاسراف والفساد
الحكومي ، والمحسوبية والوساطة واستغلال النفوذ .

أما الأسباب فبلغت (٥) تكرارات ، منها تكراران لكل من
تناقض وضعف مواقف الحكومة ازاء الأمراض الاجتماعية ،
فساد الأداة الحكومية وظهرت فئة أن ميزانية الدولة تنفق على
الشيء وضده بتكرار واحد .

أما الحلول فبلغت تكرارين لضرورة تحديد أهداف الإصلاح
مع وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذها .

فقد جاء بالجريدة أن الحكومة تعيش جوا من المتناقضات ،
فإن دستور الدولة ينص على أن دين الدولة الرسمي هو الاسلام .
والاسلام هو النظام الشامل لجميع مرافق الحياة والمجتمع . في
حين أن المجتمع ملء بالموبقات والمنكرات والفسق تحت سمع الحكومة
وبصرها ، بل باذنها وتصريحها المهور باختام المسئولين . الى جانب
أن الحكومة ذاتها تسرف على حفلاتها وكرام الأجانب الكثير من
النفقات غير الرشيدة (٤٢٥) .

كما أبرزت تناقض الدولة حيث « تنفق على الشيء وضده في
وقت واحد » .

(٤٢٥) أحمد السكري ، حكومتنا الرشيدة ، مقال ، الإخوان المسلمون ،

وان د آفة هذه التصرفات أن حكومتنا ليس لها اتجاه معين ولا هدف واضح ، . وأنه يوجد فى ادارات الدولة ادارة خاصة تصدر الرخص للبناء وتنظم المواعيد وتقوم بإجراء الكشف الطبى حيناً بعد حين . الى جانب وجود ادارة فى وزارة الصحة تحارب البغاء وترشد الى أضراره وخطورته .

وأكدت أن « الدولة الرشيدة فى تصرفاتها هى التى تحدد غايتها الإصلاحية » وترصد لها ميزانيتها (٤٢٦) .

وتمثلت مشكلة عدم المساواة والمعادلة الاجتماعية ب (١٤) تكرارا فى جريدة « الاخوان المسلمون » ، منها تكراران لمنطوق المشكلة . وظهرت مؤشرات ب (٥) تكرارات ، تمثلت فى معاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية وقلة الدخل ب (٤) تكرارات ، وارتفاع معدل الملكيات الكبيرة وتكدس الثروة بتكرار واحد .

أما الأسباب فبلغت (٤) تكرارات ، منها فشل السياسات الحكومية فى توزيع الدخل والثروات ورفع مستوى المعيشة بثلاثة تكرارات والاستعمار بتكرار واحد . وبلغت الحلول (٣) تكرارات ، فورد الإصلاح الاجتماعى فى الريف والمدينة بتكرارين ورفع مستوى معيشة المواطنين بتكرار واحد .

فقد جاء بالجريدة أن الحكومة تعنى بالأغنياء فى حين أنها تترك الفلاح للفقره والعامل لتسكعه (٤٢٧) .

(٤٢٦) محمد الفزال ، الدولة يحارب بعضها بطشاً ، عمود « الحق المر » ،
الاخوان المسلمون ، ١٩٤٦/١١/٣ .

(٤٢٧) أحمد السكرتى ، حكومتنا الرشيدة ، مقال ، الاخوان المسلمون ،
١٩٤٦/١١/٣ .

ورأت أن الاستعمار ، وبعبارة أوضح البريطانيين ، والمدنية الغربية هي المسئولة عن نشر الفقر والبؤس في مصر . وأن الاخوان المسلمون يتمسكون بالاصلاح الاجتماعي (٤٢٨) . ولكن المسئولين من الحاكمين لا يسمعون ، ولا يعنون برفع مستوى معيشة الفقراء بالرغم من زعمهم أنهم ما وجدوا هناك الا لاصلاح جميع شؤون الحياة المصرية (٤٢٩) .

وتمثلت مشكلة التمويل والفلاء وارتفاع الأسعار ب (٩) تكرارات في الجريدة ، منها تكراران لمنطوق المشكلة . وظهرت المؤشرات بثلاثة تكرارات ، فورد مؤشر استمرار ارتفاع أسعار السلع والفلاء بتكرار واحد ومؤشر مسئولية الحكومة عن زيادة الأسعار بتكرار آخر ، ومؤشر نقص التمويل بتكرار واحد أيضا .

أما الأسباب فقد بلغت تكرارين ، اذ ظهر فشل السياسات الحكومية في مواجهة المشكلة بتكرار واحد ، والاحتكار والمال الفائض بتكرار آخر . أما الحلول فبلغت أيضا تكرارين ، حيث ظهر كل من منع الاحتكار ، وضرورة تدخل الحكومة للسيطرة على المنتجات الضرورية والأسعار والتمويل بتكرار واحد لكل منهما .

فقد ورد بجريدة « الاخوان المسلمون » ما مؤداه أن البلاد في مأس متكررة يوميا جعلت « الكثرة الساحقة مسحوقة ، تكافح كفاح اليأس للحصول على ضرورات الحياة اللازمة من أغذية والبسة فلا تصل الى شيء منها » وأنه « لن تزول أسباب هذا الفلاء مادام

(٤٢٨) صالح عشاوى . رأى لندن في الاخوان المسلمين . مقال . الاخوان المسلمون ، ١٩٤٦/١٢/١٢ .

(٤٢٩) الاخوان المسلمون . حصول الربح ، عمود . توقيع : أمين .
المسلمون ، ١٩٤٧/٣/١١ .

النسادة المترفون بنجوة من كرباتہ ومتاعبہ « حيث أنها تتمثل في
التسلخ التي يحتاجها الاستهلاك الشعبي (٤٣٠) .

وتمثلت المشكلة الصحية وسوء التغذية ب (٨) تكرارات
في جريدة « الاخوان المسلمون » ، منها (٤) تكرارات للمنطوق
اللفظي للمشكلة و (٤) تكرارات للمؤشرات . حيث وردت مسئولية
الدولة ازاء المريض الفقير بتكرارين ، وكل من تفتى الأمراض
والأوبئة ، وانتشار سوء التغذية وضعفها بتكرار واحد لكل منها .
ولم ترد أسباب أو حلول .

فقد أشارت الجريدة الى مسئولية الدولة ازاء المريض الفقير
حيث لا يغتفر لوزارة الصحة سوء نظام مستشفياتها والمصحات
التابعة للحكومة مما يعد جريمة في حق الوطن والمواطن ، ويتطلب
استجواب الحكومة برلمانيا . كما أشارت الى انتشار الأمراض
في الريف (٤٣١) .

وفقد الأجسام حصانتها ومناعتها لقلة الغذاء (٤٣٢) .

كما وردت المشكلة العمالية ب (٥) تكرارات ، منها تكرار
واحد لمنطوق المشكلة ، وتكرار واحد لمؤشر ازدياد نسبة البطالة .
أما الأسباب فقد انحصرت في اغلاق الكثير من المصانع والاستغناء
عن العمال بتكرار واحد . وبلغت الحلول تكرارين ، فورد ضرورة

(٤٣٠) محمد الغزالي ، غلام المعيشة ، عمود « الحق المر » ، الاخوان
١٩٤٧/٢/٨١ .

(٤٣١) الاخوان المسلمون ، حصول الريف ، عمود ، توقيع (أمين) ،
١٩٤٧/١/٦١ .

(٤٣٢) محمد الغزالي ، العمود السابق نفسه . الجريدة نفسها ، العدد نفسه .

تشغيل الحكومة للعمال المتعطلين بتكرار واحد ، وتشجيع المشروعات الانتاجية لزيادة فرص العمل بتكرار آخر .

فقد أوضحت الجريدة أن مشكلة العمال المفصولين والباطلين قد ازدادت بعد انتهاء الحرب العالمية واستغناء الانجليز عنهم وتحويل الحكومة لمز لا حرق له الى بلدة : وتمثلت مساعدتها لهم بصورة ارتجالية تعافها النفس . وأكدت على أهمية القيام بمشاريع صناعية محلية تفتح مجالات للعمل والكسب (٤٣٣) .

ووردت قضية المرأة ودورها ب (٣) تكرارات ، منها تكرار لمنطوق القضية ، وتكرار لمؤشر الوضع السياسي للمرأة ودورها ، وتكرار لحل يتعلق بالنهوض بمستوى المرأة في المعرفة والثقافة .

فجاء في جريدة « الاخوان المسلمون » أن « تقوى الله في النساء توجب علينا النهوض بمستواهن الى قمة الكمال : في المعرفة ، والتثذيب ، والحيطة بجميع أسباب السعادة » . وهاجمت أعضاء مجلس الشيوخ الذين يدافعون عن اقتراح اشتراك المرأة المتعلمة في الانتخابات ، مشيرة الى أن اقتباس المثل الأجنبية « يندفع اليه أولا الأسر الغنية ثم انصاف الأغنياء مدفوعين الى ذلك بمركب النقص » (٤٣٤) .

(٤٣٣) عيد الرحمن البليس ، مشكلة العمال ، الاخوان المسلمون .

١٩٤٧/٤/٨ .

(٤٣٤) محب الدين الخطيب ، اتقوا الله في النساء ، مقال « حديث الجمعة »

« الاخوان المسلمون » ، ١٩٤٧/٤/١١ .

من ثم يتبين أن رؤية جريدة « الإخوان المسلمون » التفصيلية
للقضايا والمشكلات الاجتماعية ، ألقت الضوء على تصورهما الشامل
والكوني لضرورة اصلاح المجتمع وتغييره بناء على الفكر الاسلامى
والتراث العربى والعسلم العالمى مع الابتعاد عن الفكر الغربى
الاستعمارى الثقافى ، وذلك فى صورة نقدية للنظام القائم فى جميع
النواحى والمسائل المجتمعية .

٨ - مجلة الدعوة ••

أصدر « صالح عشناوى » مجلة « الدعوة » فى ١٠ يناير عام ١٩٥١ واستمرت فى الصدور كمجلة أسبوعية حتى قيام ثورة ١٩٥٢ . ولم تكن مجلة « الدعوة » صحيفة رسمية ناطقة باسم جماعة « الإخوان المسلمون » ، التى حلها النقراشى فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، وألغى قرار حلها حكومة الوفد فى أكتوبر ١٩٥١ . ولكن « الدعوة » كرست مقالاتها وأعمدتها للدعوة لمبادئ « الإخوان المسلمون » .

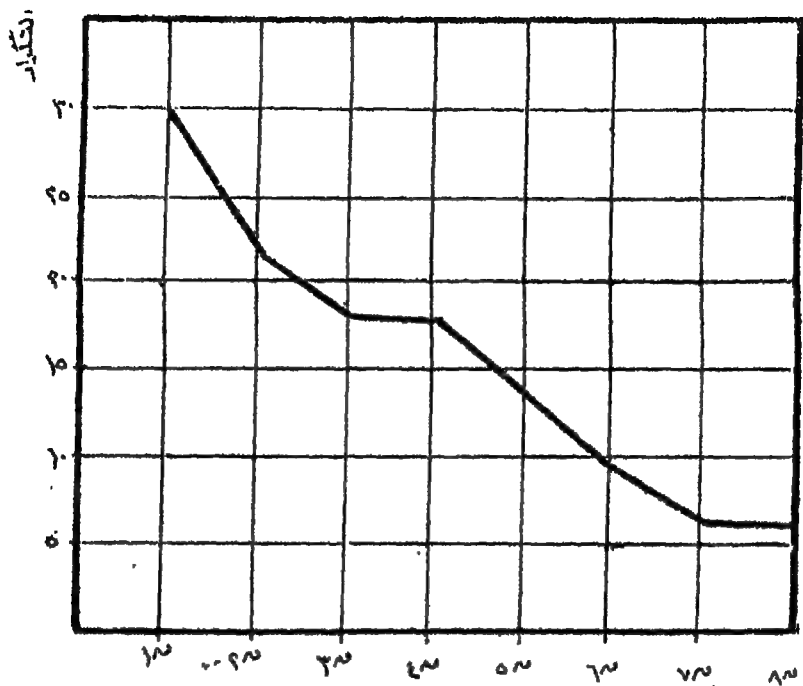
واعتمادا على أن فترة صدور مجلة « الدعوة » بلغت سبعة وستة أشهر ، أى أقل من عامين ، فقد أجرينا على أعدادها مسحاً شاملاً لاستخراج مقالات وأعمدة الرأى التى صدرت بها وعُنيّت بالقضايا والمشكلات الاجتماعية .

وقد تبين بعد إجراء المسح ، أن عدد قوالب الرأى بها قد بلغ (٢١) قالبا . ويلاحظ أنها فى مقدمة الصحف التى أبرزت القضايا والمشكلات عام ١٩٥١ بـ (١١) قالبا وعام ١٩٥٢ بـ (١٠) قوالب . وهى بذلك كانت أحد الصحف الرائدة فى إبراز المسألة الاجتماعية كزميلتها « الإخوان المسلمون » .

وقد تمثلت القضايا والمشكلات الاجتماعية كما أبرزتها مجلة « الدعوة » فى مقالاتها وأعمدتها ، فى القضية الأولى التى أبرزتها ، وهى مشكلة التمويل والغلاء وارتفاع الأسعار ب (٣٠) تكرارا . تليها مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ب (٢٢) تكرارا - ويلاحظ أن عمود الموقف السياسى بالدعوة فى عددها الأول الصادر فى ٣٠ يناير ١٩٥١ قد ربط بين المشكلتين المذكورتين بما يدل على أهميتهما الخاصة فى نظرها .

ثم جاءت كل من قضية وضع المرأة ودورها ومشكلة الأمراض الاجتماعية ب (١٨) تكرارا تليها المشكلة العمالية ب (١٤) تكرارا . ثم القضية التعليمية ب (١٠) تكرارات - ونلاحظ أن القضية الأخيرة كانت فى مقدمة قضايا جريدة « الإخوان المسلمون » أما فى الدعوة فتأتى فى مؤخرة القضايا بما يعكس رضاء المجلة على خطط الوفد التعليمية بخصوص تعميم مجانية التعليم بغرض نشر العلم . ثم طرح كل من مشكلة الاسكان ب (٧) تكرارات والمشكلة الصحية ب (٦) تكرارات .

وينين الرسم البيانى خريطة القضايا والمشكلات كما انعكست فى مجلة « الدعوة » .



★ القضايا والمشكلات

ويلاحظ من نتائج التحليل أن مجلة « الدعوة » قد عالجت
المسألة الاجتماعية في إطار مترابط ، ففي عام ١٩٥١ أبرزت كافة

(★) ق١ مشكلة التوطين والفلاء وارتفاع الأسعار ، ق٢ عدم المساواة والمساواة
الاجتماعية ، ق٣ قضية وضع المرأة ودورها ، ق٤ مشكلة الأمراض الاجتماعية ،
ق٥ المشكلة المالية ، ق٦ القضية التلميمية ، ق٧ مشكلة الاسكان ، ق٨ المشكلة
الصحية .

القضايا والمشكلات فيما عدا المشكلة الصحية ومشكلة الاسكان .
وفى عام ١٩٥٢ ازدادت معالجتها ترابطا حيث وردت كافة القضايا
والمشكلات .

من ثم ، يمكننا القول بأن رؤية « الدعوة » اتسمت بالشمول
والترابط فى معالجة المسألة الاجتماعية .

كما أثبتت نتائج تحليل المضمون أن « الدعوة » أبرزت
الصفوة بـ (١١) تكرارا ، وجمهير الحركات العفوية بتكرار واحد
كفاعلين مقترحين لاحداث التغيير . كما وردت الطبقة الدنيا
بـ (٩) تكرارات والعليا بـ (٨) تكرارات والوسطى بـ (٥)
تكرارات - مع ملاحظة أنها لا تورد بلفظة طبقة وانما بالكيفية التى
شرحنا بها الطبقة عند تحليلنا لجريدة « الاخوان المسلمون » .
أما المؤسسات ، فقد وردت الحكومة بـ (١٣) تكرارا . ثم
الصحافة بـ (٦) تكرارات ، والنقابات بـ (٥) تكرارات ،
والأحزاب والجماعات السياسية بـ (٣) تكرارات ثم كل من الجيش ،
والجامعات والمدارس ، والقصر الملكى ، والسفارة البريطانية بتكرار
واحد . وفيما يتعلق بالجماعات الاجتماعية فقد وردت المرأة بـ (٥)
تكرارات ، ثم كل من طلبة المدارس والجامعات أو الجاليات
الأجنبية بتكرار واحد .

ويلاحظ تميز « الدعوة » عن « الاخوان المسلمون » فى أن
الصحيفة الأخيرة لم تذكر أدوات احداث التغيير فى المجتمع ، فى
حين ذكرت الأولى ذلك بأصدار قوانين أو تشريعات بتكرارين .

وأخيرا طرق الكتابة وأساليبها ، حيث أبرزت مجلة الدعوة
الأراء الشخصية والذاتية بـ (٢٠) تكرارا . ثم اعتمدت على
التشخيص مع اقتراح حلول بـ (١٥) تكرارا ، والبرهنة بـ (١٤)
تكرارا ، والتعميم بدون أمثلة بـ (١١) تكرارا ، وإبراز الأسباب

والدوافع بـ (١٠) تكرارات والتنبيؤ بـ (٤) تكرارات ، ثم الاعتماد على المصادر بـ (٣) تكرارات .

من ثم تتحقق فروض الدراسة ، حيث كشفت « الدعوة » بمعالجتها النقدية الصحفية عن جوانب المسألة الاجتماعية في نهاية فترة دراستنا ، وألقت الضوء على القضايا والمشكلات التي تفاقمت بما يبرز عجز النظام في مواجهة الازمة الاجتماعية ، وبالتالي عملت على تهيئة الرأي العام الى ضرورة اصلاح الأوضاع .

وبكشف رؤيتها التفصيلية للقضايا والمشكلات الاجتماعيه اعتمادا على نتائج التحليل الكمي والكيفي . رأينا القضية الأولى بالمجلة تتمثل في قضية نقص التهووين والغلاء وارتفاع الأسعار بـ (٣٠) تكرارا ، منها (٦) تكرارات لمنطوق القضية ، و (٧) تكرارات للمؤشرات التي انحصرت في استمرار ارتفاع الأسعار والغلاء .

أما الأسباب فقد بلغت (١٢) تكرارا . اذ جاء فشل السياسات الحكومية في مواجهة القضية بـ (٣) تكرارات ، وكل من الاحتكار والمال الفائض ، وعجز الانتاج ، وزيادة السكان ، وجشع المنتجين والتجار بتكرارين لكل منها . وجاء رفع الحكومة رقابتها عن أسعار الحاجات المعيشية بتكرار واحد . أما الحلول ، فبلغت (٥) تكرارات . جاء منها (٤) تكرارات لوجوب تدخل الحكومة للسيطرة على المنتجات الضرورية والأسعار والتموين ، وتكرار واحد للعمل والانتاج .

فقد أكدت المجلة على تصاعد قلق الطوائف المختلفة بسبب عدم حل مشاكلاتها . وأن مشكلة ارتفاع الأسعار قد زاد القلق لديها ، بسبب فشل السياسة الحكومية التي تلجا لأنصاف الحلول

فى مكافحة الغلاء فشلا ذريعا . واقترحت ضرورة سيطرة الحكومة على انتاج وتجارة القطن بتأميمه . منبهة الحكومة الى ضرورة الاسراع الى وضع حلول حاسمة قبل أن تجتاحها العاصفة (٤٣٥) ، ومتهمة كافة الوزارات بالسياسة الارتجالية فى مواجهة مشكلة تفشى الشره الغلائى . موجّهة اياها بأن تستورد بنفسها ما ينقص السوق وتسعره (٤٣٦) .

وأبرزت أن تفاقم غلاء المعيشة وازدياده على مر الأيام بسبب التلاعب بالأسعار ورخص الاصدار وضعف الرقابة الحكومية على الأسواق ، أدى الى ازدياد السخط العام (٤٣٧) . حيث أصبحت مهمة العيش شاقة عسيرة على الطبقة المتوسطة فضلا عن الفقراء » .

وأكدت أن الفشل الحكومى فى حل مشكلة الغلاء ، الذى تمثل فى اختفاء السلع التى تحدد سعرها اجباريا ، هو طابع الأحزاب التى تتداول الحكم فى مصر . فلا تتقدم أحداها بحلول عملية حاسمة للتغلب على المشكلة (٤٣٨) .

وورد بها « أن الغلاء فى مصر شامل كامل لايعنينا منه الا غلاء المواد الضرورية » . وقد حددت أسباب الغلاء فى زيادة عدد السكان

(٤٣٥) الدعوة . مشكلات خطيرة تنتظر الحل ، مقال ، دون توقيع ، كعدد الاول ، ١٩٥١/١/٣٠ .

(٤٣٦) الدعوة ، تأميم تجارة القطن ، عمود « اقتصاديات » ، دون توقيع ، ١٩٥١/١/٣٠ .

(٤٣٧) الدعوة ، من المسئول عن ظهور الشيوعية فى مصر ، مقال ، توقيع (عين) ، ١٩٥١/٢/٢٧ .

(٤٣٨) صالح المشماوى ، أيها العابثون أفسحوا الطريق ، مقال ، الدعوة ، ١٩٥١/١/٢٦ .

أكثر من زيادة الانتاج ، وفي زيادة النقد المتداول بدون برصيد مما سبب تضخما وخفض قيمة الجنيه المصرى ، وفى جشع التجار والمستوردين . ونادت بالعمل على زيادة الانتساج الزراعى والصناعى (٤٣٩) . مؤكدة ان الائتمان ارتفعت الى عشرة اضعاف ما كان قبل الحرب فى معظم الحاجيات والى ضعف ما كانت عليه الاسعار فى سنوات الحرب بسبب الاحتكار (٤٤٠) . وأن الحكومة يجب عليها أن تحارب الغلاء وتزيد المقررات الأساسية وتجند جهود وزرائها المختصين فى وضع سياسة شعبية يمكن تطبيقها . «شيرة الى أن » مشكلة الغلاء لم تبلغ من التعقيد الحد الذى يجعلها فوق العقول ، بحيث يستعصى . . علاجها . . لو صلحت النيات . . واتجهت العزائم » (٤٤١) .

وتمثلت مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية فى مجلة الدعوة بـ (٢٢) تكرارا ، منها (٨) تكرارات لمنطوق المشكلة ، و (٥) تكرارات للمؤشرات . فجاءت معاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية وقلة الدخل بعدد (٤) تكرارات وارتفاع معدل الملكيات الكبيرة وتكدس الثروة بتكرار واحد . أما الأسباب فبلغت (٥) تكرارات ، حيث جاء بتكرار واحد كل من فشل السياسات الحكومية فى توزيع الدخل والثروات ورفع مستوى المعيشة ، ومقاومة كبار الملاك لفكرة تحديد الملكيات أو قرض ضرائب ، وان نظام الضرائب المطبق لا يحقق العدالة بين الطبقات ، وفساد الجهاد الحكومى ، والاستعمار .

-
- (٤٣٩) حسين زهدى ، الغلاء فى مصر ، مقال ، الدعوة ، ١٩٥١/٧/٣ .
 (٤٤٠) عبد الهديع هتقى ، الفلاح . . الغلاء ، مقال ، الدعوة ، ١٩٥١/١٠/٩ .
 (٤٤١) أحمد القليوبي ، صوت الشعب ، عمود ، الدعوة ١٩٥٢/٣/٢٥ .

أما **الحلول** فبلغت (٤) تكرارات ، منها تكراران لضرورة تحقيق تكافؤ الفرص لكل الشعب ، وجنات كل من الضمان الاجتماعي ، ورفع مستوى معيشة المواطنين بتكرار واحد لكل منهما .

فقد ورد بالمجلة أن الطوائف قد تكتلت لارغام المسئولين على تحقيق المساواة بين أفرادها (٤٤٢) . ونلاحظ هنا أن المجلة ينعكس اتجاهها الاسلامي على استخدام لفظة أفراد بدلا من طبقات . كما سبق أن أوضحنا - حيث إن جماعة الاخوان تتعامل مع المجتمع كأفراد وليس كطبقات . كما جاء بالمجلة أن الفقر يكاد أن يكون كفرا في الريف المصري حيث إن « متوسط ما يخص الفرد (لأسرة مكونة من زوج وزوجة وثلاثة أولاد) في العام جنيهان وهو أقل بكثير مما يعيش به الحمار » - نقلا عن قول لحسن البنا . وأن سياسة الافقار المنظم قد دفعت أكثر من نصف مليون من شباب الأمة ليلتمسوا القوت عند المحتل في مصانعه (٤٤٣) . وبينت أيضا أن الرأسماليين لا يتجاوز عدد أفرادهم ١١ و ٠٠٠ شخص يملكون ٢٥ مليون فدان بمعدل آلاف الأفدنة للشخص الواحد ، والفقراء عددهم ٢٠٠٠٠٠٠ شخص يملكون نصف مليون فدان بمعدل أقل من فدان للشخص الواحد ، والباقي وهم السواد الأعظم من الأمة معدمون لا يملكون شبرا واحدا من أراضي بلادهم (٤٤٤) .

(٤٤٢) الدعوة ، مشكلات خطيرة تنتظر الحل ، مقال ، دن توقيع ، ١٩٥١/١/٣٠ .

(٤٤٣) أحمد بدر ، الفرد المسلم وتفاعله في المجتمع ، مقال ، الدعوة ، ١٩٥١/٢/١٣ .

(٤٤٤) الدعوة ، من المسئول عن ظهور الشيوعية في مصر ، مقال ، توقيع ، عين ، ١٩٥١/٢/٢٧ .

وأكدت ضرورة استصلاح مساحات جديدة ، والحصول على
 العدالة الممكنة في توزيع المساحات الزراعية (٤٤٥) . مشيرة الى
 أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية للشعب (٤٤٦) ، وتحقيق تكافؤ
 الفرص للجميع على السواء ، ورفع مستوى المعيشة مما ينمي الثروة
 للأمة أفرادا وجماعات (٤٤٧) . وأشارت الى محاولة المحافظين
 على الاوضاع القائمة التقرب من الاسلام ودعائه كجزء من مكافحتهم
 للزحف الشيوعي . مينة أن للشيوعية نظاما اجتماعيا لا يبقى البلاد
 منه الا النظام الاجتماعي الاسلامي الذي يحقق العدالة الاجتماعية
 للأفراد والجماعات على أساس المواهب الفردية بعد تكافؤ الفرص
 للجميع (٤٤٨) .

وأكدت المجلة أن الشعب تنفس الصعداء عندما قررت
 الحكومة تنفيذ مشروع الضمان الاجتماعي ، الذي يحفظ على
 المواطنين الفقراء كرامتهم وشيخوختهم المستقرة بعيدا عن التسول
 والتسكع (٤٤٩) .

وتتمثلت قضية وضع المرأة ودورها بـ (١٨) تكرارا ، منها :
 (٦) تكرارات لمنطوق القضية ، و (٧) تكرارات للمؤشرات .
 فجاء مؤشر الوضع السياسي للمرأة ودورها بـ (٤) تكرارات .

(٤٤٥) عبد البديع سقر ، الفلاح .. الفلاح ، مقال ، الدعوة ، ١٠/٩/١٩٥١ .

(٤٤٦) سيد قطب ، شعب عظيم ، مقال ، الدعوة ، ١٩٥٢/١/٢٢ .

(٤٤٧) الدعوة ، باب المال ، توقيع (الإمام) ، ١٩٥٢/٢/٥ .

(٤٤٨) سيد قطب ، الاسلام نظام اجتماعي لا تعويذة سحرية ، مقال ، الدعوة ،
 ١٩٥٢/٤/١٥ .

(٤٤٩) أحمد القليبي ، صوت الشعب ، الضمان الاجتماعي ، مقال ، الدعوة ،
 ١٩٥٢/٤/٢٢ .

وظهر بتكرار واحد كل من الوضع الاجتماعي للمرأة ودورها ،
والوضع الاقتصادي للمرأة ، وحق العمل . أما الأسباب فقد
ظهرت بـ (٣) تكرارات وانحصرت في المفاهيم الدينية .
أما الحلول فبلغت تكرارين ، منها تكرار لضرورة تحديد كل من
دور الرجل والمرأة ، وتكرار لتحرير المرأة - وتقصد « الدعوة »
في هذا المجال أن تنال المرأة حريتها التي لا تتعارض مع الاسلام -
من هنا يمكننا القول ان « الدعوة » كانت أكثر اهتماما بقضية المرأة
وحريتها من جريدة « الاخوان المسلمون » .

فقد جاء بالمجلة « ان اول سياق لموضوع قضية المرأة هو
حريتها . فالحرية حق طبيعي مقرر ، لا يحتاج الى أن يعترف به
أحد . . . وقد وقف دستورنا الاسلامي من الحرية موقف التقديس
. . اذ هي ملازمة للحياة ، مترتبة عليها . . بل لقد جعلها الاسلام
شرطا لكثير من العبادات . . ومعروف أنه لا اطلاق في الحريات أبدا .
في أي دستور . . حتى فيما تقتضي به ضرورة الأوضاع الفطرية . .
ثم أن كل أنواع الحريات . . مقيدة بقيود كحماية النظام الاجتماعي
. . فإذا قيدنا حرية المرأة في بعض الأمور بما لا يتعارض مع روح
النظام الاسلامي . . فلا شيء فيه ، وهو تقييد للاستثناء والضرورة
النادرة لا للحكم الشائع العام » (٤٥٠) .

ولم تقر المجلة للمرأة أن تخوض الميادين السياسية على
الأوضاع الراهنة . وأنه لا بد أولا من تكوين المجتمع الاسلامي : وجاء
بها « ليس معنى هذا أننا نريد أن ن عزل المرأة عن المحيط السياسي
أو الاشتراك فيه ، فانها صاحبة حق لا ينكر في هذا . . ولكن . .
في حدود نطاق النظام الخلقي العام الذي حدده دستور الاسلام » .

(٤٥٠) الدعوة ، اليك يا اخي ، عمود ، دون توقيع . ٢٩٥١/٢/٨ .

مشيرة الى أن المرأة تستطيع أن تدل برأيها في كل الامور في ميدان الصحافة (٤٥١) . وأن الاسلام كل لا يتجزء ومن العجيب أن يستفتى في قضايا لم ينشئها ولم يشترك في انشائها كالمرأة والبرلمان والعمل والاختلاط ، فهو نظام اجتماعي متكامل تترابط جوانبه وتتساند (٤٥٢) .

كما تمثلت مشكلة الامراض الاجتماعية في مجلة « الدعوة » ب (١٨) تكرارا منها (٨) تكرارات لمنطوق المشكلة ، و (٨) تكرارات للمؤشرات . فجاء مؤشر المحسوبية والوساطة واستغلال النفوذ بثلاثة تكرارات . وكل من الرشوة والاسراف والفساد الحكومي بتكرارين لكل منها ، ومؤشر تعاطي المخدرات بتكرار واحد . أما الأسباب فقد وردت بتكرارين وانحصرت في فساد الاداة الحكومية . ولم ترد بها أية حلول .

فقد جاء بمجلة « الدعوة » أن « الاستثناءات وحشد الأقارب والانصار مرض لا تتميز به وزارة عن أختها ، ولا يكاد ينجو منه عهد من العهود » (٤٥٣) . وأن مظاهر الفساد قد تعددت وتنوعت وتفاخلت في كل مرفق من مرافق العيش كالرشوة والمحسوبية والاستثناءات (٤٥٤) . وأن الرشوة تجعل الرأسماليين والمحسوبين

١٩٥١/٥/١ . (٤٥١) . الدعوة ، اليك يا أختي ، مقال ، دون توقيع ،

(٤٥٢) سيد قطب . خذوا الاسلام جملة . أو دعوة ، مقال ، الدعوة ، ١٩٥٢/٦/٢٤ .

(٤٥٣) الدعوة ، سهام ، الاستثناءات ، عمود . الدعوة ، دون توقيع ، ١٩٥١/٢/٦ .

(٤٥٤) منال عشاوي ، ايها العابثون افسحوا الطريق ، مقال ، الدعوة ، ١٩٥١/٦/٣٦ .

يحصلون على امتيازات جنونية (٤٥٥) . وأن الاستثناء والمحسوبة والانحراف عن الطرق القوية هي التي ترفع وتخفف وتعطي وتمنع هذه الأيام (٤٥٦) .

وتمثلت القضية العمالية في المجلة بـ (١٤) تكرارا ، منها (٤) تكرارات لمنطوق القضية ، و (٦) تكرارات للمؤشرات . فجاء كل من مؤشر ازدياد نسبة البطالة ، ومعاناة العمال من القهر ، وسوء العلاقة بين العامل وصاحب العمل بتكرارين لكل منها .

ورد سبب واحد للقضية بتكرار واحد تمثل في التقصير الحكومي في معالجة شؤون العمال وإيجاد العمل لهم .

وبلغت الحلول (٣) تكرارات ، فجاء كل من استثمار المصادر الطبيعية وإصلاح الأراضي ، وتشجيع الصناعات الوطنية والريفية وضرورة إصدار تشريعات وقوانين العمل بتكرار واحد لكل منها .

فقد ورد بمجلة « الدعوة » أن أعدادا كبيرة من العمال يشكون التعطل ، فضلا عن أن المشتغلين من العمال مهددون باستغلال أصحاب رؤوس الأموال وضعف الأجور والارهاق في العمل (٤٥٧) . وبينت أن مستوى أجور العمال الزراعيين والصناعيين قد انخفض ، بالإضافة الى نقص تشريع العمال بما لا يكفل لهم وسائل التأمين الضرورية لصيانة كيانهم ومستقبلهم . وأشارت الى ضرورة وضع

(٤٥٥) عبد البديع صقر ، الفلاح .. الغلاء ، مقال ، الدعوة ، ١٠/٩/١٩٥١ .

(٤٥٦) سيد قطب ، الاسلام نظام اجتماعي لا تمويزه سحرية ، مقال ، الدعوة ، ١٩٥٢/٤/١٥ .

(٤٥٧) أحمد بدر ، الفرد المسلم وتفاعله في المجتمع ، المقال السابق نفسه في المجلة نفسها ، التاريخ نفسه .

قوانين وتشريعات جديدة تسد النقص في القانون والدستور بحيث
تقام الدولة على أسس ديمقراطية سليمة (٤٥٨) .

محذرة بأننا « لانحس ضخامة الكارثة التي تواجهنا . . أن
هذا الوطن ينهار من أساسه ، ونحن لانصنع شيئا الا أن نفر
افواهنا في بلاعة ونمضى » . وأن الملايين من عمال الزراعة متعطلون
فلا ينتجون ما يجب أن ينتجوا لعدم وجود طاقة على العمل لديهم
نتيجة للمرض والجهل . وأن مئات الألوف من العمال في المدن
متعطلون . بينما « الدولة لاتفكر في تفجير منابع الثروة الأخرى
وتوفير مرافق العمل ، لأنها أداة مشلولة كسيحة وليدة أوضاع
اجتماعية معينة لا تماك العمل » (٤٥٩) .

وتمثلت القضية التعليمية ب (١٠) تكرارات منها
(٤) تكرارات لمنطوق القضية ، و (٤) تكرارات للمؤشرات .
فجاء مؤشر انتشار الأمية والجهل ب (٣) تكرارات ، ومؤشر عدم
تكافؤ الفرص التعليمية بتكرار واحد .

وجاءت الحلول بتكرارين ، تمثلت في الدعوة الى التعليم
المجاني بتكرار ، وضرورة تكافؤ الفرص بتكرار . ولم ترد أسباب .
فقد دعت المجلة الى تعميم مجانية التعليم في الجامعة ،
مشيدة بسياسة « طه حسين » وزير المعارف الذي جعل العلم كالماء
والهواء والذي يسعى حثيثا نحو تعميم مجانية التعليم ليتيح للطلبة
العاجزين عن الدفع تحت تأثير الفاقة أن يتعلموا في الجامعة .
موضحا أن نخمة العلم - كما يطلق عليها البعض - أفضل من نخمة

(٤٥٨) الدعوة ، من المسؤول عن ظهور الشيوعية في المجتمع ، المقال السابق
نفسه ، في المجلة نفسها ، التاريخ نفسه .

(٤٥٩) . سيد قطب ، جلاء يجب أن تعرف : مقال ، الدعوة ، ١٩٥٢/٧/١٥ .

الجهل . معارضة قول البعض « أن الجامعة ترف علمي فليدفع
مهرها من طلب حسننها » (٤٦٠) .

وتمثلت مشكلة الاسكان في مجلة « الدعوة » ب (٧) تكرارات،
منها تكراران لمنطوق المشكلة ، وتكراران للمؤشرات .

فجاء مؤشر قلة المساكن يتكرر ، ومؤشر زيادة أجور المساكن
يتكرر آخر وورد سبب واحد يتكرر واحد تمثل في تقصير الحكومة
في تهيئة مساكن شعبية صالحة . وجاء حل بتكرارين تمثل في
ضرورة تفريج الأزمة بالحث على تشييد مساكن شعبية رخيصة .

فقد ورد بمجلة « الدعوة » انه قد « اجتاحت البلاد أزمة خطيرة،
في المساكن ، تركزت بصورة مروعة مخيفة في محيط العمال
وصغار الموظفين . . . وظلت هذه الأزمة رديحا طويلا من الزمن متصرفة
في حياة كثير من الأسر والعائلات . . . تلك الأسر التي لا يقوى
دخلها المحدود على مواجهة السكن في بيوت شقيقة بأرواحهم . .
ومنذ نشبت حرب هذه الأزمة . . . وامتد ليهيها المستعمر . .
والوزارات المتعاقبة تضيع بين آونة وأخرى تأليف لجان لتفريج أزمة
المساكن وتمعد اجتماعات عديدة تنتهي بقرارات تنشرها الصحف
. . ثم تعود القرارات مسرعة الى أدراج مكاتب اللجان . . . بحاجة
إعادة البحث وتنسيق الآراء » . وأشارت المجلة الى مشروع المساكن
الشعبية الذي قدمه « أحمد حسين » . أثناء توليه وزارة الشؤون
الاجتماعية ، والذي انتهى الى إدراج النسيان شأنه . في ذلك شأن
المشروعات الاصلاحية الهامة . وذكرت أن الشعب الذي يعاني من
ارتفاع الايجارات يسأل الحكومة خفضها وبعث المشروعات القديمة
لحل أزمة المساكن (٤٦١) .

(٤٦٠) كامل الشافعي ، ثمن الطم ، مقال ، الدعوة ، ١٩٥١/١٠/١٦ .

(٤٦١) أحمد القليبي ، صوت الشعب ، عمود ، الدعوة ، ١٩٥٢/٣/١٩ .

ثم جاء بها نه وزارة الشؤون الاجتماعية قد أذاعت خبر عن إقامة ٤٨ ألف مسكن شعبي يؤجر كل منها بمبلغ ١٦٠ قرشا في الشهر . ورات المجلة أنه يجب الخروج بالمشروع الى حيز التنفيذ العملي دون دعاية (٤٦٢) .

وتمثلت المشكلة الصحية في مجلة « الدعوة » ب (٦) تكرارات، منها تكراران لمنطوق المشكلة ، وتكراران لمؤشر تفشي الامراض والأوبئة . وجاءت الأسباب بتكرارين ، تكرار لسوء المعاملة التمرضية ونقص ثقافة المرضات ، وتكرار لقلة وسوء الأجهزة الطبية والأدوية والأسرة . في حين لم تقدم لها أية حلول .

فقد أشارت « الدعوة » الى انتشار المرض (٤٦٣) ، الذي ياكل طاقة العمل . وأشارت الى المشكلة الصحية بقولها « مستشفياتنا المخجلة وما يمثل على أبوابها وفي داخلها من الماس ، وما يتجلى من القذارة في فرشها وأغطيئها وأدواتها .. وتلك المعاملة المزرية » (٤٦٤) .

وهكذا يتبين لنا منظور مجلة « الدعوة » الكوني الشامل للمسألة الاجتماعية - وإبرازها لضرورة التغيير الاصلاحي في المجتمع ، للتغلب على قضايا ومشكلاته الاجتماعية - مما يؤكد صحة فروض الدراسة .

(٤٦٢) أحمد القليوبي ، صوت الشعب ، عمود ، الدعوة ، ٢٩٥٢/٣/٢٥ .

(٤٦٣) سيد قطب ، شعب عظيم ، مقال ، الدعوة ، ٢٩٥٢/٦/٢٢ .

(٤٦٤) سيد قطب - حقائق يجب أن تعرف ، مقال ، الدعوة ، ١٩٥٢/١/٢٥ .

٩ - الفجر الجديد ٢

تمثل مجلة « الفجر الجديد » اتجاهها الماركسيا تصاعد دوره في المجتمع المصري في الأربعينيات ، حيث انتشر بين عدد من المثقفين ومنهم أحمد وشعدي صالح ، وعبد الرحمن الشرقاوي ، ونعمان عاشور ، وسعد مكاوي ، ومحمد اسماعيل محمد ، وأبو سيف يوسف ، وعلى الراعي (١٠) ، بالإضافة الى صادق سعد .

أصدر « أحمد وشعدي صالح » مجلة الفجر الجديد في ١٦ مايو ١٩٤٥ . وأغلقت يأمر وزاري في ١٠ يوليو ١٩٤٦ ضمن حملة شنتها حكومة اسماعيل صدقي ضد الماركسيين واليساريين .

وهي مجلة أسبوعية ، صدرت في البداية نصف شهرية ، ويلاحظ أن صدورها كان يتتابه الانقطاع أحيانا وعدم انتظام دورية الصدور أحيانا أخرى - ولكنها انتظمت في الصدور أسبوعيا ابتداء من ٤ يناير ١٩٤٦ إلى ١٠ يوليو ١٩٤٦ -

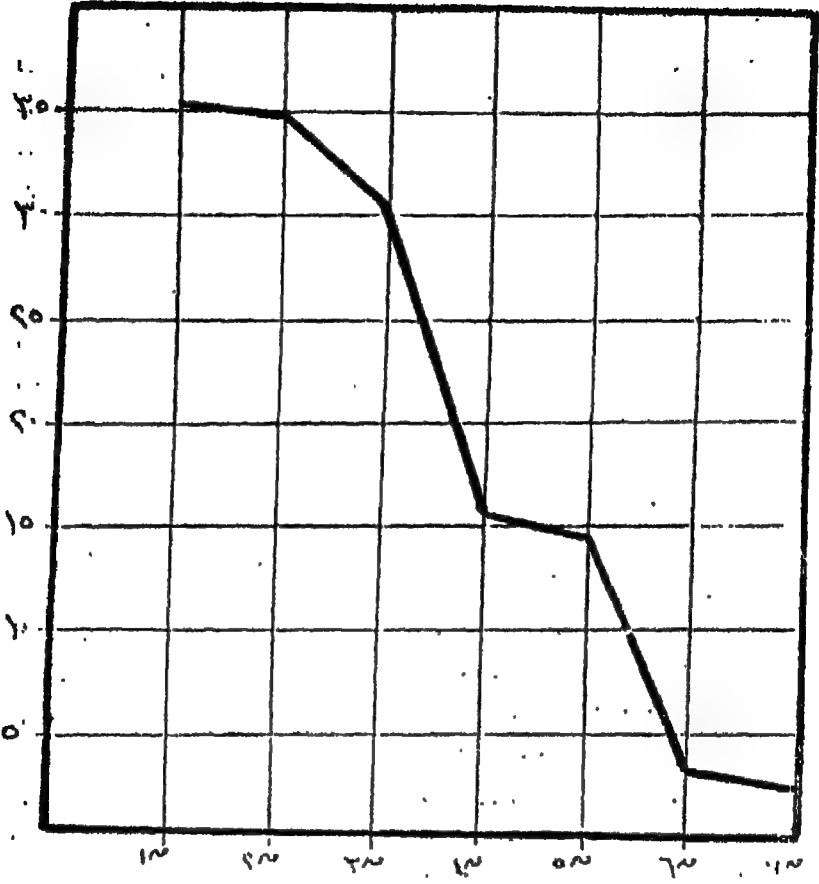
(*) أوضح رفعت السيد على كتابه الصحافة اليسارية في مصر (١٩٢٥ - ١٩٤٨) القاهرة ، مكتبة حجازي ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٧ ، « أن الماركسيين الأجانب توصلوا الى تصنيف قصريين والآخرين تلاحروا مع عدد من المثقفين المصريين ، الذين لعبوا دورا مستقلا واسموا مجلة « الفجر الجديد » ، انظر ص ١١٢ .

واعتمادا على أن المجلة صدرت ١٤ شهرا أى أقل من عامين ،
فقد قمنا بحصر المقالات والأعمدة التى ظهرت بها وتضمنت قضايا
ومشكلات اجتماعية ، واستخرجنا (١٤) قالب رأى .

منها (٩) قوالب عام ١٩٤٥ ، فشغلت بذلك الأولوية الأولى
فى عدد القوالب التى ظهرت فى كافة الصحف المصرية مما يعكس
اهتمامها بإبراز المسألة الاجتماعية - وفى عام ١٩٤٦ ورد
(٥) قوالب بها ، لكنها لم تشغل مقدمة الصحف المعنية بإبراز
قوالب الرأى الاجتماعية وإن لم تكن فى مؤخرتها .

وفيما يتعلق بالقضايا والمشكلات الاجتماعية كما انعكست
فى مجلة « الفجر الجديد » فقد تمثلت فى قضايا أساسية ، أولها
القضية التعليمية ب (٣٦) تكرارا ، ومشكلة عدم المساواة بين
طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ب (٣٥) تكرارا ، والمشكلة
الصحية ب (٣١) تكرارا . ثم توالى القضايا فجاءت المشكلة
العمالية ب (١٦) تكرارا ، ومشكلة الاسكان ب (١٤) تكرارا .
وجاءت فى مؤخرة القضايا والمشكلات كل من مشكلة التمييز والغلاء
وارتفاع الأسعار ب (٣) تكرارات ، ومشكلة الأمراض الاجتماعية
بتكرارين . مما يعكس حرص المجلة على تناول القضايا الجذرية
المؤثرة فى المجتمع من ناحية العقل بإبراز الجانب التعليمى ، ومن
ناحية الاقتناع بعدالة المجتمع ، وأخيرا سلامة الجسد من الناحية
الصحية .

وبين الرسم البيانى ترتيب القضايا والمشكلات كما انعكست
فى مجلة « الفجر الجديد » .



★ القضايا والمشكلات

(★) ق١ القضية التعليمية ، ق٢ مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب
والعدالة الاجتماعية ق٣ المشكلة الصحية وسوء النظافة ، ق٤ المشكلة المالية ،
ق٥ مشكلة الإسكان ، ق٦ مشكلة التمويل والغلاء وارتفاع الأسعار ، ق٧ مشكلة
الأمراض الاجتماعية .

وقد عالجت مجلة « الفجر الجديد » القضايا والمشكلات الاجتماعية في إطار مترابط عام ١٩٤٥ ، حيث وردت كل من مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، والمشكلة العمالية ، والقضية التعليمية ، والصحية . وفي عام ١٩٤٦ ازداد الترابط حيث عالجت كافة القضايا والمشكلات التي تناولتها لتمثل المسألة الاجتماعية .

كما تكشف نتائج التحليل الكمي ، ان مجلة « الفجر الجديد » قد عيّنت بإبراز نوعيات متعددة من الفاعلين المقترحين لاجداث التغيير فقد وردت جماهير الحركات العفوية ب (٥) تكرارات ثم الصفوة بتكرارين ، وجماهير الحركات المنظمة في نقابات بتكرار واحد عام ١٩٤٦ . وإبرزت كافة الطبقات الاجتماعية ، فظهرت الطبقة الدنيا ب (١٤) تكرارا ، والعليا ب (١٠) تكرارات . ثم الوسطى ب (٥) تكرارات . اما المؤسسات فقد ورد منها الحكومة ب (١٠) تكرارات ثم الجامعات والمدارس ب (٦) تكرارات . والأحزاب والجماعات السياسية ب (٣) تكرارات ، وكل من البرلمان والنقابات بتكرارين ، والسفارة البريطانية والصحافة بتكرار واحد لكليهما . كما برزت جماعات اجتماعية هي طلبية المدارس والجامعات ب (٤) تكرارات ، والمتقنون ب (٣) تكرارات ورجال الدين بتكرار واحد . أما أدوات احدث التغيير فقد اقترحت المجلة حولا اصلاحية بتكرار واحد عام ١٩٤٥ ، ووردت فئة اتفاق الجماعات بتكرار واحد عام ١٩٤٥ ، واصدار قانون أو تشريع بتكرارين عام ١٩٤٦ ، بالإضافة الى احدث وضع ثوري باستخدام القوى الشعبية ب (٥) تكرارات - مما يعكس سياستها القائمة على التغيير الجذري . كما برزت طرق الكتابة والأساليب المذكورة في الصحف السابقة بالمجلة التي نعرضها ، فقد اعتمدت على الآراء الشخصية والذاتية والبيئية ب (١٤) تكرارا لكل منها . ثم التشخيص مع اقتراح حلول ب (١٢) تكرارا ، وإبراز الأسباب

والدوافع ب (١١) تكرارا ثم الاعتماد على المصادر ب (٤) تكرارات،
والتنبؤ بتكرارين ، والتعميم بدون أمثلة بتكرار واحد .

يتبين من النتائج المذكورة صحة فروض الدراسة ، حيث
أبرزت « الفجر الجديد » جوانب المسألة الاجتماعية بقضاياها
ومشكلاتها من وجهة نظرها . وتناولت بالذكر كافة الطبقات
الاجتماعية وأبرزت الجماهير العفوية والمنظمة فى نقابات والصفوة
لاحداث التغيير فى المجتمع ، وأكدت على التغيير باحداث وضع
ثورى باستخدام القوى الشعبية وذلك كله يعكس اتجاهاتها
الثورية الماركسية .

وقد تمثلت القضية الاجتماعية الأولى فى مجلة « الفجر الجديد »
فى القضية التعليمية - كما سبق أن أوضحنا فى التحليل الكلى
للنتائج - ب (٣٦) تكرارا . منها (٤) تكرارات لمنطوق القضية
اللفظى ، وعدد (٩) تكرارات للمؤشرات . فجاء انتشار الأمية
والجهل ب (٣) تكرارات ، وكل من عدم تكافؤ الفرص التعليمية ،
والسياسة والأهداف التعليمية بتكرارين لكل منهما ، وكل من نقص
عدد المعلمين ، والخلاف حول سياسة ارسال البعثات التعليمية الى
الخارج بتكرار واحد لكل منهما .

أما الأسباب فبلغت (٨) تكرارات ، تمثلت فى سوء نظام
التعليم ب (٤) تكرارات وكل من الاستعمار ، وامتناع الحكومة
عن التوسع فى التعليم والقضاء على الأمية بتكرارين لكل منها
أما الحلول فقد بلغت (١٥) تكرارا وتمثلت فى كل من الدعوة
إلى التعليم المجانى ، والتوسع فى التسهيلات التعليمية لكل المصريين
ب (٣) تكرارات لكل منهما . وجاءت كل من انشاء المزيد من
المدارس ، والمزيد من الجامعات ، وتعديل برامج التعليم وإصلاح
السياسة التعليمية بتكرارين . وظهرت كل من ضرورة عمل

الحكومة بجدية للقضاء على الأمية والجهل ، وتكافؤ الفرص ، والحد من البعثات التعليمية للخارج بتكرار واحد .

فقد أوضحت مجلة « الفجر الجديد » أن اصلاح التعليم فى مصر يتجه نحو دراسة التعليم باعتبار أنه أداة منفصلة عن المجتمع ، الا أن حقائق التاريخ توحى بأن تطور المجتمع بوجه عام وتقدم التعليم بوجه خاص يتبع التطور الاقتصادى والسياسى لهذا المجتمع . وليس استثارة النهضة الروحية فى الشعوب بالبحث والتشجيع بالفاظ تحمل مثالا عليا . وأوضحت المجلة تأثير التعليم فى مصر بسياسة الاحتلال التى ترمى الى اعداد موظفين حكوميين ومهندسين للرى لرعاية القطن وأطباء ومحامين ، لذا فلم تكن بزيادة عدد المدارس الابتدائية والثانوية . كما بينت أن تبلور الوضع السياسى فى مصر بعد الحرب العالمية الثانية يعزى الى التطور الاقتصادى والصناعى الذى حدث فترة الحرب ، وانعكس ذلك على التجديد فى توجيه التعليم الى نواح جديدة لم توجد فيه من قبل كفتح اقسام للكيميائى الصناعى فى التعليم الجامعى . وأكدت أن التطور الصناعى والأخذ بالنظم الديمقراطية بمعانيها الواسعة يجب أن تكون محور السياسة التعليمية فى مصر ، أى أن « كل توجيه للتعليم فى مصر يجب أن يقوم على أساس مراعاة تطور المجتمع المصرى نحو الصناعة .. ونحو الديمقراطية .. بالتوسع فى نشر التعليم بين افراد الشعب ليس من وجهة الكم فقط بل من وجهة النوع أيضا » (٤٦٥) . كما أبرزت فشل التعليم الإلزامى فى القرى والمدن وذلك يرجع الى أنه نظام فاسد منحل المستوى (٤٦٦) .

(٤٦٥) أمين تكللا ، آراء عن التعليم فى مصر ، مقال ، الفجر الجديد ، العدد

(٤٦٦) الفجر الجديد ، لى التعليم الإلزامى ، مقال ، توقيع « مدرس » .

١٩٤٥/٦/١

وبينت المجلة أهمية الثقافة للشعب كله وليس للأقلية فقط (٤٦٧) .

وجاء فيها أيضا أن القائمين بأمر التعليم يقرون بالديمقراطية في التعليم ومجانية التعليم وحق جميع الأفراد فيه . وبينت أن الديمقراطية تتجه نحو الحد من الفوارق الطبقيّة بحيث يكون التعليم في مدرسة واحدة لأبناء الشعب جميعا . وأن وجود نوعين من المدارس : مدارس لأبناء عامة الشعب ومدارس للخاصة من أبناء المثقفين والطبقات الوسطى والغنية ، أمر يتنافى مع الديمقراطية وأن التعليم الإلزامي أيضا باعتراف وزراء المعارف ورجالهم ، لم يعد يتفق مع روح الديمقراطية لأنه يجعل من التعليم نوعا لأبناء الشعب وآخر لأبناء الأقلية الخاصة . وطالبت المجلة بالتوسع في إنشاء المدارس الابتدائية والثانوية ، واعداد المدرسين اللازمين لها ، والتعجيل في تميم المجانية في المدارس الثانوية ، ووضع سياسة تعليمية على أساس مستقر (٤٦٨) .

وأكدت « الفجر الجديد » على ضرورة نشر التعليم وتوسيع دائرته لرفع حجاب الجهل عن المصريين في كل مكان . وأوضحت سياسة الوفد في فتح مجال التعليم الابتدائي لكل الشعب ، وتنبيهه بأن الدولة تتكلف بتعليمه ، وذلك بقيادة الجناح الأيسر للوفد . وأن القوى الرجعية عادت بمعد الوزارة الوفدية وعطلت مشروع محو الأمية وضيقّت مجانية التعليم الابتدائي . وأبرزت

(٤٦٧) أحمد رشدي صالح ، مطالبنا القومية وتراثنا الثقافي ، مقال ، الفجر الجديد ، ١٩٤٥/٦/١٦ .

(٤٦٨) أمين ت كلا ، التعليم والديمقراطية في مصر ، مقال ، الفجر الجديد ، ١٩٤٥/٧/١٦ .

الصنحية ضرورة اقامة حكومة ديمقراطية تستخدم الشعب وتعمم التعليم بين طبقاته وتجعله تعليما شعبيا لا طبقي (٤٦٩) .

وتمثلت المشكلة الثانية في عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ب (٣٥) تكرارا ، منها تكرار واحد لمنطوق المشكلة ، و (٨) تكرارات للمؤشرات . فجاء مؤشر معاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية وقلة الدخل ب (٦) تكرارات ، ومؤشر ارتفاع معدل الملكيات الكبيرة وتكدس الثروة بتكرارين . أما الاسباب فبلغت (١١) تكرارا ، منها سوء توزيع الملكية الزراعية والاستعمار ب (٣) تكرارات لكل منهما . وظهور كل من فشل السياسات الحكومية في توزيع الدخل والثروات ورفع مستوى المعيشة ، ومقاومة كبار الملاك لفكرة تحديد الملكية الكبيرة أو فرض ضرائب ، وعدم تنظيم العلاقة بين ملاك الأتيسان الزراعية ومستأجريها ، وعدم وجود سياسات اجتماعية متكاملة للنهوض بكل فئات الشعب ، وفساد الجهاز الحكومي بتكرار واحد لكل منها .

أما الحلول فبلغت (١٥) تكرارا ، منها رفع مستوى معيشة المواطنين ب (٥) تكرارات . ثم تحديد الملكية الزراعية واعادة توزيع الملكيات الشاسعة على صغار الفلاحين ب (٣) تكرارات . والقضاء على الاحتكار بتكرارين . وظهور كل من اصلاح الأداة الحكومية ، وتحقيق تكافؤ الفرص لكل الشعب ، والتخلص من الاستغلال الداخلي والخارجي ، والاصلاح الضرائبي وفرض ضرائب تصاعدية ، والاصلاح الاجتماعي في الريف والمدينة بتكرار واحد لكل منها .

(٤٦٩) أحمد رشدي صالح ، على هامش سياسة التعليم ، مقال ، القجر الجديد

اول نوفمبر ١٩٤٥ .

فقد بينت مجلة « الفجر الجديد » ان الفلاحين يعانون الفقر المدقع بسبب سوء توزيع الملكية الزراعية . وانه ينبغي رفع مستوى المعيشة بين جماهير الشعب المختلفة ، وتعديل الملكية الزراعية بحيث تزيد ملكية صغار الفلاحين وبت الروح التعاونية بينهم بالاشتراك معا فى استخدام الآلات الزراعية الضخمة (٤٧٠) . وجاء بها أنه يجدر أن نسأل الطبقات الكادحة والشعبية عن سبب فقرها ، فستسارع بالاجابة أنه ذلك المالك الكبير الذى يملك من زمام القرية ثلاثة أرباعها أو يزيد والذى يضطر الفلاح أن يعمل فى أرضه مقابل قروش قليلة . وأكدت المجلة أن الفلاح لن يكون رغد العيش الا اذا امتلك أرضا كافية ، ولن يكون ذلك ان لم نحدد الملكية الزراعية (٤٧١) . كما رأت ان مشروع « محمد خطاب » لتحديد الملكية الزراعية يعد خطوة متواضعة ، ولكنه يمثل خطوة الى الامام لأنه يبرهن للطبقات الشعبية المصرية أن الوضع الاحتكارى الحالى ليس منزلا من السماء ، وأنه يمكن تغييره . وأبرزت المجلة معارضة كبار الملاك فى مجلس الشيوخ للمشروع معارضة عنيفة ، لذا أكدت على أهمية ايجاد ديمقراطية سياسية سليمة تحقق مصالح الأمة الحقيقية . ورأت « الفجر الجديد » ان الاستعمار عضد كبار الملاك فى سبيل ابقاء قبضته الاقتصادية والسياسة على البلاد (٤٧٢) .

(٤٧٠) الفجر الجديد ، فى التعليم الإلزامى ، مقال ، توقيع « مدرس » .

(٤٧١) صادق سعد ، سياسة ايجابية ازاء الكادحين ، مقال ، الفجر الجديد

١٩٤٦/٤/٣

(٤٧٢) أحمد سعيد ، ملاحظات على تحديد الملكية الزراعية ، مقال ، الفجر

الجديد ، ١٩٤٥/٧/١٦

وتمثلت المشكلة الثالثة فى المشكلة الصحية بـ (٣١) تكرارات، ومكافحة الأمراض . أما الحلول فبلغت (٦) تكرارات ، منها (٦) تكرارات لمنطوق المشكلة ، و (١١) تكرارات للمؤشرات . فجاء مؤشر تفشى الأمراض والأوبئة بـ (٦) تكرارات ، ومؤشر انتشار سوء التغذية بـ (٣) تكرارات ، ومؤشر مسئولية الدولة ازاء المريض الفقير بتكرارين . أما الأسباب فبلغت (٨) تكرارات ، منها (٤) تكرارات لانخفاض مستوى معيشة أغلبية المواطنين ، وتكراران للاستعمار والعالم الخارجى وتكرار واحد لكل من النظام العلاجى الحكومى ، وعدم اهتمام الحكومة بالمشروعات الصحية (٣) تكرارات لضرورة رفع المستوى المعيشى والصحة للمواطنين ، وتكرار واحد لكل من انشاء مساكن صحية ، وبناء مزيد من المستشفيات ومعامل المصل ، والتأمين الصحى .

فقد أكدت المجلة على انتشار الأوبئة التى ما يكاد أحدها يختفى حتى يظهر الآخر ، وتنتشر بين الفقراء العراة الجائعين من الفلاحين البائسين . وأوضحت عجز الحكومية الموجودة عن تفهم الارتباط الوثيق بين انتشار الوباء وبين انخفاض مستوى المعيشة ونقص التغذية . لذا طرحت المجلة حلاً باتخاذ التدابير الوقائية المتمثلة فى فصل العلاقة الاستغلالية بين كبار الملاك والفلاحين ، بهدف انتشار الأخيرين من الاستغلال الذى أدى الى سوء معيشتهم وضعف أجسامهم (٤٧٣) .

(٤٧٣) الفجر الجديد ، حتى لا تتكرر المأساة ، مجال ، توقيع (ل . ع) .

وبينت أن الحكومة تضن وتبخل بقروش قليلة يمكن أن تنقذ آلاف المرضى بالحمى والملاريا والبلهارسيا والأنكلستوما (٤٧٤) .

وتمثلت القضية العمالية بـ (١٦) تكرارا ، منها تكراران لمنطوق المشكلة ، و (٤) تكرارات للمؤشرات . فجاء مؤشر معاناة العمال من القهر ، ومؤشر سوء العلاقة بين العامل وصاحب العمل بتكرارين لكل منهما . ولم ترد أية أسباب .

أما الحلول فبلغت (١٠) تكرارات ، منها ضرورة اصدار تشريعات وقوانين العمل بـ (٣) تكرارات وتشجيع المشروعات الانتاجية لزيادة فرص العمل بتكرارين . وظهور كل من العمل على رفع مستوى وعى العمال ، وانشاء نقابات عمالية للدفاع عن حقوقهم وتوحيدهم ، وتشجيع الصناعات الوطنية والريفية ، وانشاء البنك الصناعى لحماية صفار المنتجين ، والعمل على تحسين المستوى الاقتصادى والاجتماعى للعمال بتكرار واحد لكل منها .

فقد أكدت « الفجر الجديد » أهمية تشريع العمل فى مصر نتيجة لنمو الصناعة وتكتل العمال فى النقابات . وكشفت قانون عقد العمل الفردى الذى أصدرته حكومة الوفد سنة ١٩٤٢ من حيث حمايته لها وارضاء للشعب كى يعاونهما ويؤيدها . وبينت نواح قصوره المتمثلة فى عدم تطبيقه على عمال المحلات وأصحاب المهن الحرة بشروط معينة ، وفى تحديده مكافأة فصل العامل بشهور عمل معينة ورأسمال معين للشركة التى يعمل بها ، والزام المؤسسات التى يزيد عمالها عن عدد معين بتعيين طبيب يعالج عمالها ويصرف لهم الأدوية مجانا ، الى جانب نصه على نصوص مطاطة . كما بينت

(٤٧٤) صادق سعد ، سياسة ايجابية ازاء الكادحين . مقال ، الفجر الجديد ١٩٤٦/٤/٣ .

قصور الاعتراف بحق تكوين نقابات عمالية حيث منعت الأخيرة من الاضراب ووضعت الحكومة رقابة شديدة عليها ، وتقرير مبدأ حل النقابات اداريا (٤٧٥) . كما بينت المجلة غموض مشروع البنك الصناعي . وأكدت أن الحرب العالمية الثانية تركت آثار سيئة على المؤسسات الصناعية الصغيرة بينما انتعشت المؤسسات الكبرى وربحت ، لذا طالبت بأن يوجه البنك الصناعي الى حماية الانتاج الصناعي الصغير ، والى انشاء الصناعات الثقيلة ، وأن يشترط تحديد نسبة من الأرباح على المنشآت التي يعاونها ، وأن يشترط على هذه المنشآت أن تنفذ القوانين العمالية (٤٧٦) .

وتمثلت مشكلة الاسـسـكان في (١٤) تكرارا ، منها (٣) تكرارات لمنطوق المشكلة ، و (٣) تكرارات للمؤشرات . حيث ظهر بتكرار واحد كل من مؤشرات قلة المساكن ، وسوءها ، وزيادة أجورها . وبلغت الأسباب (٤) تكرارات حيث ظهر بتكرار واحد كل من التناقض بين مصالح رءوس الأموال ومصالح المحتاجين ، وتقصير الحكومة في تهيئة مساكن شعبية صالحة ، والتكديس في أحياء محدودة ، وتطور التصنيع في مصر . أما الحلول فبلغت (٤) تكرارات ، حيث ظهرت بتكرار واحد لكل من اصدار قانون يجبر القادرين على شراء أراضي للبناء ، وضرورة سيطرة الهيئات المحلية على عمليات البناء والتعمير ، ومنح قروض طويلة الأجل لعمليات البناء والتعمير ، وتنظيم أسسـمار مواد البناء وتشجيع استثمارها .

(٤٧٥) حسن زكي ، التشريعات العمالية في مصر ، مقال ، الفجر الجديد ، ١٩٤٥/٨/١٦ .

(٤٧٦) صادق سعد ، حول انشاء البنك الصناعي . يجب أن نحمي صغار المنتجين ، مقال ، الفجر الجديد ، ١٩٤٩/١/٢٣ .

وقد تعرضت « الفجر الجديد » لجوانب مشكلة الاسكان المذكورة في مقالاتها (٤٧٧) .

وتمثلت مشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار بـ (٣) تكرارات منها تكرار واحد لمنطوق المشكلة ، وتكرار واحد لمؤشر استمرار ارتفاع أسعار السلع والغلاء . وتكرار واحد لسبب المشكلة المتعلق بالاحتكار والمال الفائض . ولم ترد أية حلول .

هكذا ورد في « الفجر الجديد » أن أسباب مشكلة التموين تكمن في الاحتكار والمال الفائض ، حيث تستخدم المضاربات فتحدث حالة الغلاء (٤٧٨) .

وتمثلت مشكلة الأمراض الاجتماعية بتكرارين ، تمثلت في تكرار واحد لمنطوق المشكلة ، وتكرار آخر لمؤشر المحسوبية والوساطة واستغلال النفوذ (٤٧٩) . ولم تورد أسبابا أو حلولاً .

من هنا يمكننا القول ان « الفجر الجديد » قد عكست اتجاهاتها السياسية الثورية في رؤيتها النقدية لمواجهة النظام القديم ومناداتها بالتغيير الجذرى الثورى الذى يشمل كافة القضايا الاجتماعية المرتبطة فى بناء واحد .

(٤٧٧) الفجر الجديد ، مشكلة المسكن فى مصر ، مقال ، توقيع (لـ ع) ، ١٩٤٦/٤/١٠ .

(٤٧٨) الفجر الجديد ، فى التموين ، دراسة ، دون توقيع ، ١٩٤٥/٥/١٦ .

(٤٧٩) صادق سمى ، يجب أن نحى صفار المنتجين ، مقال ، الفجر الجديد ، ١٩٤٦/١/٢٣ .

١٠ - جريدة الملايين

جريدة « الملايين » صحيفة ماركسية الاتجاه ، أصدرتها « حدتو » منظمة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى فى ٢٢ ابريل ١٩٥١ . واستمرت الجريدة فى الصدور أسبوعيا حتى ٢٦ ديسمبر ١٩٥١ . وكان رئيس تحريرها وصاحبها هو « أحمد صادق عزام » .

وقد تعرضت جريدة « الملايين » لمصادرات متعددة لدرجة أنه قد صودر منها تسعة أعداد من مجمل ثلاثين عددا .

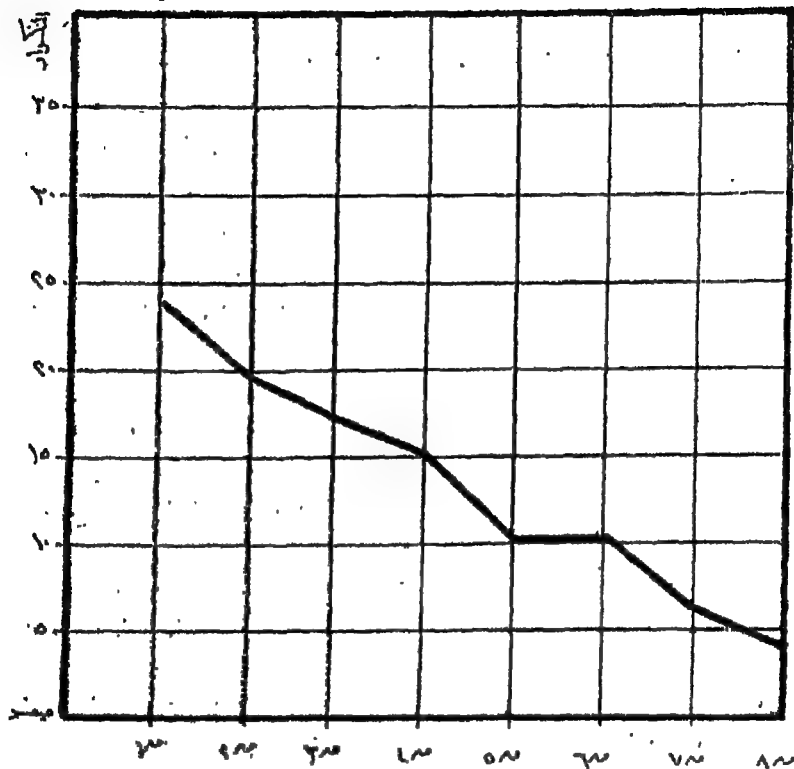
وبعد اجراء مسح على أعدادها ، استخرجنا (١٧) قالب رأى تضمنت القضايا والمشكلات الاجتماعية . ويلاحظ أن « الملايين » قد حصلت على المرتبة الأولى بين مختلف الصحف المصرية بالنسبة

لعدد قوالب الرأى التى تضمنت قضايا ومشكلات اجتماعية
عام ١٩٥١ (٩) .

وكانت أولى المشكلات والقضايا التى أبرزتها « الملايين » هى
مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية
ب (٢٤) تكرارا ، ثم المشكلة العمالية ب (١٩) تكرارا ، ومشكلة
التموين والغلاء وارتفاع الأسعار ب (١٧) تكرارا - ويلاحظ أن
المشكلة الأخيرة قد تقدمت فى مرتبتها فى « الملايين » عما كانت
عليه فى « الفجر الجديد » مما يعكس تفاقم المشكلة وعجز الحكومات
المستمر عن مواجهتها . ووردت قضية وضع المرأة ودورها ب (١٥)
تكرارا ، ثم القضية التعليمية ب (١٠) تكرارات ويلاحظ انخفاض
مرتبة الأخيرة عما كانت عليه من أولوية فى « الفجر الجديد »
مما يعكس مواجهة حكومة الوفد للقضية التعليمية ، كذلك وردت
مشكلة الأمراض الاجتماعية ب (١٠) تكرارات ، ثم جاءت المشكلة
الصحية وسوء التغذية ب (٦) تكرارات ، ومشكلة الاسكان
ب (٣) تكرارات .

وبين الرسم البياني التالى ترتيب القضايا والمشكلات
الاجتماعية كما انعكست فى « الملايين » .

(*) أوضح رفعت السيد فى كتابه « الصحافة اليسارية فى مصر ١٩٥٠ -
١٩٥٢ ، الجزء الثانى ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الثانية ،
١٩٨١ ، ص ١٢٦ . أن « الملايين » قد عادت للصدور بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ .



★ القضايا والمشكلات

- (*) ق ١ مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ،
 ق ٢ المشكلة المالية ، ق ٣ مشكلة التكوين والفلاحة والاحتياج الاستعاري ، ق ٤ قضية
 وضع المرأة ودورها ، ق ٥ القضية التعليمية ، ق ٦ مشكلة الامراض الاجتماعية ،
 ق ٧ المشكلة الصحية وسوء التغذية ، ق ٨ مشكلة الإسكان .

ويلاحظ من النتائج الموضحة أن جريدة « الملايين » قد عالجت المسألة الاجتماعية في اطار مترابط حيث عكست كافة قضاياها ومشكلاتها المتفاقمة وقتئذ .

واعتمادا على مستوى التحليل الكلي لنتائج تحليل المضمون ، تبين أن جريدة « الملايين » قد أبرزت الصفوة بـ (٥) تكرارات ، وعالجت كلا من جماهير الحركات العفوية وجماهير الحركات المنظمة في نقابات بتكرار واحد لكليهما كفاعلين مقترحين لاحداث التغيير . وتناولت كافة الطبقات الاجتماعية ، فجاءت كل من الطبقة العليا والدنيا بـ (٨) تكرارات ووردت الطبقة الوسطى بـ (٣) تكرارات . أما بالنسبة للمؤسسات فقد وردت الحكومة بـ (١٠) تكرارات ، ثم البرلمان بـ (٣) تكرارات . وظهر كل من الجامعات والمدارس ، والشرطة ، والنقابات بتكرارين . وفيما يتعلق بالجماعات الاجتماعية ، فقد وردت المرأة بتكرارين والمثقفين بتكرار واحد . وأبرزت « الملايين » اصدار قوانين أو تشريعات كأداة لاحداث التغيير في المجتمع بـ (٥) تكرارات .

وقد لجأت « الملايين » في معالجتها للقضايا والمشكلات الاجتماعية بمقالاتها وأعمدتها ، الى طرق وأساليب متعددة للكتابة . أولها الاعتماد على الآراء الشخصية والذاتية بـ (١٥) تكرارا ، ثم البرهنة بـ (١٢) تكرارا والتشخيص مع اقتراح حلول بـ (١٠) تكرارات ، والتعميم بدون أمثلة بـ (٩) تكرارات ، والتنبيه بـ (٣) تكرارات ، وإبراز الأسباب والدوافع بتكرارين ، وأخيرا الاعتماد على المصادر بتكرار واحد .

هكذا يمكننا القول أن (الملايين » قد عكست اتجاهها الماركسي بمعالجة القضايا والمشكلات الاجتماعية معالجة اتسمت بالشمول والترابط ، مع إبراز مشكلات الطبقات الفقيرة التي تمثل الأغلبية

ألا وهي عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ثم المشكلة العمالية ثم مشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار . ثم معالجة المشكلات الأخرى التي تنتمس المسألة الاجتماعية بها .

ويلاحظ أنها أبرزت نوعيات متعددة لاجداث التغيير . وعينت بابرار الطبقات المتفاوتة . وقد عبرت عن رؤيتها للمشاكل والقضايا الاجتماعية بطرق وأساليب الكتابة العلمية .

ونعنى هنا بكشف رؤيتها التفصيلية للقضايا والمشكلات الاجتماعية فى مصر خلال فترة صدورهما ، اعتمادا على مستوى التحليل الجزئى لنتائج تحليل المضمون .

تمثلت المشكلة الأولى فى جريدة الملايين فى مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ب (٢٤) تكرارا ، منها (٣) تكرارات لمنطوق المشكلة ، و (٦) تكرارات للمؤشرات . جاء مؤشر معاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية وقلة الدخل ب (٤) تكرارات ، ومؤشر ارتفاع معدل الملكيات الكبيرة وتكدس الثروة بتكرارين .

أما الأساليب فقد بلغت (٦) تكرارات ، تمثلت بتكرار واحد فى كل من فشل السياسات الحكومية فى توزيع الدخل والثروات ورفع مستوى المعيشة وسوء توزيع الملكية الزراعية ، ومقاومة كبار الملاك لفكرة تحديد الملكيات أو فرض ضرائب ، وعدم تنظيم العلاقة بين ملاك الأتليان الزراعية ومستأجريها ، وعدم وجود سياسات اجتماعية متكاملة للنهوض بكل فئات الشعب ، والاستعمار .

وتمثلت الحلول فى (٩) تكرارات ، فظهر كل من تحديد الملكية الزراعية وإعادة توزيع الملكيات الشاسعة على صغار الفلاحين، والإصلاح الضرائبى وفرض ضرائب تصاعدية ب (٣) تكرارات

لكل منهما • وجاء تخفيف العبء الضريبي على الفقراء بتكرارين •
وظهر سن تشريع جديد لحماية صغار المستأجرين من تمسك ملاك
الأراضي الزراعية بتكرار واحد •

فقد ورد في صحيفة « الملايين » تساؤلا مؤداه : « لمصلحة من
تعيش الأغلبية الساحقة من أبناء هذا الشعب في هوة سخيفة » من
الفقر والحرمان ؟ لمصلحة من يظل الملايين الكادحون يعانون من ضالة
الدخل ؟ •

ثم أجابت : « لا نزن هذا في مصلحة أحد » الا اذا كان
أصحاب النفوذ والثراء منا يلد لهم أن يتمتعوا بالغنى في وسط
الفقر بالقوة في وسط الضعف (٤٨٠) •

واقترحت أن يتم تقسيم السياسة الضريبية على أساس جديد
هو امتصاص الثروة الفائضة ، بفرض ضرائب عالية جدا على الدخل
التي تزيد على حد معين وكذلك على التراكب الكبيرة • بالإضافة الى
خفض الضرائب بالنسبة الى أصحاب الدخل الصغيرة والملايين
وأرباب المهن الحرة ، فيرفع مستوى معيشتهم (٤٨١) • وأوضحت
للأغلبية الفقيرة من الشعب بأن الحكومة تولى عطفها لأصحاب رؤوس
الأموال دونهم • وذلك بإبراز عدم رفع الضريبة الى أكثر من ٦٠
في المائة عندما تقدمت الحكومة لتعديل قانون الضرائب حتى وصل
ربح الأغنياء مئات الملايين من الجنيهات (٤٨٢) • وأشارت الى تكديس
الثروات وتضخمها وسوء التوزيع ، مؤكدة أن امتصاص الأرباح

(٤٨٠) الملايين ، لمصلحة من ، عمود ، توقيع (ع • سعد) ، ١٩٥١/٤/٢٩ •

(٤٨١) راشد البراوى ، مظاهر من سياسة اشتراكية لصالح هذه الملايين

(٤٨٢) مأمون الشناوى ، طلقة ، عمود ، الملايين ، ١٩٥١/٥/١٢ •

الخرافية التى يحققها ربح الملاك وأرباح وفوائد الممولين بزيادة الضرائب التصاعدية على هذه الفئة من السكان ، وبنزاع الملكيات الزراعية فوق حد أعلى معين مع صرف تعويض لأصحابها فى صورة أسهم وسندات المشروعات الجديدة ، سيؤدى ذلك كله الى الحد من سطوة الاقطاعيين وتحقيق العدالة فى توزيع الأرض (٤٨٣) . وكشفت الصورة العامة فى الريف المصرى حيث ترتفع الايجارات الزراعية ارتفاعاً ضخماً لا يبقى للفلاح ولو الجزء اليسير مما أنتجه ، ويتحايّل كبار الملاك على القانون فى شكل عقود يوقع عليها الفلاحون أو فرض شروط مجحفة على الفلاح الصغير . وان الاستعمار يساهم الى حد كبير فى تأخر الريف وفقره ، حيث يسند الأوضاع البالية فى مصر . وأن الإصلاح الزراعى هو أمل الفلاحين (٤٨٤) .

وظهرت القضية العمالية فى المرتبة الثانية بصحيفة الملايين ب (١٩) تكرارات منها (٤) تكرارات لمنطوق القضية ، و (٥) تكرارات للمؤشرات . ظهر مؤشراً ازدياد نسبة البطالة ، ومعاناة العمال من القهر بتكرارين لكل منهما ، ومؤشر سوء العلاقة بين العامل وصاحب العمل بتكرار واحد ، وتمثلت الأسباب ب (٣) تكرارات . ظهرت بتكرار واحد لكل من عمل الحكومات على محاصرة الحركة العمالية واتخاذ اجراءات تعسفية ازاء العمال ، والتقصير الحكومى فى معالجة شئون العمال ويجاد العمل لهم ، والروتين الحكومى المعوق للإصلاح . وتمثلت الحلول بعدد (٧) تكرارات فى انشاء نقابات عمالية للدفاع عن حقوق العمال وتوحيدهم ، والعمل على تحسين المستوى الاقتصادى والاجتماعى للعمل ، وضرورة اصدار

(٤٨٣) الملايين ، لمصلحة من ، عمود ، توقيع ، (ع . سعيد) ، ١٩٥١/٧/٨ .
(٤٨٤) الملايين ، الفلاحون فى معركة التحرير ، مقال ، توقيع : عبد الوهاب ،
١٩٥١/١٠/٢٨ .

تشريعات وقوانين العمل بتكرارين لكل منها • وأخيرا ضرورة العمل على رفع مستوى وعى العمال بتكرار واحد •

فقد ورد بالصحيفة تقييم لقوانين ومشاريع قوانين للعمال وتوضيح لمؤشرات القضية العمالية • حيث ذكرت أن المادة الثالثة من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ تنص على حق العمال الذين يشتغلون فى حرفة واحدة أو فى حرف متشابهة أو مترابطة أن يؤلفوا بالانتخاب الحر نقابة ترعى شئونهم وتدافع عن مصالحهم ، وتقرر حقهم فى الاضراب عن العمل • ولكن البوليس السياسى والحكومة لم يراعيا هذا القانون ويمنعان العمال بالقوة من تأليف نقاباتهم • ويقف البوليس فى صف أصحاب المصانع الذين يفصلون من مصانعهم العمال المتزعمين لحركة تأليف النقابة بهدف تخويف العمال الآخرين (٤٨٥) •

وأوضحت أن مشروع قانون الحد الأدنى للأجور لن يترتب عليه زيادة جديدة فى الأجور الا بنحو ٥٪ من جملة ما يدفع حاليا ، ولن تصل الزيادة فى تكاليف الانتاج الا بنحو ١٪ • وإذا أدخلنا ما يترتب على رفع الأجور من رواج للمنتجات لانخفضت النسبة الى العدم • ومن ثم يتضح أن أصحاب الأعمال لن يضاروا من القانون (٤٨٦) •

وأوضحت أن مسئولية اهمال تنفيذ قوانين العمل والعمال تقع على كل من موظفى الدولة - وبالأخص رجال مصلحة العمل لتباطؤهم فى سير العمل وعدم دراستهم للقوانين أو التعمق فيها يقصده المشرع من حكمة وضع هذه القوانين • بالإضافة الى مسئولية العمال

(٤٨٥) يوسف حلمى ، حقوق على الورق ، عمود ، المليون ، ١٩٤١/٤/٢٢ •

(٤٨٦) المليون ، انجلترا تصارب مشروع الحد الأدنى للأجور ، خبر ١٩٥١/٤/٢٢ •

انفسهم لأنهم أصحاب المصلحة المباشرة فى تنفيذ هذه القوانين لعدم انتظامهم وتعرفهم على المخالفات القانونية الواقعة فى كل ادارة أو مؤسسة طبقا لنصوص القوانين الخاصة بالعمل والعمال . ومن هنا أكدت الجريدة أهمية انتظام العمال فى تقابات واتحادات ترعى مصالحهم (٤٨٧) .

كما أشارت الجريدة الى بطالة العمال بقولها « ان هؤلاء العاطلين والمشردين وأشباه العاملين ممن يزاولون أعمالا غير مجزية، أو ممن يجزون أجورا ضئيلة ولا يعملون سوى بضعة أيام قليلة فى العام . . . ان هؤلاء جميعا مجرد أرقام » .

وبينت أن هذا ليس فى مصلحة الأمة الا اذا كانت أمه غير عاملة (٤٨٨) . وأن الدولة عليها أن تكفل وتؤمن المواطن ضد البطالة (٤٨٩) .

وتمثلت المشكلة الثالثة فى « الملايين » فى مشكلة التهموين والغلاء وارتفاع الأسعار بـ (١٧) تكرارا ، منها (٤) تكرارات لمنطوق المشكلة ، و (٥) تكرارات للمؤشرات . فظهر مؤشر مسئولية الحكومة عن زيادة الأسعار بـ (٤) تكرارات ، ومؤشر استمرار ارتفاع أسعار السلع والبضائع والغلاء بتكرار واحد . وبلغت الأسباب (٤) تكرارات تمثلت بتكرارين لكل من فشل السياسات الحكومية فى مواجهة الغلاء وارتفاع الأسعار ونقص التموين ، والاحتكار والمال الفائض . وظهرت أيضا الحلول بـ (٤) تكرارات ،

(٤٨٧) محمود محمد العسكرى ، من المسئول ؟ ، عمود ، الملايين ، ١٩٥١/٤/٢٩ .

(٤٨٨) الملايين ، لمصلحة من ، عمود ، توقيع (ع . سعد) ، ١٩٥١/٤/٢٩ .

(٤٨٩) راشد البراوى ، مظاهر من سياسة اشتراكية لصالح هذه الملايين ، الصحيفة نفسها ، العدد نفسه .

منها ضرورة تدخل الحكومة للسيطرة على المنتجات الضرورية للبلاد
وعلى الأسعار والتموين بـ (٣) تكرارات وضرورة وضع قرار يمنع
تكليس البضائع وتخفيض الرسوم الجمركية بتكرار واحد .

فقد أبرزت « الملايين » أن « المال الفائض من الأسباب الرئيسية
في ارتفاع الأسعار إذا أخذته الدولة بالطريق القانوني السليم
انخفضت موجة الغلاء العاتية » . واقرحت « الملايين » تخفيض
الدولة للرسوم الجمركية على كثير من السلع والمواد فتهدد نفقات
المعيشة والانتاج ، فترخص بذلك أثمن كثير من المصنوعات
المحلية (٤٩٠) . وأضحت أن المسئولين عندما ينظرون الى ارتفاع
الأسعار نظرتهم الى ارتفاع حرارة الجو والى أى ظاهرة من الظواهر
الطبيعية التى لا يملكون حيالها نفعا ولا ضرا .

وأنهم « لايعون أن ملايين المصريين الذين لم يدركوا بقولهم
حتى اليوم فساد الحكم والحاكمين سوف يدركون ببطونهم
الحقيقة » (٤٩١) .

وتمثلت القضية الرابعة فى وضع المرأة ودورها بـ (١٥)
تكرارا ، منها (٣) تكرارات لمنطوق القضية ، و (٧) تكرارات
للمؤشرات .

جاء كل من مؤشرى الوضع السياسى للمرأة ودورها ، وحق
العمل بـ (٣) تكرارات لكل منهما ، ومؤشر حق التعلم بتكرار
واحد . أما الأسباب فوردت بتكرارين ، منها تكرار لنظرة الرجل

(٤٩٠) راشد البراوى ، المقال السابق نفسه ، الصحيفة السابقة نفسها ،
التاريخ نفسه .

(٤٩١) مأمون الشناوى ، العمود السابق نفسه ، الصحيفة السابقة نفسها ،
التاريخ نفسه .

للمرأة نظرة متعصبة وظالمة وتكرارا لحصول المرأة على أجر أقل من الرجل رغم قيامها بالعمل نفسه . وبلغت الحلول (٣) تكرارات ، منها ضرورة اعطاء المرأة حقوقها السياسية بتكرارين ، والنهوض بمستوى المرأة فى المعرفة والثقافة بتكرار واحد .

فقد أوضحت « الملايين » أن أكبر خطر يهدد الحركة النسائية هو انعدام الوعي وميوعة الهدف ، وأوضحت ذلك بقولها « ان الحق الذى تطالب به أية جماعة نسائية مكافحة لا يمكن أن يتجزأ ، والا تحول الى سلعة يمكن أن تمنح ويشتري بها واد الحركة النسائية أو اضعافها على الأقل » . وطرحتم سؤالاً عن حق المرأة المصرية فى العمل وتؤدي الضرائب والحقوق السياسية التى يقرها الدستور ، والدفاع عن حقوقها المهضومة داخل البرلمان كزميلها الرجل دون مساومة . وأكدت هذا الحق عالميا (٤٩٢) .

وتعرضت لموقف الرجال الذين ينظرون الى مطالبة المرأة المصرية بحقوقها السياسية وكأنها بدعة ، ثم يعترفون فقط بحقها فى التصويت . مؤكدة على أن المرأة يعينها أيضا حقها فى الترشح لعضوية المجالس النيابية كى تغير كثيرا من الأوضاع ، ولأن حقها السياسى متكامل بالبعدين (٤٩٣) .

وجاءت القضية التعليمية فى « الملايين » ب (١٠) تكرارات ، منها (٣) تكرارات لمنطوق القضية ، و (٥) تكرارات للهوشرات فجاء مؤشر عدم تكافؤ الفرص التعليمية نظرا لارتفاع المصروفات ب (٣) تكرارات، وكل من مؤشر انتشار الأمية والجهل والسياسة والأهداف التعليمية بتكرار واحد . ولم ترد أسباب للقضية . أما الحلول فوردت بتكرارين ، وتمثلت فى تكرار واحد لكل من

٠ (٤٩٢) عائدة نصر الله ، نصف الشعب ، عمود ، الملايين ، ١٩٥١/٧/١ .

٠ (٤٩٣) . عائدة نصر الله ، نصف الشعب ، عمود ، الملايين ، ١٩٥١/٩/٢ .

ضرورة عمل الحكومة بجدية للقضاء على الأمية والجهل ووضع خطة للتغلب عليهما ، وتكافؤ الفرص ورفض نظرية العلم للخاصة والجهل للعامة .

فقد ذكرت « الملايين » ضرورة أن يصبح التعليم مجانيا بالفعل (٤٩٤) . وتعجبت من ظاهرة تعدد أنواع مدارس المرحلة الأولى من التعليم المتمثلة فى المدارس الأولية أو الالزامية ، والمدارس الابتدائية ، وابتدائية الأزهر . مشيرة الى ضرورة أن يكون تعليمنا واحدا بطبيعته بالنسبة لجميع المواطنين لأنه الأساس المشترك للمراحل التالية من التعليم ولأنه نواة التفاهم بين الأفراد ، موضحة أن التعدد يتنافى مع مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم الذى تضمنه الاعلان الدولى لحقوق الانسان (٤٩٥) .

وأكدت أن « طه حسين » قد كسب ثقة الشعب وكذا وزارته على أساس البرنامج الذى رسمه لتأميم التعليم ونشره وجعله حقا مشاعا للجميع لا لمن يملك الثمن . ثم أبرزت له الوعود التى ارتبط بها أمام الشعب كوزير ، مؤكده « أن آلاف الطلبة فى الجامعات المصرية مهددون بالفصل وبالحرمان من الدراسة اذا لم يدفعوا رسوم الالتحاق ويدفعوه مقدما ، وعشرات الألوف من طلبة المدارس الثانوية مهددون بالحرمان من الدراسة اذا صدقوا ما قاله طه حسين حين أعلن أن التعليم الثانوى أصبح مجانيا (٤٩٦) .

وتمثلت مشكلة الأمراض الاجتماعية بـ (١٠) تكرارات فى جريدة « الملايين » منها (٤) تكرارات لمنطوق المشكلة ، و (٤) تكرارات للمؤشرات . فجاء مؤشر الاسراف والفساد الحكومى

(٤٩٤) راشد البراوى ، المقال السابق نفسه ، الجريدة نفسها ، التاريخ نفسه .

(٤٩٥) الملايين ، لمصلحة من ، عمود ، توقيع (ع . سعيد) ، ١٩٥١/٦/٢٤ .

(٤٩٦) احمد صادق عزام ، حديث الملايين ، عمود ، الملايين ، ١٩٥١/١٠/٧ .

ب (٣) تكرارات ، ومؤشر المحسوبية والوساطة واستغلال النفوذ بتكرار واحد . وورد السبب في فساد الأداة الحكومية بتكرار واحد ، **والحل** في تحديده أهداف الإصلاح ووضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذها .

فقد أشارت « الملايين » الى فساد الادارة الحكومية ، وظاهرة الاسراف شبه الجنوني غير الموجه لتنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة (٤٩٧) .

وتساءلت بقولها « لماذا لا نواجه الحقائق ؟ لماذا لانجهر بما يقوله الناس في كل مكان وبما يعتقده كل فرد في هذه البلاد ؟ لماذا لا نقول : ان أحدا في هذا البلد لا يعمل شيئا لحساب البلد . . . ان أمرا لا يتم في هذا البلد الا ووراء مصلحة لشخص ما أو لشركة ما أو لجهة ما . . وأن الملايين ليس لها حساب على الاطلاق » (٤٩٨) .
مؤكدته على الفساد الحكومي (٤٩٩) .

وتمثلت المشكلة الصحية وسوء التغذية في « الملايين »
ب (٦) تكرارات منها تكراران لمنطوق المشكلة ، وتكراران لمؤشر انتشار سوء التغذية وضعفها . ولم ترد أسباب لها . أما **الحلول** فقد وردت بتكرارين ، منها ضرورة رفع المستوى المعيشي والصحي للمواطنين بتكرار واحد ، وبناء المزيد من المستشفيات والمصحات والعيادات بتكرار واحد .

(٤٩٧) راشد البراوى ، المقال السابق نفسه ، الجريدة نفسها ، التاريخ نفسه .

(٤٩٨) سيد قطب ، فلنواجه الحقائق ، عمود ، الملايين ، ١٩٥١/٥/٦ .
(٤٩٩) هأمون الشناوى ، العمود السابق نفسه ، الجريدة نفسها ، التاريخ نفسه .

فقد ورد بالجريدة أن الملايين الكادحين يعانون من عجز التغذية (٥٠٠) والجوع (٥٠١). وأن الدولة عليها أن تكفل للمواطنين أسباب العيش الكريم والحياة اللازمة وأن تؤمنهم ضد المرض ، وتقيم المستشفيات ، وتدخل المياه الصالحة الى المدن والقرى (٥٠٢). كما وردت مشكلة الاسكان بـ (٣) تكرارات ، منها تكرار لمنطوق المشكلة وتكرار لمؤشر سوء المساكن (٥٠٣) ، وتكرار لتفريج أزمة المساكن بالحث على تشييد المساكن الشعبية (٥٠٤) الرخيصة .

كحل .
من ثم يتبين أن « الملايين » قد قدمت نقدا اجتماعيا لموجهات النظام القديم ، وأبرزت عجزه عن مواجهة المشكلات والقضايا الاجتماعية في مصر .
من هنا ، يمكننا القول ان الصحف المصرية قد عرضت تصورات نقدية للقضايا والمشكلات الاجتماعية التي تفاقمت في الأربعينيات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وأبرزت عجز الحكومات المتعددة عن مواجهة المسألة الاجتماعية وذلك من خلال منطلقات واتجاهات متباينة تعكس الشعور العام برفض الواقع الاجتماعي والحث على تغييره بالاصلاح أو بالثورة ، وذلك انعكس في التعبير الجماهيري عن السخط الاجتماعي حيث ازداد وعي الجماهير بقضاياها الاجتماعية الأساسية من مناح مختلفة تمثلت في المعالجات الصحفية النقدية السائدة وقتئذ في مصر .

(٥٠٠) الملايين ، لمصلحة من ، عمود ، توقيع (ع . سعد) . ٢٩ / ٤ / ١٩٥١ .

(٥٠١) مأمون الشناوى ، العمود السابق نفسه ، الجريدة نفسها ، التاريخ

نفسه .

(٥٠٢) راشد البراوى ، المقال السابق نفسه ، الجريدة نفسها ، التاريخ

نفسه .

(٥٠٣) الملايين ، لمصلحة من ، العمود السابق نفسه ، الجريدة نفسها ،

التاريخ نفسه ..

(٥٠٤) راشد البراوى ، المقال السابق نفسه ، الجريدة نفسها ، التاريخ نفسه .

الخاتمة

يتضح فى نهاية هذه الدراسة صحة القول بأن الحقبة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وبالأخص الواقعة بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٥٢ ، تعد حاسمة فى تاريخ مصر المعاصر .

ففى هذه السنوات اختمرت عوامل الثورة على النظام القديم ، الذى كان أبرز سماته سيطرة القلة وشيوع احساس عام بالظلم وغياب العدالة الاجتماعية والرغبة فى تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص لمجموع الشعب : أغنيائه ومتوسطيه وفقرائه .

وفى هذه السنوات أيضا ظهر العديد من الصحف التى لا تنبسط أحزابا أو جماعات سياسية ، والعديد من الصحف التى تمثل أحزابا أو جماعات وتيارات أيديولوجية . وبالرغم من وجود اختلافات فى المنظور السياسى الذى تنبثق منه النوعيات المذكورة من الصحف ، الا أن بينها درجات من الاتفاق حول المسألة الاجتماعية فى مصر من حيث تحديد قضاياها ومشكلاتها الأساسية . كما يوجد بينها اتفاق حول ضرورة احداث التغيير الاصلاحى أو الجذرى الحاسم فى المجتمع المصرى لعدم تمكن الحكومات من تجاوز الأزمة الاجتماعية التى تفاقمت فى تلك الفترة التاريخية .

ويتضح من دراستنا أن الصحافة المصرية فى الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ قد ساعدت على توعية الرأى العام المصرى ، بالقائتها الضوء على أبعاد المشكلة أو الأزمة الاجتماعية الأساسية المتمثلة فى افتقاد العدالة الاجتماعية و شيوع الفقر فى مصر فى تلك الفترة الحاسمة .

كما يتضح من دراستنا أن الصحافة المصرية قد مارست مسئولياتها الاجتماعية خلال تلك الحقبة التاريخية ، فقامت بدور تحليل نقدى . وكشفت أبعاد القضايا والمشكلات الاجتماعية السائدة فى مصر حينئذ . كما وجهت الرأى العام المصرى نحو أحداث التغيير سواء جذريا أو اصلاحيا .

. وتبرز دراستنا ، الأزمة السياسية التى كانت الأزمة الاجتماعية فى مصر من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ أحد محاورها ، والتى تمثلت فى عدم الاستقرار السياسى وانتشار الاغتيالات والمظاهرات والفورات . وأنتهت بحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وإخراج حزب الأغلبية - وهو الوفد - من الحكم . بالإضافة الى انتشار أفكار الجماعات الأيديولوجية فى المجتمع .

واعتمادا على نتائج هذه الدراسة ، يمكننا تأكيد صحة الفروض المطروحة واستخلاص النتائج التالية :

١ - كشفت الدراسة عن خريطة القضايا والمشكلات الاجتماعية المتفاقمة فى مصر من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ . كما عكستها الصحافة المصرية وقتذاك . وظهر منها تميز قضية عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية حيث تبين معاناة الأغلبية من الفقر وسوء حالتها الاجتماعية وقلة الدخل فى حين ارتفع معدل الملكيات الكبيرة وتكدست الثروات . ثم برز على التوالى كل من القضية التعليمية ، وقضية التمويل والغلاء وارتفاع الأسعار ، ومشكلة الأمراض الاجتماعية ، وقضية وضع المرأة ودورها ، والمشكلة

الصحية وسوء التغذية ، والمشكلة العمالية • كما عانيت الصحف المصرية بالقضاء الضوء على مشكلة الاسكان ومشكلة زيادة عدد السكان ، على الرغم من حداثتهما كقضايا اجتماعية وقتذاك •

من ثم يمكننا القول ان المعالجة الصحفية النقدية لجوانب المسألة الاجتماعية المتمثلة فى القضايا والمشكلات الاجتماعية التى تفاقمت فى مصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قد ساعدت على كشف أبعاد الأزمة الاجتماعية التى واجهت المجتمع المصرى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ •

وساعد ذلك بدوره على تهيئة الرأى العام المصرى ليزداد نقدا للنظام القديم ويكون أكثر استعدادا لتغييره •

٢ - ان الصحافة المصرية فى الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ قد عكست اتجاهاتها ووجهات نظرها فى تحديد الأزمة الاجتماعية المتمثلة فى خريطة ترتيب القضايا والمشكلات الاجتماعية، ومؤثراتها وأسبابها وطرق مواجهتها • وانعكست أيضا على تصوراتها لنوعية الفاعلين المقترحين لاحداث التغيير ونوعية الطبقات الاجتماعية المتضمنة فى الموضوع ، والمؤسسات والجماعات الاجتماعية المتعلقة بالمسألة ، وأدوات احداث التغيير فى المجتمع ، والى جانب اعتمادها على طرق كتابة وأساليب منطقية وعقلانية تبرز من خلالها القضايا والمشكلات الاجتماعية •

ويمكننا القول ان الصحافة المتمثلة فى الأهرام وأخبار اليوم وروز اليوسف وبنت النيل قامت بتشخيص الأزمة الاجتماعية التى واجهت المجتمع المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ الى أن قامت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ • وأبرزت تصورات نقدية لجوانبها ، وقامت بتهيئة الرأى العام للتغيير من منطلق سياساتها

التحريرية كصحف مستقلة لاتعبر عن أحزاب أو أيديولوجيات
أو جماعات سياسية .

كما أن الصحف التي تعبر عن أحزاب أو جماعات سياسية
- الخاضعة للدراسة - وهى « مصر الفتاة » لسان حال الحزب
الاشتراكي « واللواء الجديد » التي تمثل الحزب الوطنى، و« الأساس »
التي تمثل الحزب السعدى ، و « الوفد المصرى » و « صوت الأمة »
لسان حال الوفد ، و « البعث » التي تدور فى اطار الوفد لكنها
لاتعبر بالضرورة عنه . وكل من « الاخوان المسلمون » و الدعوة
اللتين تمثلان تيار الاخوان المسلمين ، وكل من « الفجر الجديد »
و « الملايين » اللتين تمثلان التيار الماركسى . قامت جميعها بكشف
الازمة الاجتماعية المصرية وتحليلها فى فترة الدراسة المعنية .

وعرضت تصورات نقدية للقضايا والمشكلات ، وأبرزت عجز
الحكومات المتعددة عن مواجهة الأزمة . وذلك من خلال منطلقات
واتجاهات متباينة تعكس الشعور العام برفض الواقع الاجتماعى
والحث على تغييره بالاصلاح أو بالثورة . وقد انعكس هذا الشعور
بدوره فى التعبير الجماهيرى عن السخط الاجتماعى حيث ازداد وعى
الجماهير بالقضايا الاجتماعية الأساسية من مناح مختلفة تمثلت فى
المعالجات الصحفية النقدية السائدة وقتذاك فى مصر .

فقد اتخذت « الأهرام » معيارا موضوعيا فى معالجتها لجوانب
الازمة الاجتماعية ، حيث أبرزت القضايا الاجتماعية الأساسية التي
تمثلت فى عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ثم
القضية التعليمية ومشكلة التموين والغلاء وارتفاع الأسعار . بينما
عزفت عن الاهتمام بقضايا تشويها الاتهامات غير المؤكدة أو غير
الملحة اجتماعيا فى نظرها . فقامت بالاقلال من ابراز مشكلة الأمراض
الاجتماعية التي تضم البغاء وتعاطى المخدرات وشرب الخمر ولعب

الميسر والرشوة والاسراف والفساد الحكومى والمجسوبة والوساطة
واستغلال النفوذ والغش والتزوير الاختلاس .

كما قل اهتمامها بمشكلاتى الاسكان وزيادة السكان حيث لم
يبلغ تفاقمهما أشده وقتذاك . ولوحظ انخفاض اهتمامها بالقضية
التعليمية خلال الخمسينيات ، بعد أن كانت واحدة من قضاياها
الأساسية مما يعكس اقتناعها الضمنى الكامن بأن حكومة الوفد
حققت بعض الإصلاحات بصددتها .

كما نلاحظ معالجتها للأزمة الاجتماعية فى إطار مترابط وغير
جزئى حيث عالجت القضايا والمشكلات طوال فترة الدراسة دون
الاقتصار على واحد من جوانب الأزمة .

وعكست « الأهرام » موضوعيتها وسياستها غير الحزبية وغير
الأيديولوجية حيث أظهرت رأى والرأى الآخر عند معالجتها للقضايا
والمشكلات الاجتماعية . ففى تناولها للقضية التعليمية أتاحت لكل
مسئول أو صاحب رأى متخصص أن يطرح رأيه فى القضية . وفى
عرضها للحلول التى يمكن بها مواجهة قضية التموين والغلاء وارتفاع
الأسعار ، طرحت رأيا مؤداه ضرورة تدخل الحكومة ورأيا آخر
بتسهيل حركة التصدير والاستيراد مما يبرز سياستها التحزيرية
التى لا تنتمى الى حزب أو أيديولوجية ما . وفى سياق دفاعها عن
حق المرأة فى العمل السياسى ، أتاحت لكل الآراء مجالا للنشر ومنهم
المناصرون والمعادون والحذرون من اتخاذ موقف متشدد ازاء الحقوق
السياسية للمرأة . بالإضافة الى ذلك ، تبين تأييد « الأهرام » لمصالح
الأغلبية وليس الأقلية حيث أبرزت معاناة الأغلبية من الفقر وسوء
الحالة الاجتماعية محذرة أن زمن اكتفاء الفقير بإظهار العطف عليه
قد مضى وأن الفقر يجعل بانهيار دولة الأغنياء . ووقفت مع مصلحة
الأغلبية من محدودى الدخل فيما يتعلق بمشكلة الاسكان حيث

اعترضت على اعلان زيادة أجور المساكين التى تضر محدودى الدخل
ولا تفيد سوى طبقة الملاك .

ونادت « الأهرام » بالتغيير الذى تقوم به الصفوة لا الجماهير .
وان أشارت الى الجماهير - وبالأخص جماهير الحركات العفوية -
فسرعان ما عادت الى رفض التغيير بأسلوب غير منظم حيث نسب
الحركات العفوية للجماهير ، المزيد من قهر الدولة لها واضطهادها .
كما أبرزت « الأهرام » الحلول الاصلاحية التى يكون من شأنها بقاء
الوضع على ما هو عليه بحيث لا ينهار النظام القائم ، ولم ترد بها
اية اشارة لاحداث وضع ثورى .

وبرزت آراء « الأهرام » بصدد الازمة الاجتماعية فى أسلوب
عقلانى حيث اعتمدت على الآراء الشخصية للكتاب والبرهنة
والتشخيص مع ابراز الحلول والأسباب والدوافع والاعتماد على
المصادر ، فى حين قللت من استخدام التعميمات الجارفة . وذلك
يعكس سياستها نحو التحديد بإعطاء أمثلة ومبررات وأسباب
وبرهنة .

أما جريدة « أخبار اليوم » التى عرفت بسياساتها العدائية
للحكومات - وبخاصة الوفدية - وتأيدها للقصر . فقد اتفقت مع
« الأهرام » فى تحديد القضايا الاجتماعية الأساسية وادراكها أن
المسألة الاجتماعية متعددة القضايا والمشكلات ، فقامت بمعالجتها فى
اطار مترابط غير جزئى طوال سنوات الدراسة . كما تماثلت مع
« الأهرام » فى التركيز على الصفوة كفاعلين مقترحين لاحداث
التغيير ، مع اشارتها الى جماهير الحركات العفوية مرة واحدة عام
١٩٤٦ حيث ازداد نشاط الحركات الجماهيرية تعبيرا عن السخط
والظلم الاجتماعى .

بالاضافة الى رؤيتها الاصلاحية لأدوات التغير وحصرها
فى اصدار قانون أو تشريع .

وقد اختلفت « أخبار اليوم » مع الأهرام فى إبرازها لمشكلة الأمراض الاجتماعية كواحدة من أهم القضايا الاجتماعية . ويمكننا ملاحظة البروز المتميز لهذه المشكلة بأخبار اليوم فترة حكم الوفد - أى فى الخمسينيات - مما يعكس سياستها العدائية لهذا الحزب . فأخذت تبين إنتشار الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ واسراف الحكومة .

ووضحت سياسة « أخبار اليوم » العدائية للحكومات فى القائنها الضوء على أخطاء السياسات الحكومية ومساوئها فى شئون التعليم ، وتقصير الحكومة ازاء مواجهة قضية ارتفاع الأسعار والغلاء ، وعجزها عن حل المشكلة العمالية . وبالرغم من سياستها العدائية للحكومات ومناداتها بضرورة الاصلاح الاجتماعى الذى يضيق المسافة بين الطبقات ، الا أنها لم تذهب الى حد زعزعة الثقة بالنظام السياسى القائم أى نظام الملكية وتعدد الأحزاب .

كما اختلفت « أخبار اليوم » عن « الأهرام » بلجوتها الى التعميم الجارف كأسلوب بارز تعتمد عليه فى كتابة المقالات والأعمدة التى تتناول القضايا والمشكلات الاجتماعية . وان كانت لم تغفل الأساليب الأخرى .

أما مجلة « روز اليوسف » فقد عيّنت بابرار كافة القضايا والمشكلات الاجتماعية السائدة ، ولم تلتق بالا لمشكلتى الاسكان وزيادة السكان . وقد أظهرت المشكلة المتعلقة بعدم المساواة بين الطبقات والعدالة الاجتماعية كمشكلة أولى تعنى بمعالجتها ، فهى المشكلة الوحيدة التى استمر ورودها بالمجلة طوال فترة الدراسة .

وعلى الرغم من حسها الثورى الا أن رؤيتها لحل المشكلة المذكورة قد عكست رؤية اصلاحية وليست ثورية .

وتتبعين سياسة « روز اليوسف » المستقلة عن الأحزاب والحكومات ، والتي تظهر أن الأحزاب المصرية جميعها تمثل طبقة واحدة متفقة المصالح والأهداف وهي طبقة كبار الملاك .

وأنها لا تمتلك وجهات نظر اجتماعية واقتصادية من شأنها أن تجتذب تأييد الجماهير وثقتهم .

وقد تماثلت « روز اليوسف » مع « أخبار اليوم » في إبراز سلبيات الحكومة الوفدية حيث تصاعد اهتمامها بإبراز مشكلة الأمراض الاجتماعية فترة حكم الوفد . وكشفت سلبيات الحكومة الوفدية في مواجهة الغلاء وارتفاع الأسعار .

كما تنبأت في بداية الخمسينيات بحتمية ظهور زعيم جديد من الفئة المتعلمة يخلص البلاد مما هي فيه ، وذلك يعكس عدم إيمانها بزعامة النحاس - رئيس الحكومة آنذاك .

وقد تميزت « روز اليوسف » بحسها الثوري المقترن بتصورها الاصلاحى . واقترحت كل من الصفوة وجماهير الحركات العفوية كفاعلين للتغيير بصورة متوازنة نسبيا . كما تبين تصاعد إبرازها لدور الجماهير في أحداث التغيير فى المجتمع أكثر من الصفوة خلال فترة حكم الوفد فى الخمسينيات . وظهر التداخل الثورى والاصلاحى فى منظور « روز اليوسف » حيث تعددت بها أدوات أحداث التغيير الاصلاحية والثورية ، فأبرزت بقدر متماثل أحداث وضع ثورى باستخدام القوى الشعبية - أو باستخدام الجيش - واصدار قانون أو تشريع واتفاق الجماعات .

وعكست المجلة آراءها اعتمادا على الأسلوب العلمى فى كتابة المقال والعمود ، فاعتمدت على الآراء الشخصية والذاتية للكتاب ثم البرهنة والتعميم والأسباب والدوافع والتشخيص والتنبؤ والاعتماد على المصادر .

أما مجلة « بنت النيل » فقد عالجت القضية الاجتماعية الأساسية التى تتفق مع أهدافها ، وهى قضية وضع المرأة ودورها .
وذلك وفقا لسياستها التحريرية التى سارت عليها والمعنية أساسا
بالحقوق السياسية للمرأة .

وأشارت أيضا الى مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب ،
والعدالة الاجتماعية . وذلك يكشف وعى المجلة التى صدرت
خصيصا للدفاع عن حقوق المرأة ، بضرورة معالجة القضية الملحة
التي اتفقت عليها الصحف المصرية وهى مشكلة عدم المساواة
والعدالة الاجتماعية .

وقد أبرزت « بنت النيل » أن الحكومات الحزبية عجزت عن
حل المشكلة الاجتماعية حالا حاسما . وطرحت حلولاً اصلاحية
لتحسين حال الفقراء ، وذلك بفرض الضرائب واستخدام القانون .

وحصرت المجلة منظورها فى الصفوة كفاعلين مقترحين لاجداث
التغيير . كما حصرت أدوات احداث التغيير فى اصدار قوانين
وتشريعات . وذلك يعكس واحدا من أهداف حزب « بنت النيل »
بصدد التاكيد على أن حل قضايا المرأة يكمن فى اصدار التشريعات
التي تحمى حقوقها .

واعتمدت فى معالجة آرائها على الآراء الشخصية للكتاب ثم
البرهنة والتشخيص والتعميم وإبراز الأسباب والتنبؤ والاعتماد على
المصادر .

وقد تبينت اتجاهاتها الإصلاحية فى التعبير مما يكون من
شأنه بقاء الوضع على ما هو عليه . وفيما يتعلق بالصحف التى تعبر
عن أحزاب أو جماعات سياسية ، فيلاحظ أن جريدة « مصر الفتاة »
لسان حال الاشتراكية لم تغفل واحدة من القضايا والمشكلات التى
تمثلت فى الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، مما يثبت شمول معالجتها
للمسألة الاجتماعية . فى بادىء الأمر ، عالجت المسألة الاجتماعية

فى اطار جزئى حيث تناولت جانبها واحدا منها وهو مشكلة ارتفاع الاسعار والغلاء . وازدادت وعيا عبر السنوات بأن المسألة الاجتماعية متعددة الجوانب .

تمثلت المشكلة الأولى بها فى عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية ، وطرحت حلولاً متعددة لها كالأصلاح الزراعى وفرض ضرائب تصاعدية . كما تبنت مشروعاً بتحديد الملكية الزراعية يتمثل فى اقتراح « ابراهيم شكرى » المقدم من الحزب ومؤداه نزع ملكية ما يزيد على الخمسين فدانا مقابل الحصول على سندات بقيمة الأطنان المنزوعة ، ثم توزيع هذه الأطنان على صغار المسالك .

وانخفض اهتمام « مصر الفتاة » بقضية وضع المرأة ودورها ، فأنحصر اهتمامها بالقضية المذكورة فى عام ١٩٤٧ . ولم تتناول سوى الوضع الاجتماعى للمرأة فقط ، ولم تبرز أسباباً للقضية . وطرحت حلولاً للنهوض بمستوى المرأة المعرفى والثقافى وفى الشئون المنزلية .

عرضت « مصر الفتاة » رؤية اشتراكية الى جانب رؤية اسلامية تمثلت فى كتابات سيده قطب ، بالإضافة الى رؤية اصلاحية للتغيير . وبالرغم من كثرة استخدامهما لكلمة ثورة الا أنها كانت توضح ما يفيد بأنها تقصد بالثورة مجرد حركة ، وعدم الوقوف موقف المتفرج ، والضغط بالطرق المشروعة .

وقد تبين تصاعده مطالباتها بالتغيير الاصلاحى أو الثورى . وتمثلت بها أدوات احداث التغيير فى المجتمع بابرار أداة اصدار قانون أو تشريع ثم اتفاق الجماعات ثم احداث وضع ثورى باستخدام القوى الشعبية . ونلاحظ أن الأداة الثورية لم تبرز بها الا عام ١٩٥٠ حيث أخذت تبرز اشتراكيته . وتصدت بها نوعيات المقترحين لاحداث التغيير فى المجتمع ، فأبرزت الصفوة وأشارت الى

الجماهير - محددة جماهير الحركات العنوية ثم جماهير الحركات المنظمة فى نقابات .

أما جريدة « اللواء الجديد » التى تعبر عن الحزب الوطنى ، وتمثل اتجاهها اشتراكيا اصلاحيا . فقد تماثلت رؤيتها مع « مصر الفتاة » فى ترتيب أولويات الجوانب التى تمثل الأزمة الاجتماعية . وان وجدت بعض الفروق القليلة بينهما فى ترتيب المشكلة الصحية والقضية التعليمية ، مع ملاحظة أن الجريدتين قد وضعتا المشكلتين المذكورتين كقضايا أساسية متفاقمة . كما أن « اللواء الجديد » لم تتناول مشكلة الاسكان فى حين عالجتها « مصر الفتاة » .

بالإضافة الى ذلك ، برز اختلافها عن « مصر الفتاة » فى اشارتها للمصفوة فحسب كفعلين مقترحين لاحداث التغيير ، وفى اقتصرها على طرح حلول اصلاحية للمشكلات والقضايا الاجتماعية . فلم تشر الا لاصدار القوانين والتشريعات كأداة لاحداث التغيير .

كما تميزت بطرحها لسيطرة الدولة على مصادر الثروة الكبيرة والمؤسسات القومية المهمة كحل لمشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية . ويلاحظ أن « اللواء الجديد » كانت ترى أن تحقيق المساواة التامة بين الجميع فى توزيع الثروة يعد عملا مستحيلا ، منادية المطالبين بالعدالة الاجتماعية أن يبحثوا عن دواء آخر غيرها . كما دعت الى الأخذ من الأغنياء والقادرين ، واعطاء الفقراء المعدمين . ذلك تحقيقا لأهداف الجريدة المتمثلة فى اصلاح الاجتماعى والتوازن الاقتصادى .

أما جريدة « الأساس » التى تعبر عن الحزب السعدى ، فقد أبرزت المسألة الاجتماعية من كافة جوانبها . وقد تبين لنا انعكاس سياستها التحريرية على رؤيتها الكمية والكيفية للمسألة الاجتماعية . فقد هددت بهدف تدعيم وتأييد نظام الحكم السعدى وكسب التأييد الشعبى له بإبراز انجازاته وشن حملات نقدية صحفية على

خضومة النياسيين ، وبالأخص الوفديين ، من هنا فقد أبرزت الأمراض الاجتماعية كقضية اجتماعية أساسية تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لبقية القضايا والمشكلات الاجتماعية التي تناولتها بأكملها دون إغفال واحدة منها .

ونلاحظ أيضا انعكاس سياستها العدائية للوفد حيث ازدادت معالجتها للمسألة الاجتماعية في فترة الحكم الوفدي في بداية الخمسينيات ، وكان القضايا قد تصاعدت فجأة ، وفي الفترة نفسها تصاعد اهتمامها الفجائي بضرورة التغيير ، حيث تعددت فيها أدوات التغيير المقترحة فأبرزت إصدار القوانين والتشريعات ثم أحداث وضع ثوري باستخدام القوى الشعبية .

وأبرزت الصفوة دون غيرها كفاعلين مقترحين لأحداث التغيير .

أما الصحف الوفدية فقد تمثلت في جريدة « الوفد المصري » وجريدة « صوت الأمة » ويمكننا إضافة جريدة « البعث » التي أصدرها الكاتب الاشتراكي الوفدي « محمد عبد الحميد مندور » التي لم تكن صحيفة حزب الوفد ولكنها كانت قريبة من الوفد ، تبرز إيجابياته وتهاجم حكومة الأقليات .

كانت مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية هي الشغل الشاغل لجريدة « الوفد المصري » التي أغلقت في ١٠ يوليو ١٩٤٦ . وأبرزت أيضا المشكلة المالية حرصا منها على سلامة التوازن بين طبقات الأمة . كما أبرزت القضية التعليمية ، مؤكدة على عدم تكافؤ الفرص التعليمية ، فنادية بضرورة العمل على تحقيق تكافؤ الفرص . وأخذت تبرز سلبيات الحكومة وعجزها عن مواجهة القضايا والمشكلات التي تفاقمت في المجتمع المصري بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وطالبت بالتغيير لا الثورة الجذرية . فركزت على الصفوة كفاعلين للتغيير في حين أغفلت الجماهير ، ونصرت أدوات أحداث التغيير في المجتمع في أداة إصدار القوانين

والتشريعات . وقد عكست رؤيتها انطلاقاً من اتجاهها الاشتراكي المعتدل حيث دعت الى الديمقراطية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية .

وجاءت « صوت الأمة » على المنوال نفسه ولكن بصورة اكثر ثورية الى أن تغيرت قياداتها السياسية والصحفية من اليسار الى اليمين . عنيت « صوت الأمة » بمشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية كمشكلة أولى تتسم بها المسألة الاجتماعية فى منظور الجريدة . فأبرزت بعض المقترحات الاجتماعية الثورية بصدها كالتأميم وسيطرة الدولة على المرافق العامة ، وزاوجتها بالحلول الاصلاحية التى تسندت فترة الخمسينيات حيث سادت القيادات البمينية فى الوفد .

ولم تغفل قضية أو مشكلة اجتماعية واحدة ظهرت فى المجتمع . ولكن تبين من النتائج أن اهتمام « صوت الأمة » بابرار القضايا والمشكلات الاجتماعية قد تصاعد حتى عام ١٩٤٩ . ثم أخذ فى الانخفاض وذلك يعكس لنا سياسة الجريدة التى عنيت بالدفاع عن الوفد ومهاجمة سياسة حكومات الاقليات ازاء المسألة الاجتماعية واستغلال كافة الفرص لتأكيد ضعف هذه الحكومات وتفككها . ثم هبطت عنايتها بابرار المسألة الاجتماعية لتولى الوفد حكم مصر فى بداية الخمسينيات ، وان لم تختف ويلاحظ أيضاً حرص « صوت الأمة » على إبراز ضرورة التغيير الاجتماعى ، وتعددت بها صسور الفاعلين المقترحين لاحداث التغيير . وان كانت ركزت على الصفوة طوال الفترة ، فقد أشارت الى الجماهير ، وبالأخص جماهير الحركات العفوية عام ١٩٤٦ .

وحيث أن الوفد - كان وقتذاك - يمثل الأغلبية الجماهيرية فان كشفه للقضايا والمشكلات الأساسية فى المجتمع من شأنه أن يزيد رأى العام المصرى وعياً بسلبيات النظام وعجزه عن مواجهة المسألة الاجتماعية . . .

كما أبرزت صحيفة « البعث » مطالب تقديمية تتمثل في تدخل الدولة في الاقتصاد لتحقيق العدالة الاجتماعية والتخلص من الأوضاع الرجعية والتقليدية . وعנית عناية أولى بإبراز القضية العمالية التي فرضت نفسها كمشكلة ملحة عقب الحرب العالمية الثانية . كما أبرزت نشاط المرأة وتساعد كفاحها للحصول على حقوقها السياسية والاجتماعية . وأخذت تنقد الأوضاع الرجعية التي تعيش المرأة في ظلها الا أنها رفضت أيضا المساواة الكاملة بين الجنسين .

ومع تمثل منظورها التقدمي الذي يدعو الى سيطرة الدولة على مصادر الثروة وضرورة تدخلها لمواجهة كافة القضايا والمشكلات الاجتماعية ، ومطالبتها بالاصلاح والتغيير الحاسم في المؤسسات الحاكمة المتمثلة في الحكومة والبرلمان . فقد انحصرت رؤيتها للفاعلين المقترحين لاحداث التغيير في الصفوة دون الجماهير ، كما انحصرت رؤيتها لأدوات التغيير في اصدار القوانين والتشريعات .

أما تيار الاخوان المسلمين ، فقد عبرت عنه جريدة « الاخوان المسلمون » ودافعت عن مبادئه مجلة « الدعوة » . عנית الجريدة الاولى بإبراز الازمة الاجتماعية برؤية اسلامية . فأبرزت القضية التعليمية ثم مشكلة الامراض الاجتماعية ثم مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ساعية الى تشكيل عقل المجتمع ثم تطهيره من امراضه الاجتماعية لنشر العدالة الاجتماعية .

كما عנית بإبراز قضايا ارتفاع الأسعار والمشكلة الصحية والعمالية وقضية وضع المرأة ودورها ، فأخذت تسعى للنهوض بمستوى المرأة في المعرفة والثقافة وترفض اشتراكها في الانتخابات . وقد ألقت الضوء على تصورها الشامل والكوني لضرورة اصلاح المجتمع وتغييره بناء على الفكر الاسلامي والتراث العربي والعلم العالمي مع الابتعاد عن الفكر الغربي الاستعماري الثقافي .

وطرحت صورة نقدية للنظام القائم فى جميع المسائل الاجتماعية . وأبرزت كلا من الصفوة وجماهير الحركات العنقوية كفاعلين مقترحين لاحداث التغيير . وتعاملت مع المجتمع على انه مجرد أفراد وليس طبقات . ولم يرد بها ذكر لأدوات احداث التغيير وذلك قد يرجع الى اعتماد الجماعة على العنف السياسى .

أما مجلة « الدعوة » فقد أبرزت مشكلة ارتفاع الأسعار والغلاء ثم مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية ثم توالى قضية وضع المرأة ودورها ومشكلة الأمراض الاجتماعية والمشكلة العمالية والقضية التعليمية .

وقد تشابهت مجلة « الدعوة » مع جريدة « الإخوان المسلمون » بإبرازها للصفوة وجماهير الحركات العنقوية كفاعلين مقترحين لاحداث التغيير . وان تمايزت عنها بالدعوة الى أداة اصدار قوانين أو تشريعات لاحداث التغيير . بالإضافة الى أنها كانت أكثر اهتماما بحرية المرأة التى لا تتعارض مع الاسلام . فلم ترفض حق المرأة فى الاشتراك بالعمل السياسى ، ولكن لم تقر بأن تخوضها على الأوضاع الراهنة . مشترطة بالبده فى تكوين المجتمع الاسلامى بحيث تمارس المرأة العمل السياسى فى حدود نطاق النظام الخلقى العام الذى حدده الاسلام . مكتفية بإمكانية ادلائها برأيها فى كافة الأمور على صفحات الصحف .

وأخيرا الصحف التى تمثل الاتجاه الماركسى وهى جريدة « الفجر الجديد » وجريدة « الملائين » . فقد عنيبت كل منها بإبراز مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب ، والقضية التعليمية ، والمشكلة العمالية والصحية ، وقضية الغلاء وارتفاع الأسعار والتموين ، ومشكلة الاسكان ، ومشكلة الأمراض الاجتماعية . وان كانت « الملائين » قد أبرزت قضية وضع المرأة ودورها ، موضحة حق المرأة فى العمل والحصول على الحقوق السياسية دون مساومة أو تجرئة . فقد أغفلت « الفجر الجديد » تناولها اطلاقا .

ويلاحظ أن قضية الغلاء وارتفاع الأسعار والتموين قد شغلت مرتبة متقدمة في « الملايين » عما كانت عليه في « الفجر الجديد » . مما يعكس تفاقم المشكلة وعجز الحكومات المستمر عن مواجهتها . على النقيض من القضية التعليمية التي انخفضت أولويتها عما كانت عليه في « الفجر الجديد » مما يعكس مواجهة حكومة الوفد للقضية التعليمية في الخمسينيات - إلى حد ما - في منظور الاتجاه الماركسي .

وعنيت « الملايين » بإبراز أبعاد القضية العمالية ومؤثراتها أكثر من « الفجر الجديد » . وورد بها تقييم للقوانين العمالية . وأبرزت اهمال موظفي الدولة تنفيذ قوانين العمل مما يستدعى انتظام العمال في نقابات واتحادات ترعى مصالحهم .

ويلاحظ أن « الفجر الجديد » أبرزت نوعيات متعددة كفاعلين مقترحين لاجداث التغيير ، فجاءت جماهير الحركات العفوية ثم الصفوة ثم جماهير الحركات المنظمة في نقابات . وأبرزت ضرورة احداث وضع ثوري باستخدام القوى الشعبية مع الاشارة الى اصدار قانون وتشريع كادوات للتغيير . ولا شك أن تركيزها على الجماهير والقوى الشعبية وضرورة احداث وضع ثوري يبرز اتجاهاتها الثورية الماركسية .

أما « الملايين » فقد أبرزت الصفوة للدفاع عن مصالح الجماهير واجداث التغيير ، ثم طرحت جماهير الحركات العفوية والحركات المنظمة في نقابات كفاعلين للتغيير . واكتفت بإصدار قوانين وتشريعات كاداة لاجداث التغيير في المجتمع . مما يدل على أن « الفجر الجديد » كانت أكثر ثورية وأكثر إيماناً بقدرة الجماهير من « الملايين » . إلا أن الجريدتين حرصتا على إبراز عجز النظام القديم عن مواجهة المشكلات والقضايا في مصر .

ومن ثم يمكننا القول بأن الصحف المصرية قد عكست الأزمة الاجتماعية تبعا لاتجاهاتها الإصلاحية أو الثورية .

٣ - تصاعدت شدة النقد الاجتماعي في الصحافة المصرية خلال الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٢٥ ، فأوضحت عجز النظام في مواجهة القضايا والمشكلات الاجتماعية الأساسية حينئذ . إكبتا : ازدياد مطالبتها بضرورة التغيير الحاسم . وبخاصة حينما تمتعت الصحافة المصرية بالحرية بعد رفع الرقابة عن الصحف في يونيو ١٩٤٥ والغاء الأحكام العرفية في أكتوبر من العام نفسه . ثم في ظل حكومة النحاس الوفدية التي لم تصدر صحيفة إلا بأمر قضائي ولم تمنع صحيفة أو تعوقها عن الصدور .

من هنا يتبين أن ثورة يوليو ١٩٥٢ لم تكن مجرد فكرة نبشت في ذهن الضباط الأحرار واقضت اقحاما على المجتمع المصري ، وإنما جاءت تعبيرا عن تطور فعل تم في إطار الفكر السياسي والاجتماعي المصري . وذلك نتيجة لتوافر الأسباب الاجتماعية التي تهيئ في مرحلة معينة الظروف التي من شأنها أن تفجر الثورة .

ونستدل بذلك أن التغيير يتم باستشارة دوافعه من الداخل . وأن الدور الفصالي الذي يمكن أن تقوم به الصحافة الواعية هو استشارة دوافع التغيير من داخل المجتمع . وأن الصحافة المصرية - حينئذ - ما كان يتصورها القيام بخيلاتها النقدية ، مع اختلاف درجاته ازدياد المعالجة النقدية الاجتماعية في سنوات الدراسة كما أوضحنا دون تمتعها بقدر من الحرية التي سمحت لها بطرح قضايا المجتمع ومشكلاته . ومن ثم قيامها بمسئوليتها الاجتماعية المتعلقة بتبصير الرأي العام وتوعيته بقضاياه الأساسية مع تنوع اتجاهاتها السياسية وانطلاقاتها ومواقفها .

وهنا يمكننا القول ، ان هناك ارتباطا بين تمتع الصحف بدرجات معينة من الحرية وبين ازدياد معالجتها النقدية للمجتمع ، وهو فرض يستحق الدراسة .

ونريد زيادة على ذلك أن نوضح أن أي محاولة للاستدلال بإحصاء الحملات النقدية الصحفية طوال حقبة زمنية معينة لحدث نوع من المفاضلة بين الجهود الحكومية ، يعد نهجا خاطئا . ذلك لأنه قد تزداد الحملات النقدية في فترة حكومة صالحة لا تقهر الكتاب والأقلام ، والعكس صحيح .

المؤلفة :

الدكتورة نجوى حسين خليل

— خبيرة أولى بقسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى
للبحوث الاجتماعية والجناثية •

— دكتوراه فى الاعلام ، جامعة القاهرة ، عام ١٩٨٦ •

— نشرت عديدا من الدراسات والأبحاث التى تناولت الاعلام
والرأى العام والتعليم •

— نشر لها ثلاثة كتب ،

— الأول عن اتجاهات الصحف المصرية نحو أحداث فبراير ١٩٨٦
أحداث جنود الأمن المركزى • (بالاشتراك) •

— الثانى عن الجامعة المفتوحة • استطلاع للرأى حول البرامج
التعليمية فى التلفزيون •

— الثالث عن الجامعة المفتوحة • استطلاع رأى الدارسين فى
برنامج تأهيل معلمى مرحلة التعليم الابتدائى نحو البرنامج
(بالاشتراك) •

ولها تحت النشر تقرير عن استطلاع رأى عينة من رجال القضاء
والمحاميين وحالات من المتقاضين عن المساعدة القانونية لمفير
القادرين ماليا •

الفهرس

الموضوع	الصفحة
● تقديم	٢
● المقدمة	٧
● الفصل الأول :	
مجل رؤية الصحافة المصرية للقضايا والمشكلات الاجتماعية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ . . .	١٢
● الفصل الثانى	
الرؤى الكلية والتفصيلية للقضايا والمشكلات الاجتماعية فى الصحف التى لا تعبر عن أحزاب أو جماعات سياسية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ . . .	٣٩
● الفصل الثالث :	
الرؤى الكلية والتفصيلية للقضايا والمشكلات الاجتماعية فى الصحف التى تعبر عن أحزاب أو جماعات سياسية من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ . . .	١٥٧
● الخاتمة	٣٤٥

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

دار البساتين للنشر والتوزيع
٢٩ ش. الغزالة ١١٢٧١ القاهرة
سد. ت / ٣١٤٠٠ - ب. ض. / ١٠١٤
٣. ض. : ٥ / ٤١٦٦ / ٢٤ / ١٩١ مدينة نصر

رقم الايداع بدار الكتب ٥٥٥٥ / ١٩٩٣

ISBN — 977 — 01 — 3122 — 8



اختتمت عوامل ثورة يوليو ١٩٥٢ فى الحقبة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية وبخاصة بين عامى ١٩٤٥، ١٩٥٢ لأن غياب العدالة الاجتماعية، وشيوع الفقر، وازدياد الإحساس العام بالظلم، والرغبة فى تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص لمجموع الشعب: أغنيائه ومتوسطة وفقرائه، قد انعكس على ظهور عديد من القضايا والمشكلات الاجتماعية التى مثلت جوانب الأزمة الاجتماعية فى المجتمع المصرى.

وتصاعدت فى هذه الفترة الاتهامات المتبادلة بين حزب الأغلبية وأحزاب الأقلية من ناحية، وبين الأحزاب والجماعات الأيدلوجية التى تركز على فشل الأحزاب القديمة فى مجابهة الأزمة الاجتماعية من ناحية أخرى. مما دعا الكتاب والمفكرين المصريين وقتها إلى كشف جوانب الأزمة بهدف اصلاح النظام الاجتماعى فى مصر قبل ثورة ١٩٥٢. وقد تمثل ذلك كله فى صحافة تلك الفترة الحاسمة فى تاريخ مصر.

واعتمدت المؤلفة على هذا التحليل فى تحليل مفهوم الصحافة المصرية من كافة الإتجاهات السياسية.